

٢٢٠٠
الف ٢
ع ١٠٨

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الملك المحيى المعبود المنعالم والقدير العزيز المنقذ بصفتا الجلال والسمات الجبال الذي حكم دعائم العلم بوضوح
المقال وقوم قوائم بنفيع الرجال وله الحمد على محامده والحمد من محامده وهو المحمود بجميع أفعاله وله الشكر على ما لا يشكر
منه والشكر على كل شأن بل مقال فما نحن فاصرون حاسرون وبالحج والعلول مغفون وبالادعان والاعتراف معترفون
يعفوون ١- كون على تلك الحال واشهادان لا اله الا الله شهادة تكون عدة معدة في الحال والمال تكون جنة باقية وجنة واقية
عن النقص والتملك والصلوة والسلام على من اصطفاه من بريته واختاره من خيرته وهو الرسول المختار في الاعتراف بالانسان
وعلى اصحابه المحضين بما خصهم الله به من الصفا والافعال **أما بعد** فمن العلوم ان علم الدارين في معرفة ما يتعلق
بمسند زهير ومنها من مهمات العلوم الدينية واهمها وضروب المعارف النظرية واعمالها وكذا علم الرجال وجملة من
المسابيل المندرجة في علم الاصول ما يستحق ان ينسب في هذا السلسل فان السند لال منحص في العقل والتفكير والعشرون
ليس للعقل مسكن في الترتيب بالبدن فلا بد من تنظيم حكم من الاحكام الشرعية وكذا الاصول النظرية الا بالمر اجتهاد النقل من
الحكام في السنة ولها مقدمة وفوائد هذا الفن ايضا شكري الله سبحانه مع بذل جهدهم واستفادهم وسعهم انوارا لما في منظم
فذكر في كل باب غطا وشطوعا الى استقصايتها بشافان ما قادوه خلاصة ما يلزم بالمقام من نفع المقال وما اجادوه فهو نقد مستما
انتقدوه في نقد الرجال وما بسطوه ونسبطوه فهو فهرست هذه التفصيل من منتهى المقال الا ان كتاب منتهى المقال في علم الرجال من
الفه الشيخ العالم الماعل والفاضل الكامل البارع الورع والخير المطلاع مهبط عناية الله الا في محمد بن اسمعيل المدعوي في علم هذه
هذه الاعصا المناحة من حدود المائة الثمانية عشر من الهجرة حواه الله عن العلماء افضل جزاء من لي بالجملة كتاب شاف في علم الرجال
خامع واف عن الرجوع الى ما يحتاج اليه في هذا المجال لم يجعل مثله في الزمانا هو مصداق المثل السابق كمرزاة الاول للآخر فلا يخفى على
واحد لو يدرك في الدقائق من المآخذ في النظر والادراك ان اجمع في هذا الباب كتابا جامعاً ومجسداً فاعا كان مغنياً عن المرجعة الى
غيره من الكتب لانه - بعد ان لم يشهد في علم الرجال بغيره من اهل بناء علمه تغفل فائدة في ذكرهم لا انهم عسى ان يوجب
- فيهم الله عز وجل في غير ذلك من الامور في موضع صونا للمكان على وضعه مذكور الناظر اليه على بهر في امره ونفسيه من
في الزمان لا يرد من يكره من خصه ابعده في الاشمال على ما ذكره في النوايل المقدس الا بجزء الكافي استكنه الله بيبوته جنته في غير المشركان وكان مع
العلماء - في علم الرجال من نفع ذلك الكتاب كما رايته باليد في كتب من اوخرها ما ذكرها السب في انه نكاح وان رايته بصفا

وهذا هو وضعه في
الاجادة ما في كتابه
في الاصول من علم الرجال
واختار في علم الرجال
جملة ما في كتابه
وراجع ما في كتابه

الحمد لله الذي جعلنا من الرضا عن الله

محمداً به من رضى سائر الرضا بقدر ما يحبون من الرضا عن الله وشكره كما من عرفنا من رضى عنهم ودعاهم على رضى عنهم
من انهم هم وسادتهم وشكرهم الذين ان رضى عنا من اهل الرضا عن الله وشكره كما من عرفنا من رضى عنهم ودعاهم على رضى عنهم
كل فوق وضعه في رضى عن الله وشكره كما من عرفنا من رضى عنهم ودعاهم على رضى عنهم
المشغولين بخدمه ابواب المذبحين في رضى عن الله وشكره كما من عرفنا من رضى عنهم ودعاهم على رضى عنهم
كتاب من رضى عن الله في رضى عن الله وشكره كما من عرفنا من رضى عنهم ودعاهم على رضى عنهم
قدس الله من رضى عن الله وشكره كما من عرفنا من رضى عنهم ودعاهم على رضى عنهم
عالمها عليها استاذنا العالم العلامة وشيخنا الفاضل الفقيه جامع العقول والمنقول حاوي الفروع والاصول مؤتمنه مستند
البشر في رأس المائتين الثمانية عشر لاجل الفضل الاكمل مولانا ملاذنا الانعام محمد آقاي قزويني لا زال ملجأ الخاص والعوام الى قيام عليه
وعلى آيات الفضل والصلوة والسلام فانها لو كانت في بعض خناصها العجول من الرجال بل لم يجز لكنت تقابلها العظام والملك الابدال
فلله دعة دام ظلها لقد دفع نقابها وكشف حجابها بحيث لم يترك لها مقابلاً ولا نصلاً الاصل بل كفت لار هو مصداق المثل الشاهير وكه
ترك الاول والاخر الا انما قصرت هم المشتغلين وقلة غيبات الحجة حين وصارت الطبع الى المختار اقبل منها الى المطول في رضى عن الله
او قلت ذلك وخبره بل يخبر عن رضى عن الله في رضى عن الله وشكره كما من عرفنا من رضى عنهم ودعاهم على رضى عنهم
علاه وان لم يكن له سلمه الله كلام افصرت على ما نقله اليه في رضى عن الله وشكره كما من عرفنا من رضى عنهم ودعاهم على رضى عنهم
المجاهدين لعدم تعقل فائدة في ذكره وانما عرفت على كلام غيره في رضى عن الله وشكره كما من عرفنا من رضى عنهم ودعاهم على رضى عنهم
ما ذكره مولانا المقدس الامين الكاظمي في مشرطه لثلاث ابحاث في النظر في هذا الكتاب الى كتاب آخر من كتب الفقه وان كان ما ذكره من الفقهين
بغنى في الاكثر من ذلك الا في امثلة في ذلك امر السيد السند والكرام المعتمد المحقق المنقح مولانا السيد محمد حسن البغدادي المحقق الكاظمي
وهو المراد في هذا الكتاب بعض اجلاء الفقه حيث ما اطلقوا ذكراً فقلت بعض الفاضل المعتمد في رضى عن الله وشكره كما من عرفنا من رضى عنهم ودعاهم على رضى عنهم
وتبينة الله السيد البغدادي المحقق في رضى عن الله وشكره كما من عرفنا من رضى عنهم ودعاهم على رضى عنهم
بمنتهى المقال في رضى عن الله وشكره كما من عرفنا من رضى عنهم ودعاهم على رضى عنهم
ولا انصاع صحيح ورجال الشيخ في رضى عن الله وشكره كما من عرفنا من رضى عنهم ودعاهم على رضى عنهم
الحسين بن ولا صاحب الباقين في رضى عن الله وشكره كما من عرفنا من رضى عنهم ودعاهم على رضى عنهم
ولا صاحب الفسري في رضى عن الله وشكره كما من عرفنا من رضى عنهم ودعاهم على رضى عنهم
عنه ورجال على بن احمد المعنفي في رضى عن الله وشكره كما من عرفنا من رضى عنهم ودعاهم على رضى عنهم
وجعلت في رضى عن الله وشكره كما من عرفنا من رضى عنهم ودعاهم على رضى عنهم
نعم ولا بن طابور في رضى عن الله وشكره كما من عرفنا من رضى عنهم ودعاهم على رضى عنهم
فصل على رضى عن الله وشكره كما من عرفنا من رضى عنهم ودعاهم على رضى عنهم
على الفهرست ولم يشرح منه الا ثلثاً عشر على هذا في رضى عن الله وشكره كما من عرفنا من رضى عنهم ودعاهم على رضى عنهم
العدد والحاوي هو الحاشي الاول في رضى عن الله وشكره كما من عرفنا من رضى عنهم ودعاهم على رضى عنهم
والحاشي الثاني في رضى عن الله وشكره كما من عرفنا من رضى عنهم ودعاهم على رضى عنهم
الجليل السيد المحقق في رضى عن الله وشكره كما من عرفنا من رضى عنهم ودعاهم على رضى عنهم
في المقام الاول في رضى عن الله وشكره كما من عرفنا من رضى عنهم ودعاهم على رضى عنهم

عليه

عدم المصطلح

هذا هو الشيخ
محمد بن محمد
الكاظمي
القمي
الجليل

[illegible]

[illegible]

ختم حاله على الجميع بل وعليه ان يكون قد بدل بالعدل الذي من مبنى كالا يخفى فلو ظهر من الجاهل خلافه فدل حاله حاله توثيق الامام في نفسه
بعد ظهوره المشاركة لعدله التي من مستفادة فلا يقصر من الموثوق فمن ان القام يحتاج الى التامل والتحليل من ذلك ما اذا كان الجاهل امسما
والعدل خيرا وما العكس فله ظاهر سواء قلنا بان العدل من باب الشهادة والرواية والظنون فاشكال المدح في نفسه كجامع من العدل
وعدهما والاول حتى حد يشبه حسنا والثاني قويا ولا يظلم حصة ولا يفسد ما هو ابيض من القوي لكن نراه يجرى دور المدح بعد حسنا
ولعله لان اظهر المدح مع عدم اظهره القبح وعدم تامل منهم ظاهرة كونه اماما مضافا الى ذلك انهم انفرغوا للقباس على قياس ما مر
في التوثيق فيكون مقام التعرض قويا ماطا واذا انعدمت الرغبات على قياس ما مر في صورة التعارض انهم ملاحظوا خصوص المدح
بعد ملاحظة ما في الكلام ثم البناء على الظل الحاصل عند ذلك ومن التامل فيما مر يظهر حال مدح على امثاله وكذا حال المعارضين
وقبح الامام في عكس وغير ذلك فاشكال من المدح ماله دخل في قوة السند وصديق القول مثل خيرة صالح ومنه ماله دخل في السن
مثل منهم وحافظ ومنه ماله دخل فيهم كما شعر وقارى من مشاهد صبره في الحديث مستورا قويا هو الاول واما الثاني فيعتبر في مقام التوثيق
الموثوق به بعد كون الحديث معتبرا واما الثالث فلا اعتباره لاجل الحديث نعم ربما يضاف الى التوثيق وذكر تبا الحسن في القوة اظهره الزيادة
الكامل فهو من الكمالات وهذا قولهم ادب عارف بالاعتراف بالخير وامثاله اهل هو من الاول والثاني والثالث الظاهر من الثاني
مع احتمال كون من الاول ولعل مثل الفارسي انهم كذلك فاشكال التعارض المشهور ان قولهم ثقة في الحديث بعد توثيق الرواية
ولعل منشاره الاتفاق على ثبوت العدل وان يرد كراجل الاعتراف على قياس ما مر في التوثيق وان الشيخ الواحد ربما يحكم في لحظة ثبوت
وفي موضع آخر بانه ثبوت في حديث مضافا الى انه في الموضوع الاول كان ملحوظا في الموضوع الآخر كما ينبغي في الحديث برهمن احد
و ربما قبل بالفرق بينه وبين ثبوت يمكن ان يقال بعد ملاحظة استطراد العدل المستفادة من لا يوجب بالمعنى الاعتراف وقد اشاروا
الى الحق في الاتفاق على اشرطها هي التي بالمعنى الاصح وجه الاستفادة اشعارا لعبارة وكثير من انهم مثل احمد بن بشير واحمد بن
الحسن وابيه والحسين بن سعيد والحسين بن المغيرة وعلى بن الحسن الطاطري وعمار بن موسى وغير ذلك الا ان المحقق يقول عن الشيخ انه قال
يكفي في الرواية ان يكون متحريا عن الكذب في الرواية وان كان فاسقا بجورحه فاشكال اخذ في قولهم اجتمعت العصاة على تصحيح
ما يصح عنه فالمشهور ان المراد منه ما رواه حيث تصح الرواية فلا يلاحظ ما بعد الى المعصوم وان كان فيه ضعف وهذا هو الظاهر من العبارة
وقبل انهم منه الاكونه ثقة واعرض عن عليه بان هذا امر مشترك فلا وجه لاختصاص الاجماع بالثبوت كورين وهذا بظاهري في غاية الاحتياط
اذكون الرجل ثقة لا يستلزم وقوع الاجماع على ثقافته لان يكون المراد ما رواه بعض المحققين من انه ليس بالثقة بل الملك الجاهل
دون غيرهم من لا خلاف في عدلته فاشكال في عدم خلاف من المعدلين المعروفين فقيدها كما اذا لم يجد من وثقة جميعهم
ان اردت عدم وجدان خلاف بينهم ففقه غير ظهور الوفاق مع ان سكوتهم ربما يكون فيه شيء فتم وثابنا ان اتفاق خصوص من هو
غير اجماع العصاة وخصوصا ان مدعي هذا الاجماع كشعره مشايخه هذا مع انه لعل عند هذا المقابل يكون تصحيح الحديث اثره
على التوثيق وان اردت اتفاق جميع العصاة فلم يوجد لافي مثل سلمان ممن عدل له من رتبة لا يحتاج الى اكله او اماعه ففهم ذلك كما
يوجد ثقة جليل سالم عن القبح فضلا عن ان يتحقق انما يقيم على سلامته منه فضلا عن ان يثبت عندك وعرض هذا التحقيق انهم
منع الاجماع لان بعض هؤلاء لم يدع احد توثيقه بل قدح بعضهم وبعض منهم وان ادعى توثيقه لا انه ورد منهم قدح فيه وفيه بعضه بل
وسبغ ذلك جهة الجملة ثم يرد عليهم ان تصحيح القديس لا يستلزم التوثيق الا انه يمكن ان يوق بعد ان لا يكون بطل ثقة ومع ذلك
تتفق العصاة على تصحيح جميع ما رواه سبما ملاحظ دعوى الشيخ الاتفاق على اعتبار العدل له بقوله الخبر وربما يظهر ذلك من الرجال
خصوصا مع مشاهد ان كثير من الاعاظم الثقات لم يتفقوا على تصحيح حديثه وسبغ في عبد الله بن عثمان ما يؤكد انه لا يحصل الظن
بكونه ثقة اماما بل الاصح كالا يخفى ويشير اليه بطل هذا الاجماع في الحسن بن علي وعثمان بن عيسى وما يظهر من عدة الشيخ وعبره ان
العدالة بالمعنى الاصح فلا يقدح نسبة بعضهم الى الوقت وامثاله في النسبة الى الخلط كما وقت في ابي بصير يحيى الاسدي بما يكون
فان قلت المحقق في رصع ابن بكروا في الشيخ بما يقدح فيما مر عن هؤلاء بالارسل المناقشة في راسل ابن ابي عمير ففهم قلنا
المحقق فلعلمه يعتمد على الاجماع المزبور ولم يتعطل لما ذكرنا او لم يعتبر هذا الظن وعرض من الضعف ما يشتمل الموثوق به والشيخ وعرض من
المناقشة ان يدعى بطلان ثبوت عندهم الاجماع او لم يثبت وجوب اتباع عدم كونه يلحق المعهود بل كون محققا اتفاقا وله فيهم وعلى ذلك
ولا يضر ذلك ولم يقنعوا بمجر ذلك والاول اظهر بالنسبة اليه لعدم ذكره ذلك في كتابه كما ذكره كشور واما مثاله هذا وروايتهم بعض
من اجماع العصاة وثاق من روى عنه ولا عوف فساد ظاهر فيمكن ان يفهم منه عددا ما بالنسبة اليه وعندى ان روايته هو كذا
صحت انهم لا تقصر عن اكثر الصحاح ويظهر وجهه بالشمال بما ذكرنا في الجملة للبرادعي كثر اجماعه ماسية في روايته وضد
عليه تصحيحه

للعقائد

عدم

العقائد

احمد بن

بعض

عليه تصحيحه

خوتون و برادرين معا و به الجليل و ابو بصير السدي و قال بعضهم مكانه ابو بصير المرادي و هو وليد بن يحيى و الفضيل بن يسار و محمد بن
 و جليل بن دراج و عبد الله مسكان و عبد الله بن بكير و محمد بن عثمان و محمد بن عيسى و ابان بن عثمان و يونس بن عبد الرحمن و صفوان بن
 يحيى و ابن ابي عمير و عبد الله المغيرة و الحسن بن محبوب و محمد بن محمد بن ابي نصر و فضال بن ابي قحافة قال بعضهم مكانه بن محبوب الحسن بن علي
 فضال و بعضهم مكانه عثمان بن عيسى و انما معنى الكلام المزبور فالظن ان الشيا في الذين هموا الخاداة الاسناد و غرا الى التهور و غير
 بعض الاجلها العصر ايضا بان عليه الشهرة بل نسب ذلك المحقق الى ما دل على الاخطاب مؤد نادى دعوى الاجماع حيث قال في الروايع الشاه
 بعد عدا الجماعة و بالجملة هو لا على اعتبار الاقوال المختلفة في تعيينهم احد و عشر و ثمان و عشرون رجلا و مرسلهم و مرافقهم
 و مقاطيعهم و مساندتهم الى من يمتون من غير المعرفين معدودة عند الاخطاب من الصحاح من غير اكرات فتم لعدم صدق الصحيح على
 قد علمت عليهم الى ان كلامه زبدية اكرامه و قال مثل ذلك في اوائل الواقي الا انهم ينسب ذلك الى الاخطاب بل الى المناخرين و قال نحو ذلك
 في مشرق الشمس و قال محمد بن ابي الكاظمي المولى بهذا العبارة انه اذا خطب لسند الى الرجل فالحمد لله صحيح و لا ينظر الى من بعده و لا ينسب
 عنه و من هنا خرج ما في قوله تعالى و قد قاله الحق و السيد محمد و ابان بن عثمان مع انه نادر و قد سبق لكن هذه الصفة بوابها ما ثبتت نقلها عن الامم المعصومة
 و ان كان الراوي غير امامي انتهى فتم و قال الشيخ في نكت الارشاد في كتاب البيع بعد ذكر رواية عن الحسن بن محبوب عن خالد بن جعفر
 ابي الربيع الشامي هكذا و قد قال كثر اجعت الصفا على صحيح ما يجمع عن الحسن بن محبوب قلت في هذا توحيث ما لا يري في الشامي انتهى
 فتم و وصفته في ذلك في بحث الارشاد و خبر الحسن بن محبوب عن غير واحد بالتحذير و ما ذلك الا ان ذلك كما خرج به في موضع آخر من قوله
 في شرح الشمس و غير ذلك و ذهب الى ما قلناه ايضا العلامة الجليلي على ما نقل و نسب الى جماعة من المحققين منهم والده المقدس بن النعمان
 في حقه بن حمدان ما برشك له و استدلك في الفوائد النجفية على صحة خبر ضعيف بان في سند عبد الله المغيرة و هو من اجعت الصفا و اما
 البصر صحيح و قال في موضع آخر في حقه و قد علم انه في الشيخ البهائي و قبله مشه و قبله ما مر في الحسن تلك العبارة و السند الاسناد دام علاه
 بعد ذلك و ذلك و سلوكه في كثير من مصنفاته في ذلك بالنع في الانكار و قال بل المراد دعوى الاجماع على صدق الجماعة و صحة ما ذكره
 اذا لم يكن في السند من يتوقف فيه فاذا قال احد الجماعة حجة في فلان يكون الاجماع منعقد على صدق دعواه و اذا كان فلا يصح نقاؤه
 غير معترف لا يجوز بذلك فضا و قد ذهب اليه بعض فاضل العصر و ليس له ما دام فضله ما ثالث و سابو اسناد نادر و شفا
 على ما ذهب اليه الاسناد العلامة اعلى الله في الذين مقامهم و مقامه و ادعى السيد الاسناد دام ظله انهم يعترفون في الكتب الفقهاء من
 اول كتاب لظاهرة التي ان كتاب الدبان على عمل فقيهتها اشارة بغير جعفت محتج بان في سند احد الجماعة و هو له صحيح و اذا و فضا على ما
 تلوانه عليك عرفستان كلامه سلم الله تعالى على حجة فقهته على ان من لم يجل بجا عن بنحو ما اجاب الاسناد من قول الشيخ في ما خرج عن
 بالادسالة في شيء اخر و هو ان الصحيح عند المتقدمين غير الصحيح المصطلح عليه عند المناخرين لكن بجا عن بنحو ما اجاب الاسناد من قول الشيخ في ما خرج عن
 القديم و الداعي اوضح هذا الجدل بذكر خفاء الفرائد و الامارات التي لها كان بنحو الصحيح من الضعيف فاذا عرفت الصحيح بما وان يدعى الاجماع
 عليه غير واحد لا يحبس عنه و لا ملجأ منه هذا كله و الاضافان مثل هذا الصحيح ليس في القوة كتاب الصحاح بل و ضعفت من كثير من
 المحتسب الا لما منه السيد الاسناد مد في معناه و من شاركه اذا يكاد بهم ذلك من تلك العبارة ابدأ و لا يبتدا و الى الذين هموا و من الغلو
 ان صدق الرجل غير صحيح ما يضره بل لو من الاجماع المزبور اذا لم ينفق على من وافق كس في ذلك من معاصرهم و المتقدمين عليه و
 المناخرين عنده الى نفي ان العلامة او ما فاد به نعم ربما يوجد ذكر هذا الاجماع في كلام جابر بن محمد بن النعمان من ذلك بعضون الغلو
 عن كس الا ان غير واحد من علماء انما هم الشيخ البهائي طاب تراه صرح بان من الامور الموجبة لعدم الحديث من الصحيح عند قدامتنا و وجوده في
 اصل معترفنا لا ينساب الى احد الجماعة الذين اجمعوا على صحيح ما يضره عندنا بل من هذا الاجماع لا يثبت وجوب اتباعه الذي لا يوجب المصطلح
 لكنه من جهة وفاق و لعل ما ذكرناه هو الذي السند الاسناد و ما نقنه لجل الكلام المزبور على خلاف معناه المعروف المشقة و انما
 قولهم صحيح الحديث عند القدماء هو ما وثقوا بكونه من المعصوم اعم من ان يكون الراوي من دون حجة الى الميث و تنصبل اما اذا
 توفا لهم الوفاق المعتد به كما انه عند المناخرين ايضا كذلك و ما قبل من ان الصحيح عندهم فقط الصدق و بقاء اسناده في الرسالة
 و صحيحه و لم يمول به عند علماء عموم من جهة لان ما وثقوا بكونه من المعصوم الكافي و لو ان الصحيح غير معصوم و بقاء
 صحيحه ما يثبت في رواية و انما يصح ما تراه من على السامع عندهم و يكون معصوما لا يكون كذلك لما نقل عن الشيخ في قوله
 لا يثبت بخلافه من الجماعة ان عارضا في رواية المورق و وجوب طريحتها و ان وافقتها و وجب العمل بها و ان لم يكن مطابقا
 في قولهم لا يثبت بخلافه من الجماعة و انما يصح ما تراه من على السامع عندهم و يكون معصوما لا يكون كذلك لما نقل عن الشيخ في قوله
 لا يثبت بخلافه من الجماعة و انما يصح ما تراه من على السامع عندهم و يكون معصوما لا يكون كذلك لما نقل عن الشيخ في قوله

في قوله
 لا يثبت بخلافه
 من الجماعة
 انما يصح ما تراه
 من على السامع
 عندهم و يكون
 معصوما لا يكون
 كذلك لما نقل
 عن الشيخ في قوله

وعنه من العلم من اثناع ولم ينكره ولم يكن عنده خلافه انتهى والمناخرون ايضا بين صحيحين والمجمل عندهم عموم في خبرين
صحيحين صحيح القدر ما والمطابقا اثناع في الرسالة وتعل منشا قصص اصطلاحهم في الصحة فبما ذكرنا ثلثت صفة الاحاد بثينة
وانعدام الاماراتا المقضية للعمل بها ومثل الحسن والوضوء ولجام الفتا على تصحيح ما يقع عنده وغير ذلك فان اصطلاحه
عند البعض حكم او بعض بله الا ان ذلك البعض لم يصطلح المطلق الصحيح عليه وان كان يطلق عليه بعض الاوقات بل لعل الجميع
ايضا كذلك كما سنسبه اليه في ان بن عثمان حدثنا من الاختلاف لثلاثة اعتقادهم في مضبوطية قواعدهم واما اربع تلبس وندليس
ويالجملة لا وجه للتعرض عليهم بتغيير الاصطلاح ومعضبهم بعد ما لفظنا ذكرنا وايضا عدم الحديث حسنا ووصفا مشاورة في
والاختلاف فيه مع الحديث المدح عند القدماء كحديث الثقة والمهل والضعيف البينة وكذا الموقوف نعم انهم لم يمدحوا من حسن او قبيح
مثلا وما فعله المناخرون لو لم يكن حسنا لا مشاحة فيه مع ان حسنة خبر خفي عما ذكرنا في ظاهره واما توقف بعض من ان قول مشايخنا
صحيح الحديث تعديل لما في الحسن بن علي بن بغان ايضا نعم هو مدح فثابت قوله لا بأس به بل هو مدح واما قوله
اظهر ان ذكر مطر وسجحي في اربعين بن محمد بن قاسم لا بأس به في نفسه ولكن ببعض ما ذكره عنه واما قوله هذا كون المطلق قابلا للتعديل
وفيه فامل في الاظهر الا في العبارة انه لا بأس بتوجيه من الوجه ولعله اذا قبل باقائه التوثيق واستقر به المقصود الوسط في قوله
ما في تلك الترجمة وتوجيه بشاوبين بساويده قوله ثقة لا بأس به والشهور واعادة المدح وقبل بعد اعادة ذلك ايضا وفي خبر
عدم من القسم الاول فهو عندنا معتد به فاقول قوله من وجهه قبل بعد التمدد بل يظهر من المقصود الحسن
زيادة وسند كومن جدي منه معناه واستدل له على كونه توثيقا واما يظهر من الحسنى انما ايضا الحسن بن ابي العلاء عندنا
يعتد ان مدحا معتد به واقوى منها قوله من وجهه من جوح اصحابنا فاقول عندنا بل بعدى على ما هو في الرجل فاصل من اصحاب
الحسن وعندنا منه ما لم يكن كثيرا من اصحاب الاصول كانوا يلقون بالمدح لافساد وان كانت كتبهم معتد على ما صرح به اولي سب
ايضا الحسن بن عمار في قوله العمل بما يختص بربا على ما صرح به في مع انه اذا اصل ذلك على بن ابي حمزة في الخبرين مع انه ذكر في بعض ذلك
كون الرجل ذاك في الكتاب في الغرض كون الرجل ذاك لا يخرج عن انما لا يعتد بعض من لا يعتد به هذا والظاهر كون الرجل فاصل في حديثنا
لا الحسن الاصطلاح وكذا كونه كثيرا من الضعيف او جيدا الضعيف فامثال ذلك بل كونه ذاك في كتابنا بغير دليل من ما فعل من ذلك
ذكرنا وسجحي من البلغة في الحسن بن ابيوب ذاك الرجل فاصل يستفاد منه الحسن والاحتياط اقول لا يكاد يفهم حسن قوله انه كتاب الاول
اصلا وافادة الحسن لا بالحق المصطلح لا يجدي في المقام فنعلم ان ما ذكرنا من اهل الله في ذلك لا يتحال كثير من اصحاب الاصول المذاهب
لعله ليس بمكانه لان ذلك لا ينافي الحسن المعنى الا هم كما سيعرف به دام فضله عند ذكر وجه الحكم بخصه حديث بن الوليد بن محمد بن
محمد بن يحيى في مشايخ الاجازة فالاول ان يقال لان كثير منهم فيهم مطاعن وذموم الا ان يكون مراد بالعلامه المحاشي فيمكن
بالمعنى الاخضر فاقول الكتاب مستعمل عندهم في معنى المعروف وهو علم مطلق من الاصل والنوادر فانه يطلق على الاصل كبرامته
ما ياتي في ترجمة احمد بن محمد بن عمار واحمد بن هشام واستحق بن جبر والحسين بن ابي العلاء وشاذ بن سار وبن سار والحسن بن عمار
وغيرهم واما يطلق مقابل الاصل كما في ترجمة هشام بن الحكم ومعاوية بن الحكم وغيرهم واما يطلق على النوادر وهو ايضا كثير منهم
له كتاب لنوادر في احمد بن الحسين بن عمر ما يدل عليه وذكر يطلق النوادر في مقابل الكتاب كما في ترجمة ابن ابي عمير واما الضعيف فاعلم
انه ايضا لهم منها فانه يطلق عليها كما يظهر من ترجمة احمد بن هشام ويطلق بازاء الاصل كما في هشام بن الحكم وبهاجست واما السنية بن الاصل
والنوادر فالاصول النوادر غير الاصل واما بعد من الاصول كما يظهر من ترجمة حريز بن عبد الله وغيره في الكلام في غير الاصول والنوادر
نقلنا عن المعينان الامامية صنعت من عملهم الموهوبين في زمان العسكري اذ بعث كتاب يسمى الاصول انتهى اقول لا ينبغي ان
مصنفاهم لا يرد من الاصول فلا بد من جهة تسمية بعضها اصولا دون بعض فقبل ان الاصل ما كان مجرد كلام المعصوم والكتاب ما كان
مصنفا ايضا وايد ذلك يقول الشيخ في ذكره ان يحيى الواسطي له كتاب الفضائل والاصل في التأييد نظر لان ما ذكره لا يخرج عن
وظهور ولحقه بان الكتاب اعم وجهه ان القرع بن بيان الفرق بين الكتاب الذي ليس باصل ومد كونه مقابل له والكتاب الذي هو اصل
وبيان سبب قصر تسميته الاصل الا كما تراه ويظهر من كلام الشيخ في احمد بن محمد بن نوح ان الاصول ترتبها خاصا وقيل في ترجمة
الفرق ان الكتاب ما كان متبوعا ومعتادا الاصل مجمع لخبيا واثار وروايات كثير من الاصول موهوبه وبن في نظري ان الاصل هو الكتاب
الذي جمع فيه مصنعة الاحاد في قوله اعم المعصية او عن الراوي في الكتاب الضعيف لوكا في ما ذكره في تاريخه
من الاصول غالبا وقيل انما بالان لا يرد بها كان بعض الروايات بصلا معناه لا يؤخذ من اصل بنويع ورواه
واما النوادر فاما انما الحق جمع فيه بئس الاضطراب في ابداء له رخصة ومن هذا قوله في كتاب المسند و

من لوح الان الوحي تابع ويجوز انما تفويض الازادة بان يرد شيئا الحسنه ولا يرد شيئا القبحه كاداة تعقل القبحه فاحي الله تعالى
بما اراد سادسها تفويض القول بما هو اصل له والخلق وان كل حكم الاصل خلقه في صورة القبحه سادسها تفويض امر الخلق
بمعنى انه واجب عليهم طاعته في كل ما امر به من سواء على وجه الصلح ام لا بل وان كان يجب ظاهرا فظهوره عدم الصلح على الوجه عليه
القول على وجه التسليم وبعد الاشارة بما ذكره يظهر ان القبح يجب ودمهم بالتفويض لا يخرجهم من اشكال في محمد بن سنانا بنير اليه فاشهد
ابو العباس الذي يدعى بكره بن بشر على الاطلاق قبل مشترك بين ابن فخر وعقد وليس كذلك بل هو الاول وباري في ابراهيم بن عمر الهادي فانك
كله مولى يجب التفتة لهما معان معرفه وامان المقام فقال شرا ان يطلق على غير القبحه الخاص وعلى العنق وعلى الخلف والاذن في
الباب اذ اذ العنق الاول ينبغي ان يظهر ان لا يمكن ان يراد منه السر بل ايضا فعل هذا لا يعمل على معنى في الضربة ومع شفاها في العمل
الرجع الاول لما ذكره فانك اوافق من وقت على الكاظم وبنو لهم المطورة اى الكاظم المستلزم من المطر وبما يطلق الوقت على غير القبحه
المطلق ينصرف الى الاول ولا ينصرف الى غيره الا بالفرقة ولعل من جهة عدم ذكر الكاظم ومونده قبله ما وى زمانا كذا ما عرفت
وعلى بعضين ويجوز ان القام لكن ياتي من القبحه جواز الوقت قبله ووصوله في زمانه فثم وقال جدي في الوقت صفة صفة
وقوله عليه في زمانه بان اعتقد واكون قايما ل محمد الشبهة حصلت لهم ما ورد عنه وعن ابنه انه صاحب القبحه بل هو وان كان بعيد
منهم صاحب الامر لا يراه في زمانه ومنهم جماعة من مهملين لما نقل من انما في زمانه وغير معلوم كمن مثل هذا الشخص لا يعرف
امام زمانه ولا يجب عليه معرفه من جعلهم ثم اذا سمع انه فلان ولم يعتقد يصبر في انما في زمانه الى ما ذكرنا ان الشيعة لم يظروا طبعها في زمانه
لدولة قائم ل محمد كثر انما كانوا يسألون عنه فربما كانوا يقولون فلان اى الامام الا في زمانه وما كانوا يظنون مرادهم من القام على
لهم وتسلية لخواطهم حتى قالوا ان الشيعة توجب الامانة وبما كانوا يشيرون الى مرادهم وهم لم يظروا مسلمين في زيادة مرضهم لا يفتقرون
واشابهه كانوا كذلك وسند ذكرى سماعة ويحيى بن القاسم وغيرهما انه ردوا الى الامانة التي عرفت لعلها لا يلام ما ذكره ويمكن ان
يكون نسبة الوقت لامانة الامام لا دعاء لواقعة كونهم منهم اكثر منهم من الرواية عنهم اولوا وقتهم عنهم ما يؤمن الوقت وكيف كان
فالقبح يجوز دمه بالوقت بالنسبة الى الذين ماتوا في زمن الكاظم والذين ردوا الى الامانة التي عرفت فكذلك من ردوا عن ارضاء
لا يخرج اسكال لان الواضحة ما يرون عنه وما ذكره ظاهر حال النادر وسبب انهم ولعل الفطحية ايضا كذلك ٨٠ فاعلم من يدرك جرحا وشك
ولم يظن علة في دمه بجعله بعض سبب قبول دوايه منه ما ينبغي في الحكم بين مسكين او في من يدركه الشيخ في ست من جرح
واشارة الى مخالفة في الدك بنبى القطع يكون اماما عند ذلك لا ندرست كتب الشيعة واصوهم واسماء المصنفين عنهم كما
صرح بذلك نفسه في ست ومثله القول في جرح انما القتل كسلف الامانة وصون الله عليهم ومصفاهتهم كما خرج في ولهم
حظا وصرح السبيل في الامانة في الرواية بان عدم ذكر جرح كون الرجل عاميا في وجهته بدل على علم كونه عاميا عندنا ويظهر من كلام
الشيخ في نية عبد السلام الهادي فلا حظ ذلك الكلام في مجال شهر اشوب في مقام علمه في كتاب فخرت الشيعة واسماء المصنفين
منهم قد بما وجدنا بالبقوة في الظن عدم اختصاص ذلك بين ذكر كاصح به في الحادى حيث قال اعلم ان اطلاق الاصطلاح في الرجل
يقضى كونه اماما فلا يحتاج الى التفتيد بكونه من اصحابنا وبشبهه ولو صرح كان قصر في مقام من العادة نعم ربما يقع نادرا في ذلك
والعمل على ما ذكرناه عند الاطلاق مع عدم الصادق متعين انما في موجب فاعلم في اسباب المدح والقوة وقبول الرواية عن القبح
قولهم مضطجع بالرواية في قو وقال لها ومنه اسلم الحجة فيل معناه سلم الاحاديث وسلم الطريقة ومنها قولهم من اولياء المؤمنين
ودما جعل لبلد على العادة وفيه تامل نعم من الاولياء ظاهر فيها ومنها خاصه عند خالي في لعل لا يخرج من التامل لاحتمال اذاه
كونه من الشيعة في مقابل قولهم عامي الذين خواصهم وكون المراد من العامي ما هو في مقابل الخواص لعله بعيدة ومنها قولهم في عمل
الذاتة ولا يخرج من انهم ومنها كون الرجل من مشايخ الاجازة وربما يظهر من جدي دلائله على الوثاقه وكذا المصنف في الحسن كبر على بن جابر
وقال في مشايخ الاجازة في اعلی رجح الوثاقه ولا يخرج من قول في اعلی رجحنا غير ظاهر في المحقق دعاء المصنفين
عدم توثيق التسبيح وباري في محمد بن اسمعيل البنبا بوي عن شران مشايخ الاجازة لا يحتاجون الى التخصيص وعن المعلى بن النضر
بهذا الجملة طرقة كثير من المناظرين الى غير ذلك واذا كان السبب من بطعن بالرواية عن الضعفاء فالدلالة على الوثاقه في غاية الظهور
سواء اذ كان المحقق من المشاهير وربما يفرق بينهم وبين غيرهم من يكون الاول من الثقات فليس يقي قدها كونه وبكل الاحكام
في لفظة الراية انشاء الله ومنها ان يكون من يترك رواية الجليل او قول ضعيفا ياتي به علمها وكذا لخصص الكتاب او الجمع
بما وكذا الحال فيما مثل التخصيص والكتاب والاجماع وغير ذلك من الادلة وقد انفق كثير او انها ان يوثق بروايته بالرواية الجليل
او غيرهما من الادلة فتوجب ويجمع بينهما وكذا ان يصرح بروايته من غير جهة وكثير ومنها كونه كثير الرواية ودو موجب العمل به

ولعل

ذلك

على ذلك

خلا من معكم كبريت فلا وجه للتصريح والاعتراض بان كثر من مشايخ الاجازة كانوا فاسدى العقيدة منافع بان ذلك بنافى العدل المثل
 بالمعنى الاضطراري والاحض بظن من الخارج على ان يدعى بان يكون ظاهر الشبهة حسن العقيدة الى ان يثبت الخلاف ثم وقال جماعة من
 مشايخ الاجازة لا يضر بغيره لان احاديثهم ما خوزة من الاصول المعلومة وذكرهم لم يضرنا السند واليقين وبنه ان ذلك
 ظاهر مضاف الى عدم انحصار تلك الجماعة فكلم من معرفتهم بالجلالة لم يضر احد بشئ فضلا عن الجرح على انه لا وجه لضعف
 سهل بن باد واما له من حال تلك الجماعة في الوساطة فكذلك مشايخ الاجازة كانوا لا يبالون بالوجه للتخصيص مشايخ الاجازة
 ولا من بينهم بجماعة خاصة ودعوى ان غيرهم من غير تلك الاصول دون الجماعة وان ذلك كان ظاهرا على من لم يسمع من تاريخه
 على ان القتل بغيره غير معلوم لغناؤه عن التعديل لعدم معلومية كل واحد من احاديثها بالخصوص وكذا بالكيفية المودعة والقدسية
 كانوا لا يروونها الا بالاجازة او القولية وامثالها وبالخطون والواسطة خالفنا الحق في كتب الحسين بن سعيد الذي جعل رواية الامام
 عنه وسجى في اخيه الحسن ما يدل عليه وكذا في كتب كثير من ماله من الاجلة من هذه الكتب اشهر واظهر من غيرهما وما يقال في
 وجه الحكم بالضعف ان الاتفاق على الحكم بما يدل الوثائق وبنه ان الظاهر ان منشاء الاتفاق احدا لا مودة كونه ان ينقل احدا
 عن وجه صحيح في مدحه فان المظنون في حقهم عند الناظرين وبقي اذ ان ثبت باحتداد المشايخ ونقلهم اياه في حال الرجل لضعف
 ذلك ما لوروى الرازي بنفسه ذلك وحصل الظن بما لاحظته عند المشايخ ونقلهم اياه كافي كثير من الزعم ومنها كون من الى في الحكم
 لما في من ابن محمد وسعيد بن ابي الجهم ومهما كون من الى فيهم لا يروى لما في بكر بن محمد وجميع من الشئ والمشئ بن عبد الله ومهما كون من
 الرازي وشبهه وباني في غير الرازي وشبهه ومنها قول العدل حدثي بعض اصحابنا قال الحق يقبل بل ان يصفه بالعدل اذا لم يصفه
 لان اخباره بغيره شهادة بانه من اهل الامامة ولم يعلم منه الفسق المانع من القبول وان قال بعض اصحابه لم يقبل لامكان ان يعنى
 الى الروايات لعل العلم بكون البحث منه كالجرح والى انتهى في من نظر في رواية الجليل من غير واحد وعن خطه مطلقا او مقيدا بقوله
 اصحابنا وعند من هذه الرواية في غاية القوة بل اقوى لكثير من الصحاح ورجا قد من الصحاح لبعدها لا يكون فيهم ثقة ومنها رواية
 احمد بن محمد بن ابي اسحق عن الاول لان منهم العيبك وهو ثقة كافي ومما قولهم فيهم من فقهائنا بل يشي الى الوثائق وقريب من قولهم فيهم
 ومنها قولهم فاضل ودين وباني في الحسن بن علي فقال ومنها قولهم اوج من فلان واصدق واوثق وما اشبه ذلك مع كون فلان رجلا
 او صدوقا وثقة بل يشي الاخبار الى الوثائق ومنها توثيق على وعقدك ومن مثله ما رواه ابن منير فلا يجد حصول قوة من قوله بعد في
 نعتك المشايخ برسمه اذا ظهر في شئ من ثقة خصوصا اذا عرفت الوثائق بشبهه ومما قولهم في شئ الطائفة وامثال ذلك بل يشي الى
 وهو اولى من التوكالة وشبهة اجازة وغيرهما ما حكوا به اياه على الوثائق ومنها توثيقه وطس منظارها وهو من امادات الوثائق
 التمهيد وصاحب العلم ببنه وولده في مروي لا يبعد موافقة غيرهم ولعله ليس في موضع حصول الظن وقال جدي لاعدل اخبرني
 فلا بد من القول وهو حسن نعم لو ظهر ما يشي الى توفيقه منهم فالوقوف منه كافي غيره وقصرهم في التوثيق في القدماء غير معلوم بل
 يكون الظاهر مع ان ضرره غير ظاهر ومنها توثيقات ارشاد العبد ان كان ما في محمد بن سنان وما ياباه لكن يمكن العلاج كما يجيء
فان قيل في اسباب الذم وضعف الرواية منها قولهم ضعيف فولى لاكثر يفهمون منه القدر في نفس الرجل ويجكون برسمه
 ولا ينج من ضعف لما سئل في سهل بن زياد واحمد بن محمد بن خالد وغيرهم منها قولهم ضعيف الحديث وهو غير صحيح والحكم
 بالضعف يبره وهو ضعف منه كافي في سهل بن زياد وقال جدي الخالفنا في ذلك ان يروى عن كل احد ومنها الرواية على الضعفاء
 ودوائهم عنه كحسب ما سبق من العلم ببنه قال جدي بنهم بطلون الضعيف على من يروى عن الضعفاء ومن سئل الانبياء انتهى في قابل
 ولعل من استبان الضعف عند قلة الحافظ وسوء الضبط والرواية من غير اجازة وعن كفاية واضطرار الحافظ الرواية ورواية ما
 العلل والنقوض نحوها كافي كذا في المعتبر بل هي مشكوك فيها مع ان عادة المصنفين ابرادهم جميع ما روه كما يظهر من طريقهم
 الى ما في اوله ومنها قولهم كان من الطائفة ومن اهل الارقاع ومنها قولهم ليس بذلك عند كل واحد من تامل الاجل ان يروى
 ليس بحيث يوثق به وثوقا تاما ان كان دونه نوع وثوق كقولهم ليس بذلك لثقة ولعل هذا هو الظاهر في نوع مدح اقول
 احمد بن علي ابو العباس الرازي ما يشي بكون المراد من قولهم ليس بذلك الثقة ومنها قولهم مضطرب الحديث وليس بشئ في
 ويعر عن حديثه ويكره غير عليه في حديثه وليس حديثه من ذلك التقى هذه وامثالها ليست ظاهرة في الضعف في العدل وباني في حديث
 محمد بن خالد واحمد بن محمد وغيرهم وابست فيهم ابا الجهم وضعف فيهم بشي من رواية الناظرين فيهم من استبان الرجوح فيهم
 قد روى في حديثه ما يشي بكونه من الطائفة ومنها قولهم ليس بذلك الثقة ومنها قولهم مضطرب الحديث وليس بشئ في
 في الحديث ووجهه في حديثه ما يشي بكونه من الطائفة ومنها قولهم ليس بذلك الثقة ومنها قولهم مضطرب الحديث وليس بشئ في

فان علم ان فيه ثقة فالتفحص
 الزيادة وكان علم ان فيه
 مشايخ الاجازة ان
 مشايخ الاجازة في
 اشياء من الاجازة
 التي في الضعفاء
 قد اختلفوا في التوثيق
 حمد بن شاذان

ليس بذلك

بل الظاهر ان المراد بامثال هؤلاء القليلين من لا يبالى عن بروى ومن يأخذ بين الغث والسمين والباطل والظن وليس هذا طعننا في
 الرجل كما عرفت وستعرفه لو كان المراد قاسدا العقيدة كقول سيدنا الدين محمود النحوي على لغة ابن ابي ديس من مخطوط
 كقول الشيخ في آن على بين احمد العقيدى مخطوط مع عدم تأمل من احد في كونها ما سيجاء في محله من غير ان يحد بين بطر بعد اعترافه
 بكونه كبير المتابعة بقر كثر الادب والعدل والفضل قال كان يتساهل في الحديث ويعلق الاسماء بالاجازات وفي فهرست ما رواه
 كثير قال ابن الوليد كان ضيقا مخطوطا فهاهنا قد تكرر وقوله في جابر بن يزيد انه كان في نفسه مخطوطا يؤيد ما قلناه لان الكلمة اذا كان
 تدل بنفسها على ذلك لما زاد قبلها كلمة بنفسه لم يمتدح ان تشيع الرجل في الظاهر وكان قد ورد على الطور في ترجمة محمد بن وهيب الديلمي
 من اصحابنا واضح الرواية قبله المخطوط فلا حظ قد يروى فانه ينادى بما قلناه وصريح بيانها في محمد بن ابراهيم في جرح كنية صالح
 كما بالنسب اليه من ترجمة نفسه الباطل فانه مخطوط وصح في مكان فان قلت الاصل ما قلناه الى ان يظهر الخلل فان قلت قلت انما يصيب
 لان لكنا من المذكورين ما خوذ فان من المخطوط وهو تحريك اي المخرج والاصل بقاؤه على معناها الاصل الى ان يقتضيه حقيقة ثابته في ذلك
فأستدل بما يقال في ذلك في العدل انه هل هو الملكة ام حسن الظاهر ظاهر الاسلام مع عدم ظهور النسق وكذا في استبان المخرج
 وهذا الكتاب من ابن بطيخ على بلوى العدل ومع عدم الاطلاق كيف يمنع التعديل والجواب ان اعادة الاخير من قولهم يقتضونه من العدل انه لا
 جعلت شرط القبول الجرح لغيره في فتا أم لا ولا فاهما يكون مرادنا برفع القابل بحسن الظاهر ولا يحتاج الى التعيين كما هو ظاهر ما اطلق
 بالملكة فتدقق في المنطق بحسب العلم في جماعة من التوكيد امر مكرر بغير شك من جهة القرائن الحالية والمقابلة الا انها خفية الواقع منقصة
 الواضع فلا يفتدى الى جهتها ولا يقدر على جمع اشتاتهما الا من عظم في طلب الاصابة بجهده وكثير في الضيق في الاثار ذكره انتهى قلت ان لم
 العلم فالظن كان لهم كما هو ظاهرهم ودينهم نعم بالنسبة الى طريقتهم وبما يحتاج الى العلم من يكن الجواب بان قد يلزم من لا يفتى به الكل وشم
 انفعوليه وتلقوه بالقبول ولم يروى من منقدهم ولا من آخرهم ما يشير الى تأمل من هذه الجهة في تعديل من الفكر بل ان لم يتأمل بعد
 من علماء الرجال والعدل بل في تعديل الاثر من تلك الجهة الصواب لا يفتى به مع اكادهم من التأمل من جهة الغرل تراهم يتلقون تعديل
 الاثر القبول حتى انهم يوثقون بثبوته ويخرجون بحججه على ان لفت بر عند الفيل في خصوص المقام العدل بانه في الاعمال فاما ما من عدم احتياج
 القابل بالملكة اليه الى التعيين وايضا لو اردنا العدل المعبر عنه كان يقول ثقتنا عندك حد آمن التدليس والعدل لا بداس مع ان ذلك
 كذلك **فأستدل** في الشئ في العدة من شرح العمل بخبر الواحد العدل بالظن فان قلت اشترطهم العدة يقتضي عدم علمهم بخبر الواحد
 وذلك يقتضي عدم احتياج غير العدة من مارات او رجال في شئ في الحاجة الى الرجال ان تعدلهم من باب الشهادة وشهادة فروع الفزع
 غير مسموعة وشهادة علماء الرجال على اكثر العدل من هذا التعديل لعدم ملاقاتهم لهم ولا ملاقاتهم من قاضهم قلنا الظاهر ان شرط العلم
 العدة لاجل العمل بخبر الواحد من حيث هو وهو من دون حاجة الى الاحتياج اليه كما هو مقتضى دليلهم ورويتهم في الحديث في افتقار الرجال
 فان علمهم باخبار غير العدل اكثر من ان يحصى وترجمهم في الرجال قول ما منهم بحيث لا يخفى على الحان بان يكون اكثر من اخبار العدل في القبول
 ومنه رتب صه على صهيمن الاول فمن اعتمد على ذاتيه او ترجع عنه قبول روايته كاصح به في اولها ويظهر من طريقتهم في هذا القسم من رواه
 الى آخره ان من اعتمد عليه هو الثقة ومن ترجع عنه الحسن او الوثوق ونقل المحقق عن الشيخ انه قال يكفي في الرواية ان يكون ثقة متحضر اعرض
 في الحديث وان كان باسقاطا بوجهه وان الظانفة المحققة بالحديث جملة من دعائهم انتهى ومن في العدة بين لك مع انه ادعى فيها الوفا
 على شرط لاجل العمل فتم ما ذكرت من ان ذلك يقتضي عدم اعتبارهم غير العدة فبذلك وبما يحتاج اليه للترجيح وقلنا ان تعدلهم
 من باب الشهادة غير ممكن لظن انهم اجتهادهم ومن باب الرواية كما هو المشهور ولا محذور واما على الثاني فلان الجرح من الأدلة الشرعية وإنما
 على الاول فلان اعطاء المجتهدين على الظن الحاصل من قبل اعتمادهم على سائر الظنون والاجتهادية وما دل على ذلك على هذا وما ذكرت من ان
 شهادة الفروع غير مسموعة فيه انهم لم يثبتوا على الشهادة بل على نظر الوثائق وعدم الملافة لا ينافي القطع بها والقبول بكونهم يعدلهم
 شهادة لعله يمكن في المقام كما يكفي هو وغيره في غيره ايضا فان العدة لا يابى معنى تكون ليست بحسوسة مع ان الكل متفقون على
 ثبوتها في جميع معتبر فتدبر **باب** **الافتاد** ابو الحسن الخزاز الكوفي وياقوت بن جش ابن المنوكل ابو الحسن موثق وعنه
 صه ولبو الحسن كذلك فهو على الوجوه ثقة وفي بقول على فروع صه وهو ظاهر وفاقا لحالي وجد آدم بن اسحق بن آدم ابن عبد الله
 سعد الاشعري في ثقة صه وذا جرحه كتاب يروي عنه محمد بن عبد النبي واحمد بن محمد بن خالد وذا دست على صه له كتابا جرحا بعدة
 ابن عابن ابن الفضل الشيباني بن بطر عن احمد بن ابي عبد الله البرقي عنه وفي ذلك انه لم وهو غير بعيد لكنه لم يرد تصريحا به من غير
أقول في مشكا ابن اسحق الثقة عنه احمد بن ابي عبد الله البرقي ومحمد بن عبد النبي احمد بن ابي عبد الله البرقي ومحمد بن عبد النبي
 عن ابي طالب لا يار عن محمد بن ابراهيم عن احمد بن ابراهيم عن احمد بن ابراهيم عن احمد بن ابراهيم عن احمد بن ابراهيم عن احمد بن ابراهيم

فزع

[illegible]

الشيخ الفقيه
قاضي خان
ابن أبي
الكوفي

[illegible]

واحدة لرواية الحسن بن محمد والحسن بن علي الراشدين وعنه فضالة بن ايوب القمي محمد الجوهري وعلي بن الحكم الكوفي وعنه
 ناصح وصفوان بن يحيى وعنه عبد الله بن المغيرة ومحمد بن ابي عمير وعنه بن هشام وفيه بسند واحد بن حمزة والقاسم بن محمد عن ابيان بن عثمان
 فقال بعض العلماء هو احمد بن الباق الفقيه الثقة وهو ما شاع فينا فاسد ولم يثبت التعدد انتهى **اقول** فيها نظر وقد وقع في كل الشيخ
 رواية الحسين بن سعيد عن ابيان بن عثمان وهو هو ولا بد ان يكون المذكور توسط فضالة بن ايوب بنهما ووقع منه ما رواه موسى بن القاسم
 عن ابيان بن عثمان بن يثري موضع وهو هو وبغيره يظهر النص في الوسطة المحذوفة منه ما عدا ما رواه عن ابيان بن عثمان في
 في كتاب الحج سند هذه صورة محمد بن القاسم عن ابيان بن عبد الرحمن عن الصادق في قوله في المنع في محل التصحيف في محمد بن القاسم ان
 كونه تصحيفا لكوفي بن القاسم لا ريب فيه وفي الظاهر فخلل اثر وهو ترك الوسطة بن موسى وابان والمارسة في نفسه وثقوا وعليه
 بن علي انتهى في بعض النسخ وبغيره في نسخة بن ابي عمير عن ابي عمير عن محمد بن عبد القادر عن محمد بن الحسين بن معاوية بن غدار
 محمد الجلي ورواية واسمه بن الفضل بن عبد الرحمن بن ابي عبد الله والفضل بن الحسين وابان والفضل بن عبد الملك بن
 انتهى ابيان بن عمر الاسدي في نسخة بن يحيى في نسخة بن ابي عمير عن ابي عمير عن محمد بن عبد القادر عن محمد بن الحسين بن معاوية بن غدار
 بن هشام الناصري في نسخة بن ابي عمير عن ابي عمير عن محمد بن عبد القادر عن محمد بن الحسين بن معاوية بن غدار
 البزار احمد بن محمد الفلاس عن محمد بن ابي عمير عن ابي عمير عن محمد بن عبد القادر عن محمد بن الحسين بن معاوية بن غدار
 وفيه يقول شيخنا في نسخة بن ابي عمير عن ابي عمير عن محمد بن عبد القادر عن محمد بن الحسين بن معاوية بن غدار
 دون الاول قلت لا شعارة في نسخة بن ابي عمير عن ابي عمير عن محمد بن عبد القادر عن محمد بن الحسين بن معاوية بن غدار
 على ما ذكره في باب السنين **فتا** **اقول** في نسخة بن ابي عمير عن ابي عمير عن محمد بن عبد القادر عن محمد بن الحسين بن معاوية بن غدار
 محبوب الصفار واحد بن ابي عبد الله وحديث بن ابي عمير عن ابي عمير عن محمد بن عبد القادر عن محمد بن الحسين بن معاوية بن غدار
 مشترك بين ثمانية عشر رجلا منهم القاسم وعنه في نسخة بن ابي عمير عن ابي عمير عن محمد بن عبد القادر عن محمد بن الحسين بن معاوية بن غدار
 شهد مع رسول الله مشاهده ولزم امير المؤمنين بعد ذلك وكان من جناد الشيعة على رواية بن ابي عمير عن ابي عمير عن محمد بن عبد القادر عن محمد بن الحسين بن معاوية بن غدار
 اسمه اسلم كان للعباس بن عبد المطلب فوهبه للنبي فلما بشر النبي باسلام العباس اعنته ثم قال لخير ما عهدت جعفر بن ابي عمير عن ابي عمير عن محمد بن عبد القادر عن محمد بن الحسين بن معاوية بن غدار
 احمد بن محمد بن سعيد في نسخة بن ابي عمير عن ابي عمير عن محمد بن عبد القادر عن محمد بن الحسين بن معاوية بن غدار
 ولزم امير المؤمنين ثم من بعده وكان حيا الشيعة وشهد مع حروبه وكان صاحب بيت مال بالكونية وابناه علي وعبد الله كانا
 امير المؤمنين ثم ذكر ما يدل على انه جليل المولد وعلمه وكرمه وفي نسخة بن ابي عمير عن ابي عمير عن محمد بن عبد القادر عن محمد بن الحسين بن معاوية بن غدار
 النسخ **اقول** في نسخة بن ابي عمير عن ابي عمير عن محمد بن عبد القادر عن محمد بن الحسين بن معاوية بن غدار
 ابوهم بن ابي عمير عن ابي عمير عن محمد بن عبد القادر عن محمد بن الحسين بن معاوية بن غدار
 يكنى ابا بكر وابا السمال كابي وفي نسخة بن ابي عمير عن ابي عمير عن محمد بن عبد القادر عن محمد بن الحسين بن معاوية بن غدار
 ابو الحسن حيث لا مشارك له **اقول** في نسخة بن ابي عمير عن ابي عمير عن محمد بن عبد القادر عن محمد بن الحسين بن معاوية بن غدار
 ادبها وكان ابو البلاد ضريرا وكان رواية للشعر فله يقول **اقول** في نسخة بن ابي عمير عن ابي عمير عن محمد بن عبد القادر عن محمد بن الحسين بن معاوية بن غدار
 ولا يروى محمد ويحيى وبها الحديث وروى ابوهم عن ابي عبد الله وفي الحسن الرضا وعنه هو وكان للرضا عليه رسالة والحق
 له كتاب يرويه عنه جماعة محمد بن اسمعيل بن النعمان عن جعفر بن ابي عمير عن محمد بن عبد القادر عن محمد بن الحسين بن معاوية بن غدار
 ابا اسمعيل روى عن الصادق في نسخة بن ابي عمير عن ابي عمير عن محمد بن عبد القادر عن محمد بن الحسين بن معاوية بن غدار
 ابن ابي جعفر عن ابن الوليد عن الصادق في نسخة بن ابي عمير عن ابي عمير عن محمد بن عبد القادر عن محمد بن الحسين بن معاوية بن غدار
 وفي نسخة بن ابي عمير عن ابي عمير عن محمد بن عبد القادر عن محمد بن الحسين بن معاوية بن غدار
 وذكره الجوهري وكتبه ابا اسمعيل **اقول** في نسخة بن ابي عمير عن ابي عمير عن محمد بن عبد القادر عن محمد بن الحسين بن معاوية بن غدار
 الحسن بن علي بن يقطين وعنه الحسين بن ابي الخطاب الحسين بن سعيد وموسى بن القاسم وهو من الباقر الصادق والكاظم والرضا
 ابوهم بن ابي جعفر ابو اسحق الكاتب شيخ من اصحاب ابي محمد ثقة وجيئة وزاد في نسخة بن ابي عمير عن ابي عمير عن محمد بن عبد القادر عن محمد بن الحسين بن معاوية بن غدار
 اصحاب العسكري كما هو الظاهر من نسخة بن ابي عمير عن ابي عمير عن محمد بن عبد القادر عن محمد بن الحسين بن معاوية بن غدار
 كتاب في التوحيد يروى عنه صفوان بن يحيى ابيه والحسن بن محبوب كل ذلك في نسخة بن ابي عمير عن ابي عمير عن محمد بن عبد القادر عن محمد بن الحسين بن معاوية بن غدار
 وحكم خطي بحسنه لان للصدوق طويلا ابيه وقال جدي هو كبر الروايات وحكم بعض المعاصرين بانها زباد الكوفي الا في ابو

[illegible]

دوست

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

طریق قنہ ای بکواسقا

نحوہ

[illegible]

[illegible]

[illegible]

حدثني في حديثنا صاحبنا ضيف فاسد صفة وغريب من اهل احمول بن ربيع المروزي له اثبات الوصية لاهل المؤمنين وقد ذكر
 القاموس قلت ظاهر كون من علماء الامامية احمول بن زياد بن جعفر الهذلي بالذال المعجمة كان رجلا مقربا فاضلا ومجتهبا
 وفي حق زاده في كمال الدين عليه رحمة الله ورضوانه واكثر من اربعة قسمة قلت قل في كحاوي بغيا سطة ثم قال وكان مرة استعاضة
 من هذه العبارة وهي كمنية في ذلك انتهى في الوجيزة ثقة وفي شكايه جعفر الهذلي عنه في اشي عليه كما كان فقال كان رجلا ثقة زاهدا
 فاضلا لا يبعد ان يكون استعاضة مقربة من هذا الكتاب احمول بن زياد الهذلي واقفي ظم وزاده من اصحاب الكاظم **اقول**
 في مشكايه زياد الهذلي بن كزاه اصحاب الكاظم في روى احمد بن ابي نظر بن عيسى عن احمد بن زياد قال سمعت ابا الحسن **احمد بن**
 سابق روى في بطر بن عيسى معلوم الصحة ان الوضام لعنه والوكيد عند المتوقف فيما جرح به صفة في كس خضر بن الصباح عن ابي بصير بن
 محمد البصري عن محمد بن عبد الله بن عمار عن سليمان بن جعفر الجعفري قال كتب ابو الحسن الى يحيى بن ابي عمير واصحابه انا لله وانكر
 انظر واحمد بن سابق لعنه الله الا لا شيع او به شيع حتى كشت رأسه واذ به شيعه قال ابو جعفر محمد بن عبد الله وكان احمد قبل هذا بظن
 القول بهذه المقالة فامضت الايام حتى شرب بالخير ودخل في بلاه في حق ذال الوجيزة ثقة والظاهر من هو من الاشاع قلت الظاهر
 بفسخه سلمه الله فان في سائر نسخه اخر هذا وقول غير معلوم الصحة الظاهر معلوم الضعف لان قول كزاه قال ابو جعفر فامضت الايام
 والظاهر المحقق كان لا اتم الاثارة مائة احمول بن الترمذي واقفي ظم وزاده من اصحاب الكاظم **احمد بن** سلافة الجرجاني فاضل صالح
 في معاصره كان قاضي حيد لا يادله شرح الاشارة في الفقرة وغير ذلك وهو غير احمول بن صبيح ابو عبد الله الاسدي كوفي ثقة والذليل
 تدعيه وليس يصحح حتى من صدق لان فيها وليس منهم وزاده من بعد صبيح بالهجرة المفتوحة والباء الواحدة ثم الحاء المهملة وزاده من
 كتابه في تفسيره من اصحابنا عن ابي الفضل عن جعفر بن محمد الحسن في كتاب التوادد الحسين بن عبيد الله عن محمد بن الحسن بن هرون الكوفي
 عن محمد بن الحسين بن حفص الغنصي عن الحسن بن علي بن بزيع عنه **اقول** في مشكايه صبيح ثقة عنه جعفر بن محمد الحسين بن الحسن بن
 بزيع احمول بن عامر بن سليمان بن صالح بن وهب بن عامر وهو الذي قتل مع الحسين بن علي عليه السلام بكر يادوم سابقه الى قفر بن
 وقال ويكنى احمد بن عامر ابا محمد قال عبد الله ابنه فيما الجازنا الحسن بن احمد بن ابراهيم حدثنا ابي قال حدثنا عبد الله قال ولد لي بنت
 وحسين ومائة وثلاثون رطل اربع وثمانين ومائة رطل ارضام بطوس سنة ثلثين ومائتين يوم الثلثا ثلثان عشر خلون من جادى الاول
 وشاهد ابا الحسن وابا محمد وكان في هوانه ما الى ان قال في هذه النسخة بنسخة عبد الله بن احمد بن عامر الطائي ابو الحسن احمد بن
 موسى الجندي في نسخة قرأها عليه حدثكم ابو الفضل عبد الله بن احمد بن عامر قال حدثنا ابي قال حدثنا الرضا والنسخة حتى جرح احمول بن
 عائد ثم وزاده بالذال اليهم بالمتناه الخثانية والذال المعجمة الاضحية المملتين كان خلا لا بالهجرة والملة المشددة ابو جدي الاضحية المملتين
 ثقة كان صاحب باخذ يحيى بن سلام بن مكرم واخذ عنه وعن غيره وكان خلا لا قال كزاه قال معك سالت ابا الحسن عن احمد بن عائد كيف هو
 فقال صالح كان سكر نفياد وقال ابو الحسن انا لله وكذا خبر في قوله خلا لا الا التزج وحمد ابن جديث راد على بن الحسين بن جعفر الهذلي
 عنه بكتابه وبن كزاه ما ذكره وفي ابن عابد بن جديث الحسين الكوفي ابو علي اسند عنه وفي دايض ابن جديث الظاهر ان ابي بصير بن
 قلم الشا **اقول** في مشكايه عائد ثقة عنه علي بن الحسين بن عمرو والحارث بن الخزاز وهو عن ابي خديج بن سلام بن مكرم احمول بن العباس
 الاسدي مصنف هذا الكتاب طال الله بقاءه وادام علوه وفهامه كتابه مجمع وما ورد فيه من الاعمال وكتاب الكوفة وما فيها من الاثار
 والفضائل وكتابنا في نظرين تعين وادامهم واسعادهم وكتاب مختصر الا نوار وموضع النجوم التي سمها العرج بن ربيع في حق بايخ الخثانية
 علي بن المقام اقرأ وسيد كرمه ذلك جلة من لا وهام من قلم جلة من اجله الاعلام احمول بن العباس النخاشي الصفي المعرف
 بابن الطيالسي بهر اياه بهر مع منه للعسكري سنة خمس وثلثين وثلثمائة ولم منه جارة وكان يروي دعاء الكامل لم يوفى في كوفي
 ما يرخ اذ اقرأه اشد اربا لوثاثة احمول عبد الله بن احمد بن ابي عبد الله الحسين في حق بهيحي في طريقه الى محمد بن مسلم وثقه بن عيسى بن
 ابن سلام في النسبة الى علي بن جعفر ظاهر ان من بهر وقال جدي الظاهر ثقة عند الاعتقاد في كثير من الروايات عليه انتهى ويحتمل كوفي بن
 البرقي الذي يروي عنه بان يكون عبد الله بن زينة فتمسك الجدة او يكون والد عبد الله هو محمد بن ابي القاسم فلا حظ ترجمته ويؤيد
 محمد بابي عبد الله ان يكون محمد بن زينة وبما يبعد رداً عنه فتم او يكون ابن بنت البرقي لقب احمد او يكون عبد الله صهر البرقي كما ذكره
 في ابي جعفر الفراء قد خذله في المعراج وقد جرد من شيوخ الاجازات وغير بعيد بل لا يبعد ان يكون عبد الله بن امية الذي روى
 عنه الخزاز وهو واحد العدة التي روى عن احمد بن محمد بن خالد بن ابي عبد الله وهو هذا الرجل ولم يبق في نسخة بايخ في ترجمة البرقي
 وغيرهما ان الراوي عنه احمد بن زينة راوى زامال المحقق الشيخ محمد انتهى قلت في شرح القدر في اصحاب علي احمد بن عبد الله بن بنت
 احمد بن محمد البرقي احمول عبد الله بن احمد بن جلي الذي روى ابو بكر الوراق كان من اصحابنا ثقة في حديثه مسكوكا الى ابي ربيعة صفة وزاده

في كذا
 في كذا
 في كذا

في كذا

في كذا

لأن شرف له الأكايا واحدا في أحد من روى في الشرح وما يتحقق بأمر نافع اختلاطه بالعامية وروايتهم عنه في شيخ
 الأدب أبو أحمد عبد السلام بن الحسين البصري كتابا بخطه قد اجازوا فيه وروايتهم عنه في كتابه في طرق من دون وقال الحسين
 عبد الله عنه روى في بعد الوفاة روى عنه بعض أقواله في حديثه عن جلال المير في نقل الوثيق عن سبب ولا ذكر له
 والموجود فيها كما ذكرناه ونقله عنها البصري في الحادي والجمع والتقدير قبلهم وقد لاحظ هذا وقول جبر ما يتحقق بأمر الظاهر
 على طرق روى في الشرح وقا بعض الاجلاء في ذكر ما يتحقق بأمر الشيعة في الامانة يعني مع اختلاطهم وروايتهم عنه في روى
 عنه كتب كتابا في امر الامانة في تحقيق حقيقته والفاضل في تحقيقه في كتابه في طرق من دون وقال الحسين
 بن كلابي جبر كما صرح به في الخبر في قوله كان من اصحابنا ثقة ثم قوله وما يتحقق بأمرنا وكان ما جاء به من انما قد وجدنا في كتاب
 احمد بن عبد الله بن احمد بن جليل الدري الجلي في قوله من اهل بغداد حدث عن احمد بن محمد بن القاسم البغوي في ان قال كان راضيا
 بذلك وكانت ولاه ثمانية وستة وثلاثين واول كتابه الحمد في سنة ثلثة عشر في ثلثة ثمان مائة وثلثين في سنة ثمان مائة
 ست وسبعين وثلثمائة وعن كتاب ميرزا الاعتدال احمد بن عبد الله بن جليل في القاسم البغوي في راضيه في كان يندد في شكا
 ابن جليل في ثلثة عشر الحسين بن عبد الله بن الفضل في شكا الحسين بن احمد بن الوفا في ثلثة مائة في راضيه في شكا الحسين بن احمد بن
 نقل في في جبر في ثلثة عشر الحسين بن عبد الله بن جليل في شكا الحسين بن احمد بن الوفا في ثلثة مائة في راضيه في شكا الحسين بن احمد بن
 المحافظ ابو يعقوب في النون الضميمة قال في ثلثة عشر الحسين بن عبد الله بن جليل في شكا الحسين بن احمد بن الوفا في ثلثة مائة في راضيه في شكا الحسين بن احمد بن
 نعيم على الاثر في ثلثة عشر الحسين بن عبد الله بن جليل في شكا الحسين بن احمد بن الوفا في ثلثة مائة في راضيه في شكا الحسين بن احمد بن
 اربع وثلثين وثلثة ثمان مائة في ثلثة عشر الحسين بن عبد الله بن جليل في شكا الحسين بن احمد بن الوفا في ثلثة مائة في راضيه في شكا الحسين بن احمد بن
 عبد الله بن احمد بن جليل في ثلثة عشر الحسين بن عبد الله بن جليل في شكا الحسين بن احمد بن الوفا في ثلثة مائة في راضيه في شكا الحسين بن احمد بن
 احمد بن عبد الله بن جليل في ثلثة عشر الحسين بن عبد الله بن جليل في شكا الحسين بن احمد بن الوفا في ثلثة مائة في راضيه في شكا الحسين بن احمد بن
 ثلثة عشر الحسين بن عبد الله بن جليل في ثلثة عشر الحسين بن عبد الله بن جليل في شكا الحسين بن احمد بن الوفا في ثلثة مائة في راضيه في شكا الحسين بن احمد بن
 على بن محمد القتيبي قال في ثلثة عشر الحسين بن عبد الله بن جليل في شكا الحسين بن احمد بن الوفا في ثلثة مائة في راضيه في شكا الحسين بن احمد بن
 كان كتابا في ثلثة عشر الحسين بن عبد الله بن جليل في شكا الحسين بن احمد بن الوفا في ثلثة مائة في راضيه في شكا الحسين بن احمد بن
 وباقي ابن عبد الله بن جليل في ثلثة عشر الحسين بن عبد الله بن جليل في شكا الحسين بن احمد بن الوفا في ثلثة مائة في راضيه في شكا الحسين بن احمد بن
 اجازوا في ثلثة عشر الحسين بن عبد الله بن جليل في شكا الحسين بن احمد بن الوفا في ثلثة مائة في راضيه في شكا الحسين بن احمد بن
 وندكوه بعنوان بن جليل في ثلثة عشر الحسين بن عبد الله بن جليل في شكا الحسين بن احمد بن الوفا في ثلثة مائة في راضيه في شكا الحسين بن احمد بن
 مهران المعروف في ثلثة عشر الحسين بن عبد الله بن جليل في شكا الحسين بن احمد بن الوفا في ثلثة مائة في راضيه في شكا الحسين بن احمد بن
 صله في ثلثة عشر الحسين بن عبد الله بن جليل في شكا الحسين بن احمد بن الوفا في ثلثة مائة في راضيه في شكا الحسين بن احمد بن
 ابن عبد الله الكوفي في ثلثة عشر الحسين بن عبد الله بن جليل في شكا الحسين بن احمد بن الوفا في ثلثة مائة في راضيه في شكا الحسين بن احمد بن
 بل في ثلثة عشر الحسين بن عبد الله بن جليل في شكا الحسين بن احمد بن الوفا في ثلثة مائة في راضيه في شكا الحسين بن احمد بن
 في ثلثة عشر الحسين بن عبد الله بن جليل في شكا الحسين بن احمد بن الوفا في ثلثة مائة في راضيه في شكا الحسين بن احمد بن
 وقد سقط من ثلثة عشر الحسين بن عبد الله بن جليل في شكا الحسين بن احمد بن الوفا في ثلثة مائة في راضيه في شكا الحسين بن احمد بن
 ابن بلال ويعرف في ثلثة عشر الحسين بن عبد الله بن جليل في شكا الحسين بن احمد بن الوفا في ثلثة مائة في راضيه في شكا الحسين بن احمد بن
 فضائل في ثلثة عشر الحسين بن عبد الله بن جليل في شكا الحسين بن احمد بن الوفا في ثلثة مائة في راضيه في شكا الحسين بن احمد بن
 كتب الادب على شيوخ اهل الادب في ثلثة عشر الحسين بن عبد الله بن جليل في شكا الحسين بن احمد بن الوفا في ثلثة مائة في راضيه في شكا الحسين بن احمد بن
 عبد وبن المعروف في ثلثة عشر الحسين بن عبد الله بن جليل في شكا الحسين بن احمد بن الوفا في ثلثة مائة في راضيه في شكا الحسين بن احمد بن
 وفي ثلثة عشر الحسين بن عبد الله بن جليل في شكا الحسين بن احمد بن الوفا في ثلثة مائة في راضيه في شكا الحسين بن احمد بن
 في ثلثة عشر الحسين بن عبد الله بن جليل في شكا الحسين بن احمد بن الوفا في ثلثة مائة في راضيه في شكا الحسين بن احمد بن
 صحة كالا في ثلثة عشر الحسين بن عبد الله بن جليل في شكا الحسين بن احمد بن الوفا في ثلثة مائة في راضيه في شكا الحسين بن احمد بن
 ابان بن عثمان في ثلثة عشر الحسين بن عبد الله بن جليل في شكا الحسين بن احمد بن الوفا في ثلثة مائة في راضيه في شكا الحسين بن احمد بن
 الرواية واولي منه كونه كبر المتعاطاة الاخذ عن كبر من المشايخ وبالجملة الظاهر لانه بل وثاقه لما ذكر في البيعة المعروف من

[illegible]

ابن سبیر بن عبد الرحمن
سید و مؤلف و مؤید
نور علی بن سبیر
و مؤید و مؤید و مؤید
ابن سبیر

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

عن علی بن محمد بن محبوب

[illegible]

عبدی عن سامیہ

ادهم بن مخزوم
 كحل بن اذينة
 ابي عبد الله بن ابي
 اسحق النخعي
 زوراد بن ابي
 ابو عيسى
 ابن عبد الله
 عبد الرحمن
 زوراد بن
 كحل

اسم من و اسامه
احمد بن محمد الشافعي
ابن شمس بن الحنف بن
ابن عمير بن اسم بن
المليح بن المليح بن
المليح بن المليح بن

三

[illegible]

[illegible]

فالتصنيف من ابواب في الرضا المتماز به بعد كلام طويل في تركيبة الجمل من ائمة النوش والنوش في الرضا المتماز به
فصنف وقد فصلوا الامامة على تصديق نفعه والجل في رتبة قاتل عروا لانه ليست اجتماعا بل هي من الوشوات التي لم يها
فيها بالاضافة من صفات الله وصور التبع انفق في شكا ابن ابي داود السكوني العاصي عنه التوفيق عبد الله بن المنيرة كافي
اسم عجل في الزيادة السلي الكوفي في رتبة جرحه في حقه السلي بن ابي اسحق في شكا ابن ابي اسحق في رتبة السلي
لم تقدر باصل ولا كتاب عجل بن ابي اسحق في رتبة جرحه في حقه السلي بن ابي اسحق في شكا ابن ابي اسحق في رتبة السلي
اسم عجل بن ابي اسحق في رتبة جرحه في حقه السلي بن ابي اسحق في شكا ابن ابي اسحق في رتبة السلي
الكاتب بعد الالف وقبل الهم بعد الالف في قبل ابن ابي اسحق في رتبة جرحه في حقه السلي بن ابي اسحق في شكا ابن ابي اسحق في رتبة السلي
المبارك المذكورة توشه في رتبة جرحه في حقه السلي بن ابي اسحق في شكا ابن ابي اسحق في رتبة السلي
في الحادي بل المنيرة توشه في رتبة جرحه في حقه السلي بن ابي اسحق في شكا ابن ابي اسحق في رتبة السلي
ذكره في التوشة في رتبة جرحه في حقه السلي بن ابي اسحق في شكا ابن ابي اسحق في رتبة السلي
صدوق في السادسة في رتبة جرحه في حقه السلي بن ابي اسحق في شكا ابن ابي اسحق في رتبة السلي
بعض في رتبة جرحه في حقه السلي بن ابي اسحق في شكا ابن ابي اسحق في رتبة السلي
ابن جابر في رتبة جرحه في حقه السلي بن ابي اسحق في شكا ابن ابي اسحق في رتبة السلي
كوتن في الامانة في رتبة جرحه في حقه السلي بن ابي اسحق في شكا ابن ابي اسحق في رتبة السلي
ابن علي بن اسحق في رتبة جرحه في حقه السلي بن ابي اسحق في شكا ابن ابي اسحق في رتبة السلي
صدوق في رتبة جرحه في حقه السلي بن ابي اسحق في شكا ابن ابي اسحق في رتبة السلي
عنه برهمن بن سليمان في رتبة جرحه في حقه السلي بن ابي اسحق في شكا ابن ابي اسحق في رتبة السلي
ابن في رتبة جرحه في حقه السلي بن ابي اسحق في شكا ابن ابي اسحق في رتبة السلي
اعتد عليه في رتبة جرحه في حقه السلي بن ابي اسحق في شكا ابن ابي اسحق في رتبة السلي
ابن ابي جعفر في رتبة جرحه في حقه السلي بن ابي اسحق في شكا ابن ابي اسحق في رتبة السلي
كش مع من حل عن ابن ابي اسحق في رتبة جرحه في حقه السلي بن ابي اسحق في شكا ابن ابي اسحق في رتبة السلي
ابن احمد بن محمد بن عيسى في رتبة جرحه في حقه السلي بن ابي اسحق في شكا ابن ابي اسحق في رتبة السلي
مسلم واسم عجل في رتبة جرحه في حقه السلي بن ابي اسحق في شكا ابن ابي اسحق في رتبة السلي
جابر في رتبة جرحه في حقه السلي بن ابي اسحق في شكا ابن ابي اسحق في رتبة السلي
المنحني في رتبة جرحه في حقه السلي بن ابي اسحق في شكا ابن ابي اسحق في رتبة السلي
غير هذا في رتبة جرحه في حقه السلي بن ابي اسحق في شكا ابن ابي اسحق في رتبة السلي
ابن جابر في رتبة جرحه في حقه السلي بن ابي اسحق في شكا ابن ابي اسحق في رتبة السلي
محمد بن ابي نصر في رتبة جرحه في حقه السلي بن ابي اسحق في شكا ابن ابي اسحق في رتبة السلي
ابن جعفر في رتبة جرحه في حقه السلي بن ابي اسحق في شكا ابن ابي اسحق في رتبة السلي
ابطال الهاشمي في رتبة جرحه في حقه السلي بن ابي اسحق في شكا ابن ابي اسحق في رتبة السلي
الغالب قال كنت مع جعفر بن محمد بن ابي اسحق في رتبة جرحه في حقه السلي بن ابي اسحق في شكا ابن ابي اسحق في رتبة السلي
بسام في رتبة جرحه في حقه السلي بن ابي اسحق في شكا ابن ابي اسحق في رتبة السلي
في رتبة جرحه في حقه السلي بن ابي اسحق في شكا ابن ابي اسحق في رتبة السلي
ابن جعفر في رتبة جرحه في حقه السلي بن ابي اسحق في شكا ابن ابي اسحق في رتبة السلي
لو كانت الامانة بالحب لكان اسم عجل ابي اسحق في رتبة جرحه في حقه السلي بن ابي اسحق في شكا ابن ابي اسحق في رتبة السلي
باسم الكعبة ضاها في رتبة جرحه في حقه السلي بن ابي اسحق في شكا ابن ابي اسحق في رتبة السلي
وفنه ونحوه في رتبة جرحه في حقه السلي بن ابي اسحق في شكا ابن ابي اسحق في رتبة السلي
في رتبة جرحه في حقه السلي بن ابي اسحق في شكا ابن ابي اسحق في رتبة السلي

[illegible]

[illegible]

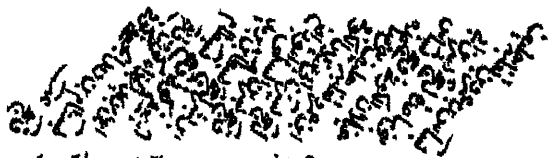
三

مجلس شورای اسلامی
کتابخانه

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

[illegible]

یاقینا نصیب
مردی

10/10/10

باب النماء ليس عليه
 التعميم وقيل العنصر
 تميم بن اسد العدوية
 ابن اسد بورقاعة العدوية
 فوالعصر اجمع تميم بن اسد
 ابو ربيعة الدارمي بن ابي تمام
 لعمري تميم بن زاذان
 لسان قيس في اسدي
 انجى ليح

قورون عمارت
 الاندو قورون
 قورون قورون
 عبد الله قورون
 الكورون قورون
 قورون قورون
 قورون قورون
 قورون قورون

[illegible]

[illegible]

[illegible][illegible]

Handwritten notes in Devanagari script, likely bleed-through from the reverse side of the page.

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible][illegible]

١٠

مجلسه اول در روز شنبه ۱۳۰۲

الرفق بنصيب
عالمين
مجاناً

صنفه من علمه
الكوفي في علمه
عامة الكوفي
الكوفي في علمه

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

عن الامام ابن عباس عن
عند ابي عبد الله عن
علي بن النعمان عن

محدثين استلهم خبرنا من ذلك علي بن احمد بن ابن الوليد عن الصنعاء احمد بن محمد بن عيسى عن الوشاء الخبزي بن شاذان عن احمد بن محمد بن محمد بن
عن سعد بن احمد بن محمد بن عيسى قال حزنني اني الكوفي في طلب الحديث فقلت بها الحسني على الوشاء استلهم ان يخرج لي كتاب العلاء بن رزق
القلاء وابان بن عثمان الاحمر فخرجهما الي فقلت له احب ان يخرجهما لي فقال يا رجل الله وما جعلك اذهب فاكبه ما اسمع من بعد فقلت
امن الحديث ان فقال لو علمت ان هذا الحديث يكون له هذا الطلب لالست كتبت منه فاني لندكت في هذا المسجد تتبع ما شئت كل يقول
جعفر بن محمد وكان هذا الشيخ عينا من عيون هذه الطائفة وله كتب منها ثواب الحج والتمسك والتواضع يعقوب بن يزيد عنه بهاء له مثل
الرضا احمد بن محمد بن عيسى عنه بهاء في عني بن علي الوشاء وله دست الكوفي ويقال الخزاز ويقال له ابن بنت لباس له كتاب عدة من اصحابنا
عني ابن الفضل عن ابن بطرس عن احمد بن محمد بن عيسى عنه بهاء في عني بن علي الخزاز يعقوب بن الوشاء واما في كوفي ولجده وفي العيون في روضة
عن سعد بن عبد الله قال حدثنا ابو جعفر صالح بن ابي حمزة عن الحسن بن علي الوشاء قال كنت كتبت معي مسائل كثيرة قبل ان قطع علي بن الحسن
الي ان قال فاختاره وتجنبت ما حبه فقرأه فقلت والله من جواب مسئلة مسئلة فقلت ذلك قطعت عليه وتركته لوقت انتهى وقت
استفاد توثيق من استجازة احمد بن محمد بن عيسى ولا ريب ان كونه عينا من عيون هذه الطائفة وجهها من وجوها الاولى وفي عني
قول صخر بن مهران في لباس بقوله واسمع خريش الى انهم ما كانوا يعتمدون على ما في الاصول ولا يروون حتى يسمعون من الشيوخ و
ياخذون منهم الاجابة وكما يظهر من ذلك من كثير من التراجع وقوله عن مراهبة في القوائد وقيل جدي من عني توثيق لان الظاهر استفاد
بمعنى المبرزين باعتماد صدقهم كما كان الصالح يسمي بالصالح بالبرز ان الصدق بل الظاهر ان قوله وجه توثيق لان صاحب علمنا السابقين
في فعل الاحباب كما علمه العقل الا ان كان غاية الثقة ولم يكن يوشك ما ولا جاء حتى يوجبوا اليهم بخلاف اليوم ولذا يمكن ان يكون
اختاره قلت وفي رواية احمد بن محمد بن عيسى عنه بهاء في عني بن علي الخزاز يعقوب بن الوشاء واما في كوفي ولجده وفي العيون في روضة
سماوان يكون المستجير احمد وصحبه طائفة كثيرة للصدق وهو فيها منها الى احمد بن عاتك ومنها الى ابي الحسن الهيثم مضافا الى ما في كتاب
التدبير عند ذكر رواية عن احمد بن محمد بن عيسى عنه بهاء في عني بن علي الخزاز يعقوب بن الوشاء واما في كوفي ولجده وفي العيون في روضة
كما قاله جدي في الوجوه ثمة هذا فقال الشيخ في اخره بايات الزكوة يرب وهو يعني الحسن بن علي وهو ابن بنت لباس وكان وقف ثم رجع
ونقطع انه قد شهد له ما مر عن العيون وفي كنفنا لعمري عنه قال كنت بمخراة فبعت الى الرضا بوميا الى ان قال فقلت اسمع لانا امام
معتز الطاعة وكان سبب خولي في هذا الامر في في عنه قال انبت حراشا وانما انفت ثم ذكر نحوه وليس فيه ان كان سبب خولي في هذا
الامر قال ثم ذكره الحكم بوقفه بتوقف على كون هذا الكلام اي المذكور عن ابن من الشيخ ولم يعلم وحقا لكونه عن عقد الراوي اقرب
بجمل كونه من الراوي عن الوشاء وهو محمد بن الفضل بن ابراهيم الذي وثقه جرحا لكن ليس بمجزم لان انا بكتفي بالظهور فيه ما قبله قول
بما ذكره ما لا يخفى في امره فقه من الكلام فيه في القوائد اقول ذكره في الراوي مع ما علم من طريقه في فقه الثقات وقال لا يستفاد
توثيقه من عبارة جرح ومن استجازة احمد ودايت كلاما لبعض فضلا والعصر يقتضي التوقف في شأنه لروايت بضعه حكاهما الشيخ في
في آخر كتاب الزكوة وكان توثيقه ان ما فيها كلام الشيخ وليس كذلك وبوقد ما قلناه وصفه جمع من الاصحاب الاختيار التي فيها هذا الشيخ اعظم
الثقة الذي هو عين من عيون هذه الطائفة بالصحة في كثير من المواضع انتهى وهو جيد لان ما في كتاب كلام الشيخ كما سبق
مروءه ايضا ليس يمكنه فلا حظ مع انه لم يكن كلامه في كلام محمد بن الفضل الثقة لا محالة واحتمال كونه عن عقد بعيد غاية هذا
مضافا الى ما مر عن العيون والكشف في في كتاب الخراج والخراج عنه قال كاعند رجل يروى وكان معارفا لابي فقلت لله ان الله قد
كنت صائلا ثم نور الله قلبي ان كل ذلك لا يقتضي التوقف في شأنه اصلا لانه لا كلام في رجوعه وروايت لا شك صدوره بعد
لان لواقعة لا تروى عن الرضا ومن بعده لعدم اعتقادها امامتهم بل تعتقد خطأ ثم صلوات الله عليهم كما هو معلوم من مدعيها
فدبر محمد ولما روى في نختي من الاختيار ايضا نعم في ترجمته يروى عن خلفا ذكر عبد الله بن محمد الطائفة قال كان الحسن بن علي الوشاء بن رزق
محمد تارة وث الجمع ليس ذكر في اختيار الرجال المشركين في الظاهر جرحا فقل ذلك عن الكشي الاصل انتهى في في شك ابن زياد الوشاء الممدوح عنه
يعقوب بن يزيد ولاحد بن محمد بن عيسى العبيد وصالح بن ابي حمزة والحسن بن ابي سعيد وابراهيم بن هاشم واهوب وخرج ومعلم بن محمد الحسن
علي بن سفيان البروفري خاصا بكتبة بلعبد الله بن محمد بن عيسى بن ابي حمزة جليل من اصحابنا صفة والذي حدثناه في كرام الحسن بن ابي
ولم يذكر في كتابه في كرام الحسن بن ابي حمزة جليل من اصحابنا صفة والذي حدثناه في كرام الحسن بن ابي حمزة جليل من اصحابنا صفة والذي حدثناه في كرام الحسن بن ابي
والحادي فان ذكرنا التبين بتمامه لانه لا انما قال ان الاول هو مشيئة الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة الجلي مولد جليل بن عبد الله
ابو محمد من اصحابنا الكوفي بن نفعه ثقة صفة وذا جرح له كتاب نواد البرقي عنه بهاء في كرام الحسن بن ابي حمزة جليل من اصحابنا صفة والذي حدثناه في كرام الحسن بن ابي
احمد بن محمد بن محمد بن عيسى بن محمد بن علي بن محبوب عنه بهاء في عني بن علي الخزاز يعقوب بن الوشاء واما في كوفي ولجده وفي العيون في روضة

بوماق الجبل نور
بشي من اجل من
فان هو ذلك
طنت ليس هو ذلك
سلاوسين
والا هاهن
يا حلت علا
يقون توكر
لا جوده النية
كن

فاجروني بحسن
الجنة المحررة
علي بن اسباط

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

بِالْإِسْلَامِ
الْإِسْلَامِ

مَآثَانِهِ يَا مَآثَانِهِ
مَآثَانِهِ يَا مَآثَانِهِ

[illegible]

المؤلف

الصفار عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن ابن اسعير عن صفوان عن كثر قال سمعت عن علي بن الحسن بن أبي العلاء الخفاف كان حاضرا
 وقال حمد بن محمد بن الحسين بن خالد بن كنية طالع ابو العلاء الخفاف عن ابن اسعير عن صفوان عن كثر في رواية صفوان عن الحسن بن
 بالوثاقه وكذا ابن اسعير عن كثر في رواية واكثر ما مقبوله في العلم من عبارة جرح ان قول احمد هو مولى بن عامر فقطعته وقوله
 اوجههم وما ينفذ في نفسه مدح جرحه مما بالنسبة الى اخيه واذ كان وجهه ينفذ المدح فلعل الاوجه يعني بالوثاقه وفي
 لعله هذا الذي الحق في الامداد وثاقه الخوف اليه وفي الوجيز جرحه وما يقال في نفسه ولا يخفى من عبارة بالنسبة الى ولده هذا وعبد الحميد
 الذي وثقه جرح هو ابن ابو العلاء بن عبد الملك ولم يظهر بعد اخذوه مع الخفاف بل الظاهر عدم وهو في الصنف اعلى ان يكون ثقة عند
 من ابن سبام علم سلامه جرحه من طعنه اقول في شك ابن أبي العلاء عن محمد بن بشير وابن اسعير عن صفوان بن يحيى وعلي بن الحكم الثقف
 والقسم بن محمد بن جعفر بن جعفر بن بشير وعبد الله بن المغيرة الحسين بن ابي عنده كوفي يروي عن ابيه عن ابي عبد الله وعنه
 هو عن موسى بن جعفر له كتاب صفوان بن يحيى عنه يجرى في ست له اصل اخر تارة الحسين بن ابي بصير عن ابي عبد الله الحسين
 وهبان الثاني عن ابي القاسم علي بن جرحه عن ابي الفضل العباس بن محمد بن الحسين عن ابن اسعير عن صفوان بن يحيى عنه اقول في جرح ابن
 عند ربه في الجرح واسكان النون وفتح المهملة وفي شك ابن ابي عمير عن صفوان بن يحيى عنه والقرينة فائدة واخذ صفوان الحسين بن
 احمد بن ادريس القتيبي الاشعري يكره ابا عبد الله وله منه اجازة لم يروها عنه الحسين بن علي بن احمد الصايغ والحسين بن الحسن بن محمد بن الحسين
 احمد بن ادريس يروي عنهم محمد بن الحسين بن علي بن ابي بصير وفي كثر من الرواية عنه من ضباطه حماد قال جدي قوم عليه عند كثر
 ان يده من الفتنة في اوائله من كثر انتهى وفي الحسين الاشعري احتمال وثقة عن صفوان اقول في شك ابن احمد بن ادريس عنه الثعلبي
 ومحمد بن علي بن ابي الحسين بن احمد بن الحسن بن علي بن احمد بن الحسين بن ابي بصير عن ابي عبد الله الحسين بن علي بن احمد بن الحسين
 عبد الله يروي عنه الثعلبي وللمنه اجازة اخر ناعنه احمد بن عبد الله الحسين بن احمد بن الحسين بن علي بن احمد بن الحسين بن علي بن احمد بن الحسين
 الاول عن ابن اسعير عن صفوان جميعا عنه اقول في اسناد مرث بن اسعير وفي شك ابن احمد بن الحسين بن علي بن احمد بن الحسين بن علي بن احمد بن الحسين
 احمد بن عامر الاشعري يروي عن عمه عبد الله بن عامر عن ابن اسعير يروي عنه الكليني لم يكن احمد بن عامر كافي في عمه اقول في شك
 نقله في الحاروي ابن محمد بن احمد بن عامر عن عمه عبد الله بن عامر الحسين بن احمد بن الحسين بن علي بن احمد بن الحسين بن علي بن احمد بن الحسين
 البوشنجي بالبلاء المفردة كان عراقيا مضطرب المذهب كان ثقة فبان بوجهه في كتاب عمل السلطان اجازة تارة ابو عبد الله بن الحسين بن علي بن احمد بن الحسين
 الصالح في مشهد مولانا ابو الموثق بن علي التلمساني بجماعة عنه جرحه في قوله يروي عن ابي عبد الله البوشنجي بالبلاء المفردة والشان الجرح
 والنون والجرح وفي ثقتهم موثقا ومثاق في القوي وكذا التقي القمي وابو عبد الله الحسين بن علي بن احمد بن الحسين بن علي بن احمد بن الحسين
 اقول بل اسلم الحسين بن جعفر بن محمد بن الحسن بن الحسين بن علي بن احمد بن الحسين بن علي بن احمد بن الحسين بن علي بن احمد بن الحسين
 واسكان النون وكذا الجرح وفي الوجيز وفي الحاروي ذكره ايضا الموثق الحسين بن احمد بن الحسين بن علي بن احمد بن الحسين بن علي بن احمد بن الحسين
 احمد بن الحسين بن علي بن احمد بن الحسين بن علي بن احمد بن الحسين بن علي بن احمد بن الحسين بن علي بن احمد بن الحسين بن علي بن احمد بن الحسين
 والاسناد ابن عبد الله بن علي بن احمد بن الحسين بن علي بن احمد بن الحسين بن علي بن احمد بن الحسين بن علي بن احمد بن الحسين بن علي بن احمد بن الحسين
 القسم الرابع الحسين بن احمد بن الحسين بن علي بن احمد بن الحسين بن علي بن احمد بن الحسين بن علي بن احمد بن الحسين بن علي بن احمد بن الحسين
 الاسم واللقب وملاحظة الاسناد وما في اوله من بعض التبرير مضاف اقول جعل الحاروي في جملة واحدة والاستشارة في الجرح
 وفي شك الاحصاء عنه ابن اسعير الحسين بن اسد بن الحسين بن علي بن احمد بن الحسين بن علي بن احمد بن الحسين بن علي بن احمد بن الحسين بن علي بن احمد بن الحسين
 اسد بن الحسين بن علي بن احمد بن الحسين بن علي بن احمد بن الحسين بن علي بن احمد بن الحسين بن علي بن احمد بن الحسين بن علي بن احمد بن الحسين
 المتقدم لابن محمد بن عمران في ثقتهم كونه ابن احمد بن علي بن احمد بن الحسين بن علي بن احمد بن الحسين بن علي بن احمد بن الحسين بن علي بن احمد بن الحسين
 العلم في اكثر من رواية الاحباء من ابن محمد بن الحسين بن علي بن احمد بن الحسين بن علي بن احمد بن الحسين بن علي بن احمد بن الحسين بن علي بن احمد بن الحسين
 نعم مع قطع النظر من القرائن ومن فركه بجهلها والاول اقدم من الثاني بطبيعة الحسين بن اسد بن الحسين بن علي بن احمد بن الحسين بن علي بن احمد بن الحسين
 ذكره ابو عمر في كتابه الرجال في الحسين صاحب العسكري يروي عنه العباسي واكثر واعتمد حديثه ثقة ثبت قال كثر
 هو القتيبي خادم القبة وقال في رجال ابي محمد الحسين بن اسد بن الحسين بن علي بن احمد بن الحسين بن علي بن احمد بن الحسين بن علي بن احمد بن الحسين
 ابن اسد بن الحسين بن علي بن احمد بن الحسين بن علي بن احمد بن الحسين بن علي بن احمد بن الحسين بن علي بن احمد بن الحسين بن علي بن احمد بن الحسين
 ثقة ثبت عامر متكامل مصنف الكتب له كتب ذكرناها في كتابنا الكبير قال الشيخ الطوسي انه فاضل جليل القدر متكامل فقيها
 صاحب تسابيف لطيف الكلام جليل النظر ونحوه قال كثر وجرحه لم يرو عن الامنة ثم لکنه من اصحاب العسكري قال كثر هو القتيبي

[illegible]

اصل الموضوعين عدم جواز
الرجوع اليه بعد اتمام

[illegible]

أقول من في
الونسيه

مضافاً۔

الکونین فی حقہ علیہ السلام
عبداللہ بن مسعود رضی اللہ عنہ
الکونین فی حقہ علیہ السلام
الکونین فی حقہ علیہ السلام

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

عبدالله بن محمد بن عبد الله
بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله
بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله
بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله
بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله
بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله

بن حمزة الطيالسي في كثره
في الخبرات وابتدأ في رعد -
محمد بن فضال بن محمد بن الحسين
محمد بن الفضل بن محمد بن الحسين

عمر بن الخطاب
سنة ١٠
من خلافة عمر بن الخطاب
في خلافة عمر بن الخطاب
في خلافة عمر بن الخطاب

الحمد لله الذي جعلنا من عباده
الذين هم خير من عباده

[illegible]

[illegible]

[illegible]

عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن علي بن ابي طالب

[illegible]

بل الظاهر انه قد بل آخر من ثقة جليل عارف وما يوثق وروايته النص عن النص على الكاظم وعنه عن الرضا عليه السلام وما يوثق في الرواية المذكورة في
درج وروايته سهل بن زياد ماله ربط فذكر لا تكذب بكم ما يروى عليكم مما يظهر انك باء النظر اقول في شكنا ان ابي عبد الله في اللغة
سئل الصبر عن ابيه عنه الحسن بن محبوب في كورة الفتي بوب كتاب النور للاحمد بن محمد بن عيسى له رواست ولكل من
مثل كتاب سعد بن عبد الله في حقه ما لذي بوب كتاب النور للاحمد بن محمد بن عيسى في كتاب النسخة الحسن بن محبوب لسواد عوف
الفقيه كتاب الرحمة في الصوم والصلاة والزكاة والصوم الخ عنه احمد بن محمد بن يحيى في بقى الظاهر انه وهو من مشايخ الكوفة
اقول في شكنا ان كورة عن احمد بن محمد بن يحيى في كورة عن احمد بن محمد بن يحيى في كورة عن احمد بن محمد بن يحيى في كورة
وبقي الى ايام ابي الحسن صاحب التفسير وله مسائل اليه للاحمد بن محمد بن يحيى في كورة عن احمد بن محمد بن يحيى في كورة
ولا يذكره وقال له مسائل في كورة عن احمد بن محمد بن يحيى في كورة عن احمد بن محمد بن يحيى في كورة
صه وزاد في كورة عن احمد بن محمد بن يحيى في كورة عن احمد بن محمد بن يحيى في كورة
واوكد في التفسير في كورة عن احمد بن محمد بن يحيى في كورة عن احمد بن محمد بن يحيى في كورة
اسم عبد بن بن عاصم في كورة عن احمد بن محمد بن يحيى في كورة عن احمد بن محمد بن يحيى في كورة
باني عن جعفر بن علي ان داود بن علي بن عاصم في كورة عن احمد بن محمد بن يحيى في كورة
لا بد لكلام جعفر بن علي في كورة عن احمد بن محمد بن يحيى في كورة عن احمد بن محمد بن يحيى في كورة
له ولعله ما عاود صبا والله العالم وقوله قبل ان يعبد الله في كورة عن احمد بن محمد بن يحيى في كورة
الثقة عن جعفر بن علي بن عاصم في كورة عن احمد بن محمد بن يحيى في كورة عن احمد بن محمد بن يحيى في كورة
الذي هو كوفي في كورة عن احمد بن محمد بن يحيى في كورة عن احمد بن محمد بن يحيى في كورة
انتهى قال الطبري عن جعفر بن علي بن عاصم في كورة عن احمد بن محمد بن يحيى في كورة
ابن منصور محمد الواسطي روى عن ابي عبد الله في كورة عن احمد بن محمد بن يحيى في كورة
على الحسن الطاطري في كورة عن احمد بن محمد بن يحيى في كورة عن احمد بن محمد بن يحيى في كورة
ابن عبد الله بن علي بن محمد بن علي بن عاصم في كورة عن احمد بن محمد بن يحيى في كورة
كن حجة في كورة عن احمد بن محمد بن يحيى في كورة عن احمد بن محمد بن يحيى في كورة
صه من ظم وكن وحكم كنه من كنه وبعض اشباح حمد وكره غير معلوم الحال وروايته ابن ابي عمير في كورة
جماعة كتابه في كورة عن احمد بن محمد بن يحيى في كورة عن احمد بن محمد بن يحيى في كورة
ابن منصور واسطى في كورة عن احمد بن محمد بن يحيى في كورة عن احمد بن محمد بن يحيى في كورة
القول وروايته في كورة عن احمد بن محمد بن يحيى في كورة عن احمد بن محمد بن يحيى في كورة
بل لك قال في كورة عن احمد بن محمد بن يحيى في كورة عن احمد بن محمد بن يحيى في كورة
اذ لا شك في كورة عن احمد بن محمد بن يحيى في كورة عن احمد بن محمد بن يحيى في كورة
والاستناد اليه في كورة عن احمد بن محمد بن يحيى في كورة عن احمد بن محمد بن يحيى في كورة
فهم الضعيف وعمل بكسر الدال المهملة واسكان العين وكسر الباء الموحدة بعد هالام ابن علي الخواص في كورة
في كورة عن احمد بن محمد بن يحيى في كورة عن احمد بن محمد بن يحيى في كورة
طبقات الشعراء في كورة عن احمد بن محمد بن يحيى في كورة عن احمد بن محمد بن يحيى في كورة
بجركا في كورة عن احمد بن محمد بن يحيى في كورة عن احمد بن محمد بن يحيى في كورة
في كورة عن احمد بن محمد بن يحيى في كورة عن احمد بن محمد بن يحيى في كورة
قام ابو الحسن ودخل منزله وبعث بخر في كورة عن احمد بن محمد بن يحيى في كورة
فقال لها عبد الله ما هذا اردت ولا لخر في كورة عن احمد بن محمد بن يحيى في كورة
يحيى من ثياب فخرج وعمل حتى ردت في كورة عن احمد بن محمد بن يحيى في كورة
من قم فاتبه ووجد جموعا عليه واخذ الحبرة فوجع الى قم وكلهم فيها فقالوا اليس اياها سبيل ولكن ان شئت فمذ الان في كورة
وخرقه منها فاعطوه الف في كورة عن احمد بن محمد بن يحيى في كورة عن احمد بن محمد بن يحيى في كورة

سید محمد علی

ع
رَبِّ الْعَالَمِينَ

انه قال لما حضر لي الوفاة تغبر لونى وانفقد لسانى واسود وجهى فكذبت الرجوع عن من صبه قوايته بعد ثلث فهارى فنام وعليه
ثياب بيض فقلت له يا ابيه ما فعل بك فقال يا بني اسود وجهى وانفقد لسانى كل من شئ من شئ الموتى ولم ازل
كل حتى لميت رسول الله وعليه ثياب بيض فقلت له يا رسول الله فقال استغنى في قولك انك لا
فانشدته قولي لا احضك الله من الدهر اذ حكت والاحمد ظالمون قد غفروا مشرك ومن غفروا لهم كانهم جنونا
مغتفر فقال لي الحسنك واستغنى واصطلى لباسه وها هو اشار الى ثياب بدنه وبينما انشد الرثاء فصدت الشهوة وبلغ الى قوله
لقد خفت في الدنيا واما بعد وفي لادجوا لاس بعد وثاني قال ما منك الله يوم الفزع الاكبر ولما وصل الى قوله وقبر بطون الهام
لمفسر وكيفية بضمها الرحمن في لغزات قال فلا الخو لك بهذا الواسع عيدين بضمها تمام فصدت بك قال بل فقال وقبر بطون الهام
مصبية تفرغ في الامتداد بالحركات الى الحشر حتى يبعث الله فاما بفتح عنا الله الكليات ولما انتهى قوله خرج امام الاحمال خارج بقوله
على اسم الله والبر كما بهر فبنا كل في باطل ويجزى على النما واللغات بكى بكاء شديدا ثم وضع راسه فقال يا نبي الله صلى الله عليه وسلم
لسانك بهن من البهين وبه انما ردا لدمهم قال لم حذ ما فانك سحناج اليها فاما انصرف الى طنه وجدا للصوم قد اخذ واجتمع
كان في منزله فباع المائة الدنبا التي اعطاه مكل دينار بمائة درهم فحصل في بدو عشرة الاف درهم فذكر قول الرضا انك سحناج اليها
كانت له جليلة فوجد ردا شديدا ابر الاطباء من عيبتها البهي وقالوا البهي ناعجا بها ويخجلون شلم فذكر ما معه من فضل
الحبة فحمها على عيبتها وعصا بعضها من اللبل فاصبحت عيبتها اصبح ما كانت قبل الدنيا كما كثر مدون دعبارة كثر سبقت
في ايووب بن نوح وفي تقوى في الوحيه فابته ذكر المذمومين مع انهم مشتركون فيهم جليل كما بان في الكنى وكلام كثر سبق في الحديث
ملاذ وليس لم ذكر في ايووب على ما في نسخته في بيان النسخة في باب سبقت النسخة فقال على يدك دينار للمنفى وكان من سبقت
الكوفة وكان سبقت به انه وقال الشيخ انه كان معذرا في الوحيه والبلغه فثقت فيهم كما يكنى يا سيد ولقبه عفا عفا فاما
بذل لك لشعره الى وفي تقوى فاني ما فيه في عقبنا يا سيد في محج بالراء الكوفة بعد الدال المفتوحة ابن محمد بن يزيد
ابو الوليد الحارثي عري من بني محارب حفص روى عن ابي عبد الله عليه السلام في حديثه م صخر لا النجيه وبه حفصه بل حفص وراثة
عقد وابن نوح له كتاب يروي عنه من اصحابنا وراثة على ما تقدم قال الشيخ الطوسي وعنه ثمة اصل وفي ست ثمة له اصل اخبرنا
ابو الحسن بن ابي جعفر النخعي عن ابن الوليد عن الصادق عن ابراهيم بن هاشم عن ابن ابي عمير عنه وعنه ابي عبد الله بن المغيرة وفي كثر
خلفه كما قال حدثني ابو سعيد قال حدثني الحسن بن محمد ابي الطاهر عن داود الرقي قال قلت لابي الحسن ان قال صدقت صدق
وصدق ابو جعفر وفي كثر الصحيح عن عبد الله بن شهاب قال ائمت ابي عبد الله الى ان قال قال صدق في محج وصدقت ان القرآن طاهر
واباطنا ومن يجهل ما يجهل في محج وهو يدل على علو رتبته وعظم منزلته في قولنا لفتحا المسبني عني وفي عه السبني عا لذي
ابو الصمصام والفقار بن محمد بن سعيد الحسن الرضي عا لذي روى عن السبني لاجل المرتضى علم الهدى ابو القاسم علي بن الحسين
والشيخ الموفق ابي جعفر محمد الحسن قدس الله روحه فاما قد صا دقة وكان ابن مائة سنة وخمس عشرة سنة يا سيد الرازي في
الكنى بلغ بن سلم بن باب بن ابي الجعد لا سجي في ذلك صا مولى كوفي روى عن الباقر والصادق ثمة من سبقت الثقات وعيوبهم وراثة
له كتاب بكر بن الرعيه في قول في مشكابين سلم الثمة عنه يكون ساله وهو عن الباقر والصادق ثم روى عن الباقر في كثر
ثقة اقول في ذكره المبر في حاشية الكتاب قال له الجعد في غيره ولا فيه علامه موضع اخذ منه وكان قال في الوسيط وقال الشيخ
والكاظم في مشر كما تها الظاهر انه قال في سباني اخبرنا الحسن فلا تغفل ثم في الوسيط قد ذكره العامه وقالوا ابا دوع لم يكن
الاسلام من جلة التابعين وكبارهم روى عن علي ثم قال في الحاشية قال هب قانت قد لم يكن قد وقال في ثمة عا بدت في محج
ربيع بن خراش العطار في العبي الكوفي العالم العامل الى ان قال لم يكن قد خطو كان قد الما على نفسه انه لا يفتتح حتى يعلم الجنة
هو اوف النار منفق على ثمة واما انه والاحتياج به روى سنن الحسن مائة وبعث عبد الله بن جاد روى عن ابي سبرة الصدي ابو جهم
يعبري ثمة روى عن ابي عبد الله والي الحسن وصحب الفضيل بن يسار واكثر الاخذ عنه وكان حفصه صا صا وراثة جهم عنه محمد
منوع المروي في ست لاصل اخبرنا الشيخ والحسين بن عبد الله عن محمد بن علي بن ايووب عن ابي عبد الله بن الوليد عن ابي القاسم عن سبقت
عبد الله والحارثي ومحمد بن يحيى والحسين بن محمد بن علي بن ايووب عن ابي عبد الله بن جاد بن عيسى عن عبد الله بن جاد بن عيسى
ابن كثر قال معد سبقت ابا محمد عبد الله بن محمد بن خالد الطائفي عن ربيع بن ابي عبد الله فقال هو بصري هو ابن جاد وثمة اقول
في مشكابين عبد الله بن الجاد وراثة عنه حماد بن عيسى كثر ابراهيم بن موسى المروي عن ابي عبد الله بن جاد بن عيسى وهو عن
الفضيل بن يسار وعن الصادق وظم وفي في بابنا الاثمة معدن العلم وشجرة النبوة عن حماد بن عيسى عن ربيع بن عبد الله

توقد

وقال في نسخة

والشيخ الموفق ابي جعفر محمد الحسن قدس الله روحه فاما قد صا دقة وكان ابن مائة سنة وخمس عشرة سنة يا سيد الرازي في

فخ

100

[illegible]

من سال الله
كوكب الجبل كوه
وعرض تال انه
نزل لحد وانما
وقد
بقوله فضل
العالم

[illegible]

[illegible]

منع من رضى طمأنينة
انجيله من ان يبعث
ابعد الله بعد وفاته
تا اكن اوقات وهو
عمره من ايامه
امن

[illegible][illegible]

وَعَبْدُ

١٠ مؤيد بن يوسف بن زباد الضبي عن مضر بن مراح بن عمرو بن ثابت عن عطاء بن الحارث وعن عمرو بن سعد عن أبي مخنف لوط بن يحيى
 عن أبي منصور الجعفي عن زيد بن وهب قال خطب مبرأ بن وهب في يوم من الأيام في يقول في آخر الباب الأول من صفة عنده أنه من أصفى
 من الهن وزي بن يونس وقيل ابن موسى أبو سامة الشحام بالشهم المجترة والحاء المهملة مولى شد بن عبد الرحمن بن نعيم الأودي
 الغامدي الكوفي روى عن أبي عبد الله وفي الحسن ٢٢ ثقة عن صاحب لا الترجمة وثقة عن وفيه يدل شد بن سعد بن زبادة له كتاب
 برويه جماعة منهم صفوان بن يحيى في سنة بدل الشحام يكنى أبا سامة ثقة له كتاب عدة من أصحابنا عن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن
 الحسن عن سعد بن عبد الله عن محمد بن عبد الحميد عن ابن جهميل عنه وفيه كثر عن منصور بن العباس عن حماد بن عبد الله عن روه
 عن بدل الشحام قلت لأبي عبد الله ٢٣ أسكن في تلك الأساء يعني في كتاب أصحاب الهمين قال نعم ومرع الرث بن المعيرة حديث آخر فيه وفيه
 في كتبت لعمري ثم ذكر ما ذكرناه في الحرف ثم قال ولا يقدح فيه من الشدة والشهادة للنفس لما في القبول ومرع زبادة بن المنذر عن
 المنذر ما أثر يظهر منه أنه زبادة بن يونس لكن عبد الله بن أبي يعفور ما يشير إلى أنه هو غير قارح عند الله ثم كيف يكون منه قرح
 أساءه احتجنا القصة فاطمة لا ابن أبي يعفور وهو كما ترى أقول قال طس بعد ذكر الخبرين الوارد في مدحه وليس البشاشي تركيبه على
 هاتين الروايتين بل على ما ظهر من تركيبة الشباخ المعتبرة أنه في بدل الشحام ثقة له أصل وفيه شك ابن يونس الشحام الثقة
 صفوان بن يحيى والمفضل بن صالح وسيف بن عمير ومحمد بن صباح وإبان بن عثمان وجميل بن رواج وحماد بن عثمان وحماد بن زبادة بن زبادة
 بجي الجبل وابن سنان ثقة وعيسى بن النضر الثقة وبرهم بن عمر البجلي والحسن بن محبوب وعمر بن عثمان وعمر بن ابنه وعبد الرحمن بن الحارث
 وأبي عبد الله وعبد بن مروان والحسن بن عثمان الثقة وأبو بصير بن علي بن أحمد جمال الدين العللي المشتهر بالشهد الثقة
 وجبر من وجوه الظاهرة وثقاتها أكثر المفضل في الكلام له ثلاثون أجلا وله كتب نفيسة جديدة منها معج للحقوق قدس من مرقاة له لأجل
 الشيعة في قسطنطينية سنة ثمان مائة وثلاثمائة وارضاه نقدا قول الغاية شهرته وسميته كنية لاحاجة إلى ذكره وكتبه صورة رسالة في
 أحواله وأكملها بعض وأكملها ما نقلته المحقق الشيخ علي في ذكر في الدلائل المتواترة فيها تفصيل فتمه وتحصيله وعلومه التي حصلها ورضا
 التي صنفها وأخلاقه الحميدة وكراماته غير العدد وأولاده الأجل وشهادته واشهادته والروايات التي نقلت في شأنه من أوله فغسل
 فعليه به نقول أقول أفردت هذه الشيخ محمد بن النعماني في رسالة له في حقه وذكر فيها سوء اشتغاله وتحصيله ونقصه في طلب
 طلب العلم وشهادته وذكر من جملة مصنعاته كالمى وأخر كتابا في الصلاة والروضة البهية في شرح اللمعة في شقيه وشرح يعي معجم
 وحاشيته على الفهرست النعماني وحاشيته على كتابي في شرح على الأئمة مروج ومبسوط وشرح انما مله وكتاب منه الركنيات
 المبدأ والمستفيد وحاشيته على يعي مخرج منها فطعن ربه في مثل على فوق خلاصات يعي وحاشيته على لنا في شتم على تحقيق المهر سنة
 في نجاسة البئر في ملاقات النجاسة وعدها ورسالة في الغاية والحدوث وشك في التاب في منها ورسالة في الغاية والحدوث
 اتناء الغسل بالحدث الأصغر ورسالة في تحريم طلاق الحائض الحائض الحائض زوجها الدخول بها ورسالة في حكم صلوة في حال الغيبة
 أخرى في البحث على جملة الجمعة ورسالة في بيان حكم النساء إذا نوى فاستعترفا بإداء وفيها إذا خرج ما دون المسافة سماها شاة لا تشارك
 المصير في الاستفا ورسالة في مناسك في ورسالة في نيات الحج والعمرة ورسالة في أحكام الحبوقة ورسالة في منابر الزوجة غير طلاق
 ورسالة في عشرة مباحات في عشرة علوم منها في صنبول ورسالة في الفقه ورسالة في عدم جواز نقل البيت وجوب بغداد
 مخجل في كتابها برسم القائل الصالح الرحوم السيد حسين بن سبل في الحسن قدس الله روحه والبداهة في فقه الرواية وشرحها في كتابه
 الناصد في معرفة اصطلاحات الحديث في كتاب مناد القاصد في أسرار معالم الدين ورسالة في شرح قول الله تعالى في الآية الأخيرة ورسالة
 في الجوبة تلت مسائل أحدها في تحف على يد شوقي وغسل في ماء كبر ومعل يد في إزالة الخبث فلا انصرف فيمن أن تحت ظفاده في
 من وسخ البدن المختلط بالمق فضل بظهر الوسخ الذي نحر من الخالط الذي ينفو والماء في إعاقه أم لا والثانية قطعة المجلد المنفصلة من بدن
 الإنسان هل هي طاهر أم لا الثالثة في شخص مرض مرضا بالغا تفرض عليه بعض احتكاك ان يجعل غيبته يوما من ماله حسنا فقال جلوا
 إلى آخر السؤال **باب السنين** سالم بن أبي الجعدى بن وفيه في صفة نقله عنه في خواص على سالم وعبيدة وزبادة بنو الجعدى
 والظاهر أن المراد به بنو الجعدى وفيه في سالم بن أبي الجعدى رافع القضاة في الأشجعي مولى الكوفي ثقة وكان يرسل كثيرا إلى الثالثة
 سنة ست أو ثمان مائة وعين في آثاره وبعد ذلك ولم يثبت أنه جاوز المائة وفيه جامع الأصول زبادة بن أبي الجعدى واسم أبي الجعدى رافع
 الأشجعي مولى الكوفي وهو أخو سالم وعبيدة وعبد الله وفيه في صفة عنده صور الأشعث في سنة مائة وثلاثمائة وفيه في رافع
 سلمه ما ينبغي أن يلاحظه سالم بن أبي جفصة لعنه الصفاق وكذبته وكفره حسنة وفيه في كنيته أبو يونس واسم أبيه عبيدة وقيل
 كنيته أبو الحسن مات سنة سبع مائة وعشرين ومائة في جسر روى عن علي بن الحسين وأبي جعفر وأبي عبد الله يكنى أبا الحسن وأبو يونس

كتاب
 ١٠

سید محمد علی

مستند
برایم از این جهت که
این دو نفر در میان
فانی و خلیفه و غیره
مردمان

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible][illegible]

هذه النسخة من كتاب "الرياض النورية" للشيخ محمد بن عبد الوهاب، وهي نسخة من نسخة الأصل التي كانت في مكتبة الملك فهد بن عبدالعزيز.

[illegible]

مجلس شورای اسلامی
کتابخانه

[illegible]

مكنى والدى غيبه
 الانظار من رايه غيبه
 كما انظر من رايه غيبه
 للفرق بينه من غيبه
 لم يظفر من غيبه
 كفى التوفيق

[illegible]

المفتي الكائن في
المنطقة الكائن في
المنطقة الكائن في

سید الشہداء

سنان بن جبر الکوئی قاتل
الکوئی قاتل سنان
بن جبر الکوئی قاتل
بن جبر الکوئی قاتل
بن جبر الکوئی قاتل

سورة الكهف

[illegible]

الأكبر من
سيف القاتل
من مالك
البحر من
سيف البحر
الأكبر من
سيف البحر
الأكبر من
سيف البحر

عيسى عن محمد بن سنان عنه بكتاب جش وفي ست صالح الفاطمة كتاب اخر ناجحة عن ابى الفضل عن محمد بن عيسى بن محمد بن احمد بن محمد بن
عبد الوهاب بن خالد بن يوسف بن سعيد الفاطمي على حدة كما في اثنان ذلك احتياط منه وفي تحقيق هذا بعد النظر انه ابن خالد بن زيد
في كتاب خالد بن سعيد ولعل الاول ارجح بناء على تكتيبي خالد بن سعيد بن خالد الفاطمي المشركا من في صالح ابو خالد بن يوسف بن سعيد
هناك وفي باب الكني فاما من كني ومعه في خالد بن سعيد فاما لان الاعتماد على نسخة كني مشكوكا في ما وقع فيه من الخريف والضعف
واخترت الحق فيكون به فاعلم مصنف ابن خالد كما ذكره جش وما ذكره في خالد بن سعيد مره اخرى وما في المقام لم يظهر في جش ولا في نسخة
من كلام المحققين ان ابا خالد الفاطمي هو زيد كما سيجي وعلى انه قد بدل صالح الفاطمي وجلان ابن سعيد وابن خالد كما هو المشهور
في جش والشيخ وما يثبت اختلاف كتابهما مضافا الى ان في ابن سعيد عن جش يروي كتابه باجماعه الى غير ذلك من اسباب التناقض
تظهر بالتم هذا يروي عن صالح هذا صنفون وفيه اشتباها فانه قلنا مضافا الى رواية جماعة كبار وهو عند الشيخ وجب ما
وفي متكا ابن خالد الفاطمي عنه محمد بن صالح صاحب كتابه في كونه يروي عن ابي عبد الله ذكره احتياط الرجال يروي عنه منصور بن يونس
له كتاب رواه عنه الحسن بن محبوب جش وفيه ست له اصل ورواه بالاسناد الاول عن ابن بطر عن احمد بن محمد بن عيسى عن ابن ابي عمير
الحسن بن محبوب عن صالح بن دينار عن الاستاذ جاعة عن ابى الفضل في تحقيق رواية ابن ابي عمير وكن احمد بن محمد عنه ولو بواسطه ابن محبوب
تظهر في رواية وثاقته عنه الى نوع اعتماد عليه وفي عن سنان عن الحسن بن محبوب عن قتادة في رواية في شهاب بن عبد ربه ورواه من ان كونه
فانتم هو ما في هل فتم ما نقلت لا فاسم في كلامه في بعض النسخ فظهر ما كان بقي من الروايات فتمت مفضضا فقال في اربع
بشي سمعته من جعفر بن محمد فوجبت فقال قلت للصديق عليه السلام اني اذا وجدت ذكورا خرجتها فادفع منها الى من اثنى به فبعضها
الحديث فتدبر اقول في مشكا ابن رزين عنه الحسن بن محبوب ومنصور بن يونس صاحب بن سعيد الفاطمي ورواه جش
مولي بن اسد كونه يروي عن ابي عبد الله ذكره ابو العباس له كتاب يروي به جماعة منهم علي بن هشام الناصري في ست له كتاب اخر ناظر ابن
جش عن ابن الوليد عن الصنفان ابراهيم بن هاشم وعنه من اصحاب يونس عنه وفي تحقيق عن جش خالد بن سعيد ابو سعيد الفاطمي
لخوبن مشاويك في الكنية ويحتمل ان يكون الاول هو الثابت عنه وذكره هذا بشا المحتمل لما وجد من كلام ابى العباس على قياس
ما ذكرناه في الحسن بن محمد بن الفضل ولعل ما سيجي وفيه في الكني ناظر الى ذلك وكذا عدم ذكره لصالح هذا وكذا عدم توجه
الشيخ في ذلك كذا في كتاب من كتبه مع كونه صاحب كتاب معروف يروي به ابن شاذان اه وكونه ثقة وتوجهه في كونه ناظر الى
لا خالد عكس جش ويؤيد الاعتماد رواية الجماعة كتابه وفي كتب الاخبار رواية ابراهيم بن هاشم عن صالح بن سعيد الواسطي عن يونس فاما
في مشكا ابن سعيد ابو سعيد الفاطمي عنه علي بن هشام وابراهيم بن هاشم وعنه من اصحاب يونس صاحب بن سلمة الرازي يروي به جماعة
عن يونس وهو ابن ابي جهم في مشكا ابن سلمة المعروف بابن ابي حماد عنه احمد بن ابي عبد الله وسعد بن عبد الله صاحب بن سلمة
له كتاب اخر ناجحة عن ابى الفضل عن ابن بطر عن احمد بن ابي عبد الله عن صالح ست وفي له يروي عن يونس بن عبد الرحمن وفي عنه ابراهيم
هاشم وفي تحقيق يروي عنه كثير ورعا يظهر من ابن الوليد الوثوق به وفيه في جميع ما مر في اسمعيل بن مراد يروي عنه جعفر بن شهاب
وبان ذكره عند شيخه في مشكا ابن سلمة عن ابراهيم بن هاشم والحسن بن محمد بن عيسى صاحب بن سلمة قال غرض صالح بن سلمة
الهد في كني غال كني في ضلع الحديث يروي عن ابي عبد الله لا خير فيه ولا في ساومه ورواه في كني الى ان قال في مشكا والحق ما ذكره
في كتاب الغيبة عن ابن كونه رجال الصادق فانه من اصحاب جواد كما يثبت في المزمع من من لو كانا وذكر الشيخ الطوسي في كتاب الغيبة
من المزمع من شيخ بن محمد بن محمد بن ابي عبد الله في الظاهر هذه وفي كني محمد بن احمد عن محمد بن الحسن بن علي بن ابي عمير
سئل قال كنت قد رويت في ابي عبد الله بالرواية فندخل عليه فلما نظر لي قال يا صالح اتا والله عبد مخلوق من ادب بعد ان
عن يونس في تحقيق لكلامه في الفاء في الفوائد وكثير من الترائم مضافا الى ان اظان شعبة الى الفلو ومثل الكلام فمن كان فاسدا لعقبة
ورجع يروي عنه الحسن بن محبوب هو يونا لاعداد عليه انتهى اقول في رواية جش في عدم غلوه واعتقاده الامامة فيهم
فلا حظ صاحب بن سعيد خالفه ابو الحسن يروي عنه جماعة في مشكا صاحب بن سعيد بن جعفر بن مردويه صاحب بن عتبة
فيس بن سمعان بن بن دجهم مولى رسول الله قبل انه يروي عن ابي عبد الله في كني كذا في الاولية قبل انه يروي في كذب غال لا يثبت اليك
تم له جش على فكونه يروي صالح عيه عن جده وروى عن زيد الشحام وروى عنه محمد بن الحسن بن ابي الخطاب بن ابي سمعان صاحب
عقبه له كتاب يروي به جماعة منهم محمد بن اسمعيل بن يونس وفي ست له كتاب حنا را ابراهيم بن محمد بن ابن الوليد عن الصنفان محمد بن
عن محمد بن اسمعيل بن بن عتبة وفي تحقيق الظان من جهة من غرض مره اخرى مرادع راجع عدم صحة ما نسب اليه بما يروي
له كتاب يروي به جماعة ورواه في كني الاخبار صرح في خلاف غلوه وقال جدي انه ان لغوا الذي يشبهه في خصل الاخبار والدالة

هذا الحديث في نسخة
ابن ابي عمير
عن الحسن بن محبوب
عن صالح بن دينار
عن الاستاذ جاعة
عن ابى الفضل
في تحقيق
رواية ابن ابي عمير
وكن احمد بن محمد
عنه ولو بواسطه
ابن محبوب

مكتبة عبد الله بن مسعود
قائمة المخطوطات
التي في المكتبة
من يد الكوفي

صفوان بن ابي نعيم
صفوان بن حذاف
بن اليان عجمي
صفوان بن سليم
بن عكر
بن جابر

[illegible]

قوله: والاعل اعلم اني قد صرح بذلك في الجوابين

بجانبہ خیال نہ

عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الوهاب بن عبد الجبار بن عبد الحميد بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان

[illegible]

عبد الاعلی بن ابی اسحاق
العبد الکفی فی جمیع
الاعمال عبد الجبار
فی جمیع الاعمال فی جمیع
الانوار فی جمیع
الاعمال عبد الجبار
فی جمیع

عبد الباقى بن عبد الوهاب
 زواجره الشبان
 عبد الباقى بن عبد الوهاب
 الكوفي فوج

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

مجلس عمومی

[illegible]

[illegible]

عن أبي بصير عن
عبد الله بن محمد
عن أبي بصير عن
عبد الله بن محمد
عن أبي بصير عن
عبد الله بن محمد

وفضلني على جميع النبيين والمرسلين والفضل بعدى اليك يا علي ولا تمس من بعدك لأن الملكة خذنا من عدم محبتنا إلى الله
فقلت يا ابن عباس أوصيأ فتوهمت بالهتاء وصيأ لك الملكة بكون علي سنان العرش فنظرت وأتيتني يدي إلى سنان العرش فقلت
عشر نوراني كل نور سطر خضر بينا سمع من أوصيأ الوهم علي بن أبي طالب آخرهم مهدي انتهى إلى أن قال لا طمرن الأرض عنهم
عن أعدائي ولا ملكة مشارق الأرض ومغاريب الخلد وبني عترة في جملة حديث فتأذاه أي الله تعالى أن رفع وأسلك بالآدم
فاظلم إلى سنان عرشه فنظر فوجد مكتوبا لا اله الا الله محمد رسول الله علي بن أبي طالب أمير المؤمنين وفاطمة زهرا وجرش العالين
والحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة فقال آدم يا رب من هؤلاء فقال عز وجل هؤلاء من ذريتك وهم خير منك من جميع خلقي
لخلقك ولا خلقت الجنة والنار ولا السماء ولا الأرض الحديث إلى غير ذلك من الأحاديث التي لا يروى بها الا القوامر الخالص قول
عن أبي بصير أنه خادع علي بن موسى الرضا وأنه شيعي منهم مع صلاحه وعن الأئمة السلام قال أبو حاتم هو رأس من هب الراضية وفي
النقد لظان بالصلوات الهروي واحد وثقة لا انه مختلط بالعامة ولا خبرا وهم كاهن من كش وكلام مشرق حاشيتي على حديث
ثم استنبه حاله على الشيخ في رد ذكره في البابين وفي كني البابين انتهى وقال في جملة كلام له ذكرنا في بعض ما كتبنا على بابك
نقل جش كونه غامبا يدل على نفسه ويؤيد ما رواه في عيون آئنا الرضاء ثم روى رواية أبو بصير المذكورة وقال في الطوبى كما ترى
بعد من الحسن انتهى وقال في الكافي اعتقلنا بالصلوات كان ما أي الحديث أن قول من في الكافي انه عاى محل نظر فان نقل جش
اخبا الرضا ما هو صحيح في انه من خواص الامامة وايضا فاني ذكرت في كثير من كتب رجال العامة الشيعية عليه بانه شيعي وافتح حديث
كافي لم ينزل الاعتدال وغيره ايضا روى كني حديثين بشعران بذلك ثم ذكرهما وقال لم يرد كني ما ينافي من حديثين انتهى
قال العاصم ع في جملة كلام له ان ما ذكره غير بعيد فيكون حكم الشيخ بذلك الاستنباه المذكور ويؤيد بعد خفاء كونه غامبا
على جش راعيه بذلك ولم يذكره فالغاية فيه التوليد ظاهرة والجمع غير ممكن فالترجيح لتوليد جش كما مر غيره مع وجود الامارات
المذكورة هذا وما يدل على كونه اماما ما رواه في ثم ذكر رواية ابراهيم المذكورة هذا وفي نسخة من جش في كتاب عبد السلام بن صالح الهروي
الهروي ع في رواية بعد عدة اسامي ما ذكره البرز في الخط وفي مشكا بن صالح الثقة الهروي يروي عن الرضاء ع عبد السلام
عبد الرحمن قال الكشي حدثنا علي بن محمد الفتيبي قال حدثنا عن ابن ابي عمير عن بكر بن محمد الازدي قال وزعم في هذا الشام قال في
لا طود جش الكعبة وكنت في كفا بعبك الله قال وروى عن جش ع في حديثه فقال يا شام ما ريت ما صنع ربي الي ثم بكى وروى
قال يا شام اني طلبت الى الهندي سدي وروى عبد السلام بن عبد الرحمن وكان في الجمن فوجهما في حلي سبيلها وهذا سند معتبر والشيخ
يدل على شرفه ما رواه وقال شرف هذه الرواية على تقدير سلامه سندها فانصحنى مدحا يمكن ان يدخل في المدح غير ان في العاد
بكر بن محمد الازدي وهو مشرك بين اثنين أحدهما ثقة والآخر ابن جش سدي يتوقف امره كما مر فلا يثبت بذلك المدح المذكور
وح في كون السند معتبر انظر انتهى في الحق ان الرجل واحد وهو ابن اخي شديد لاسد بكر كما مر في الظان سدي في الرواية ايضا
كما بيناه في مواضع وما في كني مضى سدي روى سليمان بن خالد روى في عبد السلام بن عبد الرحمن بن عبد الازدي وفي تقوى القلوب
عن كلام شرفي رويهم وغيرهم مع ان السند معتبر لما ذكره الا انه في التمدد عند من ومع ذلك الاعتبار بما لا ذكرنا مع احتمال تغير
وأية ايضا ومان بكر بن محمد بن بخت جليل لانه منصف بالازدي كان في وكذا في البلغة والوجيزة مع النصيحة بالمدح وجبه
يظهر ما ذكرنا اتحاد مع عبد السلام بن نعيم مضافا الى ظهوره في نفسه وانكروا ما رواه في ابن آدم المثلوك وغيره وفي سدي
ما ينبغي ان يلاحظ اقول سبقه طس الحكم باعتبار الرواية حيث قال بعد ذكرها اقول ان هذا سند معتبر في علومنا
ودوى قد حان عبد السلام بن عبد الرحمن بن نعيم سند معتبر على شخص يقال له عبد الجند ابني له فلم فاني لم اعرف خاله بعد
انتهى في رواية الفتح التي اشار اليه مؤيد في سدي بن خالد ولا يظهر منها قبح فيه انتهى جمل السند في نعيم الكوفي في نسخة
الظاهر عبد الرحمن بن نعيم الازدي المذكور عبد الصمد بن بشر الباء قبل الراء العراي يضم العين المهملة العبدى مؤيد
ثقة ثقة روى عن ابي عبد الله ع جش الا الترجمة وزاد له كتاب يروي عن جماعة منهم عبيد بن مشام الناصري في سنة له كتاب خبرنا جاش
عن ابي الفضل عن محمد بن هبة ع اقول في مشكا ابن بشر انه ثقة عنه عبيد بن الجال والقسم بن محمد
وسلم بن هلال وهو عن جش الجال في اسانيد الشيعة في كتاب الحج رواية موسى بن القاسم عن عبد الصمد بن بشر بن الشفي
المعروفان رواية موسى بن القاسم عن اصحاب الصادق ع الذين يروى الرضاء ان يكون بالواسطة وعبد الصمد ثمانية فالتك
حاصل في انه سنان الطبري لشيوخ الوهم في مثل عبد الصمد بن عبد الله بن ابي بصير عن عترة عن عترة عن عترة

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

[illegible][illegible]

به ومضى عبد الله بن يحيى يقول أما كون ما ذكره كلام غرض فهو كذا كان قوله في الفتد وقوله مضى عبد الله بن يحيى يقول أما كون
 اتحادهما وعلله بعبد لا اختلاف طبعهما وقول البراءة لولده في أبيه بقاءه كذا مراد على أن ليس مراد من قوله وجوده في كونه بل كونه
 عين لور وعنه م. فتبع عبد الله بن يحيى الحضري يحيى أبا الرضا في الظاهر أن يحيى عبد الله وعبد الرحمن بن عبد الله بن يحيى
 محمد وهم رسل النبي صلى الله عليه وآله إلى البرقي لا يصنفين معهم في كونه صفة وفي كذا قال في من المنايع الكبار ورسائلهم ورسائلهم
 وهو قائل الساهر وعبد الله بن يحيى وعنه م. في البراءة بن عاصم بن عبد الله البرقي بن وذا صفة عامي وذا ذكر عبد الله بن يحيى
 الحسن بن بكير قال حدثني علي بن إبراهيم بن هاشم عن الحسن بن عبد الله البرقي المعروف بالسكوي عن أبيه قال سألت علي بن الحسين
 عن النبي فقال قد شرب قوم وجرمهم قوم صالحون فكان شهادة الذين منعوهم ما دهم شهواتهم ولي بان يقتل من الذين جروا
 بشهادتهم شهواتهم عبد الله البرقي عامي الآن هذا حديث حسن قريب كذا سأل عبد الله بن بكير الأرجاني في وذا صفة
 والجبر من رفع القول فثبت لا أن فيها ابن بكر وعنه م. في كذا مروي عن عبد الله بن بكير البرقي قال أبو الحسن محمد بن يحيى عبد الله بن بكر
 ليس هو من ولد الحسين بن أبي اسمعيل الحسين أقول ثم ذكر روايته عن يونس بن يعقوب عن عبد الله البرقي لا يدل على مدح له ولا قدح
 مشكا الأرجاني عنه يونس بن يعقوب عبد الله بن بكر بن يحيى بن عثمان أبو علي الشيباني مولاهم روى عن أبي عبد الله في قال له
 كتاب كثير روايته عبد الله بن جليله عنه يونس بن عثمان في سألني المذنب كذا لا أنه ثقة له كتاب وبناه بالاستاذ الأول عن ابن بطريق
 محمد بن يحيى عن الحسن بن علي بن فضال عنه والاستاذ جماعة عن أبي الفضل عن ابن بطريق وفضل ما في سأل ثم قال وقال كذا قال
 معك عبد الله بن بكر وجماعة من العظماء هم فقهاء أصحابنا وذكر جماعة منهم عماد الساباطي وعلي بن سباط وبنو الحسن بن علي بن فضال و
 أخوه وأخوه عبد الله بن بكر من أجمعت الفضلاء في صحيح ما يصح عنه وأخوه بالفتنة فانا اعتد على روايته وإن كان مذهبه
 فاسدا اغتني من مروي في الحسن بن علي بن فضال عن كذا في تقوى مروي في زيادة وفي العدة أن الطائفة عملت بما رواه وفي كذا
 بحث ما لو ثبت في الإمام عدد روايته من الصحاح الحكاية إجماع العقلاء أقول مشكا ابن بكر بن يحيى بن عثمان الموفق عنه عبد الله بن جليله
 أبي جعفر وعلي بن الحكم الثقة وابن زينة وابن الحسن بن علي بن فضال وأبوهم والفتن من عرويه وعلي بن رثاب منصور بن يونس والحسين
 سعيد ومحمد بن عبد الجبار والشه بابن أبي القتيبة وفي باب حماد عن جرير عن ابن بكر عن أبي عبد الله وصوابه عن بكر وعنه م. في زيادة
 ابن بكر عن أبي جعفر وله بعد روايته ابن بكر عنه وفي باب سألني في زيادة عن أحمد بن محمد بن يحيى بن بكر وعلي بن سباط عن أبي بكر
 وفي سألني بن زيادة عن أبي جعفر عن عبد الله بن بكر وهو عبد عبد الله بن بكر بن يحيى بن عثمان بن أبي الجوزي عبد الله بن جليله
 عبد الله معك قال حدثني علي بن محمد بن يزيد النعماني عن أحمد بن محمد بن يحيى بن فضال عن ابن بكر عن زرارة عن أبي جعفر قال كان
 عبد الله من استبعين ومن الأئمة عشر جابر من السبعين وليس من الأئمة عشر كذا في بعض النسخ عبد الله أبو جابر وهو الصحيح في تقوى
 السبعين هم الذين أبغوا عند العقبة والأئمة عشر النقباء الذين عتبهم رسول الله للائمة في المدينة عبد الله بن جليله بن يحيى
 الكافي أبو محمد عن علي بن فضال عن عبد الله بن بكر وعنه م. في زيادة عن أحمد بن محمد بن يحيى بن فضال عن ابن بكر وعنه م. في زيادة
 عبد الله واقفا وكان فقهيا ثقة مشهورا كتب منها كتاب الرجال عن أحمد بن الحسن البصري ومات عبد الله بن جليله سنة ثمان وعشر
 ومات جليله سنة ثمان وعشر مشهورا مع ترجمة الحروف في سألني روايته وبناه بالاستاذ الأول عن أحمد بن محمد بن يحيى بن فضال
 الفضل بن بكر بن جليله عن أبي جليله عن ابن الوليد عن القتيبة عن محمد بن الحسن بن عبد الله في الاستاذ جماعة عن أبي الفضل عن ابن
 جليله عن محمد بن جليله عن أحمد بن الحسن البصري ومحمد بن الحسن بن أبي الخطاب الحسن بن محمد بن هاشم ومحمد بن عبد
 الجبار وأحمد بن يحيى بن عبد الله بن جليله عن جليله بن أبي القتيبة في الظاهر أن جليله بن أبي القتيبة له ما ذكره له ما عر به في حاشي الجليله
 قد اضطرب لكلام في اسم أبي عبد الله ثم ذكر الأئمة ثلثة فيقول عبد الله بن جليله في سألني عامي صفة في تقوى لعنه عبد الملك
 واشتبه عبد الله بن جعفر بن زياد بن أبي طالب زاد في قبل الرواية وذا صفة قبل الرواية كان جليله عبد الله بن جليله
 جعفر بن الحسن بن مالك بن جامع الحميري بالحاء الملهمة أبو العباس الهنسي سألني عن جليله بن جعفر بن جليله بن جليله بن جليله
 ثقة من أجمعت الفضلاء في صحيح ما يصح عنه وأخوه بالفتنة فانا اعتد على روايته وإن كان مذهبه
 الاستاذ أخبرنا بابن أبي عبد الله عن محمد بن علي بن الحسن بن أبي جعفر عن أحمد بن محمد بن يحيى بن فضال عن ابن بكر وعنه م. في زيادة
 في ثقة وفي كذا قال نصر بن الضحاك أبو العباس الحميري أبي عبد الله بن جعفر بن زياد بن أبي طالب زاد في قبل الرواية وذا صفة قبل الرواية كان جليله عبد الله بن جليله
 المتكلم عنه أحمد بن محمد بن يحيى بن أبي جعفر عن أحمد بن محمد بن يحيى بن فضال عن ابن بكر وعنه م. في زيادة
 المتكلم عنه أحمد بن محمد بن يحيى بن أبي جعفر عن أحمد بن محمد بن يحيى بن فضال عن ابن بكر وعنه م. في زيادة
 المتكلم عنه أحمد بن محمد بن يحيى بن أبي جعفر عن أحمد بن محمد بن يحيى بن فضال عن ابن بكر وعنه م. في زيادة

ما ذكره في
 عن كذا في
 عن كذا في
 عن كذا في
 عن كذا في
 عن كذا في
 عن كذا في
 عن كذا في
 عن كذا في
 عن كذا في

عبد الله بن بكر
 عبد الله بن بكر
 عبد الله بن بكر
 عبد الله بن بكر
 عبد الله بن بكر
 عبد الله بن بكر
 عبد الله بن بكر
 عبد الله بن بكر
 عبد الله بن بكر
 عبد الله بن بكر

عبد الله بن بكر
 عبد الله بن بكر
 عبد الله بن بكر
 عبد الله بن بكر
 عبد الله بن بكر
 عبد الله بن بكر
 عبد الله بن بكر
 عبد الله بن بكر
 عبد الله بن بكر
 عبد الله بن بكر

عبد الله بن بكر
 عبد الله بن بكر
 عبد الله بن بكر
 عبد الله بن بكر
 عبد الله بن بكر
 عبد الله بن بكر
 عبد الله بن بكر
 عبد الله بن بكر
 عبد الله بن بكر
 عبد الله بن بكر

عبد الله بن بكر
 عبد الله بن بكر
 عبد الله بن بكر
 عبد الله بن بكر
 عبد الله بن بكر
 عبد الله بن بكر
 عبد الله بن بكر
 عبد الله بن بكر
 عبد الله بن بكر
 عبد الله بن بكر

[illegible]

بل يظهر من الأخبار من عدم من سمع بخبره ولم يخرج منه فتبع عبد الله بن الزبير ولذا ما بالغتم معه من أقوال روى
 الخاصة والعامة عن علي قول ما زال الزبير منا أهل البيت حتى حدث ابنه عبد الله وفي شرح ابن أبي الحديد كان عبد الله بن الزبير يستن
 عليه وينتفضه وينال من عمره وروى عن ابن شبة الكلبي والواقدي وغيرهما من روايات استبانة مكث إمام أو حاشاة الخلافه الزبير
 جمعة لا يصلي فيها على النبي وقال لا يمتنع من ذكره إلا أن تشيخ رجال ينادونها وقال هو ما لعبد الله بن العباس إلى أن لا تم بفضلكم
 هذا البيت منذ سنة أو ثنتين وروى عن ابن شبة بن جبير قال خطب عبد الله الزبير فقال من علي فبلغ ذلك الحسن
 الكهنية فظا إليه وهو يخطب فوضع له كرسي فقطع عليه خطبة الخبير وبالحديث في عبد الله بن العباس ذكره فلا حظ عبد الله
 بن زواة بن عتيق السجيا الثقة عنه علي بن النعمان ومحمد بن عثمان كلبي مشرق النعمان عن الشهد عبد الله بن زواة
 عاصم من بني النجار قتل يوم الحرة في سنة من أصحاب أمير المؤمنين قتل يوم الحرة عبد الله بن سالم الصيرفي روى عن أبي عبد الله
 مرفوع القول لا يعاتبه عنه عبد الله بن سبا العن من أن يذكر عبد الله بن سبا في ذلك لا شعري غير وفي ترجمة ابن
 ما يظهر منه مدحه وفي ابنه عمران أيضا ما ينبغي أن لا يخط عبد الله بن سبا أبو شبل الأسدي مولاهم في بيع الوشي روى
 أبي عبد الله في ترجمته وروى في كتاب روى عنه علي بن النعمان في مشكا أبو شبل الثقة عنه علي بن النعمان في مصنفه وأبو عبد الله
 بن سعيد بن جابر بالهامة ابن أبي الجهم بعد المأثرة الموحدة قبل الراء الكلك أبو عمر الطيبي شيخ من أصحابنا ثقة فحش لا الترجمة ثم فيها
 أيضا وأخوه عبد الملك بن سعيد ثقة عمره سنة أربعين ومائتين له كتاب ليد بات رواه عن بآته وعرضه على الرضا والكتاب في
 بين أصحابنا الكتاب عبد الله بن أبي الجهم وروى عنه يونس بن عبد الرحمن أفوك في مشكا ابن سعيد بن جابر الثقة عنه يونس بن عبد
 الرحمن عبد الله بن سعيد الوائلي أبو محمد الكوفي روى عنه يونس بن عبد الرحمن بن محبوب عبد الله بن سليمان الصيرفي مولاهم
 روى عن جعفر بن محمد له أصل إلى أن قال قال جده شاذ بن جعفر بن علي كان يزل وبأسامة قال جده شاذ عبد الله بن سليمان بن بكاه
 جش وفي يونس بن الحسن خال عبد الله بن سليمان لوجوده وطريق الصدوق إليه وروى عنه صفوان وابن أبي عمير وليس بمعلوم أنه أتم
 الظاهر كونه الصيرفي على تقدير التقدير أقول في مشكا ابن سليمان الصيرفي عنه جعفر بن علي عبد الله بن شاذ بن جابر بن مؤيد بن
 ثم ويقال مولاهم في أبي طالب يقال مولاهم أيضا العباس كان خازن المصنوع والمهدي بعد والمهدي في الرضا في مشكا في ترجمته من أصحابنا
 جليل لا يفتن عليه في شيء روى عن أبي عبد الله في رواية عن أبي الحسن موسى بن ليس بن شاذ جش في ترجمته وروى عنه جش
 كنه روى هذه الكتب عنه جماعة من الناس لظهورها في الطائفة وثقة وجلالة عنه عبد الله بن جليل وفي سنة ثمانية كتاب الخزانة
 به جماعة عن محمد بن الحسين بن علي بن بابويه عن أبيه عن محمد بن عبد الله عن أبيه عن ماسم عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن الحسين
 أبي الخطاب عن محمد بن أبيه عن عبد الله بن سنان وعنه محمد بن علي الهادي في التحقيق الحسين السكوني في كتابه ما تقدم في باب
 في مشكا ابن سنان الثقة عنه الصفير بن سويد ومحمد بن عمار وطلحة حاتم الثقة وعبد الرحمن بن أبي نجران وشهاب عبد الله بن عبد
 بن جليل وعبد الله بن المغيرة القمي وعلي بن الحكم الثقف وعبد الله بن القم والحسن بن محبوب كثير وأحسن بن علي بن باطوان أبيه ومحمد
 على الهادي والحسن الحسين السكوني والحسن بن علي أنوشا بن بنت العباس وعبد الله بن محمد الحجازي جعفر بن بشير والحسن بن محمد
 أبي نصر وفضالة بن أبوب والقم بن عروه وعلي بن إبراهيم بن محمد الجرجاني وعبد الله بن الحسن في كتاب الشيخ عبد بن الحسين وهو
 سمعوه ومحمد بن سليمان البصري أبوهم بن يعقوب بن عبد الرحمن كان يروى في كتاب الشيخ رواه أبي عبد الله البرقي عن عبد الله بن
 سنان وهو سواد رواه في موضع آخر من باب عن محمد بن شاذ وهو الصواب في في البرقي عن ابن سنان فيقول علي بن محمد وفي النعمان
 المتكسر رواية الحسن بن محبوب عن عبد الله بن شاذ وذلك يقتضيه كونهم عند الإطلاق وربما يوجد عن محمد لكتلة سنة ثمانية
 لا يعقل إذا تدبر عند الأطلاق عبد الله بن شاذ في شيرمه الضبي الكوفي كنهنا أبو شيرمه وكان قاضيا لا يجعز على سواد الكوفة بن يونس
 صنف في القم الثاني ثم بينهما مائة سنة أربع وأربعين ومائتين وفي بعض نسخ الكوفي الجلي الفتية أقول في في باب يندع والفتاوى
 عن أبي عبد الله ظل علم ابن شيرمه إلى أن قال أن أصحاب المناقب لم يولوا العلم بالعباس فلم يزدوا من الجهر إلا بعد أن بن لله لا يفتا
 بالعباس يظهر منه ومن غيره كونهم من العامة ومن أصحاب المناقب وصرح بذلك المفسر صاحب في شرح في عند شرح هذا الحديث
 وذكره في القم الأول ولا وجه لذلك منه وقال المفسر المذكور قال بعض العلماء أنه مستبعد مسكوك وطريق الحديث من جهة
 ليس الأحسانا ممدوحا وأما الذي ذكره في في شيرم الجرجاني وجهه إلا أنه قد نقلت القم من قبل الدلفيني وهو شاذ لا يصلح للمرجح
 كما لا يخفى انتهى الكلام المذكور لا يخرج من غفلة أو قصور ولذا في الوجيزة في في الحادى ذكره في الضعاف عبد الله بن شاذ
 مسكوك وطريق في في مفاصدهم وكذا في صفة فلا عنه وفي جامع الأصول من كبار التابعين في فتاوى عن عبد الله بن شاذ

[illegible]

[illegible]

کشف
فی الخیر فی الخیر
عشر علیہ
فضل وافر
الحمد لله

عبد الله بن الحسن بن علي بن ابي طالب رضي الله عنه وكان نجاشيا في الدنيا وميتا حاله في الآخرة

عن علي بن النضر عن
عبد الله بن عبد الرحمن
عن علي بن النضر عن
عبد الله بن عبد الرحمن
عن علي بن النضر عن
عبد الله بن عبد الرحمن

[illegible]

61

[illegible]

نہایت ہی عجیب ہے
ہر ایک نقطہ پر
مکمل استدلال
تاکید کرنے والی
ہر ایک جگہ پر

[illegible]

وہ جس کا نام ہے

[illegible]

وفي كثير من ما نقله عنه في مشكاة ابن ميمون الثغرة الفداح عنه جعفر بن محمد بن عبيد الله بن عبد الله بن الثغرة طابوا
 عبد الله بن الصلت وأبو فهم بن هاشم ومحمد بن عيسى وأحمد بن محمد بن عبد الله بن سعد عنه عبد الله بن الجاشي
 بضم الجاء المنة تخطها بلفظها ولفظها في الجاهل والره بعد البناء التثنية من تحت دوى كثر جد يثاني طريقه الحسن خراز وبذل علم
 انه كان يروي دوى الزبدي ثم رجع الى القول بأمانة انصافه وكان قد روى الامور من قبل المنصور وكتب الى محمد بن عبد الله بن
 وكتب اليه وسالته عن رده في جرح عبد الله بن الجاشي ابن عيسى بن محمد بن عيسى بن الاسدي الغفري يروي عن محمد بن عبد الله بن
 رساله منه اليه وقد روى الامور من قبل المنصور وكتب اليه في الجاشي حديث محمد بن الحسن بن علي بن
 الحسن بن خازم عن موسى بن القاسم النجاشي عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله بن الجاشي في ان قال فلما
 دخل عليه فخر ابو عبد الله فقال له ابو جعفر جعلت فداك اني لم ازل مقرا بفضلك اوى الحق منك لا في غيرك وفي قتلت ثلث عشر
 رجلا من الجوارح كلهم سمعته يروي عن علي بن ابي طالب فقال له ابو عبد الله سالت عن هذه الثلاثة لعل اخبرني فقال نعم سالت
 عبد الله بن الحسن فلم يكن عنده فيها جواب عظم عليه وقال انت مأخوذ في الدنيا والآخرة فقلت اصلحك الله على ما زادك بها الدنيا
 في علي فقال ابو عبد الله وكيف قتلتهم يا ابا جعفر قال منهم من كنت اصعد سطحه وسلم حتى اقبله ومنهم دعوة بالليل على ابيه فاذا خرج
 قتله ومنهم من كنت احببه في الطريق فاذا دخل في قتلته وقد استترت ذلك كله علي فقال يا ابا جعفر لو كنت قتلتهم يا امير الامم لم يكن جليل
 في قتلهم شيء ولكنك سبغت الامام فقتلت ثلث عشرة شاة نذيرها بمنى ومنه صدق يلجها وليس عليك غير ذلك الى ان قال فلما
 خرجنا من عنده قال ابو جعفر يا امير المؤمنين هذا عاقل آل محمد وان الذي كنت عليه باطل وان هذا صاحب الامر في تقوى في شخص
 من الوجوه عبد الله بن الجاشي الكامل في كهم وفي الخبر بعد نقل مقتون ما في كثر امر ابي جعفر في مولانا هل البنت ظاهر لكن
 حسن بن خازم مطعون فيه وفي في باب اذ قال السرور على التوهم بسند عن محمد بن جهم بن محمد بن الجاشي وهو رجل من العامة
 عاملا على الامور وقاس فقال بعض اهل علمه لا يبعد الله ان في ديوان الجاشي على خراجا وهو مؤمن بدين الله بطاعتك
 فان دأبت ان تكذب له كما بافكتك اليه بسم الله الرحمن الرحيم من لكان ليرة الله فلما ورد الكتاب عليه دخل عليه وهو في مجلسه فلما خلع
 ناوله فقبله ووضع على عنقه وقال ما حاجتك قال خرج علي في ديوانك قال كم هو قال عشرة الاف درهم فدعى كاتبه وامره باذنيه
 عنه ثم اخبره منها ان يشبهه له لما قبل ثم قال له سررتك فقال نعم جعلت فداك ثم امر له بمركب جارية وغلام وامره بتخت ثياب
 كل ذلك يقول له هل سررتك فيقول نعم فكلما قال نعم زاده حتى فرغ ثم قال اهل فرش هذا البيت الذي كنت جالسا فيه حين دفنت
 الى كتاب مولاي اذ في احوالك قال فقلت في خرج ارجل ضا الى ابي عبد الله فحدثني على جهته فقبل بي من اهل فقال لول
 بابن رسول الله كما قد سررتك بما فعلت فقال اي الله لقد سر الله رسول الله اقول وهذا جد الجاشي المكي بن علي بن خزيمة
 الصفاق كتب اليه رساله اقول ما من من ات في جبرته سلمه الله فحكم لا يخفى ان فيها سقطا والذي في نسخ الوجوه وابن
 الجاشي في بعضهم ثم بعد سطر ابن يحيى الكامل في كهم لكن الظاهر ان المراد بان الجاشي الوافق الا في وما يدل على السقط ان الجاشي
 ليس بكامل لم يلقه في اصم وايضا لا وجه لجملة كهم مطلوبون غابته ما ظهر من كثر قوله بالامامة ولم يظهر من كلامه طعن
 اكثر من ذلك ولا من مودة سوى ذكره في القسم الاول في في الحارثي ذكره في الضعاف وقال هذا هو سابق الاجماد على الجاشي
 صاحب الكتاب المعروف في التوسل المشار اليه بارادتها وهي مشهورة انتهى عبد الله بن الجاشي من اصحاب الكاظم ع واقفي صريح
 والذي في ظم عبد الله بن القاسم واقفي لعل هذا هو الذي نقلناه وفي نسخة اخرى من نسخة ما سئلوا الله العاقل في تقوى في النقد
 انهم الذي وجدنا في رجاله عبد الله بن القاسم في قول كذا في نسخة من نسخة في ظم عبد الله بن القاسم فلا حظ عبد الله بن القاسم
 سمعنا القمبي في خبر فاني كثيرا ما يروي عنه من متروكا من خاتون عبد الله بن القاسم في نسخة من نسخة من جلد به ابنه فاضل ياتي في
 الكنى يقول قلت وباني ايضا ابنه هاشم بن مسروق عبد الله بن الله بن وافد الحمام واخوه الحسن بن وفي نقى قال جدي في شبيه
 بابن ابي يعقوب فان اسماء واقد لا كنه مشهورة ولكن لم نعلم على كراهته في الروايات ولا واشبه فلا يضر لان الحمام يشبهه بلاء العكر
 اقول بوجه ان في مشكاة الجاشي عبد الله بن وافد من اشترك عبد الله بن وافد في زاده بقتل عبد الله بن الجاشي والحمام
 الهمة اخبر ابو محمد كونه من الموالاة ثغرة صاحب باب بصحة محمد بن القاسم كثيرا وعرف به وزاد جرح بعد حذف الترجمة كتب على الجاشي
 الطاطري عنه اقول في مشكاة ابن ميمون الثغرة الفداح عنه جعفر بن محمد بن عبيد الله بن عبد الله بن الثغرة طابوا
 الكوفي في نسخة من عبد الله بن الوليد بن النعمان الهمة والنون اخبر الخفي مولى كوفي روى عن ابي عبد الله في نسخة من رده
 جرح له كتاب يروي عنه جماعة منهم عيسى بن هاشم وفي نسخة جماعة عن النعمان بن عيسى بن هاشم في نسخة من رده

[illegible]

عبد الملك لاجل موافق عزرو وهو عين هذا المتن **عبد الملك** بن اعيان قال علي بن احمد العقيلي ان عازد
قال كثر يكنى ابا الضربين ودوي رحم الله عليه ثم دوى ان الصادق قال لم سميت ابنك خريسا فقال له لم سما ابوك جعفر
ودوي ابو جعفر بن بابويه ان الصادق دار قتره بالملك بنزاع اصح احصه وقال شة الروايات التي في كرهها كثره المدح والثناء والثناء
المقتضى لعله الادب جميعها ضعيفة السند لا يثبت بها حكم فاسم على الجمل بالاحمال انتهى لا يخفى ان الظاهر ان يكون التسمية
راجعة الى الاختيار وهذا نوع عجالة لا يعد مثله طعنا في طرق بل في المضمون بان الصادق دار قتره من غير حيلة على روايته وبتبليغ
بالثناء عليه وفي كثر ما مر عن عبد الرحمن بن ابي ربيعة حماد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن ابي بصير عن ابي عبد الله قال قال
ابو عبد الله مكره ان قال عن عبد الملك بن اعيان قال قلت لابي عبد الله ما كان فيك من خلقك فصر في ثقل تحت يوم القيمة ثم قال يا
الله بعد موت عبد الملك اعيان الله ان ابا الضربين كما عند مخبرك من خلقك فصر في ثقل تحت يوم القيمة ثم قال يا
رأيتني يعني في اليوم فلما كرت فقلت لا فقال سبحان الله ان مثل ابي الضربين لم يأت بعد محمد بن عيسى عن ابي بصير عن
علي بن عطينة قال قال ابو عبد الله لعبد الملك كيف سميت ابنك خريسا فقال كيف سماك ابوك جعفر فقال ان جعفر اضر
في الجنه فصر في اسم شيطان وفي كثر ما مر عن محمد بن عيسى عن سعد بن عبد الله بن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن ابي بصير عن
عن جعفر بن موسى قال قال ابو عبد الله مكره ان قال عن عبد الملك بن اعيان فقلت مات فقال مات قلت نعم قال فاطلق بي الى قبره
حق بضلي عليه قلت نعم فقال لا ولكن بضلي عليه ههنا فرغ يدعيه ووجهه في الدعاء ورحم عليه وفي تفوق في ذلك ان لا سلم
قبل الايمان في انصاف عن حماد بن عثمان عن عبد الرحمن بن ابي ربيعة حماد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن ابي بصير عن
فكتب الى مع عبد الملك بن اعيان سالتك الله الحمد يشترط في ثواب ثابت بن زيد عن علي بن ابي بصير عن عبد الملك بن اعيان
وفي الروضة في الصحيح عن ابي بكر الخضر عن عبد الملك بن اعيان قال قلت من عند ابي جعفر فاعلم على يدي فبكيت فقال
مالك قلت كنت ارجو ان دورك هذا الامر في قوة فقال ما ترضون ان عدتكم بقل بعضهم بعضا وانتم امنون في بيوتكم
انزلو قد كان ذلك اعطى الرجل منكم قوة او بعين رجلا وجعلت تلويكم كزبر الحد بدل لو قدف بها الجبال لقلها واو كنتم تروم
الارض فخرها اقول مضى عبد الرحمن بن اعيان عن رساله ابي غالب مدحه في الوجيزة وح وما مضى عن كثر من قوله فقال لا
ولكن مكنته ههنا لا يخفى ظلمه والظلم ان في المقام سقطا يدل عليه الخبر المذكور وعن ابي فالحظ وفي مشكا ابن اعيان عنه
بوفن بن عبد الرحمن بن ابي ربيعة حماد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن ابي بصير عن عبد الملك بن اعيان
لهم مبالا ومجبة شديدة وفي تفوق في باب الحلال الله من المنعة من بسند الى ابن ابي عمير قال سالت الصادق عن المنعة فقال
القي عبد الملك بن اعيان فاساله عنها فان عندها علم فاقبته واملى على شيئا كثيرا في استخلاها الى ان قال فاقبته بالكتاب
ابا عبد الله فصرضته عليه فقال صدق واقر به ويظهر منه كونه من الشيعة ومن ثقاتهم ومعتد بهم نعم في باب بسند الى الحسن
بن زيد قال كنت عند الصادق فادخل عبد الملك بن اعيان فاساله عن المنعة فقال صدق واقر به ويظهر منه كونه من الشيعة ومن ثقاتهم ومعتد بهم نعم في باب بسند الى الحسن
اه وريما يورى هذا الذي ما ذكره كثر في محتمل كونه من الزيدية لا يرد ذكره مع عمرو بن خالد وعبد بن مهيبة قال هؤلاء من رجال ائمتنا
اقول قال المقدس ان في تشيعه في باب المنعة والظاهر ان في رواية التي ذكرها الاستلزام دام علاه وهو عجيب منه
ثم منه سلم الله فان تسن الرجل اشهر من كثر بلبس الرواية ايضا ثاوي بذلك وحيلة المنعة ليست من متفردات الشيعة حتى يقال
بشيع من قال به بل الكثير من العامة كان يذمها ايضا وكان اخلاف فيها بينهم معروف الى ان استقر رأي علماءهم الاربع على
التحريم بل المنقول من جملة من كتب العامة على ما وجدت ان مالكا ايضا كان يخل المنعة فلا عظم ان لو كان شيئا لم يكن الامر الراي
بالذم باب له والسوال عند من لا يشيعه لا تختلف في حليتها وتجعلها من غير وثايم ههنا بل الراي نفسه الراي على ان
علماء العامة ايضا تغتصب حليتها وبنهم من يقر بها الا ترى الى قوله صدق واقر به فان فيه الاثبات الى انهم يكرهونها وقد عد السند
المرفعي في لانشنا وبقوله شيخه المعين جماعة من علماء العامة كانوا يذمونها الى حلية المنعة وعندهم عبد الملك بن
جريح هذا فلا حظ وبعض اجلاء العصر كانه نظر الى ما مر عن تقي من قوله يظهر من في آه من غير ملاحظة الرواية ولا حظا ولا كثر
النظر فيها فقال وريما يظهر من باب المنعة تشيعه وهو غفلة منه سلم الله كانه هناك الا ان يكون نظره الى غير هذه الرواية المذكورة
فتتبع روايت بخط شيخنا سفت وبعده ذكر الرواية المذكورة هكذا في الحديث دلالة على كون عبد الملك ماتبدا بعد
فيما ذكرناه فسلم انه في غفلة هذا في محنت عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح الرواية الاموية مولهم الكي صاحب النسخ

[illegible]

○

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

وتعذرهم من ذلك فيفسر بهيئته الى عونه وكفايته فذلك قوله علينا ومحبوب لنا والى بنا ولك بجزء من الله واجزان الله يسطي من شانه
الاعطاء والبر والخير وانت في رتبة الله وكنت بحظ واحد الله كثيرا ومنه ابراهيم بن عبد الله اقول في مشكا بن بلال البغدادي
عنه محمد بن عيسى بن محمد بن احمد بن يحيى وعنه الجواد والهادي العسكري عليهم السلام علي بن بلال
المعالي مؤيد بن مؤيد بن علي بن جعفر الاسود بظهره على الحسين بن موسى جلاله فقوله علي بن جعفر من اصحاب ابي الحسن عليه
صه وفيه علي بن جعفر وكل ثمة وفيه كريمة لابي الحسن ثمة ثم في صفة ابي جعفر قال كن قال معك قال يوسف بن الحسن
كان علي بن جعفر وكل لابي الحسن وكان جسر الموكل وخان القتل والشرا في دينه فوعده ان يهصد الله فيه ثم الموكل فامر
بقظة من الشجر ويقتله عينا في كس معك قال قال يوسف بن الحسن كان علي بن جعفر وكل لابي الحسن وكان رجلا من أهل
فوت من قري سواد بغداد منى الى الموكل فبسه فقال جسه ولغثا من قبل عبد الله زخا فان مال خمنه عنده ثلثة الاذييا
وكلمه عبد الله فقال يا عبد الله لو شككت فيك لثقتك وافضه هذا وكل فلان وانما فعله قتله قال فنادى في الخرج الى علي بن
فكتم بلال ابي الحسن يا سيدي الله الله في نعمته والله خفت ان اوتاب الحديث وقد ملكه عن صفة وفيه حديث آخر نحوه وفيه
مضغ في ابراهيم بن محمد الهادي ثمة عن ابي الحسن يعنون العليل ويا في فاد من حارة ما يدل على انه مؤيد ويا في الخاتمة عن الشيخ
انما فصل مرخرة هذا مؤيد بن جعفر الهادي الذي وشبا عن المصنف ايضا اقول قال مودة الذي في صفة القسم الاول في جعفر
ان الرواية ليست سليمة بوسعت الحقت فادري حقه ادخاله في القسم الاول وان كان اعتمادا على اتحاد مع علي بن جعفر
المدكوك ومنه يقضي صفة المؤيد من الشيخ فلا وجه لاعادة ذكره وشيخنا ابداه الله كما ترى كانه ظن اتحاده ولذا ورد هاهنا في جعفر
والاتحاد خفي الماخذه فتم انتهى ولا ينبغي ان القم الاتحاد لاشراك الوصف هو الوكالة والموكل هو ابو الحسن بن كان وكل
لابي محمد ايضا كما بان في الخاتمة وكذا اتحادها مع الهادي الا ان كاشا اليه الاستاودة دام علاه ومعه خذ صفة قدس سره
ذكره غير خفية بعد العلم بعبادة علماء الرجال على اتم له عند اثبات وعدم سلامة الرواية لا ينال حصول الظن بالحقه وكون
وقع من مسئله مع ان ضعفه بوسعت تحت غير حال من ضعف كايه فتم هذا في الهادي بعد ذكره من كرس قولهم
لابي الحسن قال المناصب على القاعدة ان يقول فتم انتهى فلا ينبغي ان يبركنك ذلك اذ لو قال له لكان المرجع الحسن في العسكري والشيخ
بريد بن ابي كماله لايه فكيف يسوغ له الايمان بالقتير فلا ينبغي ان يغفل علي بن جعفر بن العليل الخراساني الروزي من اجتماع ابي عبد الله العسكري
وافق صفة كونه في قول من طس عن معك ايضا ان كان تقيا اقول ما نقله طس اخذ عن كرس في سالا الاما وهو مذكور على
ما في نسخة من الاختصاص في آخر الكتاب مكتوف علي بن جعفر بن العباس الخراساني الروزي قال معك علي بن جعفر بن العليل الخراساني
كان واقفا ولعل كان ساقط من نسخة التبرارة او هو ساقط من نسخة فاذن علي بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن ابو الحسن
العريضي من نوح المدينة فكتب اليها الهادي كاتبة الحلال والحرام عنه علي بن سباط حجت في ست جليل القدر ثقة له كتابا
ومسائل لاحقه موصولة كاطم مسئله عنها الخبر ان ذلك جملة عن محمد بن علي بن الحسين بن ابيه عن محمد بن يحيى عن العكر في نسخة
ابو بكر عن احمد بن موسى ورواه محمد بن علي بن الحسين بن ابيه عن سعد بن عبد الله والحسين بن احمد بن زيد بن علي بن موسى بن
محمد بن موسى القاسم النخعي عنه وفي الاثر اذا كان علي بن جعفر ذكره وابنه للمحدث سديد الطريقة شديدا نوره كثير بفضل ولوجا
موسى بن روى عنه شيئا كثيرا وفيه علي بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب التقي في ضم اخوه ذاب باسا ابيه
روى عن ابيه في ضامه له كتاب ثمة وفيه صفة اصحاب الكاظم ثمة زوي الكشي ما يثبت له صحة عقيدته وقاد يرفع في جعفر
وحاله اجل من ذلك سكن القريضي ضم الممثلة من نوح المدينة فكتب اليها انتهى في كرس ما يدل على فضله وجلالته وحقا
اخلاصه وتادبه معهم وبغيرهم منها اذ ذكره الجواد ايضا اقول في مشكا بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين ثمة له كتابا
القيم الجلي بعقوب بن زيد وعلي بن سباط محمد بن عبد الله بن مهزيان وسليمان بن جعفر وابو فزادة علي بن محمد بن جعفر
القي ثمة وفيه في كتاب الشيخ محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن العكر بن علي بن جعفر عن ابيه في الحسن عن في نسخة
في اسناد هذا الحديث مخالفة العمود من وجهين رواية احمد بن محمد عن العكر ووجود الواسطة بين محمد بن يحيى وبين جعفر
التي تحضر في الكتاب منفعة منه وروبان تكون الرواية عن احمد بن محمد زيادة عن طغيان اتم انما هو عن ابيه وسند
الرواية علي بن جعفر الهادي في ابو الحسن في ضعف صفة في نسخة في سند بدل صفة في نسخة اقول لانه يثبت عن عاصم
وقال في صفة الهادي في علي بن جعفر الهادي البرمكي يعرف منه وبكره مسائل لابي الحسن معصية زاحمة من يد
عنه بها وفيه الهادي منسوب الى هبة بن زيد من سواد بغداد انتهى في لفظ انه لو قيل المذكور سابقا في ذهاب عنه

أقول وتقدم في حواشي على النسخة على الحسن الكوفي بن الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة الكوفي كما يظهر من مخطوطة ويظهر منه
توثيقه من عبارة في باب مكان المصلي على بن الحسن بن علي بن فضال بن عثمان بن مولى عمر بن بن أبي الغياض أبو الحسن الكوفي كما يظهر
أصحابه الكوفة ووجههم وشتمهم وعادتهم بالحديث الصحيح قوله منه مع من شئت أكبروا له يعني أنه على أنه منه ولا ما يشتمه وقل ما
روى عن من شئت كان ظمها ولم يرو عن أبيه شيئا وقال كنت أقابلوه حتى ثلثه عشرة سنة بكنية ولا انهم إذا كانوا رؤساء ولا استحل
أن يروها عنه وروى عن أخويه عن أبيهما وذكر أحمد بن الحسن بن أبيه أنه رأى نسخة أخرى أبو جعفر بن أبي بكر وقال حدثنا أحمد بن محمد
بن إسحق الطائفة قال حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد قال حدثنا أحمد بن أبيه عن إرضاء ولا يعرفون هذه النسخة ولا يروونها
من غير هذا الطريق وقد حقت كتبنا كثيرة وروى عنه ابن الزبير وأحمد بن محمد بن سعيد جش وفي ست فطح الذي مك كونه ثمة كثيرا
العلم واسع الأجناد جيد الصانين غير معاند وكان قريبا لأمر أصحابنا الأمانة القائلين بالاثني عشر وكتبه في الفقه سنة
في الاختيار حسنة أخبرنا بكية قرأه عليه أكثر ما والباقي أحسن من جيد عن علي بن محمد بن الزبير سماعا وإجازة عنه وفيه
كثير ذكر جاحد ثم قال قال أبو جعفر سئلت أبا النضر محمد عن جميع فقال ما حل فأجابته فقلت بالعراق فاجتهد خراسان والأفضل
من علي بن الحسن الكوفي وكان حفظ الناس لم يكن كتاب عن أكثره من كل صنف لا وقد كان عنه غير أنه كان يقول لعبد الله
جعفر ثم لأبي الحسن وكان من الثقات وفيه بعد ذكر كلام جش وقد أتى عليه بعد أبو النضر كثيرا وقال أكثره وكان شاملا بالثقة
الشيخ الطوسي وجش فانا اعتمد على روايته وإن كان منه شبهة فاسد في ثقتي في العدة أن الطائفة جعلت بما رواه بثبوتها وكثيرا
ما يعتمدون على قولهم في الرجال ويستندون إلى كفي معترف حالهم من الخرج والتعديل بل غير خفي أنه عرف بهم من غير بل من
جميع علماء الرجال فالتفت وتطلعت المشايخ في الأكثر بل كان يكون الكل يستندون إلى قوله وسألوته ويعتمدون عليه
أقول قلت تخلفنا ست روى عن صاحب الملل والخلل أن الحسن بن علي بن فضال كان يقول بأمانة جعفر الكوفي روى بعد ذلك
زمانه ثم قال لكن نقل الحسن بن محمد بن الحسين في الهداية عن علي بن الحسن بن فضال أن القائلين بأمانة جعفر ولعله لم ينظر
على انفسهم كلام الملل والخلل انتهى والصواب سقوط كل من عبد الله بن محمد بن فضال هذا وما روى جش من عدم
روايته عن أبيه فقد قال في النوائد الخفية في كتاب عيون الأخبار روايته على عن أبيه بكثرة رجا وكذا في كتاب الخصال
الامالي والعلاني وغيره ما روى أكثر ما استدق اليه هكذا عن محمد بن أبيه عن إسحاق الطائفة عن أحمد بن محمد بن سعيد الهداية
وهو غرض عن علي بن أبيه عن إرضاء فاذا ذكره جش جاب ثراه ما لا تعديل عليه انتهى في مشكاة الحسن بن علي بن فضال غير
وعلى بن محمد بن الزبير القزويني وهو عن أخويه محمد بن أبيهما يروى عن أبي بكر بن نوح والعباس بن عامر انتفاء يروى عن
أبيهما كما مر ترجمته على بن الحسن الشيباني يروى عن أخيه أحمد بن الحسن وروى عنه أحمد بن محمد كذا يظهر من باب منزل أهل الملل
من باب الظاهر أن يكونوا يعنون على بن أبيه في بعض النسخة يظهر من ترجمة أحمد بن الحسن بن أبيه في النسخة وفيه
لأنه لا يظهر من ترجمة أحمد ما ذكره بل الظاهر أنه أخيه على الجليل المستكلم بن أبيه أقول قال جده المقدس المني قدس الله سره في حاشيته
على النسخة بعد حكمه بعدم ظهور ذلك من الترجمة المذكورة بل ظهور خلافه أعلم أنه اشتبه على النسخة ذلك ليصحف الشيباني
والتي أرفضت الالة وهو يروى عن أخويه أحمد ومحمد بن الحسن بن علي بن فضال عن أبي الحسن بن علي بن الحسن الكوفي
معهم سنة و زاد سبيل بنت أبي قرة بن عروة بن مسعود بن معبد المني في ماها مهمونة بنت أبي عثمان بن جرب وفي الأثر
جبله الأكبر وهو لا ظهر وجعل الأصغر بن العابد بن وإن الذي قتل صغيرا مع أبيه بأصاينة السهم اسمه عبد الله وفيه
أنشد قال حسن في ربيع الشيعان الأكبر بن العابد بن وأمه شاه زيان بنت بزجروا الأصغر قتل مع أبيه والناس يظنوا
أنه الأكبر وعبد الله قتل مع أبيه صغيرا وهو في حجرهم وقال مثل القندة أرشاده والشهد في كتاب الزوائد الأكبر على الأصغر
الصواب قول المقيد والشيخ وطس لأن في قصته كبرياء سن الفتوى مع أبيه ثمانية عشر وفي ذلك الوقت الباقي من ابن أربع سنين
فيكون في سن أبيه مع بلوعد وملة أهل ومدة عمر ولد عشر بن سنة على ما هو المتعارف فيكون الأكبر بن العابد
ولأنه ولد في ثلث وثلثين من الهجرة وقضية الطيف في إحدى وستين فيكون سنة في ذلك الوقت ثمانية وعشرين وسنة
لما قتل مع أبيه ثمانية عشر فقول ما مر عن البرزخ من سنة إلى الأرشاد لم يجد فيه بل الذي ياتيه النصيح بان الإمام
الأكبر والمقتول هو الأصغر فان سنة بضعة عشر سنة من الإمام م يوم قتل أبيه م ثلث وعشرون سنة لكن في سنة
من عتاتنا ينسب إلى بعد خلاف ما رواه في الأرشاد ولعله في خبره ومن قال في ذلك وروى عليه ابن إدريس وقال
الشيخ في هذا من هذه النسخة أصحاب السيرة والأخبار وأهل النواحي مثل الزبير بن بكارة في كتاب الخصال

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الحق في حق علي بن عبد الله
هو كرامة من الله تعالى
وإن ساروا إلى ما هم
ابعد من

[illegible]

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥
ॐ नमो भगवते वासुदेवाय
श्रीकृष्णार्पणं ब्रह्मा
वैकुण्ठं तदग्र्यं च।
नमस्कृत्य वन्द्याम्
श्रीलक्ष्मीं प्रसीदतु
सर्वभूतहितेन सह
ॐ नमो भगवते वासुदेवाय

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

القصة المنسوبة قوله من راجع الى مرادهم وكان مرادهم يقوم بكثير من خدمات ابي عبد الله واداء جملتها في يوم واحد ورواه
 علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 ابو موسى السمريني روى عن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن
 ابن من العامة عيسى بن اسامة الكوفي روى عن عبد الله بن الغضائري عن عيسى بن ابي ابراهيم عن ابي اسد مولى كوفي ثقة روى عن
 ابي عبد الله عاصم بن زرارة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 عن ابي الفضل عن محمد بن الحسن بن محمد بن معاوية عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 الثقة عن عبد الله بن جابر عن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن
 وهو عندي ضعيف في هذه الرواية لا توجب تعدل الكتاب باعتدال من الرجال صدوقه كثر حديثه في محمد بن قولويه عن سعد بن عبد الله
 عن احمد بن هلال عن محمد بن النضر عن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن
 ذكره ابن اشد روى عنه عاصم بن زرارة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 ثلثمائة شوط وروى في بعض الروايات في العبادة كونه من اهل الكوفة على وجه ما يظهر من ذلك من الشيخ في آخر الكتاب ذكره انان
 الوكالة ترمى الى الوثائق والرواية المذكورة وان كانت ضعيفة الا ان الظن حاصل منها في جميع في النفس صدقها سيما مع ما لا يحيط
 بعنايه الشايع بها وذكرها في مقام المدح اقول في المقدمة الثانية انه من ابي القاسم ع ووقف على معجزه من اهل الكوفة
 الكوفة العاصمي فليدبر في الالفاظ كونه في الوجوه انه عيسى بن جعفر بن علي بن محمد بن علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن
 الحسين المعروف بابي القاسم سمع منه الثلث مائة سنة من عشرين وثلاثمائة ولم يمتدح له في مشكا ابن جعفر بن علي بن محمد بن علي بن
 عنه الثلث مائة عيسى بن علي بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن
 له كتاب المفسر روى احمد بن محمد بن سعيد عن محمد بن سالم بن عبد الرحمن عن عيسى بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن
 فهو حسن لا محالة ولذا في الوجوه انه عيسى بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن
 يعرفون بان كان ذلك كتابه ورواه جماعة عن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن
 لارجه بذلك بعد توثيق مثل جش قدس سره واتفقوا في حقه على رجوه التوثيق في نكتته عنك ونفله في الحادى المتقد
 في الوجوه انه عيسى بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن
 صاحب المنصور كان مشكلا جدا الكلام وله كتاب الامامة جش عيسى بن علي بن الحسن بن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 عن عيسى بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن
 ستة كتابه كتابه ناهي جماعة عن الفضل عن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن
 عيسى بن شلقان غير بهذا العنوان وهو ابي منصور عيسى بن جعفر بن علي بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن
 ثقة وقد تقدم ذكره روى عن ابي عبد الله عاصم بن زرارة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 عبد الله بن سعيد قال محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن
 كثر عن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن
 متا من البيت وهذا الطريق واضح انتهى وما في كثر سبق في الخبر عن ابي جش عيسى بن عبد الله بن سعيد بن مالك الاشعري
 روى عن ابي عبد الله في الحسن وله مسائل للرضا محمد بن الحسن بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن
 نسخة ينبغي ان يكون هذا في ستة عيسى بن عبد الله القمي مسائل اخبرنا بها ابن ابي جعفر عن ابن الوليد عن ابي بصير عن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن
 عن محمد بن الحسن بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن
 الحق روى عنه ابن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن
 احمد بن محمد بن عيسى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 محمد بن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن
 عبد الله بن سعيد عن محمد بن الحسن بن الحسن بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن
 عمه لا يدى الكوفة بنزل همدان اسند عنه عيسى بن علي بن الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن
 ضبط الشيخ روى عنه عيسى بن علي بن الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن محمد بن ابي الحسن

[illegible]

عن ابنه الحسن بن فضال وكان يقول ان الحسن لم يبق فضل الا في اخاه الحسن ففر بعضنا الذواب الجماعة ثروى ما ساند مختلفه
بالطريق والحق سعيد بن فضال بن الله اعلم وكذلك ذكره عن من يروي الحسن بن فضال في كتاب النور وعنه عن ابنه الحسن بن فضال
عن ابيه عنه يروي في كتابه خبرنا بجماعة عن ابن الفضل عن ابن بطر عن احمد بن عبد الله عنه يروي في كتابه خبرنا بجماعة
سعيد بن فضال قال بعض اصحابنا انه من اجمع قبض اصحابنا على تصحيح ما يروى عنهم وتصديقهم اقول في شكنا ابن ابي الفضل عنه
سعيد بن احمد بن ابي عبد الله وعلى بن نهشل وحبش لا يثبتون الظاهر في الاشكال لان من عداه لا اصل له ولا كتاب في المتن
في كتاب الشيخ ورواه ابن ابي عمير عن فضاله وهو مشهور وصوابه فضاله بالواو بدل عن وقع فيها الياء ورواه حماد بن عيسى عن فضاله
وصوابه فضاله قال الشيخ كان فضاله المارسة الفضل بن علي بن ابي طالب الفقيه السعدي ولد من ادباء اجدان نقل في
روى عن ابي عبد الله ضعيف لم يذكر ذلك صحيح الا الترجمة وقوله ضعيف في كتابه خبرنا بجماعة عن ابن فضال سابق عنه يروي
في كتابه خبرنا بجماعة عن ابن الفضل عن حماد بن ابراهيم بن علي بن ابي طالب الفقيه السعدي ولد من ادباء اجدان نقل في
ضعيف وبطاهر من الاجابة في شريك سابق ما يثبت في مرفوعه وقوله يروي بجماعة نقل في كتابه خبرنا بجماعة عن ابن فضال سابق عنه يروي
سابق وابراهيم بن سليمان بن الفضل بن اسحق الكندي يروي من اخواننا ثقة في كتابه خبرنا بجماعة عن ابن فضال سابق عنه يروي
محمد بن علي بن ابي ثوب عنه يروي في كتابه خبرنا الحسن بن عبد الله عن احمد بن محمد بن يحيى عن ابيه عن محمد بن علي بن محبوب عن
بني سنان وعنه في الاسناد ولذا انظر في كتابه خبرنا بجماعة عن ابن الفضل بن علي بن ابي طالب الفقيه السعدي ولد من ادباء اجدان نقل في
كثيره احتياط وجعل يثبت في كتابه خبرنا بجماعة عن ابن الفضل بن علي بن ابي طالب الفقيه السعدي ولد من ادباء اجدان نقل في
في شكنا ابن اسحق بن فضال عنه محمد بن علي بن ابي ثوب عن محمد بن علي بن ابي طالب الفقيه السعدي ولد من ادباء اجدان نقل في
الطبري ثقة فاضل في بن عيسى بن احمد هذه الطائفة له تصانيف حسنة منها كتاب مجمع الباعث في حديثه والوسط في تفسيره
عبد الله بن ابي جعفر بن محمد بن الفضل بن علي بن ابي طالب الفقيه السعدي ولد من ادباء اجدان نقل في
المطهر في كتابه خبرنا بجماعة عن ابن الفضل بن علي بن ابي طالب الفقيه السعدي ولد من ادباء اجدان نقل في
الطبري ثقة يروي عن ابن فضال بن علي بن ابي طالب الفقيه السعدي ولد من ادباء اجدان نقل في
عقبة العابد وعنه الزاهد قال شاعركه وفكرت بعضه ما عليه انتهى في يحيى بن ابي عبد الله الطبري له راجع اليه في تمام القرآن في كتاب
الشان من كتابه خبرنا بجماعة عن ابن الفضل بن علي بن ابي طالب الفقيه السعدي ولد من ادباء اجدان نقل في
دكين مرفوع عن الحسين بن علي بن ابي طالب الفقيه السعدي ولد من ادباء اجدان نقل في
ابو يعقوب بن ابي ثوب عنه يروي في كتابه خبرنا بجماعة عن ابن الفضل بن علي بن ابي طالب الفقيه السعدي ولد من ادباء اجدان نقل في
وذكرنا ابن ابي رزاة قال ابو يعقوب بن علي بن ابي طالب الفقيه السعدي ولد من ادباء اجدان نقل في
من خالفني فقال الحمد لله واولي خطاه من وكيع وقال هو اعلم بالشيء وانسابهم وبالرجال وكيع اقصد منه وقال ابن معين ما رايت
ايث من رجلين يعني من الاجابة ابو يعقوب وعنه قال احمد بن صالح ما رايت محدثا ناطق احد من ابي يعقوب وقال يعقوب بن ابي عمير
اصحابنا ان ابا يعقوب كان غابني الاثان وقال ابو حاتم حافظ متعين انتهى لم يوصف بل هو ما ذكره في كتابه خبرنا بجماعة عن ابن فضال سابق عنه يروي
لا يثبت في كتابه خبرنا بجماعة عن ابن الفضل بن علي بن ابي طالب الفقيه السعدي ولد من ادباء اجدان نقل في
الفضل بن سنان بن ابي عمير عن فضاله وهو مشهور وصوابه فضاله بالواو بدل عن وقع فيها الياء ورواه حماد بن عيسى عن فضاله
النسابة يروي في كتابه خبرنا بجماعة عن ابن الفضل بن علي بن ابي طالب الفقيه السعدي ولد من ادباء اجدان نقل في
وله جلاله في هذه الطائفة وهو في فدره اشهر من ان يضعفه وذكره في كتابه خبرنا بجماعة عن ابن الفضل بن علي بن ابي طالب الفقيه السعدي ولد من ادباء اجدان نقل في
عنه بها خبره الى قمر قبل عن الرضاه ورواه وكان ثقة جليل افعها متكلم العظم الشان في هذه الطائفة قبل ان يصفاته
ماؤه وثمانية كتابا وترجم عليه ابو محمد مرفوع في كتابه خبرنا بجماعة عن ابن الفضل بن علي بن ابي طالب الفقيه السعدي ولد من ادباء اجدان نقل في
الكبير في هذا الشيخ اجل من ان يغير عليه فانه رئيس طائفتنا رضى عنه في كتابه خبرنا بجماعة عن ابن الفضل بن علي بن ابي طالب الفقيه السعدي ولد من ادباء اجدان نقل في
وكتبه لعبد الله بن ابي عمير عن محمد بن علي بن ابي طالب الفقيه السعدي ولد من ادباء اجدان نقل في
بن الحسن بن علي بن ابي طالب الفقيه السعدي ولد من ادباء اجدان نقل في
النسابة يروي في كتابه خبرنا بجماعة عن ابن الفضل بن علي بن ابي طالب الفقيه السعدي ولد من ادباء اجدان نقل في
الاسلام الشهادتين وما يتلوها فانه كونه في بيت على قوله في السلف فقال لولاي ابا بكر واسم من يروي فقال له لولاي

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय

[illegible][illegible]

[illegible]

أقول في شكك انك لم تفهم
الكلام الذي غفرت لي
ذروا بالاولى مع

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥
ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥

[illegible]

[illegible]

[illegible]

وَصَفَّ حُذَيْفَةَ الْعَدَنِيَّةَ بِأَنْفِهِ
مَنْ أَوَّلَ مَا رَأَى مِنْهَا وَخَلَّفَ أَكْبَارَ
عَدَنَ وَجَّ وَالتَّهْلِيلَ بِهَا ۖ

وفند بالكسر جبل بن ابراهيم الشريفي **أقول** ذكر جماعة من اهل السيرة ابلغ معونته ان سال عني الاشترالي عن عظم ذلك عليه
ويعتد الخ جل من اهل الخلق فقبل ان يترجموا في عشرين فاضله فسقاوا لقم فمات ذلك وهو ابلغ معونته وهو خطيب النصارى
انما بعد فانه كان ياتي من بيتا البستان فطعنا اخذ منها يوم صفتين وهو عار بن ياسر وقد قطعت اخرى اليوم وهو مالك
وفي شرح ابن ابي الحديد كان فارسا شجاعا عاريا من كابر الشبهة وعظما شامدا في التحقيق بولاد امير المؤمنين ورضي وقال في حديثه
رحم الله مالكا فلقطع كان كائن لرسول الله ثم قال وقد روي الحديثون حديثا يدل على فضيلة الاشترية في شجاعة قاطعة من النبي با
من المؤمنين وقد ذكره ابن عبد البر في كتاب الاستيعاب ثم قال عن رفاة اني قد جعل حضور مالك قبل موته واتجهيزه ودفنه في
جماعة فيهم حجر وانما لم يوفوه انما رافق سمعت رسول الله يقول انما انا منهم لم يوفون رجل منكم بقلادة من الاذن فتمت هذه عصا من
وليس من ذلك الشكر لحد الا وقد ملك في قوته وجماعة ثم قال في كتاب الاستيعاب عن شيخنا عبد الوهاب بن سكين الحديث وانا حاضر
فلما انتهى القاري الى هذا الخبر قال استاذي عمير بن عبد الله الداربي كنت احضر معه معالي الحديث ليعتال الشبهة بعد هذا ما شاهدت
فا قال المرتضى واليها لا بعض ما كان حجر الاشترية فقلدته في عشرين ومن تقدمه فاشاوا اليه الشيخ بالكون فمكثت في ذلك يومين
مالك بن عتبة بن ابي الحسن الكوفي ثقة روي عن ابي عبد الله صاحبنا الا ان فينا بوالحسن زاده عيسى هشام عنده
وفي كتابه وكناهه عن جماعة عن ابي القاسم عن ابي جعفر عن ابي محمد عن ابي عبد الله عن ابي الحسن عن ابي محمد عن ابي الحسن عن ابي الحسن
عن عيسى هشام والحسن محبوب عن ابي الحكم الثقة وهو عن الصادق ع وايضا عن الثماله ومرو عن زكريا بن مازك **مالك** بن عيسى بن
يحيى وعنه ميا بغيره الاول وامر خالد بقتله واستبصال طائفة واسترأوه ثم دخلوا في روضة في ليلته مشهوره في الكتب منطلو
ومن كلامه في مخاطبة الاول رجع على ضللك والزم مغربك واستغفر لذي بك ودخلوا الى امه الامان استخفى ان تقوم في مقام
اقام الله ورسوله في غير ذلك وما ترك يوم الغدير لاجل جده ولا معذرة في الجاهلية بعد ما تعلم الايمان الكامل من رسول الله قل هتير
اراد ان ينظر الى رجل من اهل الجنة فليظن الى هذا فطلب الرجلان الاستغفار منه فقال لا عفو الله لكما تظن رسول الله ويحبون
الى عندي تطلبون في الشفاعة والاستغفار فقول في شرح ابن ابي الحديد انه لما رجع خالد جيل الجرد وعليه ثياب قد صلبت
الحديد في عمامته ثلثة اسهم فلما له عرف قال اريدوا باعد الله عنكم وعلى رجل من المسلمين فقتله ونكت امره اما والله ان مكبي الله منك لا رجوع
ثم تناول الاسهم من عمامته فكسرها واخذ ساكت لا يرد عليه فلما ان فلان عن امره بكر وادخل الى الجرد وصدقه في احكامه
وبل عنده فكان عمر بن جرحض ابا بكر على خالد وبش عليه ان يقتل منه بدم مالك فقال ابو بكر اها بالعمير ما هو بال من خطاء فارغ
لسالك عنه انتهى قلت لبت شعري هل كان مالكا اول من خطا عيبت بفتح فله واسر قتيلا وعلم امرته من ليلته ثم لم يقتل
منه غير نفسه بعد استخلافه وتمكنه منه وابن فلان الشريفي عليه وماله لم يتر قتيلا حتى امره على المساك وجعله واليا على الدك
المشوك كل من عيبت النوكل روي عن يحيى بن زيد وعلاء الصنفية اخبرنا الحسين بن عبد الله عن ابن اخي طاهر عن محمد بن طاهر عن ابيه
عن عبيد بن النوكل عن ابيه متوكل عن يحيى بن زيد بالد عاشر في ست بعد الصنفية اخبرنا جماعة عن ابي العباس عن ابي الحسن
يعرف بن اخي طاهر عن محمد بن طاهر عن ابيه عن عبيد بن النوكل عن ابيه عن يحيى بن زيد وفي المشوك روي عن المشوك لم يستحسن
روي عن يحيى بن زيد وعلاء الصنفية في حق المعروف في سند هذا المشوك روي عن محمد بن الحسن بن ابي الجرد ويطهر من عيبت
وروي عن ابيه وجوه من العلم مضى الى الصنفية فالافضل على ذكر روايته عن يحيى اها منه ما فيه **قول** في جعل اياه كونه
ما فيه هذا الذي يظهر من سند الصنفية على صاحبها السلام الراوي اها المشوك ابو عبيد المشوك هذا والظاهر ان اسم ابيه روي
لان ما في الصنفية مكذا حدثني عبيد المشوك الثقفي عن ابيه متوكل بن هرون قال لقيت يحيى بن زيداه في مواضع اخر من
عمر قال لي انه وهذا هو لظمن آخر كلام خبري ست كاسبق اما اول كلامهما فاني اظن من خلان ذلك وفي النقد يمكن التوفيق عن
وهي احتمال كون الزاد المشوك الذي هو جلد المشوك بن عمر روي اه واحتمل ان يكون المشوك بن عمر بن ابي قال لعبيد بن ابي
ان يظهر من سند الصنفية ان المشوك الذي روي عن يحيى هو ابن هرون قلت لعل الخطب فيه اسم اهل من ان كتاب لقتنا السابقة للجواز
كونه منسوب الى الجلبه ومثله غير عزيز ولا شاذة البتة تنق ويمكن كون بن بعد المشوك مصحفا وهو يبداه ان رايته في نسخة
كلية ابن مصححه ابو نوح الخط وقال السيد المصنف ان المشوك لا يضر عليه من الاخطا بالتوفيق الا ان الشيخ نفى الدن الحسن
ما وذكروه في تتم الموقنين وبلغ من كلامه ان الذي روي عنه الصنفية عن يحيى بن زيد بن علي الحسين هو المشوك بن
المشوك وليس لك بلغا روي عن ابيه عن يحيى بن زيد انتهى فنجده مشي بن اخبرني له كتاب بن ابي عمير عن جرحض في ست

[illegible][illegible]

زیند علی

[illegible]

[illegible]

محمد بن اسمعيل الرازي قال الكلبني في باب ثبوت الحديث قال حدثني محمد بن جعفر عن محمد بن اسمعيل عن محمد بن ابي رزيح عن
كونه البجلي والصبيحي ابي جعفر بشهادة الطائفة لا نهان في ما ذكره من ان ثابته الفاضل المشهور كونه ابن بن زنج وانه من بني
لان ابن ميمون بن هاشم روى عنه ابلا واسطة قال وذكر كلبني في تاريخه بن زنج انه ولد له الجواد بعد ان اقبلت عليه من ولد واحد من
مع ان كلبني نقل عن محمد بن ابن بن زنج مع منصوصين يوثقون بغير عبد الرحمن وعبد بن جعفر في هذه الطائفة كلها وما ذكرنا من
ان الفاضل في هذه الطائفة الموقر لا ينجي على التمسك ان الفاضل ليس في الطائفة التي اوضحها كلبني وبالحمد الظاهر ان النسابة يورث
كان ذكرنا ولما حالنا في حقه حديثه كما اختاره الدعاودة وفي التمسك عليه جماعة من الاصحاب او كنه من انهم في زمانهم من الجاهل
لعدم التوثيق واكدار الكلبني من الرواية عنه وكونه رواية من ثابته مائة بالقبول الى غير ذلك من انسابه في زمانه وهو يورثه وكذا انسابه
كش عليه وفي علي بن محمد القتيبي عن جعفر فاضل عليه اعتد ابو عمر وكش في كتاب الرجال فندى بل في زمانه يظهر كونه من مشايخ الكلبني
وكش في تلبينه من كتابه اشر اليه وما ذكره ضعف جده من الجمهور كانه بعض بل الظاهر حقه في زمانه من العلويين وقال في زمانه
فوقاين درويشه درويشه احمد بن محمد بن الحسن بن الوليد ونفاضة او شحنة الاجازة وتصحى في وقت كان يدينه وبينهم فلا وجه لغيره
انتهى بل انما في اطباء اصحابنا على الحكم صحت حديثه لا ابن داود وفي المعراج عدل حقه حديثه بوجهه من الاول في اجازة
وقال يثني ان لا يروى عنه الا في هذا طريقه كثر من المتأخرين ومنهم المعاصر وفي شرح البداية لثان مشايخ الاجازة لا ينجي
الى التمسك به في كل عصر من ثقتهم ورواهم الثالث اطباء على ذكر الثالث كما ان الكلبني الرازي يثني حتى روى
في ما ينسب على حسنه ثم قال في صدره ما قال الرابع عدم تصريحه بياقته بن زنج مع اكدار الرازي عنه وتصريحه بكبره من موضع
نقله عن البرمكي وابن بن زنج بما يقتضيان به بدل على قوله حسنه بياقته بن زنج هذا الرجل هذا اما لانه لم يكن في ذلك الثقة واما لعدم
توقف صحة حديثه على حسن حاله اخذ هامن كتاب الفضل المتوفى عنه في هذه الفاضل الامير الاستاذ ابي رزيح في كتابه
لغيره انسابا لثبوت هذا النصاحي انه في ملخصا والظاهر ان ما ذكره السيد هو ما ذكره الفاضل وان عدم التمسك به لا يشتهر في ذلك
الزمان في شحنة الاجازة والوثوق والعدالة وفي الوجهين ثم قال هذا هو الذي يروي الكلبني بتوسطه عن قس في شحنة على القوم
ظنوه بن زنج ولا يضر حاله لكونه من مشايخ الاجازة انتهى وفي النقد اقول على كونه البند الا انه تامل في شأنه اقول الذي فيه
كانه هو ولم يقطع به وكانه سلمه الله فممنه التي في شأنه لعدم ذكره مع وجه حسن بنيه وفي الولا انهم صرح بكونه بن زنج حيث قال كلبني
اسمعيل المذكور في صدره في كتاب الذي يروي عن قس النسابة يورث وهو محمد بن اسمعيل النسابة يورث الذي يروي عنه
ابو عمر الكشي ايضا عن قس ويصديقه السيد هو ابو الحسن المتكلم الفاضل المتقدم البارخ الحديث تلبينه في التخصيص به يقال له
بند فروقهم كونه محمد بن اسمعيل بن زنج او محمد بن اسمعيل البرمكي صاحب الصومعة ببغداد انتهى في الروايات اعلن ان محمد اسمعيل
هنا في الذي يروي عن قس هو الذي يروي عنه ابو عمر وكش ايضا عن قس ويصديقه السيد هو محمد اسمعيل بن ابو الحسن بن زنج
المتكلم الفاضل المتقدم البارخ الحديث تلبينه في التخصيص به كان يقال له بند فروقهم السيد في النور والمهمله لغيره
العلم الكبري محمد بن زنج في القوم يفتح الفاضل تشديد الراءه وقرتهم بضم الفاء وعلى قول صاحب القاموس كلاهما بالضم والحق ان
اي من خيارهم ورواهم ويقال له ايضا بناء وبه وبما قال ابن بند في وقائه القاموس البند العلم الكبير محمد بن بند في زمانه
وهذا الرجل شيخ كبير فاضل جليل القدر معروف الامر دائر الذكر بين اصحابنا الا انه من رضى في طبقاتهم واسانيدهم واجازتهم
وبالحمد بطريقه ينجي الكلبني وابو عمر وكش وغيرهم من رؤسا الاصحاب قدما ثم الى محمد قس النسابة يورث من النسابة يورث
الفاضل تلبينه وصاحبه في الحسن محمد بن اسمعيل بن زنج في الحسن علي بن محمد القتيبي وحاله ما وجله في امره ما عتدل
المصنف في هذا الفرع من ان بوضوح واجل من ان يبين وروايات عن بعض اهل العصر انه يذكر اباه الحسن ويقول محمد
اسمعيل البند النسابة يورث واخرون ايضا يثبتون مثاله في استواء ما خذوا عن بل مقل عليه ولا اري له وجه الى
سبيل سر كونه فاق بند في النور الساكنين بين البناء الموحدة والدال للمهمله المضمومين قبل الفان بوقبله من الحسن ولهم
قد في كلاه من تصديق السالفين محمد اسمعيل النسابة يورث كان من تلك السبله غيرته وجديته في نفي عنك الى من
كش في تجميع البند في قس في كتاب البند في القاموس والواو كما في غيرهم بالفتان في البناء تصحيف وتحريف ثم لم يعلم ان طريق الحديث
محمد بن اسمعيل النسابة يورث هذا صحيح لاحسن كما قد وقع في بعض النسخ ولقد رصفت وغيره من اعظم الاصحاب احدث كثر
هو في طريقها بالحقه وكذلك شققة علي بن محمد بن قتيبه ايضا صحيح لاحسن ولا اوهام الثامنة الثامنة هي ان محمد بن اسمعيل
البرمكي صاحب الصومعة او محمد اسمعيل بن زنج وغيرهما من المتقدمين بنى اسمعيل بن زنج في زمانه وهي ثمانية رجال

قال الكلبني في تاريخه بن زنج انه ولد له الجواد بعد ان اقبلت عليه من ولد واحد من

الحكم صحت حديثه لا ابن داود وفي المعراج عدل حقه حديثه بوجهه من الاول في اجازة وقال يثني ان لا يروى عنه الا في هذا طريقه كثر من المتأخرين ومنهم المعاصر وفي شرح البداية لثان مشايخ الاجازة لا ينجي الى التمسك به في كل عصر من ثقتهم ورواهم الثالث اطباء على ذكر الثالث كما ان الكلبني الرازي يثني حتى روى في ما ينسب على حسنه ثم قال في صدره ما قال الرابع عدم تصريحه بياقته بن زنج مع اكدار الرازي عنه وتصريحه بكبره من موضع نقله عن البرمكي وابن بن زنج بما يقتضيان به بدل على قوله حسنه بياقته بن زنج هذا الرجل هذا اما لانه لم يكن في ذلك الثقة واما لعدم توقف صحة حديثه على حسن حاله اخذ هامن كتاب الفضل المتوفى عنه في هذه الفاضل الامير الاستاذ ابي رزيح في كتابه لغيره انسابا لثبوت هذا النصاحي انه في ملخصا والظاهر ان ما ذكره السيد هو ما ذكره الفاضل وان عدم التمسك به لا يشتهر في ذلك الزمان في شحنة الاجازة والوثوق والعدالة وفي الوجهين ثم قال هذا هو الذي يروي الكلبني بتوسطه عن قس في شحنة على القوم ظنوه بن زنج ولا يضر حاله لكونه من مشايخ الاجازة انتهى وفي النقد اقول على كونه البند الا انه تامل في شأنه اقول الذي فيه كانه هو ولم يقطع به وكانه سلمه الله فممنه التي في شأنه لعدم ذكره مع وجه حسن بنيه وفي الولا انهم صرح بكونه بن زنج حيث قال كلبني اسمعيل المذكور في صدره في كتاب الذي يروي عن قس النسابة يورث وهو محمد بن اسمعيل النسابة يورث الذي يروي عنه ابو عمر الكشي ايضا عن قس ويصديقه السيد هو ابو الحسن المتكلم الفاضل المتقدم البارخ الحديث تلبينه في التخصيص به يقال له بند فروقهم كونه محمد بن اسمعيل بن زنج او محمد بن اسمعيل البرمكي صاحب الصومعة ببغداد انتهى في الروايات اعلن ان محمد اسمعيل هنا في الذي يروي عن قس هو الذي يروي عنه ابو عمر وكش ايضا عن قس ويصديقه السيد هو محمد اسمعيل بن ابو الحسن بن زنج المتكلم الفاضل المتقدم البارخ الحديث تلبينه في التخصيص به كان يقال له بند في وقائه القاموس البند العلم الكبير محمد بن بند في زمانه وهذا الرجل شيخ كبير فاضل جليل القدر معروف الامر دائر الذكر بين اصحابنا الا انه من رضى في طبقاتهم واسانيدهم واجازتهم وبالحمد بطريقه ينجي الكلبني وابو عمر وكش وغيرهم من رؤسا الاصحاب قدما ثم الى محمد قس النسابة يورث من النسابة يورث الفاضل تلبينه وصاحبه في الحسن محمد بن اسمعيل بن زنج في الحسن علي بن محمد القتيبي وحاله ما وجله في امره ما عتدل المصنف في هذا الفرع من ان بوضوح واجل من ان يبين وروايات عن بعض اهل العصر انه يذكر اباه الحسن ويقول محمد اسمعيل البند النسابة يورث واخرون ايضا يثبتون مثاله في استواء ما خذوا عن بل مقل عليه ولا اري له وجه الى سبيل سر كونه فاق بند في النور الساكنين بين البناء الموحدة والدال للمهمله المضمومين قبل الفان بوقبله من الحسن ولهم قد في كلاه من تصديق السالفين محمد اسمعيل النسابة يورث كان من تلك السبله غيرته وجديته في نفي عنك الى من كش في تجميع البند في قس في كتاب البند في القاموس والواو كما في غيرهم بالفتان في البناء تصحيف وتحريف ثم لم يعلم ان طريق الحديث محمد بن اسمعيل النسابة يورث هذا صحيح لاحسن كما قد وقع في بعض النسخ ولقد رصفت وغيره من اعظم الاصحاب احدث كثر هو في طريقها بالحقه وكذلك شققة علي بن محمد بن قتيبه ايضا صحيح لاحسن ولا اوهام الثامنة الثامنة هي ان محمد بن اسمعيل البرمكي صاحب الصومعة او محمد اسمعيل بن زنج وغيرهما من المتقدمين بنى اسمعيل بن زنج في زمانه وهي ثمانية رجال

ويقال الحسن

[illegible]

من الحنفية في سلكه
والله اعلم بالصواب

وحكمه ابو جعفر عليه السلام مثل حكاية صلاة الحسن عليه السلام في وقت مثل ما عندنا اقول في مشكا ابن بكر ان بن جليل المنة عن ابن
 يكون عبد الرحمن ابو عبد الله الاخي الكوفي مات سنة احدى وسبعين ومائة وله سبع سبعون سنة وفيه ثقب من قلوب النمل
 ما يشبه الكون من بعد اعتد اصحابه المتقدم محمد بن يحيى بن جابر من اصحاب الكاظم واقرب منه والدي في علم ابن بكر كرام محمد بن بكر
 حمدان المعروف بالتمش لم يزل في روى عنه الثعلبي في سبع سنين حتى اربعين وثلاثين وله من الجاهلية ثم وثق برفق عن
 مترضا مترجما وهو من مشايخ ابي جعفر المعروف بالتمش هو جد حمدان الثعلبي في كرامته ترجمته وحسن ذكره ما نعلم ان في ترجمته
 احمد بن خاقان حراني في الظاهر من قوله اقول في كلامه في الله اتحاد مع الاله بعيد وله يعرف لرجل اصم محمد بن بكر بن عمران
 ابو جعفر الرازي سكن الكوفة وجار ربيعة عمره عشرين سنة سكن الى رايته له كتاب الكوفة وكتاب موضع قبر ابيه ابو منبر وكتاب في
 الترتيب في دفع النمل الى قوله عمن من الاخي اسكون اليه في ربيعة وفيه من يدل الى قوله بغيره يسكن الى رايته وهو من
 نقل في الحاروي في جريدته ان الان في شخصين عند من جسد محمد بن بلال من اخا السكوي ثقة له كرام محمد بن بلال
 عاصم الذي في ابو جعفر القمي ثقة عمن من جسد محمد بن عبد الله بن عاصم المعروف بالتمش له كتاب الجرد في رايته في جليل
 الوليد بن الحسين بن محمد بن عامر عن روى عنه الحسين بن علي بن روى عنه ابن الوليد اقول في مشكا ابن بكر في المنة
 محمد بن عامر محمد بن بنديدا المقتب عليه ما يروى عن ابن ربيعة في القم بن محمد بن تميم الظاهر في الشيخ المعروف في بعض سنده واثبات
 الشهرة وثق اقول هذا ابن ربيعة بن كورسا يقول كان له الله عقل عن التصريح برفق ترجمته فراجع محمد بن ثابت بن ابي مقبة
 بنون ابن ربيعة وثق محمد بن بلقب في الكوفي ثقة قبل الحديث منه وروى جسد ابراهيم بن سليمان عنه بكتاب اقول في مشكا ابن بكر في المنة
 الملقب بشوا بغيره ابراهيم بن سليمان بن محمد بن جابر الباهلي اسند عنه في محمد بن مطعم قال في ربيعة في زمن علي بن الحسين في اول
 الاحتماء ذكر من جليله محمد بن جعفر بن محمد بن عبد الله بن الحسين بن جابر بن ابو جعفر الطبري عاصم له كتاب التوقيف في ربيعة
 خبر يوم القدر اخبرنا القاضي ابو اسحق بن ابراهيم بن محمد بن ابيه عنه جسد في ست ابن جابر ابو جعفر صاحب النار في عاصم له كتاب
 خبر عبد بن محمد بن عبد الله بن روى عن محمد بن ابراهيم بن كامل عنه في ربيعة ابن جابر بن الجهم قبل الباه وبعده ما الطبري صاحب
 عاصم له كتاب في ثقب هو ابن جابر بن غالب اقول الذي في محمد بن جابر بن زيد الطبري صاحب النار في عاصم له كتاب في ربيعة
 وشرح امره ما كتابه في الكوفي في الحاروي في بعض كتبه ان اسم صاحب التاليف محمد بن جابر بن زيد الطبري صاحب النار في عاصم له كتاب
 با في الذي بعده ابن جابر بن ربيعة في ربيعة في كرامته وروى في مشكا ابن جابر ابو جعفر الطبري عاصم له كتاب في ربيعة
 والمقتب ابراهيم بن محمد بن ابيه عنه وابن كامل عنه محمد بن جابر بن الجهم قبل الباه وبعده ما الطبري صاحب
 اصحابنا كثر العلم حسن الكلام ثقة في الحديث منه وروى جسد ابراهيم بن سليمان عنه بكتاب اقول في مشكا ابن بكر في المنة
 الطبري عمن محمد بن جابر بن ربيعة في ربيعة في كرامته وروى في مشكا ابن جابر ابو جعفر الطبري عاصم له كتاب في ربيعة
 الملقب فقول في شرح كرامته منه وروى جسد ابراهيم بن سليمان عنه بكتاب اقول في مشكا ابن بكر في المنة
 وهذا ما انتهى في الوجوه ابن جابر الطبري اثنان احد ما عاصم في الاخرة ان في موضوع الذي قبله ما يوجب له الحظ في مشكا
 ابو جعفر الطبري الاصل في المنة صاحب كتاب الايضاح وعنه في الامامة عنه الحسن بن جعفر الطبري محمد بن جابر بن الجهم والواي والكاظم
 من اصحاب الباه في ربيعة في كرامته وروى في مشكا ابن جابر ابو جعفر الطبري عاصم له كتاب في ربيعة
 ملك كور محمد بن جعفر بن ابي طالب عدله في الدين بن ابي جعفر الكوفي في ربيعة في كرامته وروى في مشكا
 بكره له وهو اثنان بن عبد الله بن جعفر وعلى ما مش كتاب في الاخطه الصحيح بصفين في كرامته وروى في مشكا
 جعفر بن ابي كثر المنة اسند عنه محمد بن جعفر بن ابي طالب عدله في الدين بن ابي جعفر الكوفي في ربيعة في كرامته وروى في مشكا
 بيتا ما في الحديث في ربيعة في كرامته وروى في مشكا ابن جابر ابو جعفر الطبري عاصم له كتاب في ربيعة
 فيما يسنده منه وروى جسد ابراهيم بن سليمان عنه بكتاب اقول في مشكا ابن بكر في المنة
 اخبرنا ابو العباس احمد بن علي بن نوح قال حدثنا الحسن بن جعفر الطبري عاصم له كتاب في ربيعة
 جعفر بن جليل في ربيعة في كرامته وروى في مشكا ابن جابر ابو جعفر الطبري عاصم له كتاب في ربيعة
 بتوا لعدله من كثرة الادب والعقل مع ان الحجج مقدم وبه ان اصطلح المتقدم في الضعف ليس في الراي مع ان الظاهر
 ان تضعيف ابن الوليد في الحديث في الخطا لما اشار به جسد ربيعة في كرامته وروى في مشكا
 الاسانيد وان الخطا الكثير هو ما اشار به جسد ربيعة في كرامته وروى في مشكا

[illegible]

المستحقين من المال
حاصلها
عند موتها
في سنة ١٢٨٥
من مالها
عند موتها
في سنة ١٢٨٥
من مالها

مَهْمَتِ جَاعِلِهِ مِنْ
اَحْلَانِنَا مَعَ

[illegible]

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ
بِالْبَحْرِ وَأَوْجَدْنَاهُ لِعِيسَى
وَإِلَى أَرْضِ كَنْعَانَ

ضمیمہ

[illegible]

[illegible]

وكثير من مشهورهم من طين منهم نعم وبما يطق بعضهم لوجود معارض أقوى من باب الترجيح الاجتهادية فظهر ان قول قس
ان من الكذابين المشهورين ليس على ظاهره عندنا ولعل مراده ان ذلك على التمسك وقول كس وقد روى عنه الفضل الى قوله ويحتمل من القول
والثقات اصل العلم فيقول ان غير واحد من الطعن بل هذا يدل على ثبوتها وبصحة اكلها والرواية من الشيخ عنده كونها رواية سوية
مفنيها متلفا بالقبول مع ان الاعتناء المروية عنه في رتبته يدل على عدم خلوه وصحة عتبه من اكثر من
اقول ان الناس امثال هذه الاثباتوا امرهم على تعدل الجميع على التعديل بناء على اعتناءهم المليل سيما اذا طرقت اليها من لفظ
الشهرة فضعفوا جملتهم من الاخبار واسقطوا اكثر من الاخبار عن رتبة الاعتناء وانما اذا اعتنت النظر في هذا الشرح والاعتناء بالاصل
لها اصل الحقيقة لها ماطم البس اساطير هذا الفن الشيخ وخبر والمعيد وكس وكسوف وهو لا باجماعهم ولا يثبت حقيقة فلما الشيخ تعبد
تضعيفه في ثبوتها بوضله وجلالته في الغيبة والمعيد فيه رابت تقاض قوليه في مع ان النقل المشكك عنه في التوثيق وهو يخط
وجوه عن الضعيف كتحديثه نقل الاخبار والروايات الواردة في الروايات مع ذلك ولا يتبعه نقل كلام قس بقول رتبة روى
عنه قس وابوه الى قوله من العدل والثقات وماذا ان لا يعرض به وعدم ارتقاء منه بكلامه في هذا ما يدل على انه في نظر قس في رتبة
بروى عنه واذن في الرواية بعد موثرون باحتماله لا يدل على عدم صحته وروايته عنه والادلة على الصحة في قس وقال في الغيبة
الغيبية في جملة كلامه في المقام قد سئل في حديثه في بعض مشايخي عن ذلك فلم يأت بمقنع وظن ان السبب المنع عن الرواية الى حاله
والاذن بعد موثرة ان محمد بن الحسن عند الفضل ثقة او نفس الامر ان كان في زعم الناس من المجرى حين قد رتبته لمصنفه جماعة منهم
السيد السعيد رضي الدين بن طائوس في الرواية عنه جازية لذلك ولعلم الفضل ان ما اخذ عنه صحيح الواقع لقراين ولان الرواية
عن الناس جازية اذا احتمل الصدق ولا سيما اذا كان رجحا وبالمجمل فالذي يظهر ان سبب المنع كان خوفا من بطلان الاحتياط لا سيما
انتهى في كلام ابو توب بن فوح بن ابي سائر ساجدة وصحة روايته لما رابت من اذنه في اخذ منه والرواية عنه وقوله لا اروي اعم عنه شيئا
عرفت انه عن اجتهاد ومحمدا في ما قول قس من الكذابين المشهورين كابي هبة في الخطاب فيما يقضه العجب العجيب اذ ثبت شعركه
بجني حال رجل مشهور بالكنية معروفة بالفسق على كافة وجهه معاشرته سيما اصل العلم والفضل والورع منه بحيث يكثر وثقته
النقل عنه والرواية عنه فاذا رواهاهم يروون عنه وبأخذون منه مبالاة يقول قس مع امتناعه لم يزد في الكذب من الزيادة
عن ابي سبابة في سببه وفي الخطاب يحصل لنا القطع بان ما قاله الفضل ليس على حقيقة ولا سيما السيد السعيد رضي الدين بن طائوس في كلامه
في محمد هذا واشباهه محصله ان جلاله قد رتبته في اختصاصهم باهل العصمة سلام الله عليهم هو الذي اوجب خطا طعنهم
عند الشيعة لانهم لم يردوا في اختصاصهم بهم بل دعواهم على الاسرار الصمونية عن الاعتناء وخطابهم بما لا تختمه اكثر الشيعة فنبهوا
الى الغلو وارتفع القول وما شاكله ما انتهى وقال شيخنا الشيخ سليمان بن محمد بن الفضل هذا الكلام وهو قريب من قول السيد المذكور
في موضع آخر في كلامه في البسور والاعتناء من جهة الاثمة الثلاثة وذكر انه يكون بعض الاشياء من بعض المعاشرة ببعضهم فان
قس ذكر ان لارتد واحاديث محمد بن عيسى ما دمت حيا وارودها بعد موته فلا تجل في ذم من يقول رواية الثقات لعل عنه
تدل على ذلك انتهى وقال الثقات تلعب بعد نقل قول كس وقد روى عنه الفضل له لا ريب ان هذا يكون بحالها لان الاشياء نقل
مثل هؤلاء عنه فينبغي حاله لا يعتد به كما لا ينبغي ان يفتي وقد عرفت حال الشهرة الدعا وقال شيخنا الشيخ سليمان بن محمد بن الفضل نقل قول كس المذكور
وهو يدل على ان رواية الاجلاء عن شخص تدل على جلالته ولذا عده بعضهم من القرائن الموثوقة على انتقاله الفسق عن الشيخ
انتهى في الرواية والشيخ الكشي في كتابه بعد ما روى جملة ما يوجب القبح والعز في محمد بن الحسن عليه فاراد في تلك الجملة بما ذكره
عبارة قال ابو عمرو وقد روى عنه ثم نقل عبارة كس المقتضية ثم قال في نقل رواية الثقات عنه في قوة مدحه وتوثيقه والثناء عليه
انتهى في كلامه في تضعيفه في رتبة فاما مائة فانه ان توقف فيه في صحة كلك رابت رجوعه عنه وتوقف على ما ذكره
لفظ وهو كذا فاذن يكون محمد بن الحسن عندنا معقدا والعمل بروايته عنه والرجاء ما جرت فطامره ايضا انتهى في تضعيفه فان رابت
نقل كلامه عند كس في شرح بان هذا يدل على اضطراب كان وقال اذا نظرت في النقل الى الفتوح سلم ما روى عنه من المدح نحو ما رواه ابو
طالب العمى في الجليل من قول ابي جعفر جزي الله صفوان بن يحيى ومحمد بن سنان وذكر ابا آدم وسعد بن عبد الله بن ابي جعفر
في سعد بن سعد والسند في غاية الصحة فان كس رواه عن اصحابنا عنه والاحسان في نقله العموم المفتني لدخول الثمة فيهم لا محالة فثبت
وكذا سلم مدح طس لم مضافا الى ما قاله العلامة المجلسي في وقته والدة التي بل شيخنا الشيخ سليمان بن محمد بن الفضل في بعض ما يفتي
بالاتباع وان كان قبل الاتباع الى رجل من اقوان صفوان وذكر ابا سعد كما جعله الامام في قول صفوان اذ ان يثبت في قصصنا حتى
ثبت معنا شهادة قاطعة منه في حقه فثبت بروي شكنا ابن سنان في ثبوت ثمة عنه محمد بن ابي الصميا ومحمد بن ابي الخطاب محمد

[illegible]

[illegible]

مجلسه اول

[illegible]

[illegible]

[illegible]

کیترا لود:

كثيرا من الحسن المتصانف بروى عن ابي جعفر الثاني مكتوبة ومثانية ذكر ابو جعفر بن ابي عمير عن ابن الوليد انه قال ما تروى من
من كتب بولس بعد لا يمتد عليه وطبنا خطا بناه كرون هذا القول ويجوز ان يكون الحسن انما مثله وبجسبك هذا القول
جسك من كتب ضعيف استند ابو جعفر بن ابي عمير من رجال نواد والمكبر قال لا ادرى ما له قصور في رواية ويطر ان كان ابن الوليد
الغلاة اخيرا بكنية ورواياته جماعة عن المالك عن ابن ابي عمير وفي هذا قد ادى في نقله بولس في رواية ضعيف كذا في
صه بعد ذكره في كس ويجوز ان يكون الاقوى عندي بولس ورواياته فيقول قال جدي الحسن بن ضيف الشيباني ضعيف في
ابن الوليد وضعيف بن الوليد لا اعتمادا له به في الروايات ان يقر على الشيخ ابو بكر والشيخ ويكون الشيخ
الاجازة الشهيرة بان يقال اجازة لك ان تروى عن كان محدثا عن الحسن ولا يعتمدون على من عند القريش ولا على غيره
واما ذكر غلو في ذكره الشيخ بغيره ولم يبقوا عنه ما اشبه بل مع قتيبي كتب الاخبار بجماعة لا على شيوعه بل على خبره انما في
م روا الظمان منشأ قوم الشيخ ضعيف بن ابي عمير بن ابي عمير بن ابي عمير بن ابي عمير بن ابي عمير بن ابي عمير
من احتمال صغر السن او غيره ما يوجب زيادة في شكل ما تقتضيه الظاهر فيمن حيث انه قد ليس في ذلك الجواب في عمل الاجازة
غير متفقين على المنع من رواية اجازة من دون ذكر هذه اللفظة فليكن في الاصل لا احتمال فيجوز ذلك ان كان بينك وبينه
على ما ذكره ويمكن ان يوجد عدم اعتماد على ما تروى به من كتب بولس فيمن حيث انه قد ليس في ذلك الجواب في عمل الاجازة
الاجاز في الحقيقة انما هو ابن الوليد وفي بعض نسخ طبعه كما هو غير خفي على العامة من طبعه ما ذكره في اوله بالنسبة الى
الشيخ فثابتة ظاهرة وقول القبل له ثبت بعد الاعتماد لا يجب بقاوم مثل خي من ابن الفضل فيجوز ان يروى عن ابي عمير
صريحه وكلام الجاهل كما رواه بطي عدم التيقن في شاة نفسه ولا بد من حمل عبارته المطلقة على الحقيقة في الوجوه شاة في
الجسك كوفي ضعيف له كتاب عباد بن يعقوب بن عتبة بن جعفر في صه عن بعض ضعيفات ضعيف في كس لا يستعد في رواية
في بقاءه في محمل بن النعمان في ثغرى ضاوي في ابن النعمان في رواية في كس لا يستعد في رواية
الروايات في محمل بن النعمان في ثغرى ضاوي في ابن النعمان في رواية في كس لا يستعد في رواية
روايات في محمل بن النعمان في ثغرى ضاوي في ابن النعمان في رواية في كس لا يستعد في رواية
ن بد واهل الهدى بروى عن ابن النعمان في ثغرى ضاوي في ابن النعمان في رواية في كس لا يستعد في رواية
عطية الحارثي استند عن محمل بن النعمان في ثغرى ضاوي في ابن النعمان في رواية في كس لا يستعد في رواية
الاذى الكوفي ضعيف وفي كتاب الفضيل الازدي في صه عن ابن النعمان في ثغرى ضاوي في ابن النعمان في رواية في كس لا يستعد في رواية
في ابن فضيل كس الازدي كوفي ضعيف وفي كتاب الفضيل الازدي في صه عن ابن النعمان في ثغرى ضاوي في ابن النعمان في رواية في كس لا يستعد في رواية
الفضيل عن ابي الصلاح في كس الازدي كوفي ضعيف وفي كتاب الفضيل الازدي في صه عن ابن النعمان في ثغرى ضاوي في ابن النعمان في رواية في كس لا يستعد في رواية
بل انما وصفنا الازدي بالكوني وضعيف في الظاهر في ثغرى ضاوي في ابن النعمان في رواية في كس لا يستعد في رواية
القيم بن الفضيل الا في ثغرى ضاوي في ابن النعمان في رواية في كس لا يستعد في رواية
سعد عنه اذ بروى عن الحسن بن النعمان في ثغرى ضاوي في ابن النعمان في رواية في كس لا يستعد في رواية
ويروى عنه محمد بن اسمعيل بن زياد بن بكر بن قتيبي في كس الازدي كوفي ضعيف وفي كتاب الفضيل الازدي في صه عن ابن النعمان في ثغرى ضاوي في ابن النعمان في رواية في كس لا يستعد في رواية
القيم بن الفضيل الشيباني في كس الازدي كوفي ضعيف وفي كتاب الفضيل الازدي في صه عن ابن النعمان في ثغرى ضاوي في ابن النعمان في رواية في كس لا يستعد في رواية
وعنه مع كثرة الروايات في ثغرى ضاوي في ابن النعمان في رواية في كس لا يستعد في رواية
جماعة شهادة واخبر على الاعتماد عليه الظاهر ان وضعيف في كس الازدي كوفي ضعيف وفي كتاب الفضيل الازدي في صه عن ابن النعمان في ثغرى ضاوي في ابن النعمان في رواية في كس لا يستعد في رواية
وجسك اضبط من الشيخ مع ان الشيخ ان وضعيف في كس الازدي كوفي ضعيف وفي كتاب الفضيل الازدي في صه عن ابن النعمان في ثغرى ضاوي في ابن النعمان في رواية في كس لا يستعد في رواية
ورجوع عن وضعيفه ولذا المروى في كس الازدي كوفي ضعيف وفي كتاب الفضيل الازدي في صه عن ابن النعمان في ثغرى ضاوي في ابن النعمان في رواية في كس لا يستعد في رواية
وعنه من المشايخ وافقه ولما ذكرنا في كس الازدي كوفي ضعيف وفي كتاب الفضيل الازدي في صه عن ابن النعمان في ثغرى ضاوي في ابن النعمان في رواية في كس لا يستعد في رواية
صريحه عن الرضا في ثغرى ضاوي في ابن النعمان في رواية في كس لا يستعد في رواية
صه من اخبار الصه في ثغرى ضاوي في ابن النعمان في رواية في كس لا يستعد في رواية
وتعني وفي صه في ثغرى ضاوي في ابن النعمان في رواية في كس لا يستعد في رواية
فضيل الكوفي الازدي من اخبار الكاظم ضعيف صه هو الازدي ابو جعفر بن النعمان في ثغرى ضاوي في ابن النعمان في رواية في كس لا يستعد في رواية

جهدا لم يخطو وسعت بن جليل وعبد الله بن جليل و...
الصناديق وعبد الله بن جليل و...
بالكوفة الى ان قال روى عن جعفر بن...
ابو نصر ثمة روى عن جعفر بن...
كذا قال لم يرد و...
كوفي روى عن جعفر بن...
ذكرناه فيما مضى بل يرد...
وصفها الثقة وكذا الرواية عن الباقر...
تفضل محمد بن قيس الجلي...
اخبرنا جعفر بن محمد بن...
عبد الله الجعفي عن ابيه...
وفي نسخة وحش ولنا محمد بن...
ابا عبد الله ايضا وهو ثقة...
الكوفي لا ابو عبد الله فانه الذي...
وهو الظم اقول ما استظهره...
شرح البديع محمد بن...
حز بن صنفين وعبد الله بن...
كون من الغلاة فتم محمد بن...
ابن سعيد بن كلثوم ثقة محمد بن...
صميم كوفي ثقة محمد بن...
عن ابي الفضل عن ابن جابر...
اسند عن محمد بن...
اسعد الله عن اسعد الله بن...
ثقة هذا هو الظم شهادة...
غير له لعله المذكور...
احمد عنه محمد بن...
من تلاميذ الامام العلامة...
طالع على كمال فضله...
والغير من ان يكره...
لعله من الكتاب بل هو...
الفضل الجعفي...
واستقله انفسه...
ايضا الحق الثاق...
محمد بن محمد الرازي...
من له بها وكان ثقة...
محمد بن محمد بن...
عن موسى بن...
وثلاثمائة محمد بن...

ابو نصر ثمة روى عن جعفر بن...
كذا قال لم يرد و...
كوفي روى عن جعفر بن...
ذكرناه فيما مضى بل يرد...
وصفها الثقة وكذا الرواية عن الباقر...
تفضل محمد بن قيس الجلي...
اخبرنا جعفر بن محمد بن...
عبد الله الجعفي عن ابيه...
وفي نسخة وحش ولنا محمد بن...
ابا عبد الله ايضا وهو ثقة...
الكوفي لا ابو عبد الله فانه الذي...
وهو الظم اقول ما استظهره...
شرح البديع محمد بن...
حز بن صنفين وعبد الله بن...
كون من الغلاة فتم محمد بن...
ابن سعيد بن كلثوم ثقة محمد بن...
صميم كوفي ثقة محمد بن...
عن ابي الفضل عن ابن جابر...
اسند عن محمد بن...
اسعد الله عن اسعد الله بن...
ثقة هذا هو الظم شهادة...
غير له لعله المذكور...
احمد عنه محمد بن...
من تلاميذ الامام العلامة...
طالع على كمال فضله...
والغير من ان يكره...
لعله من الكتاب بل هو...
الفضل الجعفي...
واستقله انفسه...
ايضا الحق الثاق...
محمد بن محمد الرازي...
من له بها وكان ثقة...
محمد بن محمد بن...
عن موسى بن...
وثلاثمائة محمد بن...

الدوران عالم يعرف فاضل عظمته ثمة وأي ثمة ركن الطائفة وعادها وادوع فتاكمها مؤسس ملة سيد البشر في رأس الملة
الثانية عشر باقر العلم ونحرم والثامنة عليه بختة وتجبر جميع فنون الفضل فاعتقدت جليلة لخاصة حوى صنوت العلم فاعتقدت
المعاصر والمولى بان لا يمدحه مثلي ويصفه لغري قننى في نعمة العز لعلين الصنف والولى الدنيا بأكمل حين ارمنا المنظر كما يشهد له
من شهد فضائله ولا ينشك مثلي جبر كان مبالاة اثره في سنة ثمانية عشر وستمائة عشر بعد المائة والالف في اخرها وفضل به
في بهيتها ثم انتقل الى كربلاء شرفها الله وكلما يحظر بخاطره الشريف لا يدخل منها الى بعض البلدان لتغير الدهر وتكرار الزمان
الامام في المنام يقول له لا ارضى ان يخرج من بلادى فجزم العزم على الاقامة بذلك النادى وقد كانت بلدان العرب سببا للنشيد
الشريفين ملوة قبل قدوم من حاشى الاحياء بين بل ومن جامليهم والخاصين حتى ان الرجل منهم كان اذا دخل كتاب من كتبنا
وصحله مع من قبل قد دخل الى الله البلاصة ثم يركب قدومه وامتنى المحبة في الاحكام بانوار علومه وبلبله كل من عاصره من جهة
فانما اخذ من فوائد مستفاد من فوائد ولدان ورد عاز تقيان تقيا عالما عاملا لان لا يكون منها وهو المولى الصوفى الامام
وام ظلم قد بلغ الغاية ونحوها في وقت النظر بوجوه العلم وقبالة النعم ان اردت الاصول والتفسير والتاريخ والقرآن به فهو
الغاية فيها بالقرآن المتعلق بان شئت الغرض والرجال والحديث فوجه منها العذب الحلى كائن اوائل قدومه العراق مع والده الاشعث
العلامة اشهرت مآثره وعلمه لدى العامة والعامة فاجرت الاسماع ولجبت الاضطلاع فاحصلته بعد احببته الله فافند في
به والباحثة معه فاستاذت والده العلامة في الحضور وعنده والقرآن قلبه باطلا لائل فقال الله به فاقى فاحصلته فضايا بالاستحارة با
لقرآن الجيد فاستخار فاذا الاية فادع الله لانه لا يشرك بالله ان الشوك ظلم عظيم فرفع يده وعظا واعز عن نفسه
مبالاة في كربلاء سنة اربع واربعين بعد المائة والالف واشتغل على والده مدة فامتنى بهيتها ثم انتقل مع ملى كربلاء
بها برهة من السنين ثم غلب بالقرآن والدين في الاقامة والثالث في ثم تحول الى بلدة الكاظمين عليه السلام الله واقام بها
الى سنة الطاعون في العراق والان هو في دار العجى كاد على علم حتى لقد قبل من ذباير ايرفا ظلم ولم يستحقا صبغة وتحقيقات
ابينة منها رثاى جليلة الجمع بين فاطنين ودينها على ركب وحسن سائل مناسك الحج جيدة جدا الا انها فادست بها ما وقد
عربت فان رثاى منها وهي سطاها وله كتاب مقام الفضل جمع فيه مسائل ابنة بل مسائل بلغة وشيعة ولها حاشية على كتابها
وتبع على اتيان كذا لك وله غير ذلك ووقفت له على كرايس لذة الرجال وعبادة عتلى هذا الكتاب ثم ان القدر من الصالح الملائكة
اجزل لله اكرامه جدام الاستاذ العلامة من قبل ابنا لان اباه وهو نواف الدين ابن المقدس الصالح وكان له عشرة اولاد ذكور وهو
اصغرهم والمقدس المتقى المحلى قدس سره وحيد ما من قبل امها لان بنت المقدس المتقى كانت في بيت المقدس الصالح فيكون العلامة
الحلى حاب ثراه حال منه ولذا يعبى سلمه الله عنه كبحا لى عنما وادى بجدى له فام ظلم من انصتقا فريب من سبب مصنفها فها فامر
على الفتاوى برؤيته كتاب الطهارة والصلاة والصوم والزكاة والخمس هو كتاب جيد جدا يبلغ مبلغ كتاب المذرك او يزيد ومنها حاشية على
كتاب الطهارة والصلاة من المذرك منه على عقلا الشرف سره وقد رثاى في المنام واعترون له بذلك واظهر الرضا بما صال ذلك
تقليده على رجال الخير ذكرت لمخضها هذا الكتاب قد اعطى فيها التحقيق حقيقة وبنه على فوائد وتحقيقات المرتبة فطس لها المتقدمون له
بغير عليها المتأخرون ومنها حاشية على رسالة المقدس الانديسلى من اول كتاب لنا جري الى اخر الكتاب منها حاشية على الولد ومنها رسالة
الاجتهاد والاختيار ما يتعلق بمبادئ الشريعة الواردة فيها ومنها رسالة الى صالة البراءة وبقضيل المذاهب في اقسامها ومنها
رسالة في بيان تحليل النرجسية المتعلقة بالزنا وما يظن انها شرعية وليس بشريعة ومنها الفتاوى الحارثة ذكر فيها ما لا بد للفقهاء
من معرفتها ومنها الفتاوى المحققة بما يقال لها الفتاوى الجديدة والاولى العتيقة ومنها حاشية على معارف الاصول وهي
ان رسالة الابنة بعبد ما اخر مصنفها رسالة في الطهارة والصلاة حوت مسائل شريفة ودقائق لطيفة ومنها رسالة في
في انظاره واصلوه ورسالة في الزكاة والخمس صغيرة ورسالة في الحج فارسية وقد عر بها انا وهي مختصرة وخيرة والى قبلها و
التي قبلها والى بعيد ما اتيه فارسية ومنها رسالة في العاملات جيدة ورسالة صغيرة في القياس ورسالة في حل شبهة في
والاختيار لطيفة ورسالة في بيان الجمع في بيان الاقسام والجمع ما يصح منها وما لا يصح ورسالة في جلبة الجمع بين فاطنين ودينها
عنى شجنا سمعت حيث كان منبر على اخر منة وحاشية المقدس ورسالة اخرى مبسطة ورسالة اخرى اخضر منها ورسالة اخرى
في الاصول الخمس ورسالة في التمسك على البنت الصغيرة لمخض طيبة النظر اتمها ومنها رسالة مبسطة في شرحها صلوة
الجمعة ورسالة الوجوب الجنب ورسالة اخرى اخضر منها ورسالة في حجة الاستصحاب وبيان افادته وما فيه من الاقوال ورسالة
في صورة مناظر نفع فاضل من علماء العامة في استحالة الرواية على الله نعم وعجز ذلك لخاصة وتوفيقه في الرد به وحاشية على كتابها

[illegible]

الحمد لله الذي جعل في كتابه من كل شيء حكمة وعبرة
والصلاة والسلام على من لا نبي بعده
والله اعلم بالصواب

بالحكمة التي جعلها في كتابه من كل شيء حكمة وعبرة
والصلاة والسلام على من لا نبي بعده
والله اعلم بالصواب

عن ابن عباس
عن ابن عمر
عن ابن مسعود
عن ابن عباس
عن ابن عمر
عن ابن مسعود

[illegible]

۱۰۰
 ۹۹
 ۹۸
 ۹۷
 ۹۶
 ۹۵
 ۹۴
 ۹۳
 ۹۲
 ۹۱
 ۹۰
 ۸۹
 ۸۸
 ۸۷
 ۸۶
 ۸۵
 ۸۴
 ۸۳
 ۸۲
 ۸۱
 ۸۰
 ۷۹
 ۷۸
 ۷۷
 ۷۶
 ۷۵
 ۷۴
 ۷۳
 ۷۲
 ۷۱
 ۷۰
 ۶۹
 ۶۸
 ۶۷
 ۶۶
 ۶۵
 ۶۴
 ۶۳
 ۶۲
 ۶۱
 ۶۰
 ۵۹
 ۵۸
 ۵۷
 ۵۶
 ۵۵
 ۵۴
 ۵۳
 ۵۲
 ۵۱
 ۵۰
 ۴۹
 ۴۸
 ۴۷
 ۴۶
 ۴۵
 ۴۴
 ۴۳
 ۴۲
 ۴۱
 ۴۰
 ۳۹
 ۳۸
 ۳۷
 ۳۶
 ۳۵
 ۳۴
 ۳۳
 ۳۲
 ۳۱
 ۳۰
 ۲۹
 ۲۸
 ۲۷
 ۲۶
 ۲۵
 ۲۴
 ۲۳
 ۲۲
 ۲۱
 ۲۰
 ۱۹
 ۱۸
 ۱۷
 ۱۶
 ۱۵
 ۱۴
 ۱۳
 ۱۲
 ۱۱
 ۱۰
 ۹
 ۸
 ۷
 ۶
 ۵
 ۴
 ۳
 ۲
 ۱

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

بعد الشين النجعة وقد ابن الوليد الصخر غرض نفق وصنعته لكيف في وقى نحو حبله بالثيا الصخر وطمع من ضعيف
صه من غرض فلا يقابل فويل لوضع ماذا كره تلج الرجل من الضعف الى الجمل والمناج عن شهر من ترجمة شيا في وقى خبز باده الفتحة
بعد النجعة محمد بن الوليد بن الوليد الغزالي ابو الفضل كونه اسند عن محمد بن وهيب بن ابي الواسطة ابو عبد الله الليلي
المسألة ثم التوجه ثم المشاة من تحت ساكن البصرة فممن من اصحابنا واضع الرواية قليل النخلة ط صخر خبز الى الترجمة وفيه روى عنه
السلطاني خبرنا عنه احمد بن ابراهيم القزويني محمد بن ابي جعفر فممن من اصحابنا واضع الرواية قليل النخلة ط صخر خبز الى الترجمة وفيه روى عنه
تحت والنون خبره وذكره مرة اخرى نحو ما مر عن صخر محمد بن هرون ضعيفه وقدم عن غيره في محمد بن احمد بن يحيى وذكره
محمد بن ابي الحسن مضى في احمد بن محمد بن ابراهيم ما يظهر منه حسنة عن جعفر بن محمد بن هرون ابو

محمد بن عبد الله مهران محملي بن مشرور ابو الحسن مضاف احمد بن محمد بن ابراهيم ما يظهر منه حسنة من حسن يعني كماله هو وبن
عيسى ابوزيد له كتاب الامانة وكتاب السبعة وكتاب اختلاف الشيعة والمقاتلة جيش افول عليه السلام وهو ابن
نعمان بن محمد بن عيسى بن محمد بن ابراهيم ما يظهر منه حسنة من حسن يعني كماله هو وبن

تقته وفيه ذابن الحكم بن مسكين جيش كونه ثقة انتهى ما تقدم بحكمته قلت هو الظاهر من لغة الضلع وبه جعل له ما عرفت نا واحد هذا

4

عبد الله بن عبد الرحمن
قاضي القضاة
العامي النوري سنة
البلاذ خيرة

وفي نسخة عندي من جش أبو الحكم كاتبة في الوجيزة ابقه كذلك وفي اخرى أبو الحكم في الحكم وفي الحاوي نقله كافي من نسخة مسلم
 ابي جبر حكمة الوجيزة بحسنه يثق قلت لم يظهر ما أخذ مسلم بن ابي سارة ثقبه حصة كذا قبله في ثقة الظاهر ان لخوا الحسن وعلم محمد
 ابنه ومضى ترجع ما يشير الى حسن حاله في الجملة وعد في الوجيزة من الحسن اقول من جش وصفي في ابن ابي جبر محمد بعد ذكره
 ذكر ابي داود بن عمر معاذ بن مسلم بن ابي سارة وهم اهل بيت فضل وادب ثم قال هم ثقات لا يطمعن عليهم شيء ويمكن احوال مسلم
 جلتهم واستفادة توثيقه كما هو ظاهر مولانا غناية الله وقول الميرزا كذا قبل القاتل السيد يوسف لجدنا الجامع بين الرجال استقام
 ذلك من العبادرة المذكورة كما هو صحيح في الوسيط واحفظه هو ايضا واذ لم يخرج الصفة بانه يمكن استفادة من كون ابنه حجة
 وابنه اهل بيت فضل وادب كما اشار اليه في نفق والظاهر ان حكمه في الوجيزة بحسنه لئلا يترك مسلم بن خالد الكشي الرضا عن
 مسلم بن عتيق بن ابي طالب وفيه وثق سبب فيجوز في ثقتهم في اماله بسند الى ابن عباس عن علي بن ابي حمزة بن ابي جبر في مدح
 في كراهته وفي آخره وان ولد له قتل في محبة ولد له فتد مع عليه عيون المؤمنين في فضل عليه السلام في الميرزا ثم ذكر في رسول الله
 حتى جرت يد علي صلواته ثم قال في الله شكر ما بلغني عن من يعبد مسلم بن عيسى بن جبر بن وذا قتل معه بكره لا مسلم
 ابي عبد الله في كثر مدح عن علي بن محمد بن الوليد الجلي عن الحسن بن مهدي عن الحسن بن علي بن مسلم قال ذكرنا مسلم بن جعفر بن محمد بن
 وان جعفر قال له ارجو ان تكون دفعت الاسم وان علم القرآن النوم فاصبح قد علمه عن عبد الله بن محمد بن خالد عن ابي جبر
 الرضا عنه مثله وفيه كثر مدح في قول قال طس بعد ذكر الخبرين المذكورين وان قدح فيه ما والا قربان يكون معتبرا فتد في
 مدح وان لم يرد ما ينافيه انما توثق في مضمون كره في صدقة الاحكام وفي الوجيزة ح مسمع بن عبد الملك بن مسمع بن مالك بن مسمع
 ابو سبأ الملقب كروين شيخ بكر بن وائل بالصرة ووجهها وسيد الساسة وكان اوجه من اوجه عاشر عبد الملك وابنه وله بالنصرة
 عنه يروى عن ابي جعفر روى عنه روى عن ابي عبد الله واكثر واخصر من وقال له ابو عبد الله لا عدك لافضل عظم بالاساس
 وروى عن الحسن له نوادر كثيرة حشر في صدر ابن مالك وقيل ابن عبد الملك ابو سبأ الملقب كروين شيخ بكر بن وائل بالصرة
 وسيد الساسة روى عن ابي جعفر في قوله وروى عن الحسن بن علي بن ابي سارة قال له اول ما روى له اسلم فقال مسمع فقال له
 من فقال ابن مالك فقال بل انت مسمع محمد بن عبد الملك انت في مسمع كروين يكون اسبا كوفي وفي مسمع بن عبد الملك كوفي
 وفي سبأ مسمع في كروين في كثر قال مسمع سبأ بالهسن مسمع عن مسمع كروين في مسمع بن ابي سبأ فقال هو ابن مالك من اهل
 وكان ثقة وفيه ثقت عن صاحب الجلالة انه قبل جده بخط الشهيد عن مسمع بن عبد الله مسمع بن مالك وعبد الملك مسمع
 وفي الوجيزة ثقة وهو الحق لان التوثيق من باب الظنون والاجتهاد في الخبر والثوق منه حجة كالحقنا في الثوابك وبما يظهر
 من الاخبار وشفقتهم خاصة منهم بالنسبة اليه وحديث توليته الغرض واكتسابه ديانة الف درهم وابتاعه جنهما الى الصادق
 وقوله جميع ما اكتسبت مالنا وقوله احمي الجميع اليك وتحمله جميعا اليه يور وفي غير موضع مذكور وبما يظهر منه ثقتا
 وفيه من ما رأت الجلالة والقوة مثل كثرة الرواية وغيرها ما مر في الثوابك قول ذكره في حاوي الاقوال في قسم الضعفاء
 هو ليس بكانه والحال عند من يجعل التوثيق من باب الظنون والاجتهاد في خبره معلوم وكذا عند من يجعله من باب الخبر وبما يظهر
 عند من لا يعمل به فلا شك ان في قول جش يعنون بالمرم وقال له ابو عبد الله اني لاعدك لافضل عظم دلالة على المدح وكذا
 قوله روى عن ابي عبد الله واكثر واخصر من لم يقل بل لانه قوله سيد الساسة وسابقه ولا حقة على ذلك مع الاغراض
 جزم منه بذلك ايضا وذكره في القسم الاول وقصص محمد بن محمد بن عظيم النزيل في ما مائة او مائة ولا محالة والعجب منه في ترجيح
 مولى عثمان بقول سند رواية المدح لم يتبع طريقة الان جزم الشيخ بذلك في هذا الباب هذا لا يكتفي بجزم جش مع انه اضبط
 من الشيخ وعرفنا الرجال مسمع بن عبد الملك من سلع الحمد في الخبر الكوفي ابو زيد اسند عنه مسمع بن جبر بن وادي
 الفرزدق في كثر قال في من التابعين الكبار ورؤسائهم وذا هادهم الى ان قال في السبب بحسنه وكتب مسبب بحسنه بفتح النون
 والحيم والموحدة كونه محض من لثابته مقبول قبل منه حسن سبب المشتمل على الشين المعجم والعين المهملة ابر سبب الشين
 بالنون والشين المعجم بعد الالف قبل لراؤف من اصحابنا لم يرو عنه الا عيسى بن هشام روى عن ابي عبد الله روى عن ابي
 بصير حصة جش الى الترجمة وزاد له كتاب ابا بشر كونه هو وخواه الحكم في ست له كتاب الخبر ناجاعة عن الفضل عن جبر بن
 احمد بن مسمع عنه قلت ينع عنه حشر في قوله لم يرو عنه الا عيسى بن هشام في سببك وابتكر بوابه اهل بيتهم عنه قد يروى عن
 عقبه ابرزي اسند عنه مصادره ابي عبد الله روى عنه وهو ضعيف حصة في ظم مولا ابيه وفي كثر مسمع بن
 منصور الخراساني الفضل الخراساني عن ابن ابي جبر عن علي بن عتبة قال اشترى ابو الحسن صبيعة بالمدينة او فلان

[illegible]

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥
ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

وَمِنْهُنَّ الْمُؤْمِنَاتُ
وَمِنْهُنَّ الْمُؤْمِنَاتُ
وَمِنْهُنَّ الْمُؤْمِنَاتُ
وَمِنْهُنَّ الْمُؤْمِنَاتُ

فخرج من مكة فمضى إلى المدينة المنورة
فوجد فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وآل بيته وأصحابه فدخل المسجد النبوي
وأقام في دار الأبيات التي بناها له
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فكانت مدة إقامته بالمدينة ثمانية أشهر
ثم خرج منها إلى مكة فمضى إلى الشام
فوجد فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وآل بيته وأصحابه فدخل المسجد الأمي
وأقام في دار الأبيات التي بناها له
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

منه
نفس ترك ما تاتاه بالشام لا يظن في الواو وشبهه حيث ان هذا جعل في هذا الخطاء كله فينا ان كان ذلك ان جعل عليه من ذلك
الابن فاحبه بجلان ما اخبرني ولحقه صاحب مكتت نفسي وعلما ان ذلك من تقيته قال ثم الفت الى فقال يا ابن ابي من اجد من رجل
لوحى الى سليمان بن داود فقال هذا عطاءنا الحديث ورواه في بعض الدلائل بسند حسن ابيهم فالزم وجوه عن العلوي باظهر
من احبنا ورواه عن ابيه في قوله الاستثنا والاعتماد ورواه في حاتم ما ينبغي ان لا يعطى اقول قوله في خبرنا
كان باثني على عدم الرجوع بل بما يظهر من قوله ذلك بعد موته بل بعد ان يكون ظاخر في ان من كتب في خطابه ورواه
سليمان بن داود في قوله ترك ما تاتاه بالشام ظاهرا في صدور الخليل كونه في اكل قدومه
وسبنا ثم فاجده في سبنا كتاب خبرنا جماعة عن ابي الفضل عن جابر بن الحسن محمد بن شعاعه في سبنا
كتاب برويه جماعة عن ابي الفضل عن جابر بن الحسن محمد بن شعاعه في سبنا
لخوا القس له كتاب صفون عنه بجيش في سبنا بن يزيد كابي ورواه كاسنا المولى خاوشة كابي كونه من الشيعه ورواه صفون
عنه في سبنا الوفاة في سبنا بن بكر الواسطي ورواه اسلمه كوني وافي ونص من اصحاب ابي الحسن موسى وافي في سبنا
روى عن ابي عبد الله في الحسن موسى عنهما السلام عن ابي الفضل في كتاب برويه جماعة عن ابي الحسن محمد بن شعاعه في سبنا
عن ابن الوليد عن القس في سبنا بن ابي جعفر ورواه صفون بن يحيى عنه في سبنا بن جعفر بن احمد عن خلفه جماعة عن ابي
الحسن قال قال في سبنا سعد مر ورواه في سبنا بن ابي جعفر ورواه صفون بن يحيى عنه في سبنا بن جعفر بن احمد عن خلفه جماعة عن ابي
الصالح احمد بن محمد بن ابي جعفر في سبنا بن ابي جعفر ورواه صفون بن يحيى عنه في سبنا بن جعفر بن احمد عن خلفه جماعة عن ابي
تد غلاة في سبنا بن ابي جعفر في سبنا بن ابي جعفر ورواه صفون بن يحيى عنه في سبنا بن جعفر بن احمد عن خلفه جماعة عن ابي
باب سبنا في قوله مع الزوج محمد بن داود عن الحسن محمد بن شعاعه في سبنا بن ابي جعفر ورواه صفون بن يحيى عنه في سبنا بن جعفر بن احمد عن خلفه جماعة عن ابي
بكر ورواه في سبنا بن ابي جعفر في سبنا بن ابي جعفر ورواه صفون بن يحيى عنه في سبنا بن جعفر بن احمد عن خلفه جماعة عن ابي
وفيها ذكر شهادة في سبنا بن ابي جعفر في سبنا بن ابي جعفر ورواه صفون بن يحيى عنه في سبنا بن جعفر بن احمد عن خلفه جماعة عن ابي
واين سبنا ورواه في سبنا بن ابي جعفر في سبنا بن ابي جعفر ورواه صفون بن يحيى عنه في سبنا بن جعفر بن احمد عن خلفه جماعة عن ابي
البغدادي في سبنا بن ابي جعفر في سبنا بن ابي جعفر ورواه صفون بن يحيى عنه في سبنا بن جعفر بن احمد عن خلفه جماعة عن ابي
يحيى عنه في سبنا بن ابي جعفر في سبنا بن ابي جعفر ورواه صفون بن يحيى عنه في سبنا بن جعفر بن احمد عن خلفه جماعة عن ابي
اقول في الوسيط ابي جعفر في سبنا بن ابي جعفر ورواه صفون بن يحيى عنه في سبنا بن جعفر بن احمد عن خلفه جماعة عن ابي
بعض الكائن الميراثان النون في سبنا بن ابي جعفر في سبنا بن ابي جعفر ورواه صفون بن يحيى عنه في سبنا بن جعفر بن احمد عن خلفه جماعة عن ابي
كتاب في سبنا بن ابي جعفر في سبنا بن ابي جعفر ورواه صفون بن يحيى عنه في سبنا بن جعفر بن احمد عن خلفه جماعة عن ابي
عمران بن موسى عنه في سبنا بن ابي جعفر في سبنا بن ابي جعفر ورواه صفون بن يحيى عنه في سبنا بن جعفر بن احمد عن خلفه جماعة عن ابي
الاشعث في سبنا بن ابي جعفر في سبنا بن ابي جعفر ورواه صفون بن يحيى عنه في سبنا بن جعفر بن احمد عن خلفه جماعة عن ابي
اسماعيل بن ابي سهل بن نوح في سبنا بن ابي جعفر في سبنا بن ابي جعفر ورواه صفون بن يحيى عنه في سبنا بن جعفر بن احمد عن خلفه جماعة عن ابي
كلام كثير وكان معناه ما كان مع هذا بن سبنا بن ابي جعفر في سبنا بن ابي جعفر ورواه صفون بن يحيى عنه في سبنا بن جعفر بن احمد عن خلفه جماعة عن ابي
معرفته يعلم الخبر حسن اليقاع والدين في سبنا بن ابي جعفر في سبنا بن ابي جعفر ورواه صفون بن يحيى عنه في سبنا بن جعفر بن احمد عن خلفه جماعة عن ابي
بالموضع السالكه كاصح في سبنا بن ابي جعفر في سبنا بن ابي جعفر ورواه صفون بن يحيى عنه في سبنا بن جعفر بن احمد عن خلفه جماعة عن ابي
حامد الطائفي في سبنا بن ابي جعفر في سبنا بن ابي جعفر ورواه صفون بن يحيى عنه في سبنا بن جعفر بن احمد عن خلفه جماعة عن ابي
مؤمن بن حماد الطائفي في سبنا بن ابي جعفر في سبنا بن ابي جعفر ورواه صفون بن يحيى عنه في سبنا بن جعفر بن احمد عن خلفه جماعة عن ابي
عن عبد الله بن الحسن في سبنا بن ابي جعفر في سبنا بن ابي جعفر ورواه صفون بن يحيى عنه في سبنا بن جعفر بن احمد عن خلفه جماعة عن ابي
بكر الفزاري في سبنا بن ابي جعفر في سبنا بن ابي جعفر ورواه صفون بن يحيى عنه في سبنا بن جعفر بن احمد عن خلفه جماعة عن ابي
الحسن في سبنا بن ابي جعفر في سبنا بن ابي جعفر ورواه صفون بن يحيى عنه في سبنا بن جعفر بن احمد عن خلفه جماعة عن ابي
الشيخ وجعل لما في سبنا بن ابي جعفر في سبنا بن ابي جعفر ورواه صفون بن يحيى عنه في سبنا بن جعفر بن احمد عن خلفه جماعة عن ابي
ظروا في سبنا بن ابي جعفر في سبنا بن ابي جعفر ورواه صفون بن يحيى عنه في سبنا بن جعفر بن احمد عن خلفه جماعة عن ابي
لكتب كثيرة في سبنا بن ابي جعفر في سبنا بن ابي جعفر ورواه صفون بن يحيى عنه في سبنا بن جعفر بن احمد عن خلفه جماعة عن ابي

[illegible]

برخه در سال ۱۲۰۵
از کاشانی
۱۲۰۵

مفضل بن عمر

بسم الله الرحمن الرحيم

ابو عبد الله محمد بن الحسين

۱۰۰

ل
سَنُؤَي
لَا إِلَهَ إِلَّا مَا

وَلَقَدْ قُلْتُ أَصْلَحُ لِلنَّاسِ مِنْهُ
أَنَا الْفَاضِلُ وَمَوْلَى
الْأَعْلَى

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الحول
مفتي محمد بن عبد
في مشكا
م

عَلَيْهِ السَّلَامُ

[illegible]

لا ينجس اشكاله في رواية شخنا ب هـ و ما في كش من نسبة الوقت الى ابي بصير ينبغي ان يعيد من جملة الاطلاء المونة في جبهة الكاظم
والوقت فجدد بعد فان قلت لعله وقف على الصادق قلت ولتلك نادرته ولم يعد اطلاق الوقت عليهم والروايات التي استدل
اليها نزلت على الوقت على الكاظم حيث نقل عن القتيبي ان جاءكم من مخرج كراه في كل امروء شئ يظهر ما ذكرنا مضافا الى ان طائفة في
العنوان يعطى المغايرة بين ابي بصير ويحيى الخ وخصص الوقت بالجدد في رواية ابن زياد ورواية ابن ماسر بالبناء على الاتحاد في الرواية
للاستناد وكن قوله آخر ابو بصير هذا يحيى و ربما هو من حكاية الاتحاد لكن الحكم بجحد هذا ان كثر نسبة الوقت اليه واستدل بالرواية
عليه بشكل لا يبعد ان يكون البناء على التعدد والخصاص الوقت بالجدد ومنه ظهر وقال الفاضل الخراساني ابو بصير يحيى المسمى
يحيى الخ لا توافق الامور منها ان ابا بصير سدى كما يظهر من جرح وكفى واختيار الرجال وصحة رجال عن والجدد اذ روى كما يظهر من
ومنها انه في ترمذي يحيى ابي القاسم مكنون واسم ابي القاسم يحيى قال بعده بل افضلك يحيى القاسم يحيى وهذا في المغايرة وفي كثر في العنوان في يحيى ابي القاسم يحيى بصير يحيى
القاسم الخ لا توافق ثم قال يحيى ابي القاسم يحيى ابا بصير وهذا ايضا يعطى المغايرة وفي كثر في العنوان في يحيى ابي القاسم يحيى بصير يحيى
القاسم الخ لا توافق وهذا يعطى المغايرة ومعها انه ذكر جرح واختيار الرجال ان ابا بصير مات سنة خمس وخمسين ومائة وهذا في الوقت لان وفاة
الكاظم سنة ثلث مائة مائة وخمسين من التواريخ ان جرح مع كمال حسنة ولا يبعد ان يثبت ابا بصير الوقت بل قال ثمة بصير روى عن الباقر
والصادق الى آخر ما قال لكذا ليس في سنة واحدة وفي كذا عن يحيى ابي القاسم الخ لا توافق فثبت ان القاسم هو يحيى بن القاسم بن جرح في وقت الاتحاد
التوهم من مخرج قال في سنة واحدة كذا القاسم ثم قال في طائفة ما نقله عن الشيخ من كونه واقفا منشار توهم اتحاد الرجلين وكفى قال ونقل
عبارة عنوانه الى قوله واقفي ثم نقل روايتين من طريق الواقفية نزلت على ان ابا بصير يري ما يدل على ان موسى هو القاسم بل نقل
لنفسه ثم قال ثم نقل رواية اخرى نزل على ان الخ لا كان ملتويا على الرضا ورجع ثم نقل قوله ابو بصير هذا ثم قال بل نقل
توهم غيره من ان احدهما الروايات بل علمنا ما كذب من الواقفية على ابو بصير اقول لا ولمنهما من وضاعا الواقفية في كذا قطعنا
وما التابينة فظاهر ما ياتي عن كونها كذا على جرح بل ان بوجه وكذا من اواقفية ولا يثبت مطلوبهم فاسد كما اشار اليه في
ثم قال في الثاني قوله ابو بصير هذا يحيى في الظاهر انه اشار الى الخ لا المتصل في كذا بهذا الكلام وليس كذلك بل الروايات التي في
في العنوان فان العنوان صحيح في المغايرة اقول دعوه انه نسبة الى يحيى بن القاسم بن جرح ما لا يخفى ما اشارنا اليه والظاهر عندنا ان القاسم
وعدم كون الاسدي واقفا بل كونه نفعه رجاها ما ذكره في رواية الاسدي من قوله ما كان ملتويا على الرضا وقوله رجع ليقا له الى ما ذكره
رواه العبد في قوله عن الضم رجاها ما لا يخفى ان القاسم بن جرح بالاسدي يحيى ابا بصير لما رواه من انهم لم يلقوه
على نفسه وعلى آية والمقر قوي في ان اخت الاسدي فهو قربة كونه ابي بصير في الروايتين يحيى والمحققون حكوا بكونه قربة عليه جرحا
وجد مع ان عليا الذي ضم اليه الخ لا الضم اسدي فم ولولا نسبة الخ لا الضم الى علي ان لباقر مسموع على عينية اذ فيها ذلك الخ لا الضم
وبلا خلاف من روى عن رجاها ما لا يخفى ان يكون ابي بصير في رواية الخ لا الضم في الروايات مضطربا ليرادى له من انهم اجتمعوا
وندا يحيى في الرازي في يدين معوية والظاهر ان يحيى لا عبد الله ولا يبارض ما ذكرناه في رواية ابن عباس الضم في السند وقرب التوجيه
رواه الرازي في فوفى الضم المروية في باب في حكاية ترويض المرأة التي لما روى من قوله ما اظن تناسي علمه بعد الاحتمال كونه الرازي
حيث روى عن العبد فوفى ذلك بطريق اخر وفيه فذكرت ذلك لابي بصير الرازي وعلى تقدير كونه الاسدي كما استقرينا في الرواية
فقد ظهر الخ لا الضم مضافا الى عدم بثوث الله في مخرج هذا القدر من التجهان فثبت اقل ولا فائدة على ان كان مخطا لكونه فظما
مع قربة انما هو رجاها ما لا يخفى ان قول من كان منهما باطلا وجواب على هذا ان لا يبعد ان يكون مع قربة باطلا فاقبته
تقدروا وضعت زرعة حدب ان قربة ما بهذا المتن في السند وفيه صنع رواية زرعة عن سماعة وفيه عن سماعة قال كنت انا وابو بصير
ومحمد بن عمران مولى ابي جعفر في منزله بمكة فقال محمد بن عمران سمعت ابا عبد الله يقول يحيى اثنا عشر محدا فقال له ابو بصير سمعت
ابا عبد الله في منزله في منزله او مرتين انه سمعه فقال ابو بصير لكن سمعته من ابي جعفر فتدروا ما هو بل رواية ابن ابي بصير عنه والقرينة على كونه
هو مشاركة ابن ابي بصير الذي هو قائل يحيى في الرواية عنه وفي العلون على ابن ابي بصير عن يحيى ابي القاسم عن ابي بصير عن جرح في
قال قال رسول الله الامم بعدى اثنا عشر اولهم علي بن ابي طالب والآخرهم القائم خليفته واوصياؤه ولما رجع الله على امته بعد القائم
مؤمنين ودينهم كدينهم كافرين وكشف الله عن يحيى بن عمار قال قبل ابو بصير يحيى الحسن بن علي الكاظم من الذين ثبتت به العزائم في رواية
على بن ابي بصير البطاني وكان تلميذ ابي بصير فجدد بوصبه بحضرة ابي فقال باعلى اذ صرنا الى الكوفة تقدم في كذا ففضله
فخرج من عنده فقال ما اري هذا الرجل وانا احببه منذ حين ثم تعطلني بحول جرح الى بعض علماني فلما كان من اندم ابو بصير بن بال
نذري يحيى بن ابي بصير وقال استغفر الله ما حل في صدي من مولاى من مؤلفي انه كان قد علم اني تنبأت في الحق بالكونه فاذا انما

أقول
الظاهر ان
الرواية التي
لنفسه ثم قال
ثم نقل رواية
اخرى نزل على
ان الخ لا كان
ملتويا على
الرضا ورجع
ثم نقل قوله
ابو بصير هذا
ثم قال بل نقل
توهم غيره
من ان احدهما
الروايات بل
علمنا ما كذب
من الواقفية
على ابو بصير
اقول لا ولمن
هما من وضاعا
الواقفية في
كذا قطعنا
وما التابينة
فظاهر ما ياتي
عن كونها كذا
على جرح بل
ان بوجه وكذا
من اواقفية
ولا يثبت
مطلوبهم
فاسد كما
اشار اليه في
ثم قال في
الثاني قوله
ابو بصير هذا
يحيى في
الظاهر انه
اشار الى الخ
لا المتصل في
كذا بهذا
الكلام وليس
كذلك بل
الروايات التي
في
في العنوان
فان العنوان
صحيح في
المغايرة
اقول دعوه
انه نسبة
الى يحيى بن
القاسم بن
جرح ما لا
يخفى ما
اشارنا اليه
والظاهر
عندنا ان
القاسم هو
يحيى بن
القاسم بن
جرح في وقت
الاتحاد
التوهم من
مخرج قال
في سنة
واحدة كذا
القاسم ثم
قال في
طائفة ما
نقله عن
الشيخ من
كونه
واقفا
منشار
توهم
اتحاد
الرجلين
وكفى
قال ونقل
عبارة
عنوانه
الى قوله
واقفي
ثم نقل
روايتين
من
طريق
الواقفية
نزلت
على
ان
ابا
بصير
يري
ما
يدل
على
ان
موسى
هو
القاسم
بل
نقل
لنفسه
ثم
قال
ثم
نقل
رواية
اخرى
نزل
على
ان
الخ
لا
كان
ملتويا
على
الرضا
ورجع
ثم
نقل
قوله
ابو
بصير
هذا
ثم
قال
بل
نقل
توهم
غيره
من
ان
احدهما
الروايات
بل
علمنا
ما
كذب
من
الواقفية
على
ابو
بصير
اقول
لا
ولمن
هما
من
وضاعا
الواقفية
في
كذا
قطعنا
وما
التابينة
فظاهر
ما
ياتي
عن
كونها
كذا
على
جرح
بل
ان
بوجه
وكذا
من
اواقفية
ولا
يثبت
مطلوبهم
فاسد
كما
اشار
اليه
في
ثم
قال
في
الثاني
قوله
ابو
بصير
هذا
يحيى
في
الظاهر
انه
اشار
الى
الخ
لا
المتصل
في
كذا
بهذا
الكلام
وليس
كذلك
بل
الروايات
التي
في
في
العنوان
فان
العنوان
صحيح
في
المغايرة
اقول
دعوه
انه
نسبة
الى
يحيى
بن
القاسم
بن
جرح
ما
لا
يخفى
ما
اشارنا
اليه
والظاهر
عندنا
ان
القاسم
هو
يحيى
بن
القاسم
بن
جرح
في
وقت
الاتحاد
التوهم
من
مخرج
قال
في
سنة
واحدة
كذا
القاسم
ثم
قال
في
طائفة
ما
نقله
عن
الشيخ
من
كونه
واقفا
منشار
توهم
اتحاد
الرجلين
وكفى
قال
ونقل
عبارة
عنوانه
الى
قوله
واقفي
ثم
نقل
روايتين
من
طريق
الواقفية
نزلت
على
ان
ابا
بصير
يري
ما
يدل
على
ان
موسى
هو
القاسم
بل
نقل
لنفسه
ثم
قال
ثم
نقل
رواية
اخرى
نزل
على
ان
الخ
لا
كان
ملتويا
على
الرضا
ورجع
ثم
نقل
قوله
ابو
بصير
هذا
ثم
قال
بل
نقل
توهم
غيره
من
ان
احدهما
الروايات
بل
علمنا
ما
كذب
من
الواقفية
على
ابو
بصير
اقول
لا
ولمن
هما
من
وضاعا
الواقفية
في
كذا
قطعنا
وما
التابينة
فظاهر
ما
ياتي
عن
كونها
كذا
على
جرح
بل
ان
بوجه
وكذا
من
اواقفية
ولا
يثبت
مطلوبهم
فاسد
كما
اشار
اليه
في
ثم
قال
في
الثاني
قوله
ابو
بصير
هذا
يحيى
في
الظاهر
انه
اشار
الى
الخ
لا
المتصل
في
كذا
بهذا
الكلام
وليس
كذلك
بل
الروايات
التي
في
في
العنوان
فان
العنوان
صحيح
في
المغايرة
اقول
دعوه
انه
نسبة
الى
يحيى
بن
القاسم
بن
جرح
ما
لا
يخفى
ما
اشارنا
اليه
والظاهر
عندنا
ان
القاسم
هو
يحيى
بن
القاسم
بن
جرح
في
وقت
الاتحاد

[illegible][illegible]

[illegible]

[illegible]

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

المستشرقون
عبد المطلب بن عبد الله بن جعفر النضر
أولاد مكا البرقيطيين الفتنه عترة

۷
اقول
بانی اوستکا
مکا
ع

الماء

مشتغلا بالحصول ثم سألني عن ذلك المأخوذ من رواية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في فضل الصلوة والتمس ثم رجعت إلى التفتيت وبحثت في مائة وعشرين
البحرين واستبلاوا الأعراب عنهم من الفجرة النصا أهلها من إلى جبال الجرم وقطن برهني كهمان ثم من شربز وقواهم بأمر الإصطفا
مشتغلا بالتدريس والتأليف ثم سألني عن الغنيات العنانيات وجاؤوا ذكرها في عشر فها الله واشتغل بأبرز الصنفا وموطأ أهل الصناد
لما واصل الطابعات إلى أن أدركه المحتوم ونزل به القضاء للزوم جاوره تلك الحضرة العلية المجاورة للحققة لوقد من من الشغلا
كما الجليل في الناصرة في أحكام العترة الطاهرة وهو كتاب جليل لم يعمل مثله جدا في جميع الأقوال والاختبا الواردة عن الأئمة الأطهار
الأن طاب ثراه لم يلبس إلى الاختبارية كان قبل ينال بالاسدلال بالأدلة الأصولية التي هي مباحات الأحكام الفقهية وعدل الأدلة الشرعية
خرج منه جميع العبادات والكتاب بها وأكثر العاملات إلى أن خرج كتاب الطلاق وأخرج عن ذكر كتاب الجهاد الفقه المتعلق بالآن وبثنا
لصرت الوقت في أهمهم بتما البعض علماءنا الاختبا كما سئل المحدث فتبين أن في الجهد والرد عليه شرحه لشيخنا العلامة ذكره في
مقدمة يشافه في الإمامة فضلا أن تكون كتابا مستقلا ثم ذكر في كتابه الشرح المذكور ما يتعلق بالإمامة والخلافة وأحوال السعيا والرد
عليه خرج منه الجدل الأول ونيل من انشاء كتاب شواهد الثابتة في معنى انصافية بترتيبها من المطالبات كذا في التفتيت في المطالبات
التي تفتيته وهو كتاب جليل جدا شتمنا على علوم ومسانق وموافاة ورسائل جامع لتحقيقات ترفيد وتوفيقا الطائفة في كتاب التفتيت المذكورة
في الرد على الصوفية ذكر منه جملته من طرها من وسطر من خرافاتهم وعد منهم المولى محمد الكاشاني ونقل عنه مقالات في بخره عقائد
ملحة ورقة ما كما أنبأ لك المالك فينا ميعا فل عنه وتارك وهو حاشية على الكتاب المذكور خرج منه جملته مشتمل على كتاب الفقه وأصوله
كتاب العلم القاصدين إلى مناهج أصول الدين خرج منه الباب الرابع في التوحيد الأتمة وذكر أنه والذوق لجوبة المسائل الشراعية الأ
البيه الاشارة ذهبنا في واقع على كثير من الحوادث في قصبة فسانم توابع شيراز أيام قامة بها كتاب معراج التفتيت شرح من لأخصر
الفقيه بوزنه قبل من أوله كتاب الخطب مشتمل على خطب الجمعة من أول السنة إلى آخرها وخطب التفتيت كما جليل الخاص وأبصر
يجري مجرى الكتكول كتاب عقد الجوهر النورية في جوبة المسائل الجاهلية رسالة المذكورة في الأوامر فتمت عقد الجواهر مشتمل على جوبة
مسائل لك السائل رسالة فسانم أسأل في مسائل التفتيت في الترجمة في فصله الفقه فينا على الأوامر بالاتباع في الثاني تحقيق معنى
والإيمان وإن الإيمان عبادة عن الأثر بالثبات والاعتقاد بالجنات والعيان الأركان رسالة من فاعلة انصال والقبيل فيجته
القبيل تعرض فيها للرد على المولى محمد الكاشاني من بعده من تاخته ريتا الكفوز الوصية في تمام الصلوة في الحرم الأربعة ومسانق
الفتح عن جني بالدليل الرد على من قال في التوحيد بالترتيب ردها على الركن العباد الحق المأد حيث كتب طاب ثراه في
وسجل عليه بالدليل رسالة الصور المقتضية لظهور الإمامة بين ولد فاطمة حرم بها الجمع بين فاطمة بين ولد فاطمة بين ولد فاطمة بين ولد فاطمة
غير تخنن المصل وقد تقرر وهو عنه فيكم بطلان العترة عدم وقوعه ولا اسنادا دام الله بأمره في ربه عليه وسلم نقل مشقة
مختصرة وموطأ وكذا لولدا لامتثامة دام فضلها رسالة النجدة مبسوط في الرد عليه الحال في البحث معه ونقل جملته من كتاب
في تلك الرسالة بالعناها ورد بها وبعض مشائخنا الأكرام أبقوا رسالة راجعة في الرد عليه الرسالة الصلوة بمقتضى ما تروا رسالة
الصلوة في التفتيت منها الرسالة المحدث في أحكام الميراث الأبدية أجوب من المسائل الشراعية أجوب من المسائل الشراعية أجوب من المسائل الشراعية
السيد عبد الله بن السيد علوي الجرجاني في كتابها ومبنا أجوب من المسائل الكاذبة الواردة من الشيعة البرهية في التفتيت
الفتية أجابة كبيرة مبسوطه موسومة بملوك الجرجاني في الاجابة لقرعة العنبرين كنهادة لابي أجوب الشيخ خلف الشيخ حسين في رسالة
على ذكر أكثرنا وأحوالهم ومؤلفاتهم وملة اعمادهم ووفياتهم من زمانه إلى زمان السيد زين الكاشاني وغير ذلك من فوائده
واجازات أجوبة مسائل توفد في شهر ربيع الأول من السنة السادسة والثمانين بعد سانه ولان في قوله عليه السلام في
الشيخ محمد علي الشهير بابن سلطان وهو تلميذ عليه وتلميذ الآخر المفقود المرحوم المعصوم وصلى الله عليه وآله وسلم واج
جنادة جمع كثير وجمع غفير مع خلوة ليلاد من اهلها ولشت شمل ساكنها بالحاجة توفدت بهم في ذلك العام التي لا تهم وكشاة في
أبوب بروي عنه ابن أبيه بروي وصفه بغيرك أبوهم ميمون تقى يوسف بن ثابت بن أبي سعد أبوهم كوفي نقرة زود
أبي عبد الله حسرة وزاد جملته كتاب بروي غلبة بن ميمون في سنة كتاب الشرايع والخبرنا جماعة عن الفضل عن ميمون عنه
محمد بن عيسى عن الحسن بن علي بن فضال عن غلبة بن ميمون في سنة كتاب الشرايع والخبرنا جماعة عن الفضل عن ميمون عنه
الآن الترجمة وقوله من أصحاب بباقي وقد استثنى يوسف بن الحارث عن رجال نوادر الحكم ويحتمل أن يكون هذا من كتب بباقي
الحرف بترى كالتة في الكي في سنة في الحرف الكندي مضمون سهل الحسن ما يؤتى إلى معرفته بل والاعتماد عليه
الذي بروي عنه نوادر الحكم لأنه في طبقة الصغار وسهل اجتهاد الظاهر من سناد الوثائق أن صاحب النوادر

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

[illegible]

۱۰
 مائت و نهمین
 الفهرست کتب و مؤلفان
 قطب الدین محمد بن ابی طالب
 بزرگوار
 مؤلف

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ما يورثه الله عن أبي عيسى الصديق أبو زيد مولى عمر بن حريز شهيد معه ثوبان وصيه من أصحاب أمير المؤمنين أبو ساسان
 اسمه الحسين بن المنذر كما مضى وقد يقال أبو ساسان أبو ساسان أبو ساسان أبو ساسان أبو ساسان أبو ساسان أبو ساسان
 الفضل عن ابن بطة عن أحمد بن محمد بن عيسى عن ست أقوال طست تشبهه ورواه جماعة كآب ثبوت إلى المقبول مضى قال أبو زيد
 محمد بن عيسى عن مع ماعرف من طريقته وسلوكه مع من يروي عن الضعفاء فالرجل من الضعفاء ومرة الفوائد عن الاستماع ما ينبغي
 أبو سعيد الأدي اسمه سهل بن زياد أبو سعيد البكري عن وهو أبا بن ثعلبة أبو سعيد الخدري من السابقين الذين روي
 إلى أمير المؤمنين ع صه اسم سهل بن مالك وقد تقدم وفي كس حديثه قال حدثنا أبو عبد الله بن المغيرة قال حدثني زهير
 عن أبي عبد الله ع ذكر أبو سعيد الخدري فقال كان من أصحاب رسول الله وكان مستقيما قال فخرج ثلاثة أيام فغسله أهله ثم حمله
 مصلاه فمات فيه وفي جامع الأصول الخدري بنهم المعجز وسكون المهلة منسوب للحدود واسمه الأبي عن عوف وقيل خذره أم
 والأول أشهر وهم بطن من الأضواء ومنهم أبو سعيد الخدري في بقية العيون في الحسن عن فاش أن المأمون سال علي بن موسى
 أن يكتب بعض الأسام على وجه الإنجاز والاختصاص فكتب البراءة من جماعة ثم قال والولاية لأمر المؤمنين والذين مضوا على ما ينبغي
 ولم يغيروا ولم يبدلوا مثل سلمان إلى آخره في سهرم قال وهو يدل على جلالته ورجال الحديث الصديق عن عبد الواحد بن
 عبد ريس عن علي بن محمد بن ميثم عن فاش وهو أحله ونحوه في النجاشي عن الحسن عن الحسن عن فاش وهو أحله ونحوه في النجاشي
 وهو في الوجيز اسمه وهو عبيد السكوني بكر بن جبيل يظهر منه جلالته نقى أبو سعيد عبيدنا كما عرفت من
 القاموس عبيدنا مقصودا لعبد أبي سعيد النجاشي كذا في الطراز والجواز أقول ومرة عن عبيدنا وفي الوجيز أنهم وليس يمكن
 ذكرناه في أبي بكر بن حزم الأضواء فراجع أبو سعيد القاطم هو خالد بن سعيد صه وقد يجمع لصالح بن سعيد وفي نقى من صالح
 سعيد بن خالد القاطم ما ينبغي أن يلاحظ في شك أبو سعيد القاطم ثقة خالد بن سعيد عنه عبيدنا سدا أو سدا عبيدنا
 أبو سعيد الكاوي له كتاب جرح فثبت أخبارنا جماعة عن أبي الفضل عن حميد عن أبي محمد القمي بن اسمعيل القرشي عنه تميم
 بن حبان وقيل هشام وتقدم في خبر أبيه أنه ما وجه في الواقعة أبو الفضل في روي أن الباقين حديث لوح فاطمة المتضمن للاسماء
 الأئمة وكوهم جواد وصيه وهو مشهور ويظهر من سائر أخباره أيضا تشبهه ومرة استحق بن عبد العزيز عن حمه وعنه ما الخلاف
 اسمه نقى أبو الفضل هو أول قبيل من أصحاب أمير المؤمنين ع يوم صفين صه في أبو سليمان الحارثي اسمه داود بن سليمان
 وقد تقدم في ست أبو سليمان الحارثي له كتاب وبناه عن جماعة عن أبي الفضل عن ابن بطة عن أحمد بن محمد بن عيسى عن ابن أبي عمير عن الحسن
 محبوب عنه أبو سهرم بن زبيب تقدم في ثبوت الجوشة أنه خرج على من لا يكون وهو على مقدمه عن أبي القاسم عن قال حدثني
 محمد بن عيسى عبيدنا قال حدثني أسحق الأباري قال قال أبو جعفر الثالث ما فعل أبو القاسم عبيدنا عبيدنا عبيدنا عبيدنا عبيدنا
 البناء الشهيد كذا في إبرة إلى الله عز وجل جلاله منها انتما فنانا ملعوناً وصه وذا كس على ما ذكره باسحق رضي الله عنهما عن رجل بعث
 في الجنة فقلت جعلت فداك جعلت فداك انتما إلى أن قال اشقوا ن قلة أكلت أكلت أكلت إلى أن قال ففسدك دم بعض هؤلاء أبا دم كذا
 بالاعتقال قال محمد بن عيسى فإذا زال استحق بليل لك أن يجد السبيل إلى أن يغتالها ما يقتل وكانا قد جذا والعنما الله أبو سهرم اسمه
 محمد بن علي بن إبراهيم القرشي ضعيف صه أسلفنا بعين محمد بن علي بن إبراهيم محمد بن علي الصبري أبو ساسان الأضواء في
 الأصفياء من أصحاب أمير المؤمنين ع في عهده وفي كس كلمة الخادبة في جلالته وفي موضع من صه أبو ساسان كما تقدم أبو سهرم اسمه
 النونجي وفي آخره من وجوه الشيعة وأما برهم نقى أقول معنى الأسماء ما هو من ذلك أبو ساسان سمع بن عبد الملك أبو شبل
 بجمع الرشي عنه علي بن نصر بن حمر وفي ست أبو شبل له كتاب وبناه عن جماعة عن أبي الفضل عن حميد عن القمي بن اسمعيل القرشي عنه وقد
 تقدم في الأسما عبد الله بن سعيد أبو شبل موثقاً عن حمه وجش أبو شعيب الخليلي ثقة صه كما تقدم مع ابنه عبد الله بن علي أبو شعيب
 الحاملي ثقة ومرة زاد صه عبد الحاملي بالحكم المهلة كونه وفي ست له كتاب خبرنا به ابن أبي جبر عن ابن الوليد عن محمد بن الحسن الضعفاء
 العيلين من معروف عنه اسم صالح بن خالد ومرة الأسما أبو صادق وكس الخبر بالحكم المهلة والراي بالمهلة صه أصحاب علي بن الحسين
 في وثق أبو صادق وهو بو عاصم بن كليب الخرمي عرق كوفي في روي عن كس بن كسب باصا و أقول ذكرنا في أبي بكر بن حزم ما ينبغي
 بالهذه أبو صالح الكشي عن وهو خلف بن حماد الذي يروي عنه كس كسب المعتمد عليه مستند إلى أبي الصباح الكاشي اسمه برهم
 نعم صه وفي ست أبو الصباح الكاشي وقال محمد اسم برهم بن نعم له كتاب خبرنا به ابن أبي جبر عن ابن الوليد عن الضعفاء أحمد بن محمد بن
 اسمعيل بن زرع والحسن بن علي بن فضال عن محمد بن الفضل عن أبي الصباح ورواه صفوان بن يحيى عن أبي الصباح أبو الصباح الكاشي
 سام له كتاب عنه محمد بن أبي عمير والقمي بن اسمعيل ست ومرصع أبو الصباح أبو صه ثبوت مسلمة تقدم في الجمع أبو صه

انظر في كتابنا أبو سعيد
 للحاملي الخليلي
 القمي بن اسمعيل
 وعنه محمد بن عبد الملك
 وعنه محمد بن الحسين

[illegible]

[illegible]

الزينة

١٥٠

منك ابو

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٥٦

وہی وہی

3

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

المأمون قد جعلت مكان علي بن موسى الرضا وما أكرمته به فلما ألتفت له قالت ما فعلت ما فعلت يقول بل
 أنت واحد الناس طرأ فنفون من الكلام التنبه لك من جوهل الكلام بدت بهم الدابة يدعي مجتبه فعلت تركت مدح ابن موسى وأصل
 التي تجتبه منه قلت لا امتد لي مدح امام كان جليل خادما لأبيه فوصله المأمون بمثل الذي وصل بكافة الشعراء وأما الحكماء المتقنة
 لديه فكثيرة لكن غير مستندة الى كتاب يستند اليه وانقل بمول عليه وكهنت كان هو من خالص المجتبهين لهم والمادحين باهم ابو بكر
 قوي في الصحيح عن سلمة بن مجاز عن ابي عبد الله ع انه قال لرجل يقال له ابو الورقاء ما انتم ترجعون عن علي بن ابي طالب الكوفة وما علمكم ان يجفوا
 في اهلهم واموالهم وفي نفوقه بن أبي كتاب المظلم روى ابو بكر الخضر عن علي بن الورقاء بن زيد قال قلت لابي جعفر محدثي حديثا واهل
 علي حتى كتبه فقال اني حفظكم يا اهل الكوفة قلت لا بد علي احد الخبر وروى اجمع الاصحاب على العمل بزيادته في الصحيحين المتفقين
 قلت في الوجيزه ابو الواسع حفص بن سنان روى عنه في الصحيحين ابو الواسع حفص بن سنان روى عنه في الصحيحين ابو الواسع حفص بن سنان روى عنه في الصحيحين
 الحسن بن زياد روى عنه ابو الواسع حفص بن سنان روى عنه في الصحيحين ابو الواسع حفص بن سنان روى عنه في الصحيحين ابو الواسع حفص بن سنان روى عنه في الصحيحين
 مجمع ابو الواسع حفص بن سنان روى عنه في الصحيحين ابو الواسع حفص بن سنان روى عنه في الصحيحين ابو الواسع حفص بن سنان روى عنه في الصحيحين
 جماعة من اهل الفضل عن جده عن ابيهم بن ابي عبد الله القريش عنه ست وفي جرحي مولاي ابي ابيته وبتل ان انه ثابت بن قيس عتيق
 عنه بكتابيه ومن ذكره مع ابي حفص الرضا اقول كذا في صحيحه وكتاب كونه لما مبادر في جماعة كتابه في شرح الجلاله هذا في القاموس المتبع
 بالهم موضع قريب المدينة ابو هاشم بن شيخ من اصحاب ابي جعفر بن محمد روى عنه في الصحيحين عن علي بن عبد الرحمن بن ابي
 جعفر بن محمد بن ابي هاشم بن شيخ من اصحاب ابي جعفر بن محمد روى عنه في الصحيحين عن علي بن عبد الرحمن بن ابي
 وابي عبد الله اخرجني من داه قال قلت فم جعلت هناك قال بلى انك كنت تكلم بها كما تكلم الله والاداء الي فيها كتاب الله كان لها
 نوساط في التلاوة وتعرف من بين الدواويل فطس ابو هاشم بن شيخ من اصحاب ابي جعفر روى ان كان منقطعاً الى ابي جعفر ثم ذكر الطريق وما
 منه في القسم الاول في الحادي ذكره في الضعفاء لرواه في الوجيزه ابو هاشم بن شيخ من اصحاب ابي جعفر روى ان كان منقطعاً الى ابي جعفر ثم ذكر الطريق وما
 كثر فيه قد عاينه الكثر في ابي جعفر يقول حدثنا بعض اصحابنا قال قلت لابي عبد الله ع اني سمعت ابا عبد الله ع يقول
 عن احمد بن محمد بن عيسى عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن عيسى بن عبد الله بن محمد بن ابي عبد الله ع يقول حدثنا بعض اصحابنا قال قلت
 لابي عبد الله ع عن ابو هاشم بن شيخ من اصحاب ابي جعفر روى ان كان منقطعاً الى ابي جعفر ثم ذكر الطريق وما
 علي فقال كتب علي عليه لعنه الله الحديث والحسين بن الحسن بن علي بن ابي طالب روى في نفوق اسمه موسى بن عمار وابن ابي جعفر كما روى اهل المسكن
 فقد مر ما ثبت في الاغنياء وعليه واما ارسال ابن ابي جعفر في مرضه وما مر من جرحه في طس بديل قد عاينه في الوجيزه
 ابو هاشم الجعفي داود بن القاسم ابو هاشم الموسوي العلوي جعفر بن محمد بن ابراهيم بن ابي الحسن بن علي بن ابي طالب روى في نفوق اسمه موسى بن عمار وابن ابي جعفر كما روى اهل المسكن
 تقدم في وفي الاسماء كوفي صدوق روى في الرض من الحاشية اقول ابو الحسن بن علي بن ابي طالب روى في نفوق اسمه موسى بن عمار وابن ابي جعفر كما روى اهل المسكن
 وقال عن روى عنه ابو عبد الله ع وبتل ان كان يثرب ليعيد فقال لعنه الله بن علي بن ابي طالب روى في نفوق اسمه موسى بن عمار وابن ابي جعفر كما روى اهل المسكن
 بحقل كونه عبد الله بن سلام الذي مر في خطه ابن ماذ اقول هو في القسم الاول من صدره وهذا من اوضاعه التي اعتدله على عوق وذكره
 الرازي في جرحه في المتولين وفي الوجيزه روى في ابو هاشم بن شيخ من اصحاب ابي جعفر روى ان كان منقطعاً الى ابي جعفر ثم ذكر الطريق وما
 العاموس عبد الرحمن بن محمد بن ابي النبي في كرهه فقال بابا هاشم بن شيخ من اصحاب ابي جعفر روى ان كان منقطعاً الى ابي جعفر ثم ذكر الطريق وما
 من مع اهل الدان عن بعد ما استعمله على الجرح فقال له باعده الله والسجين او عده كاهر سرت ما الله ان قال فاحذ منه فوجع
 القاص اذا كان بعد ذلك قال لا قبل قال اخاف منك ثلاثا واثنتين ان تضر بواظهم في تشتموا وعرضوا فاحذوا ما لم يذكروا ان اوله في
 حكم واقفي به علم انتهى منه ولا على ان كان يصنع الحديث لاجلهم فندب اقول في شيخ ابن ابي جعفر على التبع عند ذكره من كان
 منكره عن علي بن ابي جعفر روى عنه في الصحيحين ابو الواسع حفص بن سنان روى عنه في الصحيحين ابو الواسع حفص بن سنان روى عنه في الصحيحين
 فاصطفا خطب على النبي فقال لا اله الا الله لا تخف ابنة زوي الله وابنة عدا الله ان فاطمة بضعة مني يؤذي من يهاؤني بها فان كان علي بن ابي
 ابي جعفر فليقاتني فاني قد فعل ما يريد والحد يثامه وروى في راية الكرابسي قلت الحديث في صحيحه مسلم والبخاري بن
 السوادي بن جرحه عن الرض قال ابو جعفر روى في الاخش لما قدم ابو هاشم بن شيخ من اصحاب ابي جعفر روى ان كان منقطعاً الى ابي جعفر ثم ذكر الطريق وما
 سمعت رسول الله يقول لكل من حرم دمه في الدنيا من احدث فيها حاد فاعليه لعنة الله والناس اجمعين واسم سلمان بن ابي اسد
 فيها فلما بلغ معاوية قوله لانه واكرم ولاءه اماره المدينة قال ابو جعفر وروى في صحيحه عن علي بن ابي طالب روى في نفوق اسمه موسى بن عمار وابن ابي جعفر كما روى اهل المسكن
 ضربه عن الدابة وقال قد كثرت الرضا في رايك ان تكون كاذبا على رسول الله وروى في صحيحه عن علي بن ابي طالب روى في نفوق اسمه موسى بن عمار وابن ابي جعفر كما روى اهل المسكن

[illegible]

[illegible]

[illegible]

بِقَالَ الْعَبْدِ وَاللَّهِ
عَبْدُ اللَّهِ أَرْبَعٌ
الْمَنْ فِي

من
ن
ملأه فقله
عزیز ما فعلنا
فان فیها فاصد
باسم ابن خلدون
الحسنی
حج

بِقَوْلِ الْعَبْدِ وَالْمُهَاجِرِ
عَبْدِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ بْنِ

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

من اجل
مجاهدين من امن
بالله ربو

[illegible]

[illegible]

[illegible]

فتح
بالفتح ابنه
ح

المعرف في الجملة من نحو هذه التعاريف لأنها الواجبة في مقدمة كل علم كما فصل في محاله وما يتناهى ظهر حال التعريف الآخر وهو
 أنه العلم بأحوال رتبة الخبز الواحد فانا ومغلفه فانا وما في حكمه ما مضافا إلى أن في جمل الذات من الأحوال ما يرى لا يرى
 معها اسقاط الآخر كما أن الأول التعريف بانه ما وضع لمعرفة الحديث المعبر عن غيره ونقول في الشيء انه رتبة الحديث مع ارادة
 الجنس البحث عما يرضى بغيره من الاوصاف المميزة لبعضها عن بعض والموجبة لاعتناء قول بعض وعدمه في آخر فلا يتوهم
 أن البحث عن ذات الجمع والاكترين ليس بحثا عن عوارض الموضوع ولا عن ثباته في الفرض منه تمهيدا لاعتناءها كما هو واضح ويمكن على
 هذا جعل البحث عن عوارض نفس الموضوع بناء على جعل التجربة والتخصيص من عوارض الجنس فلا اشكال في البحث عن الذات ولو
 من حيث الاعتناء والعام ارادة العهد والبحث عن عوارض الموضوع ولا بدح من حمل البحث عن الذات على ما ذكرناه والالم يكن بحثا
 عن العوارض ومع ذلك ليستشكل البحث عن اوصاف المدح والقدح بانها من العوارض الغريبة فان لحوق العدل والفسق مثلا للرواة
 انما هو لا مخرج بينهم وغيرهم من افراد الانسان او المكلفين منهم وهو خوف العقاب ومطابق الذم واللوم وخلافه لا ذمهم
 او لا جرمهم او مديونهم حتى يكونا من الاعراض الذاتية وقد تقرر في محله ان موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية
 الا ان يمنع ذلك عليهم بالتمتع على ان الموضوع مما يبحث عن العوارض المقصودة مطلقا كيف والبحث في كثير من العلوم عن العوارض
 الغريبة فيبحث في الاصول عن الدلالة لعدمها والعموم والخصوص والاطلاق والتقييد في غير ذلك وموضوعه من الادلة لما
 يعرض ما ذكره لغيره لا مخرج هو الوضع ونحوه وفي الفقه عن الاحكام التكليفية وغيرها وعروضها الموضوع الذي هو فعل
 المكلف بواسطة امر خارج لم هو جعل الشارع وفي الطب عن كثير من امراض غيرة الانسان والزام الاستطراد بعدد افعال البحث
 في الرجال عن مطلق الاوصاف المربوطة بل الخاصة منها بالرواة وكذا في غيره ما ذكره وغيره ولا يخفى انه لا بد من التزام اختصاص
 واسطة بثوبتها ايضا بهم اذ المدعى عليها والاول لا يفتى عنه فان عروض الخاص بواسطة العام واضمح والزام الاخير فغن عن
 الاول هذا على طريقة القوم فاما على طريقة شيخنا في الفصول من تفسيره الغرض الذاتي بما يعرض للشيء لانه لا يواظب عليه
 في العروض سواء احتاج الى واسطة في الثبوت ولو الى مبادئ اعم ام لا فلا اشكال في موضوع ان خوف الذم ونحوه من الواسطة في
 الثبوت لعدم عروض المدح والقدح له بل انما يعرضان للرواة بواسطة فهو واسطة في الثبوت وجميع ما يذكر في الرجال من
 العوارض التي تثبت للرجال وكذا الاصول فان ما يذكر فيه من عوارض الادلة وان عرض بعضها لغيرها واخصر بعضها كالخبر العائنه
 لذوات الادلة فانها الموضوع لا بوصف الدليلية مع المنع عن اختصاصها به لعروضها البينة ونحوها الا ان يرد في استنباطها
 الكلية في الفرع وهكذا الكلام في الفقه والطب وغيرها وتفصيل البحث في ذلك في محله فان ما اخبرناه من خلاف هذا الشرع
 كما اعترف به وقد وقع في نقله عنهم خلل من جهة اخرى فارجع وامل الامر الثالث مما يذكر في التفقه هو بيان ما يذكر في البحث
 اليها الفقيه وان كان مطلقا غير موجب للاحتياج الاستكفاف في الحاجة ولذا عبر كثير في نحو المقام ببيان الحاجة لكن من المعال
 ارادة الغالبة الخاصة من مطلقها في المقام مع احتمال الاطلاق لجرم الاشارة الى عدم لغوية البحث والاستغفال وعلى كل حال فوجه
 الحاجة الى هذا العلم ان استنباط الاحكام الواجب عنها او كفاية موقوف في ازماننا او مطلقا على النظر في الاحاديث لوضوح
 عدم كفاية غيرها وغناه عنها فلا بد من معرفة المعبر منها الذي يجوز الاستنباط منه والدليل عليه حيث نعرف ان جميعها ليست كذلك
 ولا يثبت حصول هذه المعرفة بالمعرفة الى علم الرجال وهذا مما لا نزاع فيه لا محذور وسعت ان موضوع لذلك بيان في بعض شتات
 الاخبار في منع كونها على خلاف الانصاف كما نعرف ليس مفادها الا نفي العلم ونحو لا بد من وجوب الخلاف وانما الخلاف في بعض
 هذه المعرفة في الرجوع اليه وبغيره يظهر الحاجة والافتقار اليه والافضل فيه مغن عنه الا ان يقال انه لا ينافي الحاجة اليه فانه ايضا مغن
 عن غيره فكل منهما من افراد ما يحتاج اليه كما في الخبر الا ان يقال غيره حاصل سابق في الوجود عليه وهو القطع بالعدول والاشهاد
 على شتمه فونظير الخبر بين الاقل والاكتر بل واعظم لا يمكن الانفكاك من الطرفين هناك بخلاف المقام فالهم اثبات الخصم المزعوم
 فنقول من ان المعروف المشهور بل الظاهر انه مما لا خلاف فيه يعتقد بين المجتهدين فقد تسالوا على عده بخصوصه ما يتوقف
 عليه الاجتهاد في كتبهم الاصولية وبواعليه في كتبهم الفقهية واجماعهم فوثقا او علميا جهة للكشف عن معتبره واما من يرض على اختيار
 خلاف ذلك او يرضه ذلك على اختلاف مشاييرهم فمجامع معتبره الحسوبة القائلون بحجة كل حديث اذ الجميع مع معتبر نعم ان كان من
 مدحهم الزام الترجيح عند التعارض بالعدالة والاعتدال ونحو مما دون الخبر والطرح او الترجيح بغيره ما ذكرنا يعرف بغيره الخانة
 لغيرهم الغلبة بالافتقار حيث ان لم يبنوا على ما ياتي من غيرهم لكنه مع ذلك لا يخرجهم عن مخالفة الشهور القائلين بالافتقار
 وغيره من المعارض ايضا ومنهم المنكرون بحجة اجدادهم بدعوى فضيلة الاحكام بالكتاب الاجماع والاخبار المعتبرة للعلم

بهوان او استفادة او غير ذلك مما دخل علم الرجال في حصوله كانه سيد وابن ادريس واخراهما ومنهم المذعنون لقطعة الصدوق في
 كتب الاخبار والمدا والذين اصحابنا وخصوص الاربعة المعروفين منهم ابراهيم استفادتهم ويا في بعضها الاشارة ومحصلها القطع باخذ
 ما فيها من الاصول الاربعائة المعروفة في عصرهم عليهم السلام وعليه اكثر الاخبار يتوقف هو لا من راي بعض الانصاف وتحزن عن هذا
 الجواب لكن ينبغي على اعتبار جميع ما في الكتب الاربعائة شهادة مصنفها الثقات بذلك فاجابها وان لم تكن قطعة الصدوق والانهما قطع
 الاصلين ووافقهم في الاخبار ومن خلط بين الطريقتين فجمع في الحكم بينهما بين الطائفتين فقد خلطوا واحدا بالثاني الى من قال من الذين
 بمقالة الاخرين بطريق النقل ومنهم المكشوفون بشيخهم لغير مطلقا والعلوم حصوله من اكثر العلماء في كتبهم الفقهية وغيرها واما الاكثما
 به في حال الاضطراب فقد كتب هذا الفن في سفره وبحث فليس على خلاف مذهب المشيخ ومنهم من الاخبار ينفى كذا ويعطى في غير
 من مفضل بين صورة الغارض وغيره فاقصر في نفي الاتفاق على الاخر ويمكن تسبيح الاقوال الخالفة بالتفصيل بين صوره وجود
 الشهرة محققة او محكية في خصوص بعض الاخبار المفيد لبعض الاقوال واختصاص الراية منها بما يثبت بين غيرها فيقتصر في الافتقار
 على الاخر ولعل عليه عمل بعض او جماعة وان لم اتفق على من اخذ به او كما عن واحد فالواجب والاولى التكلم هنا في مقامين أحدهما
 في اثبات الاتفاق في الجملة الذي به يتم امور المفيدة سواء اوجبنا هاهنا ام لا وهذا في جواب مسكني الحاج على الاطلاق لوضوح
 ارتفاع السالبة الكلية بالموجبة الجزئية وقاينها في اثباته مطلقا بجعل الجزئية كلية في محل النزاع اذ هو في مقابل القول بالتفصيل
 لا مطلقا لوضوح انه لا افتقار في الاخبار العلمية صدور او مفاد وهذا لا خلاف فيه ولنا على المعام الاول وجوب احدها الاصل
 وتقرره ان العمل باخبار الاحاد اذ لم ولو كونهما من سبب النص بل اقواله الدالة التي اقيمت عليه في الاصول بطل قول السيد ومنه
 ثم العمل بها والاسنادات منها بعد الرجوع الى علم الرجال وتعيين المعبر من الاخبارية في الجملة لا خلاف فيه بل الاجماع من الجميع وافق
 عليه واما العمل بها قبل ذلك فهو محل الاشكال والخلاف ومقتضى الاصل عدم الجواز بمعنى عدم الاعتبار لوضوح ان العمل بالاصول
 وباني ما في المخرج عنه فلا بد من الوقوف عليه وقاينها ان العمل بالاحاد لا يفيد مطلقا او غالبا الا الظن وقد وقع المني عنه في الكتاب والسنن
 بل عليه بناء العقلاء وسيرة العلماء والثابت في المخرج عن عموم النفي بالنسبة الى الاحاد انما هو بعد الرجوع الى الرجال في الجملة واما
 قبل فلا ويأتي ما في المخرج عنه بدعي قطعية الصدوق والاعتبار او الاخر وغير ذلك وقاينها ان مصير عامة المجهدين الى الافتقار
 الى علم الرجال ولو في الجملة مع ما ياتي في تضعيف طريقة الاخباريين والمفصلين ان لم يفد القطع بذلك فلا يقل من حصول الظن
 ولا اقل من الشك والرد بدلا فاقدم على العمل في هذه الحالة من غير راجع فيه من عموم عقلا ونقلوا وانما ان من المعام الوارد على
 لطيفة اخرا مستغفنة ان في رواياتنا كانت جملة من الاخبار والموضوعات في النبوي المعروف مستكثر بعدى العامة على وفي المروي
 عن الله ادعيه السلم ان لكل رجل منا رجلا يكذب عليه وفي الاخر عنه عليه السلام انا اهل بيت صادق لا نخل من كذاب يكذب علينا
 فيسقط صدقنا بكذبه وفي الاخر ان المغيرة بن سعدة من كتب اصحابنا في احاديث لم يحدث بها في فاقوا الله ولا ثبوا وعليها
 خالف قول ربنا وسنة بنياد عن يونس انه قال واثبت العراف في حديث قطيع من اصحابنا في جعفر واصحابنا في عبد الله عليه السلام
 عنوا من فسمعت منهم واخذت كتبهم وعرضتها من بعد على ابي الحسن الرضا عليه السلام فانكر منها احاديث كثيرة ان يكون من اصحاب
 ابي عبد الله عليه السلام وقال ان ابا الخطاب كذب على ابي عبد الله عليه السلام لعن الله ابا الخطاب وكل اصحابنا في الخطاب يدسون من
 هذه الاحاديث الى يومنا هذا في كتب اصحابنا في عبد الله عليه السلام فلا ثبوا وعليها خلاف القرآن وفي جملة من الاخبار العلامية ان ما
 خالف القرآن وفي بعضها ما خالفه وحالف السنة في ما قلناه وفي اخر الامر يقرب مخالفه وجه الجواز في غير ذلك من الاخبار الواردة
 بهذا الصفا فنقول ان ارجح الموضوعات عما في ايدينا من الاخبار غير معلوم وادعائه كما ياتي في غير مسودع فالعمل بالجميع من غير تمحيق
 الموضوع عن غيره بل نقد وفيه بل منه عن هذه الاحاد ومن هنا قال المحقق في الحكمي عن المعبر بعد حكايته مذهب الحشوية في
 غفلوا عما تحزن من المناقض يعني ان العمل بما من الاخبار مع غيرها مطلقا موجب للنقض لوضوح ان العمل بغيرها انما يتم مع الاصل
 عن هذه والافضل في رأيي انك قد عرفت ان لا خلاف في حصول الثبوت بالرجال وحصوله بغيره كليا غير ثابت بعد ما ياتي في
 تضعيف دعواه فلا بد من الرجوع اليه في امثال التواهي المنجزة مع او امره العمل بها خاصها الاخبار العلامية الشاملة على الرجوع
 عند النوازل الى العدل والاورع والاضد وهذه الصفات لا يعلم ثبوتها في الرواية الا بملحظة الرجال لفقد الحاشية معهم وثبوتها
 الشهادة المفصلة عليها منهم فانحصرت في الكيفية الموجودة في الرجال وان لم نقل بكونها من باب الشهادة الشرعية والبرهان الشرعية
 وموافقة القرآن ونحوها ما لا يدخل الرجال فيه لا يفتقر الى الاول والا لما امر بالجمع كيف وهي احدى اسباب الترجيح ولا يترجم على
 غيرها فاجعل الاخبار على تعيين كل ما في غائرها او اخذوا في غير وليس الامر هنا كما سبق في تحيير بسبب معرفة المعبر لحد

سبب هذا الأمرين ثم لا يخرجنا لافتقار إلى الرجال في عرض الافتقار إلى الخارج فثبت الافتقار بغير حاجة إلى افتقار المحرر ولو في الجملة فقولنا
المعلوم عدم جريان الرجوع إلى الخبر في جميع الأحكام المتعارضة مع غيره كما يتعين كل خبر عند أخذ غيره وتلك في هذا المقام هذا القول
لأن ما في المقام الثاني يدل على هذا المراءى وبأدلة وإن كان بعض الوجوه المزبورة بل جميعها ولو بضم الإجماع المركب من عندنا في
القول بالفصل ومقدّمه أخرى مما يقتضيه في المقام الثاني قلنا على هذا المقام أي الثاني أيضا وجوه منها ما مضى من هذا الخبر في الآخر
غيرها في غيره وهو أنه لا يخرج عن الأصل والعموم المتعارفين إلا مع الرجوع على الإطلاق لما يأتي في تضعيف ما ادعى الآخر بل هو أن الحق
بقاء التشكيك والترديد إلا مع الرجوع كذلك لما ذكرنا أن المال الوضع قائم في أكثر الأعيان وجميعها وأن تضعيف بعض قرائن خارجة
فلا بد من الرجوع في الجميع ومنها أن قول الفاسق مع العاصي فرائض الصدق والجاه غير محذور شرعا ولو العمل بغيره من غير ما كان بدليل
الإجماع حتى من الأخبار فإنه لا يتم بدعوى عدم العمل بما ذكر ولا ضرورة بل من جهة الموافقة مع المراءى نعم هو من غير خشونة ولا اعتناء بغيرهم
خصوصا وفي اتفاق خبرهم كفاية ولبناء العقلاء وطريقه العلماء كما يعلم بمتبع أقوالهم وأحوالهم ومن اعتد بالعامل في مقام بدعوى
تبريج خارجي والأصل والعموم السابقين والأخبار المعتبرة في المظن أو المعلوم على اعتبار الوثائق فمن يغير قوله شرعا ولو في غير النسخ
خصوصا بعد ما لاحظت عموم التعليق فيها وحيث أن القسوق كالأدلة من الأمور النفسانية لا موضوع لها للفظ من غير اعتبار أمر آخر من
علم ونحوه مما هو من الطرفين لا غير موضوع اللفظ ولا ما يبرأ من فاعله من غير قول النص بذلك في نفس الأمر في علم الفهم والحوال
قبل الفصل وبعد لا يعتبر قوله لا ضلال كونه فاسقا فلا بد في كل مقام يعمل من سد هذا الاحتمال ولو بطريق شرعي لا طريق العمل إلا فيما ثبت
مسقة كما قد ثبت ولا ريب في قيام هذا الاحتمال في أكثر الروايات قبل الرجوع إلى الرجال وفي توقف سده وكشف الحال بثبوت عدالتهم
أو فسقهم على التام في أحوالهم المزبورة في علم الرجال ولا يؤمن أن صير الأكثر إلى اعتبار الموقوف بل الحسن بل الضعيف ذا العضد بغير أن
الصدق مناهج الخاصة إلى علم الرجال لعدم الحاجة إلى التدبيل وذلك لأن منشأ الحاجة ليس خصوص إثبات العدل بل مطلق الوثائق والمراجعات
بغيرها لا يمان إلا بالرجال نعم هو مناهج العلم بآلية النسخ عن قبول قول الفاسق وتخصيص له واليه ينظر جوابهم بعد شرائط العدل
في اعتبار الرواية غير الإبراء بما لا يوجب اعتبار الموقوف وغيره بأن المراد اعتبار به بغير تبين وثبت لك أنه لا يمان على عدم الاستدراج
في المحصنة لما ذكرنا أن الرجوع إلى ما قبل في حق الراوي الفاسق وبالنسبة إلى روايته من الوثائق والمراجعات وغيرها من المعاصرات
نوع تثبت كونه من القطع والظن الآخر حاصل بالرجوع وما يؤمن وروده على هذا بأن لا ضرورة لتوقف اعتبار قول العدل أيضا
إذا لا اعتبار به قبل معرفة هذا الشرط والرجوع إلى بعد بطلان تثبت كذا ذكر والحاصل أن مع فقد هذا التثبت لا يعتبر قولهم معا ومعه خبر منها
معافين موضع الاشتراط فتدفع بأن الرجوع في التدبيل لأحرار الشروط في غيره للتثبت وإن كان هذا لازم الحصول للثبوت أيضا في
ذلك لا يخلو من نظروا الأولى التزم التخصيص بآلية اعتبار ما ذكر من عمل الظاهر كما ذكره الشيخ والمحقق وغيره فلا يحمل
الفسوق على مخالفة في الفروع كما لعله الظاهر عند الإطلاق وكان مورد الإبراء أن لم يوجب تخصيص العموم وهذا لعله العدل
في المذهب أن كان الظاهر من إطلاق هذا الإطلاق كما صرحوا بذلك منها وفي التوثيق ولا يلزم هذا فساد من جهة التقابل منها إلا أنه يمتنع
للعينين الأصلين دون ما يصر فيه لاظهار في التقابل بين مطلق أحدهما ومقتضى الآخر كما لا يخفى ومنها أن سيرة العدل بما رويها
على تدوين كتب الرجال وتعيينها وتحصيلها بالاشتراك واستدراج على مطالعتها والرجوع إليها في معرفة أحوال الرواة والعمل بها في
الأعداد بوجاهة الطعن في آخرين والتوقف في طائفة ثالثة حتى أن كثيرا منهم كان سيرة ما روي في هذا العلم كالصدق والمصدق
الطوسي وغيرهم من مشايخ الحديث بل ربما أمكن أن يقال إلتزام المتقدمين فيه كان أن يرد من المتأخرين وأي حافل برضى يكون ذلك
لغوامضها وأحرار ما فليس إلا للافتقار إليه بل ربما يظهر من عدم ارتكابهم مثل ما ذكره بالنسبة إلى ما يروى ما يتوقف عليه الله أن الشك
البياشد وأخطر ولعله كذلك بعد ما روي ذلك في حقهم وفي زمانهم دون الرجال كيف ويرد في ما به الحجة في حقهم عن سيرة هذا
ومن يحصل الإطمینان أو الظن المستقر بما استبعد من الأحكام عن الإخبار وحيث أن الفصل في الافتقار الثاني له على الإطلاق
فأدر هل خبر معلوم القائل ظهران الافتقار على الإطلاق وتقرير آخران ما سمعت منهم خصوص أبي جعفر عظمة ع في كتابه
على شرائط في الإجهاد يكشف قطعا عن بناءهم على الافتقار إليه وشرائط الاستنباط وعن حق العصر عليه السلام ببلد
ينقص هذا من الإجماعات المنكرة في كل ما علمنا لغة من مرفأ فتدفع هذا إشهادهم كما يأتي في تسبقهم بالإجماع
السيرة والمحفوظ عنهم ومنها أن سيرة الرواة والمحدثين إلى زمن تأليف الكتب لا يرد على ما في الأخبار الواردة في الرجال
والجاء على التام بذكر جميع رجال جميع الأسانيد حتى إذا واحد أو أسقطهم أو بعضهم في مقام إشارته في ذلك من كتابه
الفتد بين مع النصيح بأنه لا يخرج عن لزوم الأرسال والقطع والرفع للمناصرة للاعتبار ومن المعلوم أن ذلك لا يرد

الكثرة ويجهدوا في احوالهم على حسب مقتضى خبره في التوثيق به الجايز اخذوا الرواية من غير والآن للتعب في العلم الافتقار والكشف
 عن الاشياء الكما في ثانی تقریر لوجوه التباين فلو كان بنا وهم على اعتبار ما فيها من غير ملاحظة احوال الرواة للاخذ من الاصول الاصل
 او غير من طرائس الاعتياد او القطع بالصدور كان مظهر الكتب بذكر الجمع لتواضعها او محرم او قد يطلان في الافتقار في الجملة
 فثبت الافتقار للطلوع وتوهم هذا التوام من آخره الرجوع الى الرجال وتوصيف بعض الاخبار بالضعف والتوثيق والاعتناء وضعت بعض
 وعدم اكفا وبصفة بتوصيف غيره وان كان يعرف منه بالرجال بل الخلاف بينهم في كثير من النسخ والمضيق واضع معلوم المرجع الى كتابهم
 وكون الضعيف عند القدماء اعم مطلقا من وجه عن الضعيف عند المتأخرين لا ينافي ما سمعت وانما يتاخر لوثبت ان اسباب الضعف عندهم
 ما خذوه من غير الرجال ولو ثبت بل الثابت بملاحظة الشواهد خلافه فم اخذ البعض من غيره هو الظاهر فيهم ولا ينافي في الخلاف
 الافتقار اذا الظاهر ان مراده بالضعف هو العلل وهو علم من الضعيف عند المتأخرين ايضا كما ان عموم العمل عندهم غير فاصح في اطلاق
 الافتقار الى الرجال كذا عموم الضعيف عند القدماء والاختلاف في التسمية وفي الوجه المرنونة كناية عن غير هاتين صفتي هذا المختص
 وان المسئلة تفضل في الاصول ولكن لا بأس بالاشارة الى بعض شبهات الخصم التي اخذوها الدلت وبراهين مع الاشارة الى بعض ما فيها
 وانما من شبهات الاخبارية والفصل بين صورة الغاوص وغيره وبين وجود الشهرة الراجحة الغلبة في المسئلة وعدمه والمكفي
 بضمح الغير لانها هي المتعلقة بالتمام ولا تنفع من شبهات الحشونة ومذكر اعتبار لاجل الاحاد لظن في مقام جملة الاحاد وفي مسئلة
 طويلة الدليل من مسائل الاصول لامن مسائل المقام مع ان الظاهر ان قطع هؤلاء في اربابنا اذ لم يقطع على قائل باحدهما مضانا الى
 ان نفي الطائفة الاولى لا يلائم الافتقار وغير معلوم كما اشار اليه وكذا اصل فقيه من الثابتة الاحتمال خطاهم الرجال من اسباب العلم التوا
 بوجودها واحدا لظاهر خبرهم لا حوال كثير من الرواة بالملج والفاخر عند الاستدلال بخبرهم في كتبهم الضعيف وغيره اضعف فيهم
 وهو الرضي صرح في الضعيف بان جماع العلوم كلها ومنها الرجال والحديث والدابة ومن البعيد عدم اعتناهم بما ذكره فيها و
 يظهر ما ذكرنا في فقيه من الاخبارية ايضا في علوم الامم بعضها بالصريح بذلك لا في محج دعوى قطعية اخبار الكتب الاربعة او مع اضاف
 بعض اخر او مطلقا لاشافي الافتقار الى الرجال لاحتمال وطهور واستفادتهم القطع من الرجال ومن اسباب هو من جعلها كيف وباني
 منهم ما ينفذ ذلك كقولهم ان الراوي اذا كان ثقة لم يرض بالامراء ولا يجهل لم يكن يفتيا واضحا عنده وان كان فاسدا للذهب بعينه نقله
 الفلاح بالتحقق والصدور وقولهم ان بعض الرواة ممن اجبت الجصا على تصحيح ما يصح عنه فصح روايته لاجل اعين الى غير ذلك ولعل هذه التوا
 انما صدرت لرفع ما اوردته المجتهدون على ايرادهم عليها في استعلاء الامم لظن كما تقول بحد الاجتهاد للمذموم في بعض الاخبار بانكم لا تشكرو
 عن استعلاء الظن لان اخبار الاحاد كلها ظنية السند والدلالة فانتم فوا بقطعية السند بل الدلالة وكيف كان فلام شبهات عديدة عند
 في كتب الاصول واحتمال ذكر بعض اعين فلام وان لم يذكره او باراده فرض ذكره لم يفسد بذلك البعيد ففهم ان علم الرجال علم متكبر
 الفخر عنه لان فيه بفضيلة الناس وقد نهى عن الغشس معاتبهم واما بالفضل والشرف ومنها ان بعض هذا العلم الذي قد نبهوا على احوالهم
 في الحجج والسند بل كما توافاسد الضعيف وان لم يكونوا فاسدا بالاجماع مثل ابن عقدة وكان زيد ياجار ودياعات عليه بعض الجاهل
 والشيخ وفي الخلاصة كان زيد يافضل على الحسن بن فضال وكان فضيا بفتح الشخ والجاشي وصرح في الخلاصة بمسألة منه ومع
 ذلك قال في التعليق في بيان حاله ان الطائفة عملت بما رواه بنو فضال وكبر ابا عبدون على قوله في الرجال ويستندون اليه في معرفة
 حالهم من الحجج والتعديل بما يجرى في اعرف بهم من غيره بل من جملة علماء الرجال فانك اذا التفتت جدت المسألة في الاكثر كما كان يكون
 الكل يستندون الى قوله ويستندون ويصدقون به ومنها ان الاختلاف في معنى العدالة والفسق معلوم وكان في قبول الشهادة على احد
 من غير ذكر السبب فلا يعلم من اطلاق ما هو المختار عندنا في قولنا عليه لوله يعلم خلافه فان تخار الشخ ان العدالة ظهور الاسلام مع عدم
 ظهوره في سنن كثير من السند لا يشهد بان الله دعوى الشيخ انه مشهور فيكون مذهب من عداه ايضا والمأخذون لا يكفون بذلك فكيف
 يعتمدون على نفي ابا عبدون في غير وقت ان الضعيف عند المتأخرين لا يبدون فيها من ثبوت العدالة والضبط والامانة في جميع سلسلة السند
 وقل ما يفتي في الرجال الجميع ما ذكرهم يكفون بما يقولون ان طائفة اومن رجوه اصحابنا او كبارهم ونحو ذلك ولا دلالة في شيء مما ذكر
 على ما ذكره حتى لفظ الاثمة فان غاية مقاده العدالة واما الضبط لاسيما الامانة فلا لاسيما اذا كان في كلام غير الامامي كن حرم
 حيث كان في كلام الامامي حرم مع ان كثيرا ايقال في حقه ايضا من الوثوق وغيره انه وافق وطفي ونحو ذلك وهذا ينافي كون معانيها
 ما ذكره في الجند فم يكفون في الضعيف يامور لا دلالة على ما يشق من الدلالة على ما في الكلام فيه في بعض الفاظه ودعوى العقل
 في جميع ذلك الى الاستفاد منها بآثارها ولا شاهد عليها الصلة ومنها ان اكثر اسامي الرجال عشر كبريين عدا او مخرج وغيره واكثر
 اسباب البعد لا اقل مراتب الظن المنهي عن العمل به عسلا ونفلا كتابا ومنه واجا وكتب بحج القول باعيب امثل هذا الظن

دون ما يحصل من الشواهد الآتية في اعتبارها وبحث الكتب العشرة من القطع وطرف القوى القريب لموقعها ان كثير من غير بلائهم و
تضعيفاتهم مبني على ترجيحهم واجتهادهم ولا يجوز للجهد البناء على اجتهاد غيره وما ليس من ذلك فهو شهادة كنيته لم يعلم افعالها
منهم باللفظ وما اجمع اصحابنا عليه وورد به بعض الروايات نزلنا غيره بالكتاب وايضا فالاعلى بها من شهادة الفرج بل في افعالهم
وهكذا ولا خلاف في عدم اعتبار خبر الاولى مطلقا ومورد اعتبار الاولى الاموال وصحوق الملوون دون خبره في كونها على مدح الرواة
وقد جملنا منها ما مل بل منع مضاعفا الى ان لا يخرج اشان والمردف الاكفاء بالواحد ومنها ان من فامل الشئ وغيره من كتب الماهرين في
معرفة الطبقات يعرف ان جملة من الروايات لا سيما في كتب الشيخ زده مرسلة بالمخبر الام لسقوط راوا واشين وغير العارف بالطبقة فظن
الاتصال ويصح السند مع ثبوت الموجودين وليس كذلك يعلم ان في كثير من الاسانيد وقع غلط واشباهه في اسامي الرجال واما ما هم او
كناهم او القامهم وكذا وقع في كثير من المأوزة بين شخصين وحده العطف فمع ضعف احدهما ينعكس الخبر والعكس فكلاهما من
الخطا وقد يكون مصحفا من كل ابن فيستبدل الراوي ويضعف بالوالد ولا دخل له بالسند الى خبر ذلك وايضا قبل ان يقرأ ما رواه الشيخ عن
موسى بن القاسم الجلي اخذه من كتابه وهو ايضا اخذه من كتب جماعة فينقل عنهم من غير ذكر الوسائط انك لا على ذكرها في اول كتابه فينقل
الشيخ عن موسى عن احد الجماعة من غير شارة الى الوساطة فيقول الاتصال مع ان الواقع الارسل وجميع ذلك محتمل في جميع الموارد من الشيخ
ومن غيره وما يخص روايته عن الكافي انه قد ترك اول السند اعتمادا على ذكره قبله وبما غفل عنه الشيخ فزى باسقاط اول السند بنوع
الاتصال ولا يخفى ان مفاد هذه الوجوه انه هو عدم الخبر بالرجال ولا ضرورة في الافتقار للمخرج للتحقق عن لؤمته على اعتبار الفسق اليه
فاما ان المرجع والمعول عليه ح ما ذكرنا فلا يعلم منها وانما يعلم من وجوه اخر حكاه كلا او بعضا الحدث الجراحي على ما قبل عن امتهم الاسانيد
انه قال ان احاديشا كلها فطيرة الصدوق عن الائمة عليهم السلام لا حاجة الى ملاحظة اسانيدها اما الكبرى فظاهرها وما الصغرى فلان
احاديشا محفوفة بقرائن مفيدة لذلك منها القرائن الحالية والقائنية في مثنونها واعتضاد بعضها ببعض وكون الرواية تغتر في نفسه او
في الرواية غير راض بالافتراء ولا منساح في امر الدين فاخذ الرواية من غير ثقة او مع فقد قينة الاعتبار ومنها نقل العالم الثقة الورع
في كتابه المؤلف للادب ورجوع الشبهة اليه ومنها كون روايتها من اجف العيصا على نصيحه ما يصح عنه على المعنى الظاهر الذي عليه الاكثر
كما بان ومنها كونه من بعض الروايات على وثيقته وامر بالاختصاص من كتابه او انه لما مون في امر الدين والدنيا ومثما وجودها
لحد الكتب الاربعة الكافي واللفية والتهذيب والاسنبصار لشهادة مؤلفيها بصحة ما فيها من الاخبار وانما اخذوها من الكتب الخمسة
والاصول المعنية التي اليها المرجع وعليها المعول ومن ذلك ما ذكره الشيخ الفاضل الكامل الحر العاملي في الوسائل قال القابضة التاسعة
في ذكر الاسناد لا على صحة احاديث الكتب التي نقلها منها هذا الكتاب واما ما لا يجوب العمل بها فقد عرفت الدليل على ذلك انما لا يخرج
من ذلك ضعف الاسناد لا على تقسيم الاحاديث الى صحيح وموثق وحسن وضعيف الذي نجد في زمان العلامة وشيخ احمد بن طائس
والذي يدل على ذلك وجوه ثلث المناصب هذا المختصر لاقتضا على نقل عدتها ولو بالمعنى وجمع ما هو من باب واحد وبعضه مفرغ على
بعض في امر واحد فقول احدها ان المعول على النوازل والاخبار المحفوفة بقرائن القطع انه كان داب القاء في هذه تزييل على ثلثائة
سنة ضبط الاحاديث وقد وثقها في مجالس الائمة عليهم السلام وغيرها وكان منهم على تاليف ما جعل به الطائفة المحقة وعرضه على الائمة
عليهم السلام وقد استمر ذلك الى زمن تاليف الكتب الاربعة حتى بقيت جملة منها بعد ذلك وهذه الاربعة منقولة من تلك الاصول المعتمدة
بشهادة اربابها الثقات ولغاثة بعد تاليفهم من غير ما معتمدهم منها ومن ثبوتها هو الخبر عن غير ما تاليفه مع علمهم بعدم اعتبار
الظن في الاحكام الشرعية مع التمكن من العلم والبين والمعلوم من وثاقهم وجلالهم عنهم الغصير في ذلك كيف واهل التواريخ لا ياحد
الفصل من كتاب وشخص غير معتد مع التمكن من الاخذ عن المصدر فما الظن بولا المسانج العظام وعلى فرض اخذهم من الكتب المعتمدة
كيف يبدلون بل يشهدون ببعضه جميع ما نقلوه وكونه محتمل بينهم وبين ثانيا انها ان مقتضى الحكمة الربانية وسعة الرسول ولا
عليهم السلام ان لا يضيع من في اصلا بالرجال من الامة وبما كواجا رى بل ينجون الى التثبت بظنون واذا في غير هابل يهدى اصوله
معتبره يعلمون بها في الغيبة كما هو الواقع والمعلوم بالنسبة في احوالهم والناس مل في الاحاديث الكثيرة الدالة على انهم امر واعتماد
بكتابتها ما يسمعون منها من تاليفه والعلل في الحضور والغيبة بالنسبة عليها يقولهم شيئا زمان لا يسنا السنون فيدركونها في
الاحاديث الكثيرة الدالة على اعتبار تلك الكتب الامر بالجل بها وعلى انباء عشت على الائمة عليهم السلام قد حوها وعلوها ما فيها
وقد نص بخطه بان كتاب بوش بن عبد الرحمن وكتاب الفضل بن شاذان كانا عنده وذكر علماء الرجال انهما عرضا عليهم عليه السلام
فيما الظن باب الارب وقد صرح الصدوق في مواضع بان كتاب محمد بن الحسن الصفار المشتمل على مسائل وجوابات العسكري
عليه السلام كان عنده بخطه الشريف وكذا كتاب عبد الله بن علي الجلي المعروف عن الصادق عليه السلام ثم رايهاهم يرجون كثرها

حديثاً مروي في غير الكتاب المعروف على الحديث الذي فيه وهذا لا يفي الامانة جازمون بكونه في الاعتناء ومعه الصدق والكتاب
 المعروف وبغيره من ذلك ما نرى من الشيخ وغيره الى زمان الاصطلاح والعمل بكثرة ما هو ضعيف عليه وكثير ما يصدق على طرفه ضعيف
 مع تمكنهم من طرف صحيح كما صرح به صاحب الشفا وغيره وهذا ظاهر في صحة تلك الاخبار بوجوبها ودال على عدم الصبر بالاصطلاح الجدل
 وحصول العلم بقول الثقة ليس ببيع ولا منكر فقد صرح صاحب المذرك وغيره على انه يتفق كثير حصول العلم بالوثق من اذان الثقة
 الضابط العارف حيث لم يكن مانع من العلم ويمثل صرح كثير من علماء ثقاتي مواضع كثيرة وقال لها الوجه الاخير من الوجوه المقدمة للائتمار
 وفيه النصيح بحصول القطع العادي من شهادتها كما يعلم بان الجدل لا يتقبل فيها وقال انه لا نقاش للشهادات وغير ذلك والاولى من نقل
 ثقة واحداً لحققة والشهيدان لغوي من ثنائى في حقيقته في كتاب مع انما نرى حصول العلم بالائتمار من النقل المذكور وكيف يحصل
 بشهادة الجماعة وذكر ايضا انه لو لم يجز لنا قول شهادتها في محض احاديث كبرها لمجاز لنا قبولها في مدح الرواية ونوصفهم فلا يفي
 حديث صحيح ولا حسن ولا موثق بل يفي جميع اخبارنا من غير ذلك بطلان ذلك المذرك والملازمة ظاهرة بل الاخبار بالعدل لا الشكل
 واعظم وأولى بالاهتمام من الاخبار بنقل الحديث من الكتب المعتمدة فان ذلك امر محسوس والشك في الامر في عطف بعض الاصطلاح عليه
 لا مفر لهم عن هذا الاثر لو عند الانصاف وذكر ايضا ان علماء الاصل في الثقات اذ اجعوا احاديث وشهدوا واشتبهوا ومعهما لم يكن
 ادون من اخبارهم بانهم سمعوا من المعصوم عليه السلام ظهور علمهم وصلاحهم وصدقهم وعدالتهم في انهم مع امكان العمل بالعلم لم يعملوا
 بغيره ففي الحقيقة لم يفتوا بها من المعصوم عليه السلام وقد وردت روايات كثيرة جداً في الامر بالرجوع الى الرواية الثقات مطلقاً
 اذا قالوا ان الخبر من المعصوم وليس هذا من القياس بل عمل بالعموم وقال ايضا انهم ان كانوا ثقات من شهادتهم وجب قبولها كقولها
 عن محسوس وهو النقل من الكتب المعتمدة والا كانت احاديث كبرها ضعيفة باصطلاحهم فكيف يعملون بها ورايها ان هذا الاصطلاح
 مستحدث من زمن العلامة وشيخ محمد بن احمد بن طاووس كما هو معلوم ولا يتكرره وهو لم يمتد منه وطرفه عليه ما مر في احاديث
 الاستنباط والاجتهاد والظن في كتاب الفضل وغيره وهي مسألة اصولية فلا يجوز فيها التقليد ولا العمل بالظن ثقاتاً من الجميع ليس
 لهم دليل قطعي فلا يجوز العمل به واعتقاده من الاستدلال لا من ظن السند والدلالة او كلاهما فكيف يجوز الاستدلال بظن على ظن
 فانه قد وقع قولهم عليهم السلام شر الامور محدثاً بها وذكر ايضا انه مستلزم لضعف اكثر الاحاديث التي قد علموا نقلها من
 الاصول الجمع عليها لاجل ضعف بعضها وانها اوجه انهم او عدم ثبوتهم فيكون نديها اعتباراً بل محرفاً وشهادتهم بعضها دونها
 وكذا بطلان مطلق الاجماع الذي علم دخول المعصوم عليه السلام في الكوثر والوازم باطله فكذلك المذرك مستلزم لضعف الاحاديث كلها
 لان النصيحة عندهم عموماً روى العدل الضابط الامام في جميع الطبقات ولم ينصوا على عدل الواحد من الرواة الا نادراً وانما انصوا
 على التوثيق وهو لا يستلزم الحد في قطعاً بل بينهما عموم من وجه كما صرح به الشهيد الثاني وغيره ودعوى بعض المتأخرين ان الثقة
 بمعنى العدل الضابط مسموعة وهو مطالب بليلها وانما المراد بها من يوثق بخبره ويؤمن منه الكذب عادة وفي صرح بذلك جماعة
 من المتقدمين وكذلك كور الراوى ضعيفاً في الحديث لا يستلزم الفساد بل يجامع العدالة اذا العدل الكثير السهم وضعيف في الحديث
 ومن هنا يظهر اننا ما قبل من اننا البناء مشعر بصحة هذا الاصطلاح مضافاً الى كون دلائلها بالمفهوم الضعيف المتخلف في
 جميعه فان اجابوا: "العدالة ايضا بان خلاف حديثهم ولا يذهب عنهم اليه الاقليل ومع ذلك يلزم الحكم ببدل المجهولين و
 المهملين وهم لا يقولون به وذكروا ايضا ان هذا الاصطلاح يستلزم تحقير جميع الطائفة المحقة في زمن الخصوز والغيبه كما ذكره
 المحقق في اصوله فيقال انهم قوم في العمل بخبر الواحد الى ان قال واقتصر من هذا الاقراط فقال كل سليم السند يعمل به وما علم ان
 الكاذب قد يصدق ولم يتفق ان ذلك طعن في علماء الشيعة وطرح في المذهب الا ما ضعفه الا وهو يعمل بخبر المخرج كما يعمل بخبر العدل
 ونحو كلام الشيخ وغيره في عدة مواضع وذكر ايضا ان طريقة المتقدمين موافقة لطريقة الخاصة والاصطلاح الجديد موافق لعقائد
 العامة واصطلاحهم بل هو ما اخذ من كتبهم كما هو ظاهر للشيخ وكما نفهم من كلام الشيخ حسن وقال ايضا ان طريقة القدماء حجة
 للعلم ما اخذت عن اهل العصمة عليه السلام لانهم قد امروا بانواعها وفردوا العمل بها فلم يتكروه وعمل بها الا ما فيه في عدة نقاد
 سبعمائة سنة والاصطلاح الجديد ليس كذلك طوائف من العمل بطريقة القدماء وذكروا ان اجماع الطائفة المحقة الذي نقله الشيخ
 والمحقق وغيرهما على اصطلاح القدماء فالاصطلاح الجديد اسلم واكثر خلافاً من زمن الائمة عليهم السلام الى زمان العلامة وقد علم
 دخول المعصوم في ذلك الاجماع كما عرفت واصحابها انهم انفقوا على ان مورد التقسيم الخبر الواحد الدار عن الفرقة وقد عرفت ان
 اخبار الكثرة من خصوصية بالفرقة وشرايف بذلك بعض اصحاب الاصطلاح الجديد في عدة مواضع نقلنا بعضها فلا هو نوع
 له ما راد وذكر ما جاء انتهى ان من يتخير في العلم بالخاصة بعد وقوع معاني تلك الانواع في احاديثهم ولا وجود لا كثرها في اخبارنا

قلت محصل كلامها سمعت وان دفع الوجوه الى اثنين وغيره يمكن لا ريبا طبعها ببعض جعلنا جملة منها واحدا واشرفا الى
اكثرها يقولنا ذكر او قال ايضا واكثر مما نقلناه من القاطنة اعرفت هذا نقول ان هذه الشبهات وان لم تكن حاجتنا الى دفعها لوضوح
الا فانشير اليها لم يتضح ذلك وجبت انها انواع ثلثة بالنسبة الى اربابها هل تشكل في دفعها في مقامات ثلثة فنقول في الاول يجب
عن الاول نقضا بمقام المرافعات في الحجج والبراهين حتى قد يباين واستثناء الغيبة عند المشاورة وحلا او لا يباين ولو لم يكن كلبه الاحكام
والحقوقي عن جريانها الهجوز فيها ذلك كالمقامين وثانها بالمنع عن شمول دليل المنع للمقام ولو لا انصراف الى مجزئ او مجزئ وثالثا
بالنقض بالطريق والسيره والاجماع حتى من الاخبار يبرهن على احوال المقام اذا بحث كما عرفت انما هو في الوجوب للافتقار والعدم
للعدم وثالثا بورد دعوى في كثير من الاخبار بالنسبة الى كثير من الروايات الجرحين بالاعتقاد والجرح واربعا بما فرغ في الاصول
من سقوط حجة المقتضى المقتضى اذا توثق عليها واربعا كما اننا اذا عرفت عند كونه اجنبية او توقفة على غصب الطريق والا لانه
او غيرها وقد عرفت التوثيق والاهمية واخيرة عن الثاني اولا بالنقض بالعل حتى يتم برباين المجزئين عن الكذب مع التوثيق
والاعتقاد بقرائن التثبت ودعوى الشيخ والحق وغيرهما بل الطائفة بغير هذه الرواية معلومة مذكورة في هذا الاثر اخص غيرها
وثانها بما ياتي في الثمن من كون الرجوع الى علماء اكبر حال من باب تحصيل الظن القائم مقام العلم الواجب عند الغد وعن الثالث
نقضا بالمرافعات وغيرها وحلا بان مجرد الاختلاف في مسئلة غير ما يقع العمل لبدل البناء على قول والا لا منفع في اكثر المسائل
او بعضها عند اظليلها واخذ الشبهة للقول المنزور مطلقا او حينئذ لا يفرح احوال غير معلومة في ثانياين من روايت روايت ان الى
يعقوب المروفي والمروفي ان عملها على طبق رواياتها حيث لم يفرح لادعائها على فرضها فادعها فادعها من الغد بل في رجاله لوضوح
لعمل غير غير معلوم ان لم يعلم او يفرح خلافة فان التاليف اذا كان اجرة خصوصا للعلم بعدى الدهر كما سما في هذا الامر العظيم انما يكون
على وجه ينفع به اكل والحل فلا يبق على مذهب خاص الا بالنسبة عليه وهما مفعود ولو اراده كان الاجماع ان يقتصر في الاشخاص فيكون
عند اعتنا الجميع او فاستأخذهم او عنده اطلاق وصحة ويعتد في غيره وبشهادة على ما استظهرناه انه لم يفرح في كتابها جماعة كثيرة
لولا الاكثر خصوصا في كتاب رجاله بل قد فرح في موضع الضج بكونهم من الاماء في بيان احوالهم وفي موضع الكفاين لوضعها
لذكر رواة الشيعة فظهر اسلامهم مع ظهوره فطحا ولو للعلانية والدار وغيرهما او بما يفرح الايمان والاسلام ككونه من اصحاب ابي
المصومين عليه السلام ولازم البناء على مذهبه في العدالة الحجج ان ظهر الا فالعدالة وما ذكر جاز في ما يفرح غيره ايضا خصوصا في
لوضع كتابه ايضا الشيعة فظهر كون الشهرة على تخار الشيوخ مع المنع عن ثبوته فان دعوتها من بعض على الملكة واخر على حسن الظاهر
مطابقة بل في الاخره الضج بكونها من القداماء فرجع وعن الرابع ما ياتي عن قريب وفي الخامسة في اصطلاحاتهم وعن الثلاثة
الذكر في بعضها انها انما قد فرح كون الرجوع الى الرجال من جهة استعادة القطع او كون توصيتهم بل يدع او الفتح شهادة شريفة
وسمع في التثنية انهم من جهة استعادة الظن القائم مقام العلم الواجب المصدق كما فرغ في عدة الاستدلالا وادع القاطنة في الاصول
لا في بعض مقاديرها انما لا يباين عنهما في المقام فاما وجه عدم اعتبار الظن بالحاصل من غير هذا العلم كما لا يباين في الاثنية
التي استنداد منها العلم وكيفية الغير ونحو ذلك من ان المعبر بهذه القاعدة انما هو الظن المستقر بالحاصل والخص في البحث عن اسباب
ولذا اوجب القائلون بها في الاصول البحث في الاخبار وغيرها من الادلة ولو لم يكن فبالظن بالحاصل لغيره ولو شهد بالحكم من شهد
كيف والا لزم حوازا كقضاء المجهود بقناوى امثاله وحله التقليد الممنوع في حصة بالاجماع ومجوزة في ثبوتها بما لا يفرح واي فرغ في
بينه وبين التقليد بناء على اعتباره للظن كما يقول ميركل او جل البانين على هذه القاعدة ولا يرد مثله عيب في الرجوع الى علماء الرجال
في الحجج والتوثيق بل كونهما باجها دهم بل الظاهر ان ذلك ينقل الا وهو عن السابق كما في اللغة اما سمعنا
فضلا او بشياع الحال المذكور في العدالة والحجج كما في كثير من مقارن في العصر ومثله مع فقد الملائكة والمعاشر او بغير ان
معتبر للظن المعبر مع التسليم فلهذا قد راعى ان الرجوع الى اجتهاد لا يتمكن نحن من مثله لا باس ببعد البناء على الآثار الحاصلة من مثله
مستقر معبر بالقاعدة المزورة بخلاف ما يتمكن من مثله فاما كون شهادتهم كنيية في غير موضع اجتهادهم وقرنا او فرغ في موضع
لكن اشرف الى ان الرجوع لاستعادة الظن لا الشهادة وبجى التفصيل ولا ريب في حصول الظن باي منه كانت الشهادة معصاة الى
ما ياتي في التثنية من امكن الاكتفاء بخوذه الشهادة في خصوص المقام للعمل والاجماع فاما الاصول والخطاء الخفية من الشيخ
او غيره فمع ما من كون البناء على الظن وعدم اقتضائهما الفتح عن الرجال لولم يثبت انه لو نوح حصول معرفتها بان البحث في الغرض
الموجب للغير التوثيق على صحة الطبقات بالامانة وليس المدار على ظن الجاهل مع انما محتملان في الحكم بغيرها في الكتب بالنسبة
الى ما صحح بالسند وتجل نفى وجوده فيها واسماع كونه رجلا بالهيب منها فحجرة الصدوق والشيخ الرجال مما يفرح لوضوح

ان اقصاه على اخذ من الاصول المعروفة المعلومة من مصنفها بوجوب عدم اعطائها للرجال اصلا او في غير باب الاصول وهو بعيد
 جدا ولو كان بثبوتهما بالوساطة للتوقف عن قولهم على الرجال فغدا هم هذا الاحتمال ويقولون في المقام الثاني اما لان ما ذكره هذا
 الوجه جامع وعرفه القطع بالصدور لا اقل من قيام احتمال السهو والعقل للوضوح عدم عصم الرواة والمؤلفين للاصول والكتب
 المأخوذة منها ومع التسليم بواجب الغناء عن الرجال على الاطلاق لوضوح وجود الاخبار المعارضة في جملة هذه الاخبار كما جاز النسخة
 ومن المعلوم المدلول عليه بالاجاز والعلاجه فيها وعبرها فوقف بين الراي المعين منها على مراجعة الرجال فان الغنى المدعى على كل حال الا ان
 هناك تخارج الخبر الموجود في بعض هذه الاخبار كما هو مخارجه في نفسه الاسلام ومعه لا افتقار الى علم الرجال لاني بغض الاخبار المتعارضة في الحكم
 في في المتعارضة منها في العلاج الا اذا اختلفت في الخبر في القسم الاخر جاز الترجيح فيصنع الافتقار في الجميع وفي القسم الاول الا انه بالعرض و
 يقع ولا ان المخارجه لاكثر الاخبارية التي ترجح دون الخبر وثانيا بان اختيار الخبر انما هو بعد ترجيح اجازة على اجاز الترجيح والرجح اليه
 الرجح الذي عمد في الرواية المتوقف معرفتها على الرجال فثالثا بان المستفاد من الاخبار ثبوت الخبر على تقدير الترجيح لفقد بسببه وجوده
 في النجاسين فهو في الحقيقة في مقابل التوقف والرجوع الى الاصول والقواعد لا الترجيح مصفا الى ان الظاهر كما قل ان كل من قال بالافتقار
 الى علم الرجال قال بغيرها فاذا ثبت لا نسفا وتجبر اليه وبين الخبر واجازة ثبت مطلقا بالاجماع المركب من غير الخصم المنازع وبما ذكرناه من اجاز
 نعارض اجاز الاحكام كما هو الخائب الافتقار ولو لم يلاحظ معها اخبار العلاج اندفع ما امكن ان يقال بل قيل من اختصاص اجاز العلاج
 بغير من حضور النصيح بعضها بالاجازة الى ملاقاته الامام عليه السلام وتطوره في صورة ظنية الاخبار دون قطيعتها كما هو المفروض عند
 الخصم وللاجماع المركب فان كل من قال بالقطعية نفى الرجوع الى اجاز العلاج والاول ثابت بما مر في الثاني مصداقا الى ما في دعوى
 الاختصاص المزبور بوجوه على التفرير الاخر المحفوظ فيه اخبار العلاج ايضا وخصصها ونقول — نفسيا وان كان ايضا جليبا اما منع
 الصغرى والكبرى كما اشار الى منعهما في الاجمال ففي الوجه الاول في الصغرى ان حصول القطع من المنزلة غايته التذرية وكذا من الاعضاء
 وعلى فرضه على ندرته لا يلازم حصوله في غيره والافتقار في الغالب كاف بل هو المدعى وكذا من كون الراوى ثقة لمع حصول القطع الراوى
 الثقة لعدم لزومه لاني الرواية ولا في العمل فطحا خذها من ثبوته بقدا او مطلقا او على تسليمه فحصوله لا يستلزمه لما لاحتمال
 السهو والنسيان والذهول عن الفرقة او خفاها كما وقع في كثير من الرواة فردد عليهم عليه السلام بقوله ليس كل طينثا وليس كل فذهب او ما
 ادرك بعد الايهنا وفي باب الادوات قلت لهم عتوا بالعرب قليلا فزكوها حين اشتكت الخيرة وفيه ايضا بعد ذكره في الخطاب والعتال
 انه لم يكن يحفظ شيئا حديثه ان رسول الله صلى الله عليه واله غاب له الشمس في مكان كذا وكذا وصلى المغرب بالشجرة وبينه ما سئله مبال
 ما خبرته بذلك في سفر فوضع في الحضر مصفا الى ان معروضه وثاقه الراوى وضبطه وغير ذلك من الامور الموجبة للقطع او الظن بما هي
 بالرجوع الى الرجال وان حصل لنا القطع بعد ما لم يحصل مثله الافتقار حصول خصوص الظن ومن هنا يظهر قوة ما اشرنا اليه من ان
 محدد دعوى قطعية الصدور لا يلازم الغنى عن الرجال فالنظر ومن هنا يظهر ان حصول العلم لنا بل مطلقا باضاف الرواية بهذه الاشياء
 في غاية التذرية على ان بقاء الراوى على الوثاقه وغيرها من الصفات الموجبة للقطع بما يجزئ الى اجاز اجازة غير معلوم في اكثر الرواة او فيهم
 وبتوثيقها في جملة غير كافي في مقام حصول العلم وان اكتفي به للاستسجاء او غير في مقام الظاهر كما ان ثبوتهما على احسن بعض رواياته لا يكفي
 الا في هذا البعض مع ان كل على فرض تسليمه انما ينفع في حال الاختصاص وعدم خوف تقيته ونحوها والا فلا يجوز ان يوزن الخبر عن النص في طلبها
 غير المقتض ولو بقرينة ونحوها لا سيما ان اريد بالقطع قطعية الغادة وفي الثاني من وجوها بعد جملة ما سمعت سواء اريد بالما قبل الثقة
 لمشاهدة المعصوم عليه السلام وغيره او مطلقا ان احتمال الدرس في كتابه من الخلقين او المعاندين له او لما لا شك به ومن الهازل او القاسوق كيف
 بنسب خصوص ما ورد نحوه في اخبار كثيرة مريضة وكيف العلم مع عدم اسناده وايضا فلفظ من الكتاب بما ينبغي وتغير به المعنى مما
 لا يخفى الى غير ذلك مما لا يجامع العلم احتمالا خصوصا ان اريد الثقة غير المشافرة كالمشايخ المشتهرة وانما هم لان حصول العلم لهم بصدور
 جميع ما جمعه عن المعصوم عليه السلام مع كثرة الوسائط وضعيفهم كثير من ذلك كما في الفقه ورواية في التهذيب والاستبصار كما نرى
 مع انها لم يدعوا ذلك بل ادعوا الصحة وهي لا تلازم علم الصدور وباني الكلام في هذا بوجه ايسر واوفي واما ان اريد بخصوص المشافرة
 فتقيد تسليم حصول العلم لنا باضافه بالصفات المزبورة من غير مراجعة الرجال ان كتب مثاله لم يصل اليها مصفا الى اختلاف
 النقل في نقل جملة منها فذكرت في نسخة في اربعة ان رواه كثر لان الرواية لها كثرة وفي محمد بن عذافر كتاب تحلف الرواية عنه وغير
 ذلك وفي الثالث ما اجماع صفوة غايته هذه الظن والاجازة لا يرون الاعتماد عليه مع ان الحمل بل الظاهر ارادة مطلق الانقائ
 عنه وان الكاشف عن نقل المعصوم عليه السلام لا يجزئ فيكتب بالقطع بمفاده على ان الظاهر ارادة الوثوق من الصحوة انه المراد منها
 في اصطلاح القدماء باعتبار الحاجة ما كوز المعنى ان ما يصدر منه وثاقا به موثوق به عند المجعدين وان هذا عن العلم وعلى فرضه فقد

ان علم الغير واحد او متعدد لا يوجب علما مضافا الى ما ياتي في بيان معنى الجادة ونفس اشخاص المجع عليهم فان منها اخلاقا علميا جادا
 مع ان معرفة ذلك كله بالرجال فكيف يستغنى بغيره وفي الرابع بعد كثير مما ان يوثق المصوم عليهم السلام بشئ له مبنى على ظاهر الظاهر سلبا كنه
 منقول اليها باجبار الاحاد الغير المبنية للعلم مع وقوع الثبوت في كثير منها على ما يظهر من ملاحظة جمع الكثرة وعبره بل منها بطلان وقوع
 التوثيق بسند صحيح من غير معارضة مثله لم يقع الا في حق ما من الرجال وهذا على تسليمه لا ينافي الاحتقار في غيره وفي الخامس بعد ما
 ايضا انه ليس في كل انهم ما يدل على علمه جميع ما جمعه في كثير من الاخبار وانما فيه ما يفيد انها معول بها عندهم او عند غيرهم لوضوح
 لجملة العمل من العلم وكذا الخدم ما منها من الاصول المعبره وقد اشرنا الى عدم كونها قطعية صحيح ما منها عند اربابها ايضا وكيف بغيرهم من
 عاصمهم وكيف بمن اخرجهم فان كثر جبرته والحويل على شئ لا يقتضي الا الحجة والاحتياط في اعادة الوثوق والاعتماد فان ذلك
 من العلم وقد اشرنا في وجوه الخلل الى التوامم بذكر اسبابها الاجازة تقصيدا واجمالا مع التعليل بالخرز عن خروج اجازتهم عن الاستدلال
 فلو كانت علمية لم يقتصر الى ذلك اصلا ولبطل التعليل المرتب وايضا انهم غير متفقين في الجمع لما جمعه في كل من يترك كثيرا من افعاله المتماثل
 عند وكذا المتماثل عند ذلك على ما جمعه السابق عليه في النسبة الى الكلي والصدق مع ثبوتها في المصوم والمقول عن احوالهم انهم كانوا يفتقرو
 في جميع الاخبار ونقدتها وتعيها ومن هذا ما ذكرناه في جمل من الاخبار العلمية التي وافق خبرها عليها وايضا في غيرها وايضا في المصنف
 نرى عند كثير على الصحيح ونضعف شيئا من الوليد حتى قال ان كلما صحه شيئا فهو عندى صحيح وذكر بعد استضعافه روايته عن محمد بن
 الهادي ان كل عالم يصح ذلك الشيخ ولم يحكم بغيره فهو عندنا من اولنا في ذلك في الاجل علمه العلمية وكيف يستفاد
 يصح الغير العلم بالصدق خصوصا ومن الظاهر من المعلوم ان يصح شيئا وتضعف كان بالاجزاء في الرجال كما وقع التعليل في بعض ذلك
 وقد اشرنا في احوال شيئا ان كان عاديا بالرجال وكيف يرد الاخبار العلمية يدعوا ما اخذها من الكتب المصولة عليها بحجة وتضعف شيئا
 من لاحظ اول الاستنباط المتماثل عن جميع هذه الكتب مصنفا وتصنيفا وهو في الحقيقة ليس ان خبره علم علميا قطعي ان هذا الاسناد المهم
 فهو معروف وصرفا فقرأ لا نرى بعد ان ذكر الموارز وما اوجب العلم وجعل القسم الاخر كل خبر لا يكون متواترا ويخبر من واحد من الفرائض
 التي ذكرها قال ان ذلك خبر واحد ويجوز العمل به على شرطه فان كان خبرا جديرا من خبر اخر فان ذلك يجب العمل به لانه من الباب الذي عليه
 الاجماع في النقل الا ان يعرف ما واهم بخلافه قبل ذلك لاجل العمل به وان كان هناك ما يوافقه فينبغي ان ينظر في المتأخرين فيعمل على
 الرواية الى ان قال وانما اذا فكرت في هذه الجملة وجوب الاخبار وكلها لا تخلو من قسم من هذه الاقسام ووجدت ايضا ما علمنا عليه في
 هذا الكتاب وفي غيره من كتبنا في الفتاوى في التحليل والتحريم لا تخلو من واحد من هذه الاقسام ولم نشر في اول كل باب الى ذكرها رجاء
 الاجازة التي علمنا عليها وان كانا اشرنا في اكثرها الى ذكر ذلك طلبا للايجاز والاختصار انتهى وهل يقدر العاقل ان يقول الاحاد التي
 عمل بها الشيخ وادعى عليه الاجماع المبيد لكون عمل من سبغها ايضا عليه ونظر فيه مع المعارض الى ما لا يعلم او يظن الا بالرجال وكان بناؤه
 في كتبه جميعا على الترجيح بالاسباب التي يعلم ما ذكر منها انها ما يعرف بالرجال وغايتها اعادة الظن الى مع كل ذلك عالم بصدور هذه الاجزاء
 عن المصوم عليهم السلام او بمقدارها من غير رجوع الى الرجال بل التحقيق عدم حصول الظن بذلك ايضا الا جملة منها مقيمة ومجملها كما لا
 على المتأمل مما مر ومنه يظهر ان ثمة بل بعضهم لدعوى القطعية على اعادة العلم العادي كالمعلم بان الجبل لم يبق له ذهابا او على ما ينبغي
 بر في العلم العام او الخاص بالمبشرين في العلم وهو الظن القوي كما عن اخر ايضا واضح الفساد خصوصا والاختلاف لا ينفق عن الاجتهاد والرجوع
 الى الرجال وغيره من اسباب الظن بالاعتساب او الالة لانه نعم ان اردنا بذلك قطعية الحجة في كثير مما منها لا في الجملة فهو حق لا شبهة
 في عند العاملين بالظن المطلق الا ان ذلك كما مر من مقدمه ان الافتقار الى الرجال لا من الادلة على خلافه واما من استدلال باحوالهم
 في اويلها على الصحة بانها شهادة منهم عليها والبيضة معتبرة مطلقا خصوصا وهي منهم متضمنة للتخيل واداة ما في كثير من الاخبار و
 انها لا تفتقر ان تكن اولى من شهادة واحد او اكثر من علماء الرجال على وقاخر او ضد فخره او لا ما عرفت من منع كونها شهادة وكيف و
 يعتبر منها العلم بالاختلاف وعرفت ان علمهم من باب الترجيح والرجوع الى احوال الرجال وبغير ذلك ما غايتها الظن غالبا وانما ينفع اعتبار
 الشهادة في امثال هذه المواضع التي لا تقوى اقرب بل هي منها كونها اجازة اعلمت في المسئلة المتروكة وهي مسئلة جارية
 الاحاد وثالثا من كونها شهادة علمية على تسليمها وتسليم اجازتهم بطريق الخبر وفي اعتبارها خلافات واشكال واربعا لعدم تعيين
 المشهود من الروايات والرواية وحاسا لكونها كتيبة وسادسا لاعتراض المشهور عن الاكتفاء بها كما يشهد له سادسا لاعتراض المشهور عن الاكتفاء بها كما يشهد له سادسا
 لتجويد وتعليل بتبين الخبر عن غيره بعد دعوى اخفاء الفرائض المبنية لذلك ويشهد له ايضا مخالفة بعض المشايخ لبعض وعدم اكفائه
 بشهادة من سبغوا سابعيا بان مرادهم بالصحيح كما جئ في الباب الثاني بل الثالث هو ما اعتمدوا بكونه من المصوم سواء قطعوا او
 خذوا جملة من الامارات التي كانت عندهم وواضح انه من باب اجتهادهم ومخصهم عن الامارات ولا يجوز لنا تقليدهم وعلى فرض

تسلية

تسليم الجميع فانما هو في الاخبار الموجودة في الجمع او في اثنين منها لوضوح اعتبار العدد في الشهادة بالاجماع والاخبار وفلما فصلنا ذلك
 في كتاب القضاء والاحكام والاكتفاء سنوضح واحد في الرجال لكونه من ساء العدل او مطلق الظن كما بان في ما قبله ان الحق هو الاخير و
 الزامنا بالعمل بها من هذه الجهة مرتين صريحتان عن رابع وجوه الفناء الاول ونقول في المقام الثالث اجمالا مثل اجماع المقام الثاني
 وتفصيلا بالاضافة الى اجماله والاخر اجمالا من تفصيل المقام الثاني في الوجه الاول بعد ما مر بها بقرب من خصوص ما سبق من اخبار
 دس المعادين واختلاف جمل من الاصول في انفسها وبسبب اختلاف رواياتها والعرض عليهم علمهم بالامانة هو في قبل من ذلك الاصول
 وكون جميع الكتب الاربع منها غير معلوم بل المعاد خلافه مع انه منقول باخبار الاحاد واثبات اعتبار خبرها بالاجمال من وجهين
 وقد سمعت ما عن الصدوق وما في الاستبصار ومنه ظن ان التبر المكن في حقهم انما هو بالظن والفرج ودعوى عدم العلم بالظن او
 مع التمكن من ان اريد مطلقه والافكار في خصوص ما بعد ما ورد في اخبار الفلاح في حجية الاخبار وعرفت ان الاخذ من الكتب المعتمدة
 لا يوجب العلم بالصدور ولا الاعتناء في الجمع كما عرفت ان الضم المشهور بها ليس الا ما يوجب العلم والاعتناء فطعا كان او ظاهرا
 بالنظر والاعتناء في الادلة وفي الثاني ان الصانع انما هو مع عدم نصب طريق ولو ظننا بل مطلقا لا مطلقا وقد علمنا الاحكام
 عليه والصلوة والسلام انما حكم بالظاهر والله يتولى السرائر في هذه الحكمة في الحكماء مع ان فيها نصيب الاموال وتجريم الحلال
 وتحليل الحرام كما في اصل الاحكام ومما يجاب عما دل على اعتبار الكتب والعرض وان شيئا من ذلك ونحوه لا يوجب التحريم بالصدور
 واما طرح ما هو الصحيح بالاصطلاح المتأخر والعلل بضعفه فبطل على عدم العبرة بهذا الاصطلاح كيف ودلناهم على الطرح والعمل
 المذكورين بل غايتنا ان اعتبار الصحيح في مصطلحهم كعدم اعتبار ضعيفه اصل وما يخرج عنه لا مخرج اكل منها مشروط بغير ما يورث
 الظن بالخلات ونحو ذلك ولا نعلم الوجه في حصول الظن بالصدور وهذا قد يكون في الضعيف وقد لا يكون في الصحيح وانما الظاهر
 القدر ما وليس بعيد بل اقرب من غيره واما اصول العلم بقول الثقة مع عدم الفرائض فشي لا ينكره منك فلا حاجة الى الاستشهاد فيه
 بكلمات العلماء الا ان الكلام في حصوله في المقام وفي الثالث ما مر في الجواب عن اخر وجوه المقام الثاني فاما دعوى ولو ثبت شاهدان
 عن نقل مذهب مخالف وموافق كما نرى فان هذا بالمشاهدة والعيان وذلك بمراجعة الظن والتزجيح والاعتناء كما مر في ما قبلنا
 مضافا الى منع حصول العلم في الخبر ايضا فان اريد من مجرد ثبوت اخذ ما في الاربع عن الكتب المعتمدة باعتماد الاخذ فظننا وجه
 الا انه لا يقبل المسند شيئا لما سمعت من منع العلم في المقامين وعدم الجواب عنه لا عتادا له لا عتادا لما مر في وجهه مضافا الى ما قبله او
 احتل من انهم وان ذكرنا ذلك في اول الكتب الا انهم غفلوا عنه او رجعوا عنه في الاثراء واما ما عايناه اعتبارا وشهادتهم باعتبار
 توسعهم في الرجال بل انه ادلى وانه لا مفر لهم عن هذا الزام فلهذا هو من شيء مراد الاستدلال في الجملة لان الاول بالاجتهاد بخلاف
 الثاني غالبا والاكتفاء في الخبر بقاؤه الاستدلال المجوزة للعمل بالظن المستفردون خبره وان خبره جاصل في الاول بل هو نقلد مع
 تمكن الاجتهاد ومنه يظهر الفرق بين ما حدونه بالسمع والفرق بينه ونحوهما وبين ما اجتهدوا في اعتباره ومختصه ثم جازعنا بما هم
 وبمراجعة صدق الرواية عليهم بالاعتبار الاجتهاد انقل عن الرواية على الوجه المتعارف وفي الرابع ان احداث الاصطلاح ليس
 من البدع او المحرم منها والافادات الوضع في الحقيقة عند المشرعة وخبرها منها واما كونه من الاجتهاد او الظن الوارد في هذا
 الاخبار فكل موضوع الخابرة مع ان الاجتهاد المتنوع هو العمل بالظنون التي لم تثبت اعتبارها او ثبت عدمه كالفاسخ الاستحسان
 والكلام فيه خارج عن وظيفة المقام واما ان مسئلة اصولية فان اريد اصل الاصطلاح فواضح البطلان وان اريد الحكم باعتبار العمل
 اصطلاح دون اخر فبذلك الا ان دليل الكتاب والسنة في الاعتبار بان حجة الاخبار كانه البناء والسؤال والانداز والاخبار الدالة
 على اعتبار قول الثقة خصوصا وعموما بالضحج والتبطل وغير ذلك وقد جمع اكثرها في الوسائل مضافا الى اجماع السيرة وفي القدر
 الايات والاخبار الناهية عن العمل بالظن وتقليد الابهاء مضافا الى اجماع ايضا مع عدم الاعتناء بما خارج وليس المقام مقام
 التقيص واما استلزامه لضعف اكثر الاحاديث المحالوم نقلها من الاصول الجمع عليها فمنوع بعد ثبوت كونها من الاصل الجمع على اعتبار
 تمام ما فيه كيف والعمل بالضعيف المجبور بالشهرة مشهور عندهم ان لم يكن مجمعا عليه فكيف بالمجور بالاجماع على العمل به نعم هو كذلك
 مع عدم ثبوت ما ذكرنا بعد ثبوت كونها من الاصول وعدم كون الاصل مجمعا عليه ومجمعا على جميع ما فيه مع فقد سائر ما ي
 الاعتناء وظاهره لا يرد في ذلك شيء من اللوازم المبرورة في هذا الوجه ومع التسليم فانما هو في بعض الاحاديث لا اكثرها ثم ان في
 دعوى اجماع على الاصول القديمة مع فرض وجودها ان محققه غير ثابت خصوصا ان اريد بغير فقد والتبطل وقطعية الصدور بحجة
 خبرنا في اثبات هذا الزام مع وهنه بذكر اكثر الاصحاب وجميعهم تكبر ما فيها وقد اعترف في الوجه الثاني من وجوه خبرهم كبرها
 للحدث المرنى في غير الكتاب المعروف على المعصوم عليه السلام على المروية فيه كيف ولا ريب كون باب الاصول من اجتهاد العصاة على

في كتاب القضاء والاحكام والاكتفاء سنوضح واحد في الرجال لكونه من ساء العدل او مطلق الظن كما بان في ما قبله ان الحق هو الاخير و
 الزامنا بالعمل بها من هذه الجهة مرتين صريحتان عن رابع وجوه الفناء الاول ونقول في المقام الثالث اجمالا مثل اجماع المقام الثاني
 وتفصيلا بالاضافة الى اجماله والاخر اجمالا من تفصيل المقام الثاني في الوجه الاول بعد ما مر بها بقرب من خصوص ما سبق من اخبار
 دس المعادين واختلاف جمل من الاصول في انفسها وبسبب اختلاف رواياتها والعرض عليهم علمهم بالامانة هو في قبل من ذلك الاصول
 وكون جميع الكتب الاربع منها غير معلوم بل المعاد خلافه مع انه منقول باخبار الاحاد واثبات اعتبار خبرها بالاجمال من وجهين
 وقد سمعت ما عن الصدوق وما في الاستبصار ومنه ظن ان التبر المكن في حقهم انما هو بالظن والفرج ودعوى عدم العلم بالظن او
 مع التمكن من ان اريد مطلقه والافكار في خصوص ما بعد ما ورد في اخبار الفلاح في حجية الاخبار وعرفت ان الاخذ من الكتب المعتمدة
 لا يوجب العلم بالصدور ولا الاعتناء في الجمع كما عرفت ان الضم المشهور بها ليس الا ما يوجب العلم والاعتناء فطعا كان او ظاهرا
 بالنظر والاعتناء في الادلة وفي الثاني ان الصانع انما هو مع عدم نصب طريق ولو ظننا بل مطلقا لا مطلقا وقد علمنا الاحكام
 عليه والصلوة والسلام انما حكم بالظاهر والله يتولى السرائر في هذه الحكمة في الحكماء مع ان فيها نصيب الاموال وتجريم الحلال
 وتحليل الحرام كما في اصل الاحكام ومما يجاب عما دل على اعتبار الكتب والعرض وان شيئا من ذلك ونحوه لا يوجب التحريم بالصدور
 واما طرح ما هو الصحيح بالاصطلاح المتأخر والعلل بضعفه فبطل على عدم العبرة بهذا الاصطلاح كيف ودلناهم على الطرح والعمل
 المذكورين بل غايتنا ان اعتبار الصحيح في مصطلحهم كعدم اعتبار ضعيفه اصل وما يخرج عنه لا مخرج اكل منها مشروط بغير ما يورث
 الظن بالخلات ونحو ذلك ولا نعلم الوجه في حصول الظن بالصدور وهذا قد يكون في الضعيف وقد لا يكون في الصحيح وانما الظاهر
 القدر ما وليس بعيد بل اقرب من غيره واما اصول العلم بقول الثقة مع عدم الفرائض فشي لا ينكره منك فلا حاجة الى الاستشهاد فيه
 بكلمات العلماء الا ان الكلام في حصوله في المقام وفي الثالث ما مر في الجواب عن اخر وجوه المقام الثاني فاما دعوى ولو ثبت شاهدان
 عن نقل مذهب مخالف وموافق كما نرى فان هذا بالمشاهدة والعيان وذلك بمراجعة الظن والتزجيح والاعتناء كما مر في ما قبلنا
 مضافا الى منع حصول العلم في الخبر ايضا فان اريد من مجرد ثبوت اخذ ما في الاربع عن الكتب المعتمدة باعتماد الاخذ فظننا وجه
 الا انه لا يقبل المسند شيئا لما سمعت من منع العلم في المقامين وعدم الجواب عنه لا عتادا له لا عتادا لما مر في وجهه مضافا الى ما قبله او
 احتل من انهم وان ذكرنا ذلك في اول الكتب الا انهم غفلوا عنه او رجعوا عنه في الاثراء واما ما عايناه اعتبارا وشهادتهم باعتبار
 توسعهم في الرجال بل انه ادلى وانه لا مفر لهم عن هذا الزام فلهذا هو من شيء مراد الاستدلال في الجملة لان الاول بالاجتهاد بخلاف
 الثاني غالبا والاكتفاء في الخبر بقاؤه الاستدلال المجوزة للعمل بالظن المستفردون خبره وان خبره جاصل في الاول بل هو نقلد مع
 تمكن الاجتهاد ومنه يظهر الفرق بين ما حدونه بالسمع والفرق بينه ونحوهما وبين ما اجتهدوا في اعتباره ومختصه ثم جازعنا بما هم
 وبمراجعة صدق الرواية عليهم بالاعتبار الاجتهاد انقل عن الرواية على الوجه المتعارف وفي الرابع ان احداث الاصطلاح ليس
 من البدع او المحرم منها والافادات الوضع في الحقيقة عند المشرعة وخبرها منها واما كونه من الاجتهاد او الظن الوارد في هذا
 الاخبار فكل موضوع الخابرة مع ان الاجتهاد المتنوع هو العمل بالظنون التي لم تثبت اعتبارها او ثبت عدمه كالفاسخ الاستحسان
 والكلام فيه خارج عن وظيفة المقام واما ان مسئلة اصولية فان اريد اصل الاصطلاح فواضح البطلان وان اريد الحكم باعتبار العمل
 اصطلاح دون اخر فبذلك الا ان دليل الكتاب والسنة في الاعتبار بان حجة الاخبار كانه البناء والسؤال والانداز والاخبار الدالة
 على اعتبار قول الثقة خصوصا وعموما بالضحج والتبطل وغير ذلك وقد جمع اكثرها في الوسائل مضافا الى اجماع السيرة وفي القدر
 الايات والاخبار الناهية عن العمل بالظن وتقليد الابهاء مضافا الى اجماع ايضا مع عدم الاعتناء بما خارج وليس المقام مقام
 التقيص واما استلزامه لضعف اكثر الاحاديث المحالوم نقلها من الاصول الجمع عليها فمنوع بعد ثبوت كونها من الاصل الجمع على اعتبار
 تمام ما فيه كيف والعمل بالضعيف المجبور بالشهرة مشهور عندهم ان لم يكن مجمعا عليه فكيف بالمجور بالاجماع على العمل به نعم هو كذلك
 مع عدم ثبوت ما ذكرنا بعد ثبوت كونها من الاصول وعدم كون الاصل مجمعا عليه ومجمعا على جميع ما فيه مع فقد سائر ما ي
 الاعتناء وظاهره لا يرد في ذلك شيء من اللوازم المبرورة في هذا الوجه ومع التسليم فانما هو في بعض الاحاديث لا اكثرها ثم ان في
 دعوى اجماع على الاصول القديمة مع فرض وجودها ان محققه غير ثابت خصوصا ان اريد بغير فقد والتبطل وقطعية الصدور بحجة
 خبرنا في اثبات هذا الزام مع وهنه بذكر اكثر الاصحاب وجميعهم تكبر ما فيها وقد اعترف في الوجه الثاني من وجوه خبرهم كبرها
 للحدث المرنى في غير الكتاب المعروف على المعصوم عليه السلام على المروية فيه كيف ولا ريب كون باب الاصول من اجتهاد العصاة على

نصيب ما يصح عنه كخصوص المذكورين في الرجال مضافة الى ما قبل من ان وجه الاجماع والعمل غير معلوم انه من جهة مطلق الفطن او كونه بناء العدل او
غير ذلك ومثله غير محجة لا لاختلاف مسند الفتوى بل لاختلاف الفقه به ومن هنا سمي اجامعا تقييدا واغرب من ذلك دعوى استلزامه لخصه
جميع الاحاديث كما هو واضح على المطالع بطريقه الاحكام ياتي في باب الفاظ المذبح والقدح ما ينفع بفساد ما نوه في ذلك وفي حكمهم بافتش
اذا قيل في حق الرجل انه ضعيف في الحديث واو لا ما يندبر له انه غير خبير بطريقه الاحكام واغرب من ذلك كله دعوى استلزامه لخطئه جميع
الطائفة كيف وهم كثير من الطائفة ان لم يكونوا اكثرهم وليس المراد من القوم الذين اشار اليهم المحقق اهل هذا الاصطلاح لوضوح طرحهم
كثيرا من سلم السند وعلمهم بكثير من ضعيفه وان كانوا المراد للمحقق في خطئه عند الخط كذب رتب هذه الطائفة وهو العلامة ثم اعرف
واما ما ذكره من مخالفة الاصطلاحين وانه من المتقدمين موافق لطريقه الخاصة وموجب العلم وما خوذ عن اهل العصمة عليهم السلام ومجمع عليه
بجمل من المتأخرين فان اراد نفس التسميتين فمع انه لا مشاحة فيها فيه ان شيئا منها ما غير ما خوذ عنهم عليها السلام ولا اجماع على احد هما ولا خبير
في مخالفة مثله وان اراد جمية المصطلح عليه عند ما تفتة كما ذكر خلاف جمية الاخر ففقيه ان مصطلح المتأخرين ليس على خلاف ما ذكره لما اشار اليه
من ثبوت الدليل عليه من الكتاب والسند بل الاجماع بل اشرافا فيما سبق الى ان لا مخالفة بينهما من هذه الجهة وانما الخلاف في تسمية الاحاديث
المعتبرة بهذا الاسم وباسم المعول عليه عند المتأخرين وباسم الصحيح عند المتقدمين كما كتبت في هذا الباب من اجل هذه الاسامي نعم لا ننكر وجود
افضل في الجملة على الصحيح عند المتأخرين الا انما ما فادرا وخالف لما افترضه لادلة من الكتاب والسند والاجماع القولية والعملية محققا وحكما
وفي الخاص ان اعترض البعض على فرض ثبوته انما يفلج في خطه لوضوح عدم معنى الاخر في حق غيره ومع ذلك فله تبيين موضع التقسيم في
اجزاء غير الكتب المشهورة ونفي المنفي وجود اكثر انواعه في اخبارنا مضافا لمطهره غير ان وضع الكتاب المزبور في الاحاديث الصالح
والحسن الا ان يرد على مذهبه من اعتبار الضعف في المنكح والخراج في صحيح او موثق وهكذا على وجود الضعف في كل واسطة ومع ذلك فهو
كما ترى واما ما استدل به المتفصل في الافتقار الى التوقيف في خبره فاعرف ان الاخبار لا يفتقر الى غيرها فاعلم على الاخبار بعض ما في شبهات
الثاني لعل الاطلاق والذي وقف على حكايته استنادا اليه ان اخبار الكتب الاربع لا يحد هذا من الاصول للعلمة بشهادة مؤلفيها في
بفرائض الوثوق والعصر وعلى الاول عام ايضا في سند المشهور وفي المناقشة مع الثاني من ذلك ان الاخبار على الترجيح بالاعتدال وغيرها ما
يعلم بالرجال بل بشهادة الاعتبار القاطع بحد الرجح دون المرحوح ودون التسوية بينهما لغيرها وقد مر ما في الوجه الاول مفصلا ونقلا
واما وجه التفضيل بين وجود شهره معتبر على فوق بعض الاخبار وغيره وقد مر ما لم نجد بها لا وانما هو لا يتم على جماعة من ان الشهرة من
افوى المرححات المنصوصة والاعتبارية لوضوح قوة الفطن بتركم الفطن من شخص واحد فكثيرا ما ينسب الى القطع بل لعل اغلب العلوم من
هذا الجاه وكذا انما كانت من اشخاص فان موافقة الاداء خصوصا مع شدة اختلاف الافهام من افوى اسباب الاعتقاد والقوة وايضا
فغالب احكام هذا المذهب كغيره من المذاهب عالم في هب بذهاب الموجودين من اهل في كل طبقة بل وصل من المتقدمين الى المتأخرين ما يدل في
بعض مفاد حاش كشف الغطاء ما مفاده انه لا حاجة في كل مسألة الى مراجعة الكتاب والسند بل هما ما ينفي اخذها خيرة ليوم القادر وهو حيث
بفرض مقتضى القواعد وقد اجماع ولم يعلم ما كان في ابدى الطائفة الحقة والافلا اقتضاهما لان مذهبا ليس اقل من المذهب الا في
عن اربابها وكل او جل ما صدر عنهم في ابدى النبوة ولو سلم المنع عما ذكر فلا ريب ان انقضاء الشهرة على خلاف ما هو من المذهب في غاية
البعد مضافة الى وجود النص على الترجيح بها وتعليله بان الجمع عليه لا يرب منه والتفصيل في نفسه عن اسباب القوة والترجيح ولذا يقدم المصل
على غيره خصوصا بمثل التعليل المذكور المختص بالاعتبار كما عرفت هذا واما وجه الافتقار في غيره فكذلك فظاهر مما مر والجواب عنه او لا
انه عاقل لما مر من اجماع الاصوليين قوله وعمل بل مريم جميع الروايات والمحدثين فان عمل الجميع على ملاحظة احوال رجال السند بطريقه التي منها
الرجال المتأخرين في حقا فقد غير من غير في بين وجود الشهرة وعدمه وثانينا ان مقتضى تغير الوجه المزبور الاخذ بمقاله المشهور وذلك
لغارض اخبار الترجيح في عدم اسبابه وفي تقديم بعضها على بعض ولا ريب في انقضاء الشهرة على الترجيح بالسند بملاحظة احوال الرجال حتى مع حجة
الشهرة في احد الطرفين فمقتضى اعتبارها اعتبارا با بل ايضا الترجيح بالسند ويأتي تميز لرد ملاحظة الرجال مطلقا وهذا نظير ما قبل على حجة
الشهرة من ان المشهور عدم حجةها الا ان المقام اسلم منه من الاشكال وذلك لان ما دل على الترجيح بالشهرة لم يبعد المنع عن الترجيح بغيرها كما
ان ما دل على الترجيح بالسند او بالمتن باعتبار موافقة القرآن ومخالفة العامة كل نعم لا يخلو طواها من نارض نارض من حيث اطلاق كل
منها ويصح ما راده بيان ان كلا منها سبب للترجيح مع قطع النظر عن الاخر ومع الاجماع في جانب لا تشكل ومع الاختلاف يؤخذ بما الفطن
معهم أقوى لاستفادة البناء عليه من مجموع اخبار الترجيح ومن كان المشهور غير المنصوصة بالمنصوصة وغير ذلك او راده بيان ان كلا
منها معتبر في مقام او غير ذلك. بحاصل الجميع ان الشهرة في الفروع مرجحة وكذا الشهرة في الاصول اي في اخبار التاميم وليست هي على مقتضى
الترجيح بغير الشهرة في الفروع من ملاحظة المتن والسند ولذا سمعت علماء بالصفحة المبني بالشهرة بل المدار على ما اشرنا اليه من قوة

فان كانت في البرجيس بالسند اخذنا به وان كانت في البرجيس بالمشي كحل وكذا لو كانت في البرجيس بالشهرة فلا حجة بالسند ولا رتبة على كل حال
 للملاحظة ان قوة الظن في البرجيس بر او غيره وحيث ان احتمال كونها في البرجيس باثبات في جميع المواضع اكثرها فلا بد من الملاحظة ان كل من
 هنا ظهر ان البرجيس بالشهرة سواء كان مشهورا ام لا لا ينافي الاجماع والسير على ملاحظة احوال رجال السند نعم ينافي الاجماع على
 البرجيس بهذه الملاحظة على البرجيس بالشهرة كما ان البرجيس بالسير على البرجيس بالملاحظة الزجره مناف للاجماع والشهرة المذكورين
 وطبيخه يحصل الفتوى عن الرجال على الالتزام بالبرجيس بالشهرة مطلقا فيما وجدنا الشهرة المعتبرة الا ان هذا القول يمكن من الضعف و
 ثالث ان قسمة الوجه المروي به في الشهرة كحجة الاجماع وسمعت ان المشهور خلافه واما ان قضاء الاعتبار في البرجيس بالشهرة اما هو
 اذا كان الخبر مشهورا بالنقل بين الرواة على وجه الاعتماد او مشهورا بالعمل بين الفقهاء على وجه الاستناد اليه لا على مجرد مطابقة الفتوى
 المشهورة في نفسها للرواية ومثل هذا ليس كثير الوقوع ان لم يكن فليست بعدم الاتفاق الى الرجال في مثل هذه القضية غير مناف للاطلاق لثبوتها
 والافواه من انزل يستغنى عن الرجال لا من خارجة مثل كون السند لاجماعه ونحوها واما وجه الاكتفاء بنسخ الخبر وان اعتبارا وقول
 اهل الرجال سواء كان من جهة كونه شهادة او رواية ولا فائدة من اوجهها مثل نسخ بعض العلماء خصوصا اذا كان من اهل الرجال اد
 كثيرا البصيرة بذلك العلم كصاحبه المنقوش التعليق وغيرها وقيل في موضع الفرق بينهما على الوجه والافعال المروية اما على الاول فلا حجة
 فحين المشهور في الشهادة وكونها بطريق المطابقة وصدورها عن علم لا باجتهاد فحق والجمع منسحق في نسخ الخبر اما الاول فلو نسخ
 انشاء النسخين فلا يكون خلاف هذه الشهادة معلوما عند المشهور وعنده يعلم وواضح ان الشهادة غير معتبرة مع العلم بالخلاف فلا بد ان
 يتبين حجة بالملاحظة ان العلوم الخلافية فان قلت السند مضبوط في كتب الحديث فليجزم اليها وبغير فهم والحجور اما هو لو لم يكن للمشهور
 عنده طريق الى النسخين قلت نعم ولكن ربما لا يعلم كونه العلوم الخلافية بذلك للاشتراك فلا يعلم الا بالرجوع الى الرجال فان قلت نعم فليجزم
 اليه لكن يكفي مجرد معرفته انه ليس من العلوم الخلافية عند نسخ الخبر قلت ولا ان خلاف مقصود الخالف لوضوح ان غرضه الاكتفاء به عن
 الرجال مطلقا اذا ثبت ان غاية المرجع ارتفاع خصوص هذا المانع دون غيره المانع عن الاكتفاء به ايضا لا يقال مورد الشهادة نفس الخبر
 فانه الذي يشهد به وهو معلوم معين لا يقال معنى صحته وثاقته وانما هو واضح في الحقيقة من الاوصاف المتعلقة بالخبر كقول
 زيد فاما الاب فاللزم تعيين ذلك الخبر الذي هو محل الوصف المشهور وشيئونه فاما الثاني فواضح في موضوع احبارة الذي فرغوا به من
 في الشهادة والاخر في الخبر لغير غير ذلك وبما يحملوا الشهادة على في الخبر على شرطها وجعلوا الاقرار بالشراء امرضا بالملك السابق لغيره
 اما الثالث فواضح ايضا لان اغلب النسخ من باب الاجتهاد والظن ولو فرض صحة ما يعلم لم يقبله ايضا لما من المانعين المنع انشاء ثابتهما
 مع ان البحث في الاطلاق مضافا على ذلك كل ان رجوع الجهد الى اجتهاد الغير غير جائز اجماعا وبغير خلاف معتد به ولا يوردها علينا فان قيل
 من ثبوتات اهل الرجال ايضا من باب الاجتهاد لما اشرنا اليه من الفرق بين ما اذا نزلنا واستلزمنا اجتهادنا فبعد اجتهاده وبين غيره
 والمنع عن التقليد والاكتفاء بالظن الحاصل عن غيره انما هو في الاخير دون الاول واجتهادنا في الرجال فيما اجتهادنا للمقدّمون منها بل
 المتأخرون مستندنا ومفسر شديدا ومستلزم لتفصيل الاحكام وتلك كبر من الاجتهادات الواجبة كفاية وعلينا مضافا الى ان الاجماع
 الفتوى والعمل على الرجوع اليهم مطلقا هو المحذور للاكتفاء بالظن الحاصل من اقولهم ولو كانت بالاجتهاد وعلى فرض منع الاجماع فلا اجماع
 قطعا على المنع عن الاكتفاء في المقام ومن ذلك كله يظهر وجه المنع عن الاكتفاء ولو على كون الاعتبار من باب الرواية لان الاكتفاء بالرواية
 انما هو اذا لم تكن عن اجتهاد ولا تفعل جميع الفتاوى روايته فلا وجه للمسك بعموم اعتبارها من العلم على المقام وقد عرفت الجواب عن ايراد
 مثله علينا بالنسبة الى بعض احوال بعض اهل الرجال وعلى تسليم شمول عموم الرواية للمقام نقول يخرج عنها في الاكتفاء بنسخ الخبر ما عرفت
 ولا اقل من الشهرة القوية الموهن للمسك بالعمومات واما على الثالث فلان المنع بقاؤه الاستدراك في محله انما هو الظن المشهور
 لوضوح انه من باب الاجتهاد والضرورة والعقل انما يحكم بخصوص ذلك لا مطلقا وحصول الاستدراك من نسخ الخبر مجموع جدا كيف ونها
 خطائهم في كل واحد من رجال السند على نعم غيره قائم وهو احتمال يمكن دفعه بالرجال بخلافه في حق نفسه بعد الرجوع فلا نقض مضافا الى
 ما يرى من كثرة اختلافنا في النسخ ومنه يظهر ما نية اخرى وهو لزوم البرجيس عند المعارض كما في الحجج والتعديل فلا بد من التخصيص في جميع
 الكتب المشتملة على النسخ والضعيف كما يخص في الرجال عن المعارض ولا يستلزم به الحذف وايضا في فرق بين الظن الحاصل من
 اجتهاد الغير في النسخ والضعيف واجتهاده في الاحكام فكيف يكفي الحذف باجتهاد دون الاخر ومن هنا يمكن تقرير دليل اخر على المنع على
 هذا الفرض وهو ان الظن الحاصل من اجتهاد الغير ولو كان مستقرا فهو مثل الظن القياسي ونحوه المنوع عن العمل به مع فرض الاستدراك
 من باب التخصيص او التخصيص وذلك لتبصيرهم كما عرفت الى عدم اعتبار الظن الحاصل من اجتهاد الغير في حق غيره ثم ان هذا البحث انما هو مع
 التمكن من مراجعة الرجال مع عدم ما نفي اخر عنها والابان نقدرت بحسب وسفر مع وجوب الاستنباط اعتبارا وكفاية في ثبوتها ومطابقا

اوله شديداً او اسهل من غيره اخر من خوف واجب الاستنباط او الوجوب المستنبط من الاحكام الكلية الواجبة فلا احد خلافه في عدم
وجوب المرجح وقيام بفتح الغرض مقامها وليس بسقوط وجوب الفدية مع بقاء وجوبها او سقوط وجوبها في غيرها من خلافه بل هو من
باب قيام مقدم مقام آخر عند هذا الفصل الصعب واستعمال هذا عند راءه ولو قلنا ان غيره لك من موارد ترتيب المقدمات كما
اخبار علماء الرجال بما يفيد تخصيص ذات الرواية ببيان الاسامي والكثير والاقارب الانساب وغيرها و... فانهم ببيان اوصاف الملح و
الفتح وغيرها اهل هو من باب مطلق البناء والرواية او من باب الشهادة او غيره ذلك الذي يظهر بالمتبع في كلامنا ان غيره قولين وان الشهور
على الاول وصاحب المعالم وبعض من تبعه على الثاني فاما القول بكونه من باب الظنون المعبرة بقاعدة الاستدلال فوضعه مقام الرجوع اليهم
لا هنا الا ان يراد بها الظنون الاجتهادية بمعنى انه من باب الفتوى المبينة على الظنون الاجتهادية فيكون من الوجه الاجتهادي ان الظن
من البناء والرواية غير الفتوى مع احتمال كونه من الاول فنخص الاجتهاد انما على ظن وان حكمه عن بعضهم وهو انه من باب قول اهل الجدة
وان كانت حكما على ما هو مبني في مقام الرجوع ايضا الا انه في مسائلنا لم يذكرناه بالنسبة الى المقام الاول كما ان الوجه عدم خروجه
بذلك عن القول الاول كما لا يخفى كما انه لا يخفى على المتبع في كلامنا ان كثير منهم لم يفرق بين المقامين ولعل للائحة اكثر الاصول في
احدها لها في الاخر فندبر وكيف كان فانحو في المقام الاول ان جملة ما صدر عنهم من باب الشهادة وهو اكثر مما في كلمات المتقدمين كقوله
الحسن بن فضال والفضل بن شاذان ونحوها وان كان الاصل في كلمات المتأخرين بالاطراف النقل وان لم يصحوا باحيا ناهية عنه من باب
الفتوى والافعال عن المختار والاجتهاد في فحوى كلمات المتقدمين والفرق بين الخارجة وهذا عكس الاول بالنسبة الى الطائفتين ولعل
اليه نظر المشهور في طلاق كونه من مطلق البناء الشامل للخبر الخارجي والفتوى وان كان في مقابل الشهادة فلا يمكن اطلاقه مطلقا
توجيه ان من الواضح عدم كون الفتوى شهادة وكذا الاخبار راعنا داعية قول المتقدمين غير قطع وليس من سبادة الصريح لعدم دعائهم
اخبار المتأخرين شهادة المتقدم وهذا واضح وعلى هذا لا يمكن الشهور مخالفا لما في الاخبار والافعال ما ستمه وكيف كان فاطاه ان مرجع ما في
قواعد الخليفة للولي الكسبي في هذه الى ما اخره حيث قال بعد احتمالات كون الملح من باب الرواية والفتوى والاجتهاد فيه والشهادة
ما هذا الفظة والبناء هنا على ملاحظة خصوص الموضوع وما يظهر منه وانتهى وتفسير اوله واجمالا الى الفرق بين الشهادة والفتوى
ومطلق البناء كون الادنين من اشياء الاجتهاد فثبتنا ذلك بمقتضى ذلك الفضا فقول الفتوى بعد ما لم يعل على الاجتهاد في
في معرفة الاحكام الكلية الواقعة والظاهر في الموضوعات الشرعية المستنبطة عن ادلتها التفصيلية والغالب فيها عموم الموضوع وتبين
فيكون حريتها حقيقة كما استحباب الصلوة في الحائض والشرع وغيره من الاماكن الشريفة والسكنى والنبوة في القرى ونحوها ووجوب
او استحباب اسلام الحج ونحو ذلك وكعدم جواز اخذ الاجرة على دورعة الخطر من الحاج المازن الى غيره ذلك ويمكن التمسك الكلية في
جميع ذلك يجعل اجراء ما ذكره من بناء ما يصدق على كل منها كليا هو الموضوع وفيه ضعف لا كان الموضوع في قولنا ضرب زيد ايضا
كلما ايل الصدق بالنسبة الى الاجراء مع كونه الموضوع اسما لعموم ذلك من باب الشارع المسدود والفوز او يتجدد الوضع في نفس الموضوع
او الامر المتعلق به من صلوة وسكنى واسلام وطواف ونحو ذلك والتفصيل في محله وقد علم ما ذكرنا المراد بل الموضوع على وجه متعلق
به الحكم بلا واسطة حتى يكون كليا في الاشئلة المزبورة وان كان اخر من غيره وقد يكفي في صدق الفتوى بنفس الاجتهاد وان لم يكن في
حكم كل اجزى كالاجتهاد في اصول عقائد الدين والمذهب وفي مقدمات لغة العرب وغير ذلك ولذا يجوزون بها الاجتهاد ولا يكتفون
بها بالثقل الذي هو اخذ الفتوى العقل والظاهر انه على وجه الحقيقة مع احتمال التجوز بالمساواة والاستشارة ومن هذا العلم الاجتهاد
والفتوى في علم الرجال لوضوح انه اهل بالصدق من الاجتهاد والفتوى في الفقه والعرف مع انه لا يهملنا البحث في الصدق على وجه
الحقيقة اذ البحث في المعنى وان سمي باسمه او لم يسم له او قلنا الفتوى في بيان المختار والاجتهاد في بيان الاجتهاد واما الشهادة فمدار
غالبها او اتماعا على عدم البناء على وجهي او الهام وغيرهما من العلوم المختصة بالمصومين علمها من حيث كونهم محرمين لله وكذا على
الاجتهاد مطلقا لا في الحكم ولا في الموضوع الا في بعض اسباب ثبوت المشهود به لخصيص العلم به بالنظر في سلب معنى الاجتهاد وعدمه
كذا على كون الخبر فيها ثبوتيا حقيقيا او اضافيا للموضوعات العرفية الخارجية او الشرعية او للاحكام العرفية او الزمنية لربنا امر
شرعي عليه كل ذلك للشاهد عند الفقهاء والمشرعة وصحة ما يبرهن عن غير ذلك فاجزى الحقيقة في الشهادة بان هذا رتبين ذان وان
هذا ماء وذلك ثواب وهكذا والموضوعات الشرعية كالشهادة بان هذه صلوة وهذه زيار وكذا وهذا فراق او سنه وان هذه زكية
وهذا مبع وذلك خلع ومباراة ونحو ذلك او بعدد هذه الافعال من شخص فان في الحقيقة على كل باب بناء على شوا الحقيقة
في الجميع او ارادة مطلق ما في الشرع عن الشرعية وهو الاظهر والا في ذلك الكائن في العلم من كونه او لا كونه او لا كونه
كذا والمأهون مثلا من صوف الغنم والصدف جهوان والمرجان سائر ونحو ذلك هكذا اذا ثبت من الاكفاء والادب بين في ذلك

في العلم بالاجتهاد

تجمل ان القول من باب الرجوع الى اهل الخبر في دفعه والاضافى للثاني كقولهم مع الخبر كذا وقد ذكرنا السالكين في هذه الفقرة كذا وكذا
القولان كذا وان الموضوع الفلاني عند العامة كذا ولا يخلو اعتبار هذه القسم من الشهادة عن الشكل ما وانما يخرج المحقق في الاحكام الشرعية ان هذا
الولد لا ياكل كذا ولا يشرب كذا عند والده او لا يجلس عند او يقوم مقام العبد في مقابلته وهكذا في الاما ان يدل ان كذا داهل الصبر
مع اباهم كذا وادخال هذا القسم في الشهادة للعيدة بكونها الزانية لم يشرع لا يخلو عن اشكال الا في النذر والايامان ونحو ذلك وفي
للحكام الشرعية قوله ان هذا ظاهر ذلك بخبر وهذا ملك فلان وذلك فيجوز فلا نفي وهكذا والاضافى لها قول الطبيب مثلا ان المجنون الهلالي
يجس او يولم تركبة من غير ان يجرى به فيجوز بالقبول الاخر جميع ما ذكرناه في مقام الترتيب المرنور فان خرج من البناء بالمعنى الخاص المقابل للصوى
في الشهادة فقد ظهر ان ثبوت الصوى والشهادة بالشاين وكذا في غيرهما مع الخبر بالمعنى الاخر وان ثبوت واحد مع مطلق الياسا بالعموم
والخصوص اذ لم يمتد هذا القول من شئ كذب الرجال لاسيما الخليفة ومنه في المقال يعلم ان الامر كما ذكرناه فان ثبوت كثير ومعين
كضعيف جماعة بالاجتهاد والاستدلال واستظهر في معنى المقال في القابض الاخر مما انقطعها من ثوابها التعلية كون عقابهم من
اجتهادهم او من باب الرأية ونوصيفها الاكثر باللاوصاف المزبورة بالنقل النجاشي والشيخ والكشي والفتاوى يرى وغيرهم وهو الغالب في
الخلاصة والاضاح والنقد ونحوها وفي جماعة كثيرة ايضا من معاصريهم او في بعض القصر اليهم بالشهادة ومنه يظهر ان الخلاف كون الجمع
من باب الشهادة كما نرى كاطلاق كونه من البناء والرأية في مقابل الشهادة وان اسند الى الشهادة مع التام في معنى الاستدلال بهذا المعنى
المقابل لما اخرناه اذ الموجود في كلمات الاكثر كما يتردد بل ونضعف الواحد ولا نفي ذلك على ما ذكرناه ايضا تكفي بالواحد فلعن
بل هو الظاهر من كلمات جمع وصريح اخرين كون وجه الاكتفاء بمصوّل الظن بالاستدلال باب العلم والعلمى كوضوح عدم حصوله من اقوالهم
وعدم التقى بما هو من شهادتهم مع ما مر في المنع عن كفاية الكتب عنها قال في الفصول بعد اسناد الاكتفاء بالواحد الى المشهور واعتبار
العدد الى ثلث مجهول ومجمع التراجع الى ان تركية الراوى هل هي من باب الشهادة او من باب الرأية او معيناها على الظنون الاجتهادية
فمن اعتبر فيها العدد جعلها من القسم الاول ومن اعتبر فيها العدد جعلها من احد القسمين الاخرين انتهى وبذلك ذلك ما مر من التعلية
من كون الاصحاب الى ثبوت ونضعف ابن فضال بل اخذ الجميع منه وكذا نحن ابن عقدة وما على خلافه المذهب كقبول شهادتهما بالاجماع
وطهور الكتاب بالمعنى لكون الشاهد من رضى برك لا رضى بخلاف المذهب الا في مقام الاجماع والصحة بحكم العقل وكونه على وجه
العدل الظاهر او بالاطلاق الى العدل بالمعنى الاخر المعتبر في الايمان وكذلك السنة وكذا رأيتهما لاشتراط الايمان والعدالة ما لم ينف
بالمعنى الاخر كما هو الظاهر منها في ادلة اعتبارها حتى يحكى الاجماع عن الشيخ ويوجب قبولهم بان الشرط العدالة بالمعنى الاعلى ليس هنا باول
ما ذكرناه مضافا الى ان مقتضى كونه من البناء عدم قبول المرسل منه وقد عرفنا ان اكثر ما في الخلاصة ونظائرهما من هذا القبيل كما ان
مقتضا عدم قبول ما كان بالاجتهاد في حق المجتهدين بل الاكتفاء بالواحد في مطلق الحجج والعدد بل الصدق البناء في مطلقها وفي
هذا الارام بقيام الدليل في غير المقام على اعتبار العدد مدفع بشمول للمقام حيث كان التوثيق ونحوه بالشهادة كما ذكرناه واما
تجمل بوجبه في الشهور يكون الاكتفاء من جهة الشهادة وانما يكفي فيها الواحد في المقام او مطلقا الايمان في غير محل التعدد في دفعه
ما خرجنا عنه في القضاء من ثبوت العموم على اعتبار العدد في الشهادة مطلقا وطلنا ان ظاهرا هم كونهم من المسلمين فليس ولا يبعد انما
ذكرناه لا نرى الذي يجمع الاكتفاء بالواحد عدلا كان او غيره بقول كان توصيفه او بكتب يقطع خبره ويقتل الى غير ذلك كما يبان في التفسير
دون المختار ثم يشكل عليه حيث كان التوصيف بطريق الشهادة القولية اذ مقتضى عموم اعتبار العدد فيها اعتبارها في المقام فلان التقبل
ويمكن دفعه ولا بان خارج عن مفروض البحث الذي هو المراجعة الى كتب الرجال وثانيا بالارام تخصيص العموم المزبور لظهور الاجماع
المركب في كفاية الواحد ومصوّل الظن الكافي بالاستدلال في الغالب لذا لا يجب تحصيل العلم مع امكانه قسلة العلمى وثالثا بالارام التفضل
بعد ما افضاه الدليل والامرسل بعد ندد الغرض هذا كله هو الكلام في المقام الاول ونقول في الثاني ان الذي يظهر اختلافهم
على احوال احدها انه من باب العمل بالشهادة حكما الشهيد الثاني في دلائل عن بعضهم واخاره صاحب المعالم وبعض من تبعه ثانيا انه
من باب قبول البناء والرأية مرجع بجماعة ثانيا انها من جهة الظنون الاجتهادية المعبرة بعد اسناد باب العلم وما هو في درجة اعتبار
ايضا جماعة منهم شيخنا في الفضول وهذا ان لم يكن اشهر من سابقه فليس الامر باليعكس لا حوزا الى بعضها وقد عرفنا ان حكاه
الشريعة انما هي على الاكتفاء بالواحد لجامع القولين وهي الموجودة في دلائل ثاني الشهادتين وما في فوايد التعلية من دعواه الشهادة
فليس صريح بل ظاهره ظهورا من ثبوتها على القول الثاني بل عليه وعلى الثالث في مقابل القول الاول فان قال وما ذكرنا
من ان ثبوتهم من باب الشهادة فغير مسلم بل الظاهر انه من اجتهادهم ومن باب الرأية كما هو المشهور رابعها انه من باب الرجوع الى اهل
الخبرة ولم افق على فاطمة بل على حكاه في الكتب وانما حكى نقله عن بعض الفضلاء واطهر الاقوال ثانيا اللجوء التي اشرنا اليها مرارا

ومع لا تغافل في تأملها وهكذا على حد ما عرفت في أصل الأسماء وهذا إذا لم يشترك أسماء الإجماع طواشركت كما في أحمد بن محمد بن
 محمد وعلى بن أحمد وعلى بن اسمعيل ونحو ذلك مما توافق فيه أسماء الأولاد والأباء ودعى تاذكر في أسماء الأجداد فيقدم أحمد بن محمد بن أحمد
 على أحمد بن محمد بن اسمعيل وهو على أحمد بن محمد بن جعفر وهو على أحمد بن محمد بن الحسن وهكذا وكذا بقضاء على إجماع الأجداد على
 الأحوال إذا كان الاشتراك في أسماء الأجداد أيضا ولو كان الاشتراك في جميع أولادهم يكن اسمهم أجداد الجميع والبعض مذكور في بعض
 ما ذكره فيما ذكر لهم من الألقاب والكثير سواء كان في مقابل اللقب والكثير في أحدهما أحدهما في الآخر كما في أحمد بن علي العلوي وأحمد بن
 علي القائدي بالقاء وفي أحمد بن محمد بن عبد الله وأحمد بن محمد بن أبي غديك واسمعيل الأزرق أو كان في مقابله
 الاسم كما في محمد بن خالد الطيالسي ومحمد بن خالد بن عبد الرحمن إذا لم يفر ملحوظ في الترتيب فالغالب بين الطيالسي وعبد الرحمن إلى غير ذلك
 وقد يكون نظر الترتيب في الكثرة بينهما وبين مثلهما أو بين الألقاب أو الأسامي إلى ما أضيف إليه الأب أو سقاطه عن الملاحظة كما هو الغالب بل
 على الإطلاق في المصدرين فإن يقدم أحمد بن عبد الله لأصفهاني على أحمد بن عبد الله بن أبيه مع أن الباء مقدم على الصاد وكذا قدم محمد بن
 جعفر الأسدي على محمد بن جعفر بن أبي عبد الله مع تقدم الباء على السين فيظهر أنه لم يلاحظ المصنف في الترتيب بل لوحظ الأسدي مع عبد
 الله وأما إن الالف مقدم على العين إلا أن مثل ذلك فادر لا يوجب تشويش المرجع واضطراره وإن كان أطراد الأمر على ما مر من القاعدة
 إذا ما ذكر الكثرة والألقاب عند ذكر الأسامي فلم أقف على كتاب رتب ذلك على القاعدة أو الترتيب فيقدم الكثرة مطلقا أو الألقاب
 فكثير ما يقدم اللقب وكثير ما يعكس فيقال محمد بن مردان الذهلي المصري أصله كوفي أبو عبد الله ومحمد بن مسعود بن محمد بن هياش السلمي
 السمرقندي أبو النصر ويقال أيضا محمد بن يحيى أبو جعفر الطاطري الفهمي لكن الغالب تقدم الكثرة وقد ينوشت الكثرة بين عدة الألقاب والقبائل كما
 في محمد بن جعفر بن محمد بن عبد الله الخوي أبو بكر المؤدب ولا ريب أنه لو لوحظ الترتيب على القاعدة للمقدمة أو الترتيب ما جادل النقاد بين
 أن أولى ونفع الباء على أمثال الأمرين خلاف الكثرة والألقاب في الأشهر أو غيرها لغيرها كان أو كثره لوصول المعرفة به وإن لم يكن
 بينهم كما هو القاعدة في التواريخ والرسوم هذا كله إذا كان الوجود في السند أسماء الرواة خاصة ومع الألقاب والكثرة أو معهما وأما إن
 كان فيهم حصون للقب والكثرة أو ما فعله المرجع إلى الكتب الرجوع إلى باب الكثرة والألقاب ويقول فيها ما إن الأمرين من حيث
 الترتيب كما مر في الأسماء فقدم أبو إبراهيم على أبي عمرو وهو على أبي اسمعيل وهو على أبي اسمعيل وهكذا وكذا يقدم الأسامي على الألقاب وهو
 على الألقاب وهو على الألقاب وهو على الألقاب وهكذا وكذا يقدم الأسامي على الألقاب وهو على الألقاب وهكذا وكذا يقدم الأسامي على الألقاب وهو
 مصدره بالأب أو الأمر أو الابن أو الأخ أو الأخت فهذا على وفيه القاعدة التي في خصوص الألقاب للشار إليها وعدة أخرى مصدره بال
 لاف وتوابعها مما هو مقدم على الترتيب بالنسبة إلى المصدر في الأم لكن الترتيب في هذه الحالفة لخصوص أفراد أحد البابين من الآخر فانه أولى
 من مراعاة القاعدة المذكورة في خصوص الانفراد المذكورة كما أن الترتيب بالنسبة إلى ما بينهما وما في باب الأسماء أو لوضوح أن
 صفوة القاعدة تقدم غير ماصد بالأم وما ذكره من الألقاب نحو اسمعيل واسحق إلى آخر أبواب الأسماء فحق أنها للفرع المذكور لكن
 إن شئني القاعدة تقدم ماصد بالابن على ماصد بالاب تقدم الذون على الواو أو الباء وكذا تقدم ماصد بالاخت على ماصد
 بالزوج لتقدم لنا على كونهن والموجود منها التكميل وحده مراعاة ما سبب الأبوة مع أن المصدرين يطهروا الأصل والغالب في الكثرة
 مع ذلك لم يكن يجوز أن لا تقدم المصدا بالابوة لتمامها في النسب إلى الأب تقدم على الجميع وإن ذكرنا ولم يتحقق ذكره بهذه الحالة
 ما كان المحرم من بل كثر في أمثهم مقام التعريف فترافعت بذلك عن جوهر الكلمة وبعض ما ذكر الاختلاف عن تقدمهم في
 على الاختلاف هذا إنما لم يقدم للأسماء بالعلوية والألقاب منتهى الحال فاصد بالأم والأخت هو منتهى في الباب المنفرد لهم وبما
 ما ذكر أو بعضه الاختلاف عن ما جاز باب النساء جميع الأبواب مع انثناء قاعدة الترتيب خلافاً لما تقدم ذكره في القول أن المرجع إلى
 الكتب وجد ما أدره من الاسم والكثرة واللقب فصار في أحد الأبواب أو مجزأ بما من الترتيب بالأب والجد واللقب والكثرة
 في غير باب خاص ووضع من المذبح والتلخيص في الأسماء التي تشرية بعضها في الباب الثاني وبما حكم على السند بما استفاد منه لخصي أنه لو عليه
 من غير باب خاص والروايات في المصدا بالاب لم يتفق في ما لاحظتها باقى في الباب الثاني بل يحكم بحالة السند رصده
 في باب لغها هذه وإن نقل بأصله النسب إلى المراد بالضعف أنه غير محتمل في أنظاره لا صالحة لغيره لكن لا ينبغي الإفتضا في المرجع
 في حسن من وضع الاسم أو خيبة حتماً لا كوصف صحيح له أو فلاح في باب ابنه أو أبيه أو أخيه فانما هم كثيراً ما ينفردون ببيان حواله
 في عنوان أحد المذكورين بل ذكر وصف الحمية أو له خاصة كما أن مع عدم وجود اسم في موضع لا ينبغي المشايخ إلى التمسك بالأهمال و
 التمسك على ما مر من ملاحظة الصادق المذكور فيها ومع ذلك لا ينبغي التمسك بكتاب لم يجمع جميع الأسامي والأوصاف أو
 لا تزال بل يلاحظ الجامع لجميع ذلك وأحسن مجعاً من جميع كتاب منتهى الأتمال المشيخ أبي على الحارثي رحمه الله لا أنه أسقط فيه

كما عرفت به في اوطاه يرفع عدم الحاجة الى ذكرهم ولم يلفت الى انه ربما بشره لاسا في الثقافات مع المجاهيل بحيث لا يميز او يوقف على ملاحظتها
معاقا لناظره كما يكثر اما يظن انحصار الاسم الذي يريده او يتميز به في الكتاب وفي الواقع هو من المجاهيل المساطين ولا
يخفى ان هذا انقض شد في كتابه وان كان كمالا من وجوه اخرى ومن هنا وجب المرجع اليه في الملاحظة كما ان اخره مشتملا على
المجاهيل كالتفقد والوسيط وغيرهما وان وجد بعد ملاحظة اسباب التميز المتقدمه مشتركين انما هو لا يخلو اما ان يكون الاشتراك
بين الوثقتين او بين الممدوحين بالمدح الموجب لا عنيا والسند فلا حاجة له الى ملاحظة ما في الفصل الثاني من اسباب التميز لانه السند او
اعتبارا وعلى كل حال وتعيينه ان هذا الرجل هو الثقة للثقة فلا حاجة للاخر دون الثقة الا غير محتاج اليه وكذا لو كان الاشتراك بين ضعفاء بالنظر
او بالجهالة والاهمال في كتب المتقدمين مع فقد ما يقو به في كتب المتأخرين المتضمنين له لعدم اعتناء السند على كل حال نعم قد
يقصر الى التميز في القسم الاول في مقام الفارض لوضوح اختلاف مراتب الوثوق والمدح والواجب علينا بمقتضى اخبارنا والمراجع وغيرها
الاخذ بقول العدل والجملة الاخرى في حصول الاطمينان وهذا موقوف على التميز وايضا قد يوقف عليه من الطبقة الموجبة فضلا
السند فقد يكون الواقع في السند في الواقع من لا يلائم الطبقة فيكون في الواقع مرسلا وقد حكمنا لولا التميز ايضا بالبل وكذا في القسم
الثاني في مقام جازا ووجب علينا الاخذ بالخبر الضعيف للسامح في دليل الكراهة والاستصحاب والاعتناء بشبهة او غيرها اذا وجدت
في الجاهل بل ربما يكتفي في الضعيف الاخرى ببعض اعتناء وان لا يكتفي به في الضعيف الاضعف واما ان يكون بين الممدوحين والمفقد
فلا مدح من ملاحظة التميز في الاسماء وغيرها فقول الفصل الثاني في اسباب التميز عند الاشتراك والاضابط منها ما يخص فقط اوطنا
بعض المشتركين في الاسم ونحوه اختصاصا اضافيا اي بالنسبة الى سائر المشتركين معه في الاسم وان كان موجودا بل على الوجه الاخر في
غيرهم فانه لا ينافي في الغرض الذي هو التميز عن المشاركون ويرجع هذا في الحقيقة بعد ملاحظة الاختصاص المستفاد من الاسم مع الاختصاص
المستفاد من التميز الى الاختصاص في الحقيقة كخروج الضمير بالاسم والمشاركين فيه بالضمير المقروض اختصاصا فيما بينهم به وبجست عرفت
ان المداد على الضابط المربوط علم ان الاختصاص عدها على خمسة اثنى عشر بل فاده حصرها فيها كما في كلام بعضهم مما لا وجه له الا
ان يريدوا وحده واستنبطه والادنى ازيد مما ذكر منها التميز بالنسب الغيب والكسبة والصنعة ومطلق الوصف والمكان والزمان
والثلاثة الاولى علمت في الفصل الاول فان عمدة التميز في بعضها واجبهما والاربع الاخيرة قد تجتمع الثلاثة فقد علمت ان الالفاظ
ما يكون صنعة كالحياط والحياط والعطار والصبر والحداد والحذاء والزراد والسرادفانها بمعنى صانع الدرع ومنها ما يكون صنعة
كالاحول والارطط والاشل والافرن والاصم والضرب ونحو ذلك ومنها ما يدل على المكان كالبحر والبر وري والجاوراني والحلول
الحلواني والراوندي والرازي وغير ذلك واما الزمان فمستفاد من النسب بالنسبة الى الدخلة المرافة والاجتماع حتى في حال الرواية بل
يستفاد اتحاد العشيرة او القبيلة من جملة من الالفاظ كالكاهن والكناني والمرازي والخرنوبي والنجاشي والنجفي والنجفي في خبر
ذلك واكثر هذه التميزات كما يميز من ذكره في حقه عن من تذكر فيه كذا يميز بعض من لم تذكر في حقه من مثله مثلا اذا روى بعض المشاركون
في الاسم عن بعض اهل الصناعة وعرفنا في احوالهم ان خصوص احدهم كان له صنعة التي المروى عنه وان لم يطلق المشق منها عليه وكذا
المفروض اتحاد المكان والزمان يحصل لناظر بان هذا هو الراوي عنه ويقوى هذا الظن بكون الرواية فيها يغلو بالصنعة المروية
يظهر هذا بملاحظة نقل الفيا واداب الصنعة وما يغلو فيها من بعض الناس لبعض واما افادة اتحاد المكان والزمان والعشيرة لظن التميز
من الواضحات من غير حاجة الى مفاد شبه الرواية بنقله الفيا والاحكام العرفية وانفصص الاخبار وكيف كان من التميزات اتحاد العشيرة
او القبيلة وقد مر منها التميز بل مطلقا كثره المصاحبة بل ربما يكون ظن التميز فيها اخوى مما لا شكا لعل اتحاد المكان والزمان و
زيادة ومنها كون الراوي او مع المروى عنه من اهل علم كالعلماء مثلا والرواية فيه او في مشكلاته ومنها كونها مع المروى عنه من نحو
وكثيري المعرفة عليهم السلام والرواية فيها لا يخلو عنها امتا لهم ومنها ان يقال في حق بعضهم انهم كثر الراي خصوصا اذا انضم اليه
القول في حق الاخرين بنقلها وفرض الاشتراك في كثير من الروايات ومنها ان يقال في حقه انه روى خطبا الامير عليه السلام وفضاياه او
خطب الساج مثلا وكان الرواية فيها ومنها كون الرواية موصولة الى الامير عليه السلام او النبي صلى الله عليه واله وكان بعضهم من العامة
كالسكوني والنوفلي ومنها كون الراوي المشترك مرجعا لاهل بلد او قرية والراوي عنه او جميع السلسلة منهم ومنها كونها من جباية القصد
والزكوات والرواية في كيفية ومنها اضطراب الرواية وقد قيل في حق بعضهم انه مضطرب الرواية ومنها كون بعضهم رجلا او مكانا
او ملاحا وبالجملة كثير السفر والرواية في اداسه واحكامه بالنسبة الى الصاوة والصوم وغيرها خصوصا اذا فرض كون اكثر روايات ذلك
من هذا القبيل ولا يؤهم دخول هذا في التميز بالصنعة لان المصنف في اتحاد الراوي والمروى عنه فيها وانما ذكرنا كون الرواية في
احكامها التقوية لظن التميز بها والمصنف مجرد كون الرواية فيها يخص بعض اهل الاشتراك ومنها انما يخص بعضهم كتاب خاص من مثل

ابن داود في حقه كتابه واستشكل في ذلك الحق الدام لان في الكافي في باب مولد الصادق عليه السلام سعد بن عبد الله عن ابي جعفر محمد بن عمرو بن سعيد
 قال في دفع الاشكال ولا يخفى ان المراد يكون ابي جعفر احمد عند الاطلاق لا مطلقا والرواية ايضا تشهد بذلك ويقع من كلام الفاضل عبد الله بن مسلم
 ذلك في كلام الشيخ دون الكافي استنادا الى الرواية المذكورة فاما وقال الفاضل عبد الله بن ابي داود وثروا بن عيسى ابن سنان فان كان المراد
 هذا الصادق عليه السلام فالمراد به عبد الله لا محمد وان كانا اخوين على ما في نسخة الشهد بن النسيج لاسناد الاحاديث ان كل موضع صرح فيه بمحمد فهو
 اما بروي عن الصادق عليه السلام بواسطة ذكر الشيخ في الرجال جماعة بروي عن الصادق عليه السلام بواسطة وعندهم محمد بن سنان وثبوته هذا ان
 محمد مات سنة ثمان وعشرين على ما ذكره جابر بن عبد الله الصادق عليه السلام ما ذكره الشيخ في سنة ثمان واربعين ومائة وهو من المعاملة انه
 لا بد من زمان قبل وفاة الاحكام عليه السلام يقع نقل هذه الاحاديث المذكورة وان يكون صالحا للشيخ كالبلاغ وما في ربيع يكون من العرب في
 السن وقد نقلوا كونه عمر من هو اقل من سواد في شكل الحال فيما اذا وقع في انشاء السند لا يشك فيهما ولا يبعد ترجيح كونه عبد الله اذا كان الراوي
 عن فضالة بن ايوب او القنبر بن سويد وكونه محمد اذا كان الراوي عنه الحسين بن سعيد او احمد بن محمد بن عيسى ولد لاصنف المحققة سند فيه
 الحسين بن سعيد عن ابن سنان معللا بان محمد واحدا في الشهد كونه عبد الله بعدد ما كان منشأه ما يوجد في كتاب الصلوة من رواية الشيخ
 عن الحسين بن سعيد عن عبد الله بن سنان والاضحية كما بان من الاطلاء التي وقعت في كتاب الشيخ نعم يقع الاشكال في الرجال الذين
 رووا عنه ما يكون من بن عبد الرحمن انتهى لمحضنا قال في قول ما ذكره في الاحاديث مضافا الى ان طريق من طريق محمد الصادق عليه السلام ذكره اربعة
 من الاثر عليه السلام فانما ذكرنا الجواد عليه السلام كما بان في قوله تعالى من ادرك ثلثه من كان ابي عبد الله من ادرك اربعة كان اولى بالنسبة عليه
 بل يظهر من خبرنا في باب مولد الجواد عليه السلام كونه له ادي عليه السلام ايضا فيكون قد ادرك خمسة منهم عليه السلام قد بان لان ما مر من كون
 عبد الله ومحمد اخوين لم يثبت عليه في غير هذا الموضع وربما يوهى كلام بعض اهل البيت ايضا ولا يعرف له وجه الاصل سوى نسبة ابو جعفر اليه
 وهو مع انه لا يثبت فيه شيئا في محمد انشاء الله تعالى ان اسم ابيه الحسن ونسبته ما جازى فكله جده فحسب اليه وربما يوهى قول الشيخ في
 صحيح محمد بن سنان بن طريق الهاشمي واخوه عبد الله لا يخفى ان هذا رجل مجهول لا ذكر له اصلا ولا يعرف مطلقا نعم هو اخو عبد الله وليس محمد بن سنان
 المشهور وذلك ليس من اصحاب الصادق عليه السلام ولم يرو عنه الا رواه هذا كما عرفت في نقله عن الشيخ في قوله ولما جعل البرزاء مولا معاوية بن عبد الله
 محمد بن سنان بن طريق اخيه عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام وذكره اسماء براسه ولم يذكر في غيره من روايته في صحيحنا ما ذكره الشيخ في صحيحنا وايضا عبد الله مولى محمد
 كما بان في صحيحنا مولى محمد بن الحنفية عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله الفاضل المذكور اذا وردت رواية سعد بن عبد الله عن جميل
 او عن حماد بن عيسى فاطهارا لاسان لان المحققة رواية سعد بن حماد بواسطة وقد بعدد وجعل من طبعه حماد واذا روى سعد بن عبد الله عن الصادق
 فاطهارا لمراد به ابن معروف كما يظهر من بعض الاخبار وكذا اذا روى محمد بن علي بن محمد بن علي بن عباس واذا روى العلان عن محمد بن ابي
 رزين والثاني ابن مسلم واذا وردت رواية عن ابن مسكان فالمراد به عبد الله لا محمد لانهم جميعا في طريق الاحاديث وكلام ابن ابي
 وهم اقول صرح بذلك ايضا الاستاذ العلامة في بعض فوائده وفيه شبهة الشيخ سليمان لما حوى وامام كلام ابن ابي رزين فهو ما ذكره في امر السرائر
 من ان اسم ابن مسكان حسن وهو ابن اخي جابر الجعفي غريب في ولايته لا اله البتة عليهم السلام انتهى وما ذكره عريب وحسن بن مسكان جعفر
 ولا مذكور نعم حسن بن مسكان موجوده لكن لا بهذا الوصف والثناء وكيف كان لا ينبغي الاشارة في بعض الاطلاء الى عبد الله مطلقا
 قال الفاضل المذكور اذا وردت رواية عن محمد بن جابر بن جابر بن اربعة ثقاتين ومروى عن ضعيف وقال الشهيد الثاني في الامر في الاحتجاج
 بالبحر حيث يطلق فيه هذا الاسم مشكلا والمشهور بين اصحابنا رواية حيث يطلق مطلقا نظر الى احتمال كونه الضعيف والمحقق في ذلك الرواية
 اذا كانت عن الباقر عليه السلام في مروي لا شرا كبرج بين الثلثة الذين احدهم الضعيف واحتمال كونه الرابع حيث لم يذكر وايطبقه وان كانت
 الرواية عن الصادق عليه السلام فالضعيف مشكلا لان الضعيف لم يرو عنه لكن يحمل كونه من الضعيف ومن الحسن فثبته لذلك فانه ما عطل عنه
 الجميع هذا حاصل كلامه وهو غير واضح بل الذي ينبغي تحصيله ان روى عن الباقر عليه السلام فاطهارا بنه الثقات كان الراوي عنه عامرا
 حمدا ويوسف بن عقيل وعبد الله لا يثبت ذكر ان هؤلاء يروون عنه كما بان لا يبعد كونه التقية اذا روى عن الباقر عليه السلام
 لان كلامنا الجلي والاسدي صنف كتاب الفضائل لمراد من علي بن محمد كذا ذكره جابر ومع استغناء هذه الفرائد اذا روى عن الباقر عليه السلام
 فهو مروي ولما ذكره واما الراوي عن الصادق عليه السلام فيكون من الضعيف ومن الحسن انتهى اقول ما ذكره لا يخلو عن قوة الا ان يكون الراوي
 عن الصادق عليه السلام حمدا لا الضعيف والحسن فقط فلهذا عجز الحسن لا يثبت روى عنه علي بن محمد من الموصوفين بهذا الوصف من هو مجهول فاما وقال
 الفاضل المذكور اذا وردت رواية عن احمد بن محمد فان كان في كلام الشيخ في اول السند او ما في ربه فهو ابن الوليد وان كان في اخره عن الحسن
 عليه السلام فهو آخره وان كان في الوسط فيحمل كونه من محمد بن عيسى وعنه وبقية الرواية في احوال فطبعنا واداء وردت عن محمد بن جابر
 كان في كلام الكافي بغير واسطة فهو العطار وان روى عن الصادق عليه السلام فيحمل كونه محمد بن جابر بن الحسن بن جعفر وهو ايضا تقية لا

الحسين بن سعيد
 عن ابن سنان
 عن الصادق عليه السلام

قوله في كتابنا
 في بيان ما مر
 من رواية محمد بن جابر

نسخة
 في كتابنا

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

وعلى بن فضال وابراهيم بن سليمان واحمد بن القزوين وعمر بن عثمان وعبد الكريم بن هلال الجعفي ومثل الخاطئ والمخاطب الاول بالحاء الملهو والثاني بالهمزة والياء المشددة من تحت والاول يطلق على جماعة منهم ابووكاد الثقة الجليل ومحمد بن مروان والحسن بن عطية وعمر بن خالد ومن الثاني على بن ابي صالح بن رجب والياء الواحدة المضمومة والشرى المضمومة والراء الساكنة والهمزة على ما ذكره بعضهم والاصح انه الحاء والنون كالاول انتهى قلت واما نقلنا بطوله لاسمنا على كثير من انواع الاشتراك الخطي واملينا موضع ذلك فبما خرج هذا الباب الغرض الامانة الى طريق الحل حتى يتخفظ بغيره عن الخط والزل والله اعلم بالصواب الثالث عشر في العلامة في الخلاصة ان الكلبي رده فالكلام الاول في كتابي الكافي عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن عيسى فاما ردهم محمد بن يحيى الطاطار وعلى بن موسى الكندي وداود بن كورة واحمد بن ادريس وعلى بن ابراهيم بن هاشم قال وكما قلت في كتابي المشار اليه عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن خالد فهم على بن ابراهيم بن هاشم وعلى بن محمد بن عبد الله بن اذينة واحمد بن عبد الله بن امية وعلى بن الحسن وكما ذكرت في كتابي عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد فهم على بن محمد بن علان و محمد بن ابي عبد الله ومحمد بن الحسن ومحمد بن عقيل الكلبي انتهى قلت هذا هو الذي فسرنا الحكماء به وبسبب فاد منه انحصار من يروى عنه بواسطة العدة في الثلثة المذكورين كانهصار اشخاصها فمن ذكر والذي يظهر خلاف ذلك الوجود في الكافي روايته بواسطة العدة عن غير الثلثة المذكورين فمن ذلك جعفر بن محمد اذ في باب الهوى عن الاسم من اصوله عدة من اصحابنا عن جعفر بن محمد عن ابن فضال ومنه سعد بن عبد الله ففي باب العيبة وهو بعد الباب السادس عن عدة من اصحابنا عن سعد بن عبد الله عن احمد وروى جعفر بن محمد عن عدة من اصحابنا عن سعد بن عبد الله عن ايوب بن نوح ومنه الحسين بن الحسن بن يزيد في باب ان ليس شيء من الحي في ابدي الناس الا ما خرج من عند الله عليه السلام عدة من اصحابنا عن الحسين بن الحسن بن يزيد ومنه على بن ابراهيم على ما حكى من ذلك فتبع من الكافي في باب الباطن من كتاب الصدق الذي اخرج والاطعمة فبينه عدة من اصحابنا عن على بن ابراهيم وليس في بعض النسخ ذلك بل روايته عنه بواسطة كاهو المعهود للمكرر فيمكن ان يكون من زيادات النسخ وان كان بعيدا وقد وقعت على ذكر العدة في واسط السند في باب من اضطر الى الحرج للدواء من كتاب الاشربة حيث قال على بن محمد بن بندار عن احمد بن ابي عبد الله عن عدة من اصحابنا ولم انف على يقين من الكلبي ولا من غيره على انتحاض ما ذكر من العدة فيمنع كونه من امر غير احدى الثلثة السابقين وان يكونوا غيرهم او مجمعين منهم ومن غيرهم ففقد الرواية مع عدم الثبوت والعلامة المتيقن ينتج اسما يندما في الكافي واحوالا كرجال خصوصاً ما في الاشتراك ولعل الله تعالى يوفقنا عليه بعدة لك ودعما بهتفاد مما ذكره المبرزاة وعمره في الاخذار عن متعاف العدة عن سهل بن ابيان اتفاق الجماعة على الكذب بعيدا قبول الرواية في جميع ما توسط فيه العدة مضاعفا الى اعتماد الكلبي رده عليهم خصوصاً ما قلنا من الاشادة اليه من ان عدم ثبوت الراوى مع معلومته للراوى عنه لا سيما اذا كان من اصحاب الكتب المعتمدة خصوصاً ما ذكر في اوله انه يجمع ما هو المحجة بينه وبين ربه قرينة قوية على عدم الافتقار في الاعتبار الى معرفته ومعرفته لحواله بقرينة الزمهم لذكر الرواة مع حفظ السبب واللفظ ونحوها ثم ان الكلبي رده ربما يقتصر في اول السند بلفظ جاعلة وقد اكثر منه في كتاب الصالح عن احمد بن محمد مطلقا او مقيدا بان عيسى بل قيل انه اكثر من ان يحصى الظاهر ان المراد بها هو المراد من العدة في فاشخاصها اشخاص العدة على ما مر سواء كانت عن ابن عيسى او البرقي او سهل وان كان لا اكثر عن الاول ولو لم يحل الاطلاق عليه كما ذكر في محله ولعلنا لم ينتبهوا له لاهو ولا غيره فيها وصل اليها واما اختلاف المغيرة للثقة فيه وغيره لك ثم ان في كل منهم من اسام العدة المزبورة بعض كلام بعضهم لا باسم البغض له وينبغي ان يفرق بينه وبين الكلام مع حصول عرض اعتبار الروايات الكثيرة به فقولنا لم يمتنع ان العدة عن احمد بن محمد بن عيسى خمسة اشخاص ثلاثة منهم ثقاة وهم محمد بن يحيى الطاطار واحمد بن ادريس وعلى بن ابراهيم واثان منهم لم ينف لهم على مدح ولا ذم وهما على بن موسى الكندي وداود بن كورة الا ان الظاهر من كتاب الكلبي الرواية عنها في ضمن العدة وغيره بوجه صحيح خصوصاً وقد ذكر الشيخ في الفهرست والرجال في حق الاول انه يوجب كتاب النوادر لاحد بن محمد بن عيسى والخاص ان يوجب ذلك وكتاب المشبه ايضا الحسن بن محبوب وقال لكتاب الرعدة في الوضوء والصلاة والزكاة والصوم والحج وخرج بعض باهاده كونه ذاك الكتاب الحسن في اعرف التولي البهية الى باسنا منه الى حسن ما بعد حكمه بانه لا يخرج عن الجملة الا عند بعض من لا يبعد به ولعلنا نفضل ذلك فيما ياتي واما الكندي في الاستفاد ما حكى عن الجميع انه لقب موسى وعن الخلاصة ضبطه بعض الكاف والهم واسكان النون وفتح الدال المعجمة الى كيندان قرينه من فري ثم على ما ذكره ايضا واما العدة عن البرقي فاشخاصها اربعة كما سمعت احدهم يقر وهو على بن ابراهيم وفيه الكفاية في حصة الرواية والثاني على بن الحسن على ما وجد في نسخ الخلاصة وهو بهذا العنوان مشترك بين ثقاة ومجاهيل ولا شأنا على كون المعدود من العدة احدا ثقاة والمجاهيل بل الظاهر اياه طرفة الجمع عن طرفة العدة ومن هنا قال بعض اجلاء العصر لا يبعد ان يكون ذلك من بصرى النسخ وان على بن الحسن مصغرا ليعني على بن الحسن السعدا باذي بالدال المعجمة على ضبط العلامة وهو الموافق لضابط الزمهم بالضر في المغرب وخصوصا طلب الدال لا فالان لا يشخ الظاهر ذكره رجاله ان الكلبي روى عنه ولا نروى عن احمد بن محمد بن خالد

[illegible]

في العدة عن ابن خالدة بنعصر مع ذلك للبستاني اول روايته عن كذا من في اول روايته عن ابن عيسى انتهى ثم علم ان الكلبى قد روى في باب الحكم والانتقال من اصول الكافي عن هذه العدة بواسطة ثبوت ائمة عن عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن خالد ورجع الخبر على ما هو القاعد على بن محمد وهو الراوى في ذلك عن سهل بن زياد وهو على بن محمد بن ابراهيم المعروف بجلان احد العدة عن سهل فذكر بعض اجله ان العدة لا يبعد ان يقال ان لفظه عنه وعن بعد ما زائدة من النسخ قلت لا داعي الى ذلك لا دليل على عدم روايته على بن محمد عن العدة المنبورة فاما روايته الكلبى عن علي بن محمد المذكور ففي فوق الكثرة كيف وهو احد العدة عن سهل مع ان من المحتمل ان يكون مرجع الخبر عن محمد بن ابي عبد الله هو محمد بن جعفر الاسدى احد العدة عن البرقي والراوى عن محمد بن اسمعيل البرمكي وهذا المذكور ان في صدر الباب المزبور حيث قال محمد بن ابي عبد الله عن محمد بن اسمعيل البرمكي الخ وعلى هذا براد العدة في الخبر عن محمد بن ابي عبد الله بفرقة روايته عنهم ورواية احد العدة عن الباين عن غير منكره مع احتمال سقوط العاطف على الضمير المحرور فكأنه قال عنه وعن عدة ولا حاجة الى خروج محمد بن ابي عبد الله عن العدة فيكون كذكر العام عقيب الخاص وهذا احتمال اخر بعيد فاحتمل واما العدة عن سهل فقد مر ان اشخاصها اربعة احدهم محمد بن عبيد الكلبى لم اقف عليه في كتب الرجال والباثون عينهم لم يبرأوا حيث قال بعد حكايته ما مر من الخلاصة انفق النسخ على علي بن محمد بن علان وفي الرجال علي بن محمد المعروف بجلان وكان علي بن محمد بن علان والظاهر ان محمد بن ابي عبد الله هو محمد بن جعفر الاسدى الشاذليان محمد بن الحسن هو الصفا قال فلا يضر ان ضعف سهل مع وجود ثبوت سهل في مرتبة وايضا اتفاق الجماعة المذكورة على الكذب بعد اذ اختلفت ملامه وان اشعر عن الاجراء على الخلاصة الا انه قد مضى قوله وكان الذي بدلت في حكاية من في المقال فالظاهر بل ربما يظهر منه اعتراضه على ما في الرجال يعني ان المعروف عندهم بجلان هو ابن علان كما في نسخ الخلاصة وكيف كان فالظاهر ما سمعت من الثقلين كثرة رواية الكلبى عن علي بن محمد بن ابراهيم بن امان الراوى الكلبى المعروف بجلان وكثرة روايته عن سهل حتى قبل انما اكثر من ان يحصى فاما كون علان لقباً لاد كلبه او لجد او اسما لاجدها فكل محتمل من الجاشي والخلاصة في ترجمة علي المذكور انه المعروف بجلان وعن رجال الشيعة في باب علم برو الخلاصة ان محمد بن ابراهيم المعروف بجلان الكلبى خيرة واما كونه لقباً لجد فهو الظاهر مما مر من الخلاصة كما اعترف به في التعليل بعد قوله الظاهر انه لقب ابراهيم نفسه قال ونقدم في محمد بن يعقوب ان خاله علان قلت كذا في الخلاصة على كون علان لقباً لابراهيم وغيره بل الظاهر من الطبقات المراد به غيره بل خصوص علي بن محمد وذكر الكاظمي فبين روى عن سهل ما هذا لفظه عن علي بن محمد بن ابراهيم الراوى علان ابو الحسن الشاذلي الكلبى وكون ابو الحسن بالواو شاهد على ان الخال هو علي وكذا علان ولا يخفى انه لو لا التفسير بجلان في كتابه لكان امكان ان يقال علي بن محمد في عدة سهل هو علي بن محمد بن بندار وعلي بن محمد بن عبد الله في عدة البرقي ومع ذلك فالاول اقرب لكوضاراً في كسبل ولغير ذلك وحيث انهما معا ثقتان كما عرفت فافضل لم يكن احداً الاثبات كالبنا على الاشتراك وعدم التميز فضلاً عن بعض اجلاء العصر ان علي بن محمد في اول سند الكافي لا يخرج عن هذين الثقتين فلا افتقار الى التميز في اصل جهة الخبر عطفاً وهذا ما استظهره كون محمد بن ابي عبد الله محمد بن جعفر الاسدى فهو في حله شهادة الطبقة ورواية الكلبى عنه فارة بعنوان ابي عبد الله واخرى بعنوان ابن جعفر الاسدى ويؤيده جزم التعليل بكون محمد بن ابي عبد الله الراوى عن ابراهيم هو ابن جعفر الاسدى وحكاية من في المقال في خلاصة الوجيزة وعن جده في حواشي التقد وكذا عن الفاضل عبد النبي مرة وقد نص الجاشي والظاهر في ترجمة ابن جعفر المذكور انه يقال له محمد بن ابي عبد الله وقد صرح في غير موضع عن الكافي كما في باب الاستطاعة والذي قبله بروايتي عن سهل بواسطة محمد بن ابي عبد الله واحتمال كونه محمد بن ابي عبد الله الذي ذكره الشيخ في الفهرست وقال له كتاب ثم ذكر اخرين ثم قال رويها كلها بهذا الاسم عن حميد بن ابي اسبه بن ابراهيم بن سليمان بن حيان الحر ان عنه لا يخلو من بعد اذ الظاهر تقدم طبقة علي طبقة الكلبى في الاستفاد من تاريخ وفات الكلبى ورواية محمد الراوى عن محمد بن ابي عبد الله تقدم وفات الاخر على وفات الاول بمشع عشرة سنة فكيف يمكن روى عنه حميد وكيف يمكن روى عنه حميد وكيف يمكن روى عن محمد بن ابي عبد الله المذكور واما استبعاد كونه الاسدى المذكور ايضا بما ذكره الجاشي في ترجمته من روايته محمد بن عيسى عنه وقد علم ان الكلبى يروي عن احمد بن عيسى بواسطة العدة فكيف يروي بالواسطة عن يروي عنه احمد بن محمد عنه انه توفي في عبارة الجاشي بل المراد رواية احمد عن والد الاسدى المنور لقوله وكان ابو جبار روى عنه احمد بن محمد بن عيسى وشهد له ان في الخلاصة مكانه رايته احمد في ترجمة الوالد هذا كله على فرض ثقتنا محمد بن ابي عبد الله الذي ذكره في الفهرست مع الاسدى المذكور واما على اتحادهما كما استظهره الميرزا مرة فلا اشكال لكن حتى في المتن في المقال عن مشرك الكاظمي في الذي ذكر في الفهرست انه روى عنه الكلبى وهو عن محمد بن جعفر بن عونا الاسدى وهي موطن الاستظهار بالمقدم الا انه موطن بعدم وفاته على رواية الكلبى عنه عن محمد بن جعفر المذكور والظاهر زيادة لفظه عن بعد كذا هو موضوع في استظهار الميرزا واما احاد الاسدى المزبور فقد وثقه الياس وقال انه صحيح الحديث الا انه روى عن ابيه عنه كان يقول بالخير والتشبه لكن رده اكثر عن فاضل عنه بما يعني ان لا يلاحظ في ترجمته في الابواب والسفر فانه

[illegible]

[illegible]

[illegible]

غيره من المتهورين باب الضيقات والمثالب والمشتقات من خطبة كاي من جند شكاية البعض اليه وسؤاله فالف كتاب وغير ذلك اشعا
 تام يكون الشروع فيه في الغيبة وفي كتاب النص من واحد منهم عليهم السلام على اخر ما ينبغي الخيال ووقع التأليف في زمن الحضور وفل
 فيه عن ابي محمد عليه السلام كما في باب ابطال الرواية وباب النهي عن الصفه وغيرها وبالحجلة تكون التأليف في زمن الغيبة من الواضحات
 اما الخيال كون روايته عن محمد بن اسمعيل المذكور باخذها من كتاب المعامير عنده فهو ايضا بعيدا ما اولا فلان اللازم كما هو ابرودا
 غيره من الجامعين للاخبار ان يكون له مشايخ اجازة ووايزة الكتاب المذكور وان ينسب عليهم هو او غيره واما ثانيا فلان ايضا صاحب
 هذا الكتاب على الرواية من الفضل خاصة مع ما عرفت من ان الفضل هو الراوي عنه في غاية الاستيعاب ولو لم يكن الا مضارا لفضل عن محمد بن
 اسمعيل المروي عن غير الفضل ايضا كثيرا ولم ينفك عليه مصداقا الى افضاء العادة اشهدا كتاب جميعه مؤلفه بما مر عن الراوي عنه واما
 المناقشة فيما استفدناه من حياة الكشي من مع الظهور والمزبور كما ذكر في موضع اخر من كتابه ان اردك موسى بن جعفر عليه السلام وذكر
 على ما ذكره وهو هذا في مؤثر في زمان ابي الحسن عليه السلام انه راجع المظان في بعضها ان المراد من الكلام الاجزء ذكره من اول عمره
 او اول دخول في الرواية ونحو ذلك فان الادراك يطلو على ذلك ايضا عاين الامر ظهوره فيما تقدم ويصرف عنه هنا بما مر وكيف كان
 في محال ذلك ابن بزيع للائمة المتأخرين عن ابي جعفر عليه السلام بل بقاؤه الى برهمن من عصر الكليبي فلهذا من قبلها تلك الاخبار الكثيرة ايضا
 بعده موجب لطول عمره وذكره كلسنة من ائمة علمهم كبريل وهما بعيدان خصوصا مع عدم تنبيه احد عليه ومنها ان الكشي وغيره من اهل
 الرجال حتى الكاشي ذكره من يروي الفضل عنهم فذكره وانهم محمد بن اسمعيل بن بزيع وذكره من يروي عنه ولم يذكره هذا منهم ابن بزيع
 فلو كان يروي عن الفضل كما ان الفضل يروي عنه لا شا روايته لخراساني في الحجلة واشتهر ابن بزيع لكونه في عداد الوزراء ومنها ان الغالب
 رواية الكليبي عن ابن بزيع بواسطتين وربما يروي عنه قبلت وسائط كما في باب بعض اهل عروجه ورسول صلى الله عليه واله على الائمة
 عليهم السلام من كتاب التوحيد حيث قال الحسين بن محمد عن علي بن محمد بن محمد بن محمد بن اسمعيل بن بزيع وكذا في باب التوقيع من
 البعيدان يكون مع ذلك من طبقته ومنها ان الغالب ينسج الكليبي عند روايته عنه بالوسائط بكونه ابن بزيع فيظهر عن ان الاطلاق عنده
 غير مصروف الله والا لا عنى عن الزم القبيد والموجود بينه وبين الفضل مطلقا غالبا او دائما وايضا علم من الوجه السابق ان روايته عنه
 بالوسائط لا يخرج فيها وانما هي روايته عنه بلا واسطة فكان الاجزء اولى بالقبيل لا زالة الغريبة المناقشة لفضل عليه وفلظ من ذلك
 كلمة لا يفا ويصعب ما استند اليه لكونه ابن بزيع من انه اشهر اظهر في انصراف الاطلاق اليه ومن المصريح برفي بعض اسانيد التهذيب ومن
 رواية الكليبي عنه بواسطة كما في بعض نسخ باب العروف من كتاب العيشة حيث قال علي بن ابراهيم عن ابيه وعن محمد بن اسمعيل عن الفضل بن
 شاذان وعنه يظهر ان نظرا بن داود في لقاء الكليبي لم يجد لكن طريق الرواية لا ينصرف في الملاحات حتى يلزم الارسال وعدم الصحة فلا يعل
 عن ظاهرا الكليبي خصوصا مع الاكثر عنه وايضا في كتاب الروضة المصريح باب بن بزيع حيث قال محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن
 علي بن فضال عن بعض المؤدّن عن ابي عبد الله عليه السلام وعن محمد بن اسمعيل بن بزيع عن محمد بن سنان الحديث فلك لعل الموجود في التهذيب
 ايضا هذا السند والجواب عن الجميع بعد ما عرفت من عدم المفا ومثل ما مر من الاستنار المدعى بينا في البراءة المقييد باب بن بزيع في غالب
 رواياتنا في التهذيب ان كان فهو من خطأ السامخ كما في الخبر الثاني اذ الصواب بشهادة بعض اهل المعرفة زيادة عن وسمع ما في
 نظر ابن داود ويصح ظاهرا الكليبي مع فرض عدم الملافة لا يمكن الا بالاحذ من كتابه والمعارف في بيان الطريق واليه والطيف في الخبر الاجزء
 على ابن فضال ونحوه محمل وظاهره بالحجلة فلو كان الواسطة بين الكليبي والفضل بن بزيع كما ان يكون من الواضحات النسيئة عن الاشكال
 خصوصا عن المظول بينه وانما خرجنا في عن مقتضى وضع الرضا له للمعرفة من مصر فوم اوجاعه من الاعلام الى الخلفة فحقنا مصغر
 بصير او معاملة الى الموافقة معهم بحسن الظن بهم او غيره ولا اقل من ان يشك في الامر وقد عرفت خروجه بالوضوح عن البيان الى العيان
 فاما نفي كونه البرمكي وان كان رايها الكليبي ولم باب عنه الطيف لرواية الصدوق عن الكليبي بواسطة وعن البرمكي بواسطتين وروايته
 الكشي المعاصرة للكليبي عن البرمكي فاده بواسطة اخرى بدونها ولو لمحمد بن جعفر الاسدي الذي كان معاصر البرمكي قبل وفاته
 الكليبي بغير سب من سنة عشر سنة فبقر زمانه ان البرمكي قد استدل بذلك كله القائل بكونه البرمكي لا وان عاينه ما ذكره كلاً
 كونه اياه ونحن لا ندري الا مناع وثابنا ان جميعه لا يفاوم شتبا ما مر لا فاهنا من كونه بنسبا بوريا كالفضل وعمر النما كإيفاقه
 ايضا انه محمد كونه رايها المقيد كإفاد المكان انما ينفع لولا ينقل احد هاهنا الى غير وفلذكر ابي العباس بن نوح ان البرمكي ساكن بقم
 وقد سرحوا في ترجمته ما يروى عنه محمد بن جعفر الاسدي فلو كان الكليبي يروي عنه باكثره التي عرفت ان اولى بالنجح على رعايته
 عنه مصداقا الى ان الكليبي يروي عنه فيما وفسنا عليه بواسطة محمد بن ابي عبد وهو محمد بن جعفر بن محمد بن نوح الاسدي مع التقييد
 بالبرمكي منه ما في باب الحركة والاشغال من كتاب التوحيد ارفع الرازي ومنه ما في باب حدوث العالم منه وبالحجلة الاكثر هو التقييد

[illegible]

[illegible]

المطبعة الكائنات في دار الكتب
مصر في سنة ١٣٠٠

من هؤلاء من يظهر منه القول باخذ يحيى المقدم وهو الاراذي والشهد الثاني وما جلدنا في ذكر الاول في سجع الصرف في سند يحيى ابو بصير
ان الطريق الى ابي بصير يحيى بن ابي القاسم الكفوف الواقع بقرية نفل شبيب بن يحيى العفر في قرية نفلته وابن اخيه والراوى عنه
وفي مسئلة اوله في الترمذي في وجه ضعف السند ان فيه على بن ابي حمزة وهو مشرك وكذا ابو بصير وذكر الثاني في السالك في كتاب الشرح بعد
ابود رافع فيها ابو بصير وفي مصنفها عندي نظرون وجهين احدهما ان ابا بصير الذي يروي عن الصادق عليه السلام مشرك بين اثنين لم يثبت بن الحري
المراوى وهو المشهور بالثقة ويحيى بن القاسم الاسدي وهو واضح ضعيف مختلط وكلاهما يطلق عليهما هذه الكنية ويكنيان بالابي محمد لورجاني
ان الاول اسدي ايضا وكلاهما يرويان عن ابي عبد الله عليه السلام في كتاب الفرائض ان محمد بن فليس وابا بصير كان
بين الثقة والضعيف كما بيناه مرارا ونحو ذلك في المداور في مباحث الاذان وصلاوة البيت وغيرها ونظام من لا يظهر منه ذلك بل يفتي على التردد
ولكن يقتضي للاشراك بين الجميع وذهب في الغلبة الى ما يقتضي الاول لشهرته انصرف الاطلاق الى الثقة فاما كما هو المعروف في امثال الروايات
بعض اجللاء فقهاء العصر في رسالة الصنف في شريك ابي بصير انه هذه الكنية في الاولين اي الراوى والاسدي اشهر قال كما اعرف به جماعة من
المحققين فالاطلاق بصرف اليه ما ثبت لعل من الجماعة صاحب الوجوه فان قال في الحديث عن ابو بصير يروي عن ابي علي بن القاسم وليث بن
الحري فان مراده من يحيى اما الاسدي اذ لم يثبت احد ولم يثبت شاهد على غلبة اطلاعه على الراوى او هو من يروي الاتحاد مع يحيى بن القاسم في
الضعيف ولعل الظاهر كما حكاه بعضهم لقوله ابو بصير يحيى بن القاسم ثقة على الظاهر وفيه كلام قبل والظاهر انه الكلام المحكي عن اليه لانه ثبت
من نقله في المقام الثاني وفي منتهى المقال والاصح مما يكون بعض روايات ابو بصير عن الصادق عليه السلام مع عدم ظهور من يروي عنه الراوى في مباحث
قلت الذي يظهر بالبيع في الاخبار ان ابا بصير في الاطلاق على الراوى والاسدي بل لا يثبت في الاطلاق على غيره فان من سبغ المائل في صدر الرواية من هذه
الجهة وان لم يكن ما يميز احدهما عن غيره واكثر من ضعفها عند الاطلاق لم يعلم انه لا يثبت انصرف الاطلاق الى احدهما بل نزع الاتحاد وتخرج الضعيف
على التوثيق والتوقف وعلى هذا الاحاطة الى التميز في اصل اعتبار الراوى بل يثبت انهما الظاهر انه يقتضي البر في مقام الغرض مطلقا او مع غيرها
من الصراح اذا اظهر وفاقا لبعض اجللاء العصر كون الراوى اذ هو واحد من الاسدي بل كونه افعه منه ايها المامر من جنس انقطاع آثار النبوة
نذر اشها الولا الاربعة الذين احدهم الراوى ويكون من احد حواري ابي جعفر عليه السلام كما ورد في بعض الاخبار الى غير ذلك بل الظاهر انه احد
الستة الذين ذكر الكشي انهم افضل الاولين كما حكاه عن فائذ ان ذكره هو كونه الاسدي ولا اقل من كون الراوى متفقا على وفاقه بخلاف الاسدي
كما عرفنا المقام الرابع مما يميز احدا الثقتين عن الآخر بل عن غيرهما عدا وجه الانصراف الاطلاق فقولنا سيما هذا التميز كونه من الراوى عنه
مولد الكاظم عليه السلام فان مقتضى عدم ادراكه الاقليلا من روايته عليه السلام فرب سنين بخلاف الراوى كما يظهر من
شهادة الرواية عنه عليه السلام والظن بوجوب الاحاطة بالغلب بل مقتضى نقل ابن مسكان الذي هو الراوى عن الراوى عن ابي بصير ان يحيى وفاء مولانا
الكاظم عليه السلام انه ادركه في زمانه عليه السلام في ايام ابي الحسن عليه السلام قبل الحادثة
الا ان المراد بالحقن الصاحبة عليه السلام في الحادثة خروجه عليه السلام الى خراسان او مروج ولا يثبت العهد له عليه السلام فان اول يكون غير الراوى عن ابي بصير
او وقوعه في غير موقعة كان مناهما لما مضى من الاسد لال اذ لا معنى لكون ابي بصير الراوى مع ضعف الخبر على الاخر ايضا الا ان يقال
بعد ان مقام احتمال كونه الاسدي المامر ان الانصراف السابق من كونه الراوى ومنه يظهر انه لا حاجة في هذا التميز الى هذا الخبر لانه لا يمكن الحكم
عن المولى عما يثبته انه انما كان قد يكون مشتركا في اذ راوى عن الباقر بن واحد اعلمها السلام واما اذا روى عن الكاظم عليه السلام فانه مخصوص
بشيء من القاسم قلت هذا كونه السابق مخالفا لما عليه الاحاطة وبسببها من الروايات نعم هو حق ان ابي بصير من الاحصاء من الاضاف بالنسبة
الى الاسدي لا الراوى لكن كان للاداء اسقاط ابي جعفر ومناه روايته عبد الله بن مسكان عنه وهي في كتب الاخبار وكما قبل اكثر من
ان يخص في مخرج في عدة مواضع بليت الراوى ومن على هذا التميز لجماعة منهم صاحب نقد الرجال والمولى عما يثبته الله وحكي خط المولى
اليه في مخرج به الكاظمي لكن حكى عن صاحب المعالم وابنه انهما ادعيا الاطلاع على روايته عن يحيى بن القاسم ايضا الا انه على فرضه لا ينافي حصول
انظر الناظر الى العاقل بصريح الاكثر ومنها رواية الفضل بن صالح عنه المخرج في بعض مصوص كثيرة فذكر الخاقاني ان له اي الراوى كتابا يروي
جماعة منهم ابو جليل الفضل بن صالح وصرح به الكاظمي وحكى عن عتبة الله ايضا ومنها رواية عبد الكريم بن عمرو والخشعي عنه في مخرج الخبر
قال للشيخ مبرق طريق الصدوق الى عبد الكريم بن عتبة الهاشمي وهو كذا فان قال وما كان فيه عن عبد الكريم بن عتبة فقد روى عن ابي
رضي الله عنه عن سعد بن عبد الله عن احمد بن محمد بن عيسى عن احمد بن محمد بن ابي نصر البزنطي عن عبد الكريم بن عمرو والخشعي عن ابي بصير الراوى
عن عبد الكريم بن عتبة الهاشمي قلت ومن هنا يظهر ان من جملتنا الراوى روايته عن عبد الكريم بن عتبة الهاشمي في اطلاق ابو بصير عنه
وقد نص الكاظمي في رجمته الهاشمي على رواية الراوى عنه ومنها رواية الحسين بن محمد عن عبد الله بن مسكان عنه وهي في كتب الاخبار وكما قبل اكثر من
فعلها القرآن للمرأة وفيها احاد بانها عليه السلام عطي وجهه وبعد ذلك من الكفوف ومما انصرف الاطلاق عن غيرها وضاها روايات ابن عثمن

عن فخره عن ابنه في الحديث عنه ان ابا ذر روى ابا بن عثمان عن ابي بصير قال ظاهرا ان لثابت بن كبحر المراءى في مخرج يرقى طريق سعد بن مالك
الخرقي ابي سعيد الخدري عن الكشي قلت يمكن تأييده بما ذكره الكاشي في ابا بن عثمان فانه يصرح بواحد من ابي بصير في ابا بن ثعلب
انه يمكن استعلاهم بواحدة عن ابي بصير ايضا ابا بن عثمان فاذا ضم الى ذلك ما مر من ظهور الاطلاق خصوصا في كلمات المتأخرين في
المراءى تم التعريب ومنها روى جماعة اخرى عنه على ما نقل عن الفاضل المذكور وهم ابن ابي يعقوب وروى عنه ابن ابي عمير ومحمد بن سنان بن
خالد والفضل البقيان وفضل الدين والشمس الحناط وعمر بن طحان قلت ربما يؤيد ما ذكره كذا في الطبعة فلا يخط هذا كله فيما يبين
المراءى واما ما بين الاسدي فامور ايضا منها الكوصف بالكفوف في بيان المستقام الاخبار وكلمات الاخبار ان خصا صبر ولا اقل من
اصلا له عدل في غيره بعد ثبوته في غيره بلا شبهة وروى في حصول الظن من ذلك بتعيينه بالوصف المذكور وسواء كان في لسان الراوي
او في الخبر ولو سبان ما يتعلق به من المسح على العين وراثة الدابة في لسانه في الخبر ونحو ذلك ويحتمل ان ابن اخيه وهو العفري في انما
يروي عنه وهو الراوي للحدث المشتمل على ذلك فلا يخط مع ما ذكره في الرجال في احوال الاسدي وغيره واما ما حكى عن الموضع
الجلسي مما يقيد مكفوف في المراءى ايضا لقوله بعد نقل خبره ان هذا الخبر يجلها اي المراءى والاسدي ولقوله بعد نقل
ما حكاه العلامة في الخاضع العفري من كون الاسدي مكفوف انه يمكن ان يكون المراءى ايضا بصير وقوله بعد نقل خبره المشتمل على حكم
المزج بما رواه في قول ابي بصير من ان صاحبنا تكامل علما ان الظاهر ان هذا الاعي لم يفهم كلام الصادق عليه السلام واشبه عليه
وذكر ايضا في الحديث من شرحه على المشي بعد الضم ما في الاسدي المراءى سواء في الملح والذم ما هذا لفظه وقد عرفت حال الوقف ولو
مثل من المراءى ايضا كالوقوف بقوله لم يكامل علم انتهى ففاسد بظهر وجهه بالنسبة في الاخبار والرجال خصوصا ما دل من الاخبار على عدم
عنه بعض بصير في المراءى في بصير في رواية في جميع ولعل منشاء قوله كما قبل ملاحظة نقل الكشي لبعض الاخبار المشتملة على مكفوف في
ابي بصير في ترجمة المراءى مع استفادته من بعض الاخبار مثل ما حكى عن منسج الفال برأيه في ترجمة رواه وفيه كيف اصنع بهم وهذا
المراءى بين يدي وفي رواية في التواء والارض فشكل واضع في ساحر وموئده او بدل عليه ان في باب المواثيق من الهند بين
روى حديث اول وقت الاضالك باسناد عن الحسين بن سعيد عن الفضل بن عاصم بن حميد عن ابي بصير الكفوف مصحوبا بالوصف وفي كتاب
الصوم من الفقيه رواه عن عاصم بن حميد عن لثابت المراءى والجواب عن الاول منع حصول الظن مما صنع الكشي لما عرفت من طريقه في كتابه
مضافا الى انه لا يصلح لقاؤه من غير ما روي عنه عليه وعن الخبر ضعيف السند وعن الاخبار بان الذي يقوله ان يصحح الصدوق طبقات المراءى
لزمه انه المراءى من ابي بصير الراوي الخبرها الاضراف الاطلاق الى خصوصه كما مر او لغير ذلك فصحح باسمه لدفع تحيل اداؤه غيره والشيخ
لما راي انه اخطا لان المراءى الاسدي الكفوف في رواية عاصم عن مخرج بالوصف دفعا لاصد منه وتحفظا عن صدوره من غيره والا
فالوجه في الاستدلال على ما يظهر من نقل الفقهاء جرح ابي بصير هذا مع احتمال روايته عاصم ما رآه عن الكفوف واخرى عن المراءى وان كان في رواية
هذا وقد حكى بعض اجله العصر عن الفاضل المذكور كلاما اخر يشهد بان مراده من قوله السابق وهو ان الظاهر ان هذا الاعي هو الاسدي
وان استأدع الفهم المتقدم الى المراءى في كلام اخر لم يبق على الفعلة فلا يخط شرحه على الفقيه ومنها روى عنه شيخ العفري في غيره فقد
صرح المولى عن ابنه الله وغيره بان الاسدي هو الذي يروي عنه شعيب المذكور ومروى على اكثره عن الراوي في زيادة على ذلك انه قد روى
ابن ابي عمير وقال المحقق البهبهاني في ان العفري في ابن ابي عمير الاسدي فهو في رواية كونه ابي بصير في الراوي في اي رواية فاما ان الصادق
عليه السلام له رواية في الجحفة وقوله عليك بالاسدي قال والمحققون حكموا بكونه في رواية عليه جحفا وجد قلت في منتهى المقال بعد النقل
عن الكشي في اصحاب الصادق عليه السلام قوله شعيب بن يعقوب العفري في ومثله عن الفهرست ما هذا لفظه وهذا ظاهره كما هو المشهور
انه ابن يعقوب كونه مكنى بابي يعقوب اخ من الجاهل والحال انه وان ثبت الكل ابن داود واشتباه ابن بابويه يحمل انتهى وكيف كان فقد
بعض اجله العصر عن بعض العلماء انه ذكر بعد ايراد الحديث الصحيح المشتمل على السؤال عن الاسدي ما هذا لفظه شعيب العفري في يروي عن
ابي بصير عبد الله بن محمد الاسدي لا يحيى بن ابي القاسم كما يفهم من اطلاق الراوية المتقدمه فانه يظهر من امر الامام عليه السلام آياه فيها بان
يأخذ من ابي بصير الاسدي انه يروي الاصح امر الامام عليه السلام بالاحذ عنه وهو عبد الله بن محمد الاسدي كما لا يخفى وهذا اخر في جملته
على ان كل موضع وقع فيه شعيب عن ابي بصير مطلقا فهو عبد الله بن محمد لا غير وان كان شعيب هذا ابن ابي عمير بن ابي القاسم فان سبب
هذا امن من ان يروي عن يحيى هذا او ثقت منه واجل كما لا يخفى مع ان الظاهر مع الشئع الصادق ان شعيبا في مرثية يحيى طبعته يروي
عن يروي عنه ويروي عنه من يروي عنه فان على بن ابي حمزة البطائني فابن يحيى هذا يروي عن شعيب هذا يحيى لسبب مرثية يروي عنه
شعيبا العفري في انما لا يخفى ما منه فاولا انه خلاف ما فهمه الجمل والكل كما عرفت ولذا لم يورد احد حديثا الاخذ من الاسدي في
ترجمة عبد الله الربوي ولم يوثق احد بذلك وغيره فاما بنا ان الموجود في الرواية تفسير الاسدي بابي بصير فافسوخا لكلام المتقدمين عن

[illegible]

استفادة الامامية من اولها وكيف كان فالوجه عدم الاختصاص فلا يثبت في القائل الامامية الخاصة اما بالنسبة الى الاشكال الاول فمعلوم ان
الوجه المذكور في استفادة الامامية من المذهبين المرويين ولو مع فرضه خارجا عن المباحث المصيرية واما بالنسبة الى الثاني فلان اصل المذهب
المجرب عندنا والوثوق الموجب للثبوت الى قول صاحب الامامية عليه هو معنى عام لا يخص مذهب دون مذهب ولا مذهب دون مذهب فانه
عبارة عن التزم العبد بما في دينه ومعتقدات ما في مذهبه وعن حاله ذلك فيه واما الاختلاف في ما في الدين والمذهب وتعيين الحد الذي
يكونها في المذهب في كلام من اشتهر من مخالفيهم كما ذكر ذلك بالنسبة الى من خالفنا واعلمهم بذكره ايضا بالنسبة الىنا بخلافنا شيئا
للموافق لتعيينها ما هو من باب الايمان بما يصرف الظهور المتأشبه من الاطلاق الموجب للاختصاص ببعض افراد المطلق كقولك اشئنا باسنان
اثنى انسان كان وقد ترك العبد ما لا تكثر الظهور المروي ولو لم يتركه فثبت ذلك لعل على امر خارج ومن هنا اطلق الجاشي بل غيره عدل الكثير
من مخالفيهم ولا يخفى انه قد يكون احد المذاهب الظاهر واحدا ولو كثر المذهب وانما هو في الاطلاق بوجوب الصرف الى الحد الذي في ذلك المذهب
ان كان المطلق من غير امله خصوصا اذا كان كثير الاختلاف والعجبة معهم لا سيما اذا كان مرجعا اليهم باخذون منه القليل والضعيف وصا
حيث كان السائل منه عن حال شخص منهم فانه لا ينبغي الربح في ظهور اطلاقه في العدلية على مذهب السائل وقد مر عن المتأخرين حكمه بكون
الاصحاب الى توثيقه بضعف ابن فضال وابن عقدة بل اخذ الجميع منه مع ظهور انما لم لا يحملونها على مذهبها فظهر انهم حملوها على ما في
مذهبها او على الاطلاق ولعله الاظهر ولا ينافي اثبات العدلية في مذهبنا بذلك لنحل الاطلاق لذلك بل قد عرفنا ان الغابر ما خارج
بوجوب خصوصية العبد الا سرقنا ما لم يجدنا فانه متين فاف في دفع جملة من الشبهة من غير حاجة الى ما في القواعد المشار اليها في دفع
الاشكال الا في من دعوى ظهور اتحاد سبب الجمع والمقابلة في المذهبين سوى الاعتقاد بامامة امام فانه كما ترى غير انتم اليه كما لا
والامر الثاني انهم كثيرا ما يطلعون للفظين في حق شخص ثم يصحون مصلا بامامه وفضلا ولا يصح غيرهم بانه فظي او فظي او فظي
فلو كان فيها الدلالة على الامامية كان بين المذهبين ثنائيا وناقضا وليس البناء عليه بل على الجمع بينهما الا ان يرجع الاول بمرجع خارج
وبالحكمة ان مقتضى التناقض التزام البرجوع مطلقا لا نقديا لا يخبر على الاول فهذا كما شفا عن عدم دلالته للفظين على الامامية وبدفع
بانا على فرض البناء على استفادة الامامية من نفس اللفظين ومع المذهبين لم ينع صراحة في ذلك حتى يلزم ما ذكر بل المذهب ظهورها
فيه ولا يرد ان يخرج عن الظهور بالبرجوع بالخلاف اذ لم يكن موهوبا في نفسه او بامر خارج ولم يكن الظهور معتصدا بما لا ينافي معه للبرجوع
المذكور فان الجمع بين اطلاق توثيق شخص ورجح الاثر للوثوق بالظهور ونحوها ليس من الجمع بين المطلق والمقيد بقيد او ما يقرب منه بل
للظهور النوعي الذي يقدم عليه الظهور الشخصي على البناء على اعتبار الظن كما هنا في باب الاطلاق والوثوق لعله يقف على ما ذكره المصنف
او كيف يظهر حال المصنف وبغيره اخرى خارجة فلا ينبغي ان يسمونه ولا يسميهم ولا يحاط به مع انه لا يوجب خطا في اصل هذا اول اللفظ
وهو العدلية المطلقة وما في القواعد المشار اليها في الايراد على الجمع المروي من ان الحد الذي كونه عاذا في مذهبنا فاظهر كونه العدلية
في مذهب من ابن بطي ودفعة بالانصاف فاف معنا في معنى العدلية واني نشاء الله تعالى في الفصل الثالث الاشارة الى بعض اسباب الظن
الشخصي الامر الثالث انه اذا كان الجمع في حق من قبل في حق عدل ونفع من غير اصحابنا كجمع ابن فضال لابان برصه بالنار وبعينه سواء
كان في الاعتقاد كما مر في الجوارح قبل قبل مطلقا او لا كما كان في حصول الظن الشخصي ان كان في احد الجانبين والاما النوعي الاظهر
الاخبر لا اذا كان عدلا اخبر عن امر القاعده قبول قوله سواء اخبر عن مثل ما فيه في غيره وغيره وبلا حظ بعد ذلك ما هو المذهب في حق
الجمع والعدلية بالاطلاق والتعبد اذ اخرج بالا اعتقاد خاصة وبالبان اذ اخرج بغيره فذهبهم روى ابن فضال عن ابان ان كان حصول
الظن بالخلاف او وهنه بامر اخر فذلك والا فهو كما ترى الامر الرابع ان بعد عام من ظهور نفع في العدلية والامامية اجمع الضبط ايضا طولا
فأما ما اخبره من يقدم قوله على قول القائل المروي او يعارض بقوله فاف به نفعي احد الامرين والامور المستظاهرة من اللفظ المروي
فهل يفي على ظهوره في غير المذهب بحيث يستدل به في الباقي خاصة بمخالفين القولين ام لا او يفضل بين ما بيني الاول والاخر وغيره فالاول
كل محتمل وان كان الاظهر الاول اما على استفادة الضبط والامامية من الخارج فواضح ان ليس في احدهما يلزم نفي الامر والعدلية واما
على الوجه الاخر فلان نفي مفاد احد هذا لفظ لا يلزم نفي غيره ان هو الا كتمام حص او مطلق فثبت ولذا لو نفي بافتضاها شخص وكلاهما
لم يخرج ببعض ظهور قوله علامته في حق في كونه عالما بعلم آخر ما اصطح لفظ العلامة فيه ومن هنا لو ثبت ان من احرازه يكون صبا عاذا
بخارا او بناء او غير ذلك لا يعلم بعض ما هو من صنعته من عمل خاص ثم كذب الخبر المذكور اصلا ورسا بل الامر في المقام الظاهر لعدم ارتباط
بعض الامور المروية ببعض كارتباط الاحمال الخاصة المعتبرة في كل صنعت من الصناعات المشار اليها ومن هنا لو نفي فاف في المثال كونه
صائغا او بخارا لم يحكم بان المنفي هو مجموع معرفته بالاحمال الخاصة المذكورة في صنعت من حيث المجموع لا بجمعها بل بحكم نفي الجميع وليس
له هذه الصفة اصلا بخلاف المقام فالوجه غير او هو بنفسه بغيره ليس بتقدير بحكم نفي كل من الامور المروية في حق بل احكامه باستثناء

نفي

احدها على الخمين وسبق الثمرة بينه وبين نفي الجميع مما لو صح ثالثه بوجود احد الامور المذكورة فتعارض على الاخر خلافاً الاول ونحتم
 بانتفاء العدالة خاصة وهو الاظهر اما لاظهار ما كانت اظهر استفادة من اثباتها فكذلك في بعضها كما هو المقرر في غير ذلك من الالفاظ او
 او نحو صبيته في سلبه الفقه عليها خاصة للبناء ومن اطلاق ذلك ولا ينافي الاول ما نقلناه عن اهل اللغة من ظهورها في الثبوت والضبط
 ولا نضره في النفي اذ الفرق بينهما في هذا الظهور الامر كما حسن ان قولهم نفع في الحديث او في الرواية هل هو مثل قولهم نفع بها مرام لا
 الظاهر ان ذلك في استفادة الضبط والاما منه بل بعد بالنسبة الى الاول اظهر واما في استفادة العدالة بالمعنى الاخر والاعم فلا يخلو من نوع
 خفاء الظهور العقيد في اختصاص وثا فيه بالرواية ولعل المستفاد منه كونه محترفاً عن الكذب هو الذي نقل عن الشيخ زه كفايته في حجة الخبر
 بل وزيادة اهتمامه في الرواية باخذها ممن يوثق به وغير ذلك مما رجح الوثوق بالرواية لكن ذكر المولى الهيثمية في فوائد الرجال
 ان الثار المشهور انه بعد بل وثوق الراوي بنفسه قال ولعل منشأه الانفاق على ثبوت العدالة وانما يذكر لاجل الاهتمام على قياس
 ما ذكرنا في التوثيق وان الشيخ الواحد بما يحكم في واحد بان نفعه في موضع اخر بان نفعه في الحديث مضافاً الى انه في الموضع الاول كان ملحوظاً
 بطور الموضع الاخر كما سيجي في احد بنابرهم بن احمد فامل وديما قبل بالعرف بين النفع في الحديث والنفع وليس بجالي القائل ويمكن ان يقال بعد
 ملاحظة اشتراطهم العدالة ان العدالة المستفادة من الاول هي بالمعنى الاعم وقد اشرنا وسنشير ايضا ان التوثيق وضع الانفاق على اشتراطها هي
 بالمعنى الاعم ووجوب الاستفادة اشعار بالعبارة وكثير من الراحم مثل احمد بن بشير واحمد بن الحسن وابيه الحسن بن علي بن فضال والحسين بن علي
 سعيد والحسين بن احمد بن الجيرة وعلي بن الحسن الطاطري وعما بن موسى وعبد بنك الان المحفوقه نقل عن الشيخ انه لا يكفي في الراوي
 ان يكون ثقة محترفاً عن الكذب في الرواية وان كان فاسقاً محجوراً عنه فامل قلت قد عرفت ان اشعار بالعبارة اما هو في اختصاص الوثوق بالرواية
 لا اعم العدالة بحيث تجتمع مع صادق العقيدة وما وجدنا في حق من التبريم المزبورة اشعاراً بما ذكره فلا ينبغي التامل في استفادة الامامية منه
 على حد استفادتها من اطلاق الثقة عالم بصرح بالخلاف مضافاً الى ما مر من استفادتها من اموالهم مشتركة بينها واما الوثائق والاشعار فلا يبعد
 ما استدلوا به المشهور ولما مر وجود العبارة بن معاني احوال كثير منهم ولو من اشخاص وصفاً قولهم اجتمع الضمما على شيء ما يصح عنه والكلام فيه
 في امور احدها ان الاصل لان الظاهر فيه ان كل منها فامل على ما تضمنه من الحكماء اذ اربعة احدها ما حكاه في منتهى القائل من استاده صاحب
 الرامض وعن بعض افاضل عصره مصرحاً بان ليس لهما ثالث وهو ان يكون المراد منه كون من قبل هذا في حقه صحيح الحديث لا غير بحيث اذا كان في
 سند فتوقف من عداه او صحيح السند ولو بغير التوثيق بالنسبة الى غيره عند السديد صحيحاً ولا يوقف من حيث وثاقتها ان المراد منه توثيق خصوص
 من قبل في حقه استدلوا به القائل بالرجال الجاهل فامل غير مطلوب وفي الفصول حكاه استناده الى اكثر من قائل وانما عرفت من افاضل عصره في
 رسالته السماع بلب اللباب ادعى اجماع الضمما عليهم وثاقتها ان المراد يوثق من روى عنه من قبل ذلك في حقه سنده في القوائد الى يوهي
 بعض ولا ريب ان مراد القائل يوثق بالمقول في حقه ايضا ولذا قال في الفصول بعد الحكماء المزبورة مشيراً الى هذا القول وربما دلل بها على
 على وثاثة الرجال الذين بعد ايضا وابعها ان المراد بصحح روايته بحيث لو صححت من اول السند اليه عدت صححه من غير اعتبار ملاحظة احواله
 واحوال من يروى عنه الى المقصود عليه سلكه الى الشهرة في القوائد الرجال واستظهر من العبارة وحكي في منتهى القائل بعدا منظمه
 ايضا من العبارة ان بعض اجلاء عصره ذكر ان عليه شهرة وحكي عن المحقق الداماد انه عراه الى الاحتجاب بقوله هؤلاء على الاحوال المختلفة
 في ثبوتهم احد وعشرون اثنان وعشرون رجلاً من اسيادهم ورافعهم ومفاطعهم ومسابد هم الى من يسمون من غير المعرفين معدود
 عند الاحتجاب رة من الصالح من غير كرات منهم لعدم صدق الصريح على قلة علمه عليها قال في اوائل القوائد انهم لم يسبق له
 الى الاحتجاب بل الى المناخين قال وقال المحقق في مشرق الشمس ثم حكى عن الشهيد واليهائي والامين الكاظمي والسيد محمد والحاج
 ما يستظهر منه ذلك وحكي عن الاخر انه نسبته الى جماعة من المحققين منهم والده القدوس النقي واستظهره ايضا من القوائد النجفية وانه
 حكاه عن العلامة في المختلف وحكي عن الهائي ايضا ان من الامور الموجبة لعد الحديث من الصريح عند خفاء ثاب وجوده في الاصل المعروف
 الانتساب الى احد الجماعة الذين اجعوا على نفع ما يصح عنهم الامر الثاني في بيان الحق وابطال غيره فقول جثمان البناء على الركوب الاجماع
 المزبور اما بعداً او للبناء على اعتبار الفتن في انظر بنا على اعتباره في نفس الاحكام بناء على عدة الاستدلال المفردة في احدها او في
 خصوص الرجال المسلمة كما عرفت ولا شك في فائدة الفتن وجب علينا البناء على ما ظهر من اللفظ المزبور لكونه في خبره من الالفاظ
 التي هي جزء من اجزائها والذى يظهر لنا من اللفظ المزبور ما فيه المشهور ومنه يظهر انه لو كان في الظهور المزبور في نفسه فصوره في
 المشهور مجبوراً فما الوجه الثاني الذي اثير الى اكثر المدعى عليه اجماع العصاة فان كان المراد به ما ينفي الحظر فلا ريب في ضعفه في الظهور
 بمرئ ما كصير المشهور اليه بل لم ينفع على صحيح به غير من ذكرنا بين الكثرة وابن الاجماع والابان اريد به زيادة على المخار اثنان وثاثة
 الرجل بقول في حقه للفظ المزبور فظنرا الى استبعاد اجماعهم على روايات غير النفع مع اختلاف مستادهم بل رجعهم كثير من الثقات

بالضعف وفساد العقيدة لاسيما القيسين منهم خصوصاً بعد استثناء مثل الصدوق وشيخه وروايات جماعة عن أخوي كرواية محمد بن عيسى
من كتب يوثق ورواية محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن يحيى المعاذي وعن أبي عبد الله الرازي وغير ذلك خصوصاً حيث اجتمعوا في صحة جميع ما رووه
على جميع ما يروونه كما هو مفاد هيئة المتأخرين فيه ان ما ذكر على وجه تسليم قادمه بنفسه وانضمام اللفظ المروي شرطاً او شرطاً للفظ المتأخر
مما دون ذلك وروايات المشهورين من انما في نسخة ذلك مع من الغاية من ذلك هو استدلال بالامكان ان يكون غشاء الاجماع وقوفهم
على ما يروونه في نقل الرواية بحيث لا يروى الا ما علم او نقل بعضهم مع مرفوضه يوجب الرواية والرواية وهذا لا يستلزم وثاقته في نفسه
خاصة الامروية في نقل الحديث خاصة كما مر في اللفظ المروي الا ان هناك استظهرنا وثاقته في نفسه من قرآن آخر ولو وجد مثله في
اللفظ لم تكن نافية عن الاصل وثاقته في الحديث واما الوجه الثالث فعمل غشاء من جهة الاستدلال بغيره من جهة كماله الاصطلاح
المنازع ملاحظة ما مر في وجه المشهور وقد اخذ بطاهر الاجماع المعتمد للرواية من قبل في حقه ما ذكر الى آخر السند وبطاهر الاصطلاح
المنازع المتفق على صحة على الرواية ووجه فساد الرواية وهو ان اللفظ المروي يؤول عن الكثرة من سببه وهو من القدماء والواجب
حمل الفاظهم على مصطلحهم واصطلاحهم في العصور انما هو على كون الرواية معتبرة موثوقة بصدورها عن المعصوم عليه السلام ولو لم يكن خادماً
فانحصر عليه هو العصر بهذا المعنى وهو المشهور وصرح به الكاظمي وبقوله من جازمهم الى منهاجادة الحق الدامد وقد تعدت فلا تغتر بعض
عبارة القوائم الرجالية المقتضية لاستفادة الوثاق من ذلك لكن في خصوص اهل الاجماع دون من بعده الى آخر السند كيف ولو كان ذلك محل
الصحة في الاصطلاح المنازع لوجب ان يقول بوثاقته من يروى منها اهل الاجماع فانه كما اخذ بطاهر الجادة كالمشهور ولا يقول بها وكان ما في
لب القلاب من دعواه اطلاق العصا على ما سمعت فاعلم الى هذه الجادة وهو كما ترى لا نفي في آخر القائمة ذكرها لينا في ذلك حيث قال عندى
ان روايته هو لا ما دأب عليه بل لا تغتر عن أكثر الصحاح والعبادة المروية هذه نعم يروى عليهم ان يصحح الفقهاء لا يستلزم الوثوق الا انه يمكن
ان يقال ببعدها ان لا يكون بطلان ذلك يتفق على صحة ما يروى على جميع ما رواه سيما بعد ملاحظة دعوى الشيخ في الاتفاق على اعتبار
الحديث لقول الجوزي ان ما لم لا يحصل الظن بكونه ثقة اما ما يروى من الامم كما لا يخفى فلت وعلى ما استظهرنا من العبارة واستظهرنا من
المشهور لا يردك من الاغراض المذكورة في المقام فلا حظ القوائم ومنها المقال وغيرها واما الوجه الاول فنشأه ما
عن السبيل من ان لم يصر في الكتب القديمة من اول كتاب الطهارة الى آخر كتاب الديان على عمل فقيه من فقهاء ثمانية خجرات
في سنده احد الجماعة وهو اليه جميع فلت قد عثرنا على ذلك في عدة مواضع خصوصاً في كلمات هاتري المناظرين منها بحث جماعة المتأخرين
فيما لو بين منق الاهام وسبع نكت الارشاد وبحث الارشاد من المسالك الى غير ذلك واما تصحيح المعبرين بغيره ومناقشة الشيخ في
مراسلة الجماعة والجماعة في مراسيل ابن ابي عمير فنع ان ذلك كله مشترك الورد على الجميع لعل عدم ثبوت الاجماع عندهم او عدم وقوفهم
عليه او عدم اعتنائهم به او بيان ان رواياتهم ليست كسابر الصحاح وغير ذلك وبالحكمة ما ذكر لا يدع الشبهة والمعروف الاعمال على ما يروى
ابن ابي عمير الامر الثالث في تعداد الجماعة المروية وهم على ما في منتهى المقال زيادة ومعروف بن خربوذ وبريد بن معوية العجلي وابو
الاسدي وقال بعضهم مكانه ابو بصير المادى وهوليت بن البصري والفضل بن يسار ومحمد بن مسلم ومحمد بن داود وعبد الله بن مسكان
وعبد الله بن بكير وحامد بن عثمان وحامد بن عيسى وابان بن عثمان وديوس بن عبد الرحمن وصفوان بن يحيى وابن ابي عمير وعبد الله بن ابي
والحسن بن محبوب احمد بن محمد بن ابي نصر وفضال بن ايوب وقال بعضهم مكان ابن محبوب الحسن بن علي بن فضال وبعضهم مكانه عثمان بن
عيسى هذا واما فاعل الاجماع المروي فهو الكشي على ما هو المعروف وربما ينقل عن غيره كما في فضال بن ايوب حيث قال قال بعض اصحابنا انه
من اجمع اصحابنا على تصحيح ما يصح عنهم وضد بقايم وبما يشا في النقل المروي عنهم كالنجاشي والعلامة لا يطرئ النقل عنه وكاشي في العدة
وغيره هامة بالنسبة المروي واثق بقوله ان الطائفة عملت بما رواه فلان كما ذكر ذلك في عبد الله بن بكير وقد يشا في ما ذكره خصوصاً ببقية
من روايات احد الجماعة المذكورة كبعض كبري وكرا سبله كما في ابن ابي عمير فند شاركة الشيخ في وائل الذكرى ان الاصحاب اجمعوا على قبول
مراسله وعن النجاشي ان اصحابنا يسكنون الى مراسله الى غير ذلك فنع المشاركة بقوى الاعمال على الاجماع المروي حيث لم يكن التخصيص محلاً
منه في غيره والافضعف الاعمال ولكن الغرض من فاعل الرجوع واشوق وليس منه التخصيص بالمراسيل بل هو موجب لقوة في غيره هذا
ولا يخفى ان التوجه عن الكشي في حق بعض المذكورين غير العبادة المذكورة مثلاً في الفضل بن ابي عمير حيث الصابنة على ضد بقية الاقرار له
بالفقه والمناظرين والتمرة ظاهرة ان هذا لا يستفاد الوشاة او العصر في روى عنه هؤلاء كلهم والمناظرة والتمرة بين عبادة الكشي
المقتضية وبين قولهم عملت الطائفة بما رواه فلان قد يفسر على من في الشبهة في العدة وفي غيرها ايضا انما استدلال روايات بعض الطائفة
وادعى جماع الامامية على العمل بروايات آخرين مثل السكوني وخص بن عياث وعياث بن كلاب وروح بن دجاج ومن ماله من الجماعة
مثل طاهر بن زيد وغيره كذا مثل عبد الله بن بكير وماعن بن عمران ومحمد بن فضال والطائفة من وعاد الساباخي وعلى بن ابي حمزة وعقوب

جئنا من غير العام فالقول في القواعد بعد ذلك من جميع هؤلاء نقل الشيخ ردة على الطائفة بمادودة ثم حق عن الحق الشيخ محمد بن ابراهيم
 ابو جعفر في مواضع من كتابه ان الامامية مجمعة على العمل ببرائة السكوني ورواها عن الثقات من جهة الحق للمروية ايضا انما
 الاجماع على العمل ببرائة السكوني هو واضح فالقول بعد ان لا يكون ثقة على ما ذكره في قوله لم اجعل الصداقة في
 الاحكام الا في الثقات بجملة الصداقة جارية في المقام بل بعض ما جاز من الاقوال كما استفادته وثا من قبله في خبره على ما سمعنا من احمد بن محمد بن
 في القواعد كقول الشيخ من قبله لعل الظاهر من العبارة ومنهم من جرح البناء على قبول رواياتهم من جهة ما لا مطلقا وعلى ما في القواعد بمجرد رواياتهم
 لا وثا من غيرهم من يرون عنهم مع احوال البناء على قبول رواياتهم مطلقا فلا يلزم من عدمهم في السند كما ان المراد من قولهم لا يكونون الى
 مراسيلهم واجمعوا على قبوله او لعل من الاول دعوى الشهادة الثانية في الطائفة احوالها على ابن داود على الحكم ببعض حديث محمد بن اسمعيل
 النيسابوري هذا كله في دعوى الاجماع والائتلاف على النصيب والعمل وما دعوى الشهرة على احادها فقل بغيرها لا دلالة الا في الاول
 اما على جهة الشهرة للفقهاء ولقاعدة الاستدلال فظاهر وكذا على اعتبارها في تعيين الطريق واما على عدم البناء عليها في الاحكام وفي تعيين
 المروية لظاهر الاعتبار هنا ايضا لا ينافي في تمامه المقدمه اذا عرفت هذا فالشهره اما محققه او محتملة والاولى تعلم بمراجعة الكتب الاستدلالية
 مع زيادة التنبه والثبات بها او بلا خطه كتب الرجال او الدراية او الحديث وغير ذلك ومن ذلك ما في فوائد المولى السبكي اذ قد ثبت قال
 واعلم ان المشهور يكون ببعض حديث احمد بن محمد المذكور عن احمد بن محمد بن يحيى وكذا احمد بن محمد بن الحسن بن الوليد والحسين بن الحسين
 ابان اذا لم يكن في مسنده من ينامل في شأنه ثبت ومنه يظهر ان الحكم ببعض حديث هؤلاء ليس الا لبيان توثيقهم او جرح الاحكام عليهم لا لغير
 رواياتهم بحسب تبيين عن ملاحظة احوال من يرون عنه كما في خبر هذه الشهرة حكاه غيره ايضا وان كان في نقله كفاية وقد يقبل
 ايضا اقواله في بيان مسند المشهورين فاعلم ان حكم العلامة بالصححة وعن جماعة منهم مشايخ الاجازة وهم ثقات لا يحتاجون الى التوثيق
 نصا وعن اخرى ان مشايخ الاجازة لا يضر مجهوليتهم لان حديثهم ما اخذ من الاصول المعاصرة وذكرهم في بعض النسخ والاسناد واللبس
 قلت لا يخفى ضعف الجميع وجه لا يعتبر في اعتبار الشهرة مناصلة او مرجحة بثبوت حديثها لم يكن لها حاجة الى مظهر الكلام في اثبات حديث
 صحيح لها كما لم يخفى الى اثبات عدد ذلك الاجماع على ما مر ومنها قولهم صحيح الحديث ولا ريب في افادته مدح الراوي في روايته مدحا كاملا بل في
 نفسه ايضا كما مر بها سابقا وهل يفيد وثا في مسند الاول ام لا اسند الاول في القواعد الى توثيقهم بعض والذي يظهر ان في عبارة القواعد
 اضعفت من قولهم ثقتهم في الحديث وذلك لما حكاه غيره واحد منهم في القواعد ان الماربه عند القواعد هو ما وثقوا بكونه من المعصوم عليهم
 السلام من يكون منشأ وثقتهم كون الراوي من الثقات واما رواتهم من ان يقطعوا بصدوره عنه علمهم او يقطعوا بغيره قال ولعل المراد
 القواعد على ما شره اليه لاجل اخذ الرواية عن الراوي من دون حاجة الى التثبت وتحصيل امارات ثبوت لهم الوثوق المعتبر كما ان عند
 المتأخرين ايضا كذلك ثبت قد صرح بذلك كثير منهم خصوصا من فخره وظاهر انهم ارادوا بجمع بين اشتراطهم القواعد في الراوي
 سواء اعتبر بالحق الاضطراري والاعم ومن ركونهم الى كثير من روايات غير العدل والاضطراف ان الجمع المزبور مع امكان غيره ايضا فمرة ما
 المراد بالعدل مجرد ظهوره عن الكذب ولو في خصوص رواية شخص العمل بها واخرى بان من اشتراطها ما حاشه عقضا وان ظهر لنا
 ذلك وذلك لا يمكن وهو فرع على وثا في وعد الله ولو في حال روايته الرواية الخاصة دون غيرها بخلافنا او لم يكن الراوي عنده مخف
 ما لفاستوفى عنده فقلعه وقف على روايته لعل عنده ذلك مع احتمال غفلة عما اشترطه في بعض الاحيان الى غير ذلك لا يخلو من اشكال كغيره
 مما ذكرنا لم يذكره المناسب بل اللازم ان يجعلوا الشرط احد الامر من العدالة او التثبت المعتبر للوثوق وراوهم الوثوق به ويجعل
 العدالة كغيرها من اسباب الوثوق والاعتماد المنضم بعضها الى بعض ومع الافتراض حيث كان قويا كما صنع بعض من تأخر الى غير ذلك و
 كبرت كان تفصيل البحث في ذلك خارج عن مقضى المقام والمقصود هنا بيان ان العبارة المذكورة لا تفيد الوثا في وجه ورد في
 حقه كما سمعنا حكاه بنوهم ولا يثبت روى هو عنه ايضا بنوهم اراده ان ما يضافا وبسند اليه من الاحاديث هو صحيح اذ الصحيح عند
 القواعد لا ملازم الوثا في اصله نعم لو كانت العبارة في كلام المتأخرين فادنى على تفصيل ما في في الحاشية ثم اعلم ان تركيب العبارة هنا
 غيره فيما مر في قوله ثقتهم في الحديث فان الوصف هنا للمعاني الذي هو الحديث ولذا نرى في البيان المراد من الحديث الصحيح ويحيى تمام الكلام
 فيه والفرق بينه وبين المعول به في القواعد وكما بيننا بالاضطرار من في الحاشية ومنها قولهم من مشايخ الاجازة
 قال في القواعد والمعارف عنه من اسباب الحسن وربما يظهر من حديثه ذلك لعل على الوثا وكذا المصنف رة في ترجمة الحسن بن علي
 ابن زياد وقال الحق الجرح في مشايخ الاجازة في اعلم درجات الوفاة والجلالة وما ذكره ولا يخلو من ضرب الى ان قوله في اعلم درجاتها
 عبر ظاهره ان الحق الشيخ محمد رة عادة المصنفين عدم توثيق الشيخ وسبب في ترجمة محمد بن اسمعيل النيسابوري عن الشهيد الثاني رة
 ان مشايخ الاجازة لا يحتاجون الى المصنفين على تركهم وعن المعراج ان التعديل هذه الجهة طريقة كثير من المتأخرين الى غير ذلك فلا يخفى

هذا إذا كان المستخرج من بعض في روايتهم عن الجاهل والضعفاء وغير الوثيقين فلا كراهة في إسناده على القائل في غاية الظهور سيما
إذا كان الخبر من المشاهير وبما يفرق بينهم وبين غير المشاهير يكون الأول من الثقات ولعله ليس بشيئ انتهى قلت مراده من جده أو
المجلسين ومن الحق الجرحي فادع القصر والفران الشيخ سليمان دسهم الله كما صرح به في الفوائد ومن المصنف مطبوع كتابي الرجا
الكبير والوسيط للمولى الجليل الميرزا محمد الاشراف دي زه ومنها قولهم عين ووجه ورجلهم إلى الأول من مجموع اصطحابها وإلى الثاني
من وجوه اصطحابها وقد بضاف الجمع إلى الطائفة فالق في الفوائد قبل ما يعين ان التعديل ويظهر من المصنف زه في ترجمة الحسن بن زياد و
سند كرم من جدي في تلك الترجمة معناها وأسند لا على كونها وثوقا وبما يظهر ذلك عن المحقق الداماد أيضا في الحسن بن أبي العلاء
وعندي أنها يعينان مدعا معتد به وأقوى من هذين وجه من وجوه اصطحابها فاما مل انتهى قلت ذكر المصنف في الترجمة المنورة رتبا
استفيدت وثوقه من استجادة أحمد بن محمد بن عيسى ولا ريب ان كونه عينا من مجموع هذه الطائفة ووجهها من وجوهها أولى وكفى
التعليق في الترجمة المنورة عن جده انه قال عين وثوق لان الظاهر ان شرا من معنى الميزان باعتبار صدقها كما كان الصادق عليه السلام
أبا الصباح بالميزان لصدقه بل الظاهر ان قولهم وجه وثوق لان ادب علمائنا السابقين في نقل الاخبار كان عدم النقل الا عن كان في غاية
الثقة ولم يكن يومئذ عال ولا جاه حتى يوجهوا اليهم بها بخلاف اليوم ولذا يحكون بعض خبره انتهى قلت فاعرف كما ينبغي ما ذكره الوثوق
فاللزام البناء على ان قولهم وجه من فلان او اصدق او وثوق او ادع او اعدل ونحو ذلك يعين الوثاقه اذا كان المفضل عليه وجهها
او صدوقا وبغير ذلك بل يستفاد من الثقة الاخيرة الوثاقه والويع والعدالة مطلقا لا اعتبارا بها في الصيغة المذكورة بل صافه كونهما شرا
او اظهر وظهور ما ذكر ايضا ان قولهم شيخ الطائفة او من اجلاتها او معتد بها في الفوائد وأشار بها إلى الوثاقه فظهر مضافا إلى
الجلالة بل إلى من الوكالة وشيخه الاجازة وغيرهما محكوما بشهادته على الوثاقه سيما بعد ملاحظة ان كثيرا من الطائفة ثقات فقيهاء
فجولوا جله وبالحكمة كيف يرضى مصنف جان يكون شيخ الطائفة في امثال المقامات فاسعيا انتهى ومنها قولهم لا بأس به ولعله في فاد
الثوق او مطابق المدح او لا هذا ولا ذاك وهذا الاختلاف من جهة المعنى العرفي مع ملاحظة القران والادعاء ومعناه النعوى الوثوق فان
من لا عذاب له اي لا استخفاف له لا يكون في الغالب الاعد لا ضد بوجه ان النظر إلى العرف فالذي يظهر لنا انه لا يفتح في تسند من جهة
اي عمل به وهذا يلزم كونه مدحا معتد به بل ثقة في الرواية بل مطلقا وان لم يكن كسابر الثقات وثوقه ما في ترجمة ابراهيم بن محمد
فارس لا بأس به في نفسه ولكن بعض من يروي هو عنه وما في ترجمة حفص بن سالم انه ثقة لا بأس به وفي الفوائد والادعاء في العبارة
الاظهر انه لا بأس به بوجهه في الوجوه ولعله لما قبل ما فادته الوثوق واستفاد من المصنف في متوسطه ويومى اليه ما في ذلك الترجمة أوجه
ابراهيم المذكور و ترجمة ساد بن سار وثوقه قولهم ثقة لا بأس به من عاصم بن عيسى فخص بن سالم والمشهور انه يعيد المدح وقبل منه فاد
المدح ايضا وفي الحال انه عد من القسم الاول فصدقه انه يعيد مدحا معتد به فاما مل انتهى ومنها قولهم اسند عنه وثوقه هذا حكايه
ما في الفوائد وما في منتهى المقال ان لم يبق بعد لقائل قوله في الاول قبل معناه سمع عنه الحديث ولعل المراد على سبيل الاستناد
والاعتماد والافكير من سمع عنه ليس من اسند عنه وقال جدي زه للمراد روى عنه الشيخ واعتمدوا عليه هو كالتوثيق ولا شك ان هذا
المدح احسن من لا بأس به انتهى قوله وهو كالتوثيق لا يخلو من فامل نعم ان ارادته التوثيق بما هو اعلم من العدل الا ما في فاعلمه لا بأس به
فامل كنه لعله توثيق من غير معلوم الوثاقه اما انه روى عنه الشيخ كل خفي يظهر فافقه لبعدها فاعلم على الاعتماد على من ليس بشي
او بعد ان كان كونهم باجمعهم غير ثقات فليس بظاهر نعم ربما يستفاد من مدح وثوقه لكن ليس بمتأثر قولهم لا بأس به بل انصف منه
لولم نقل با فادته التوثيق وربما يقال بما ذكره الى عدم الوثوق ولعله ليس كذلك فامل انتهى ما في الاول وفي الثاني بعد نقل ما
في الاول لم اعثر على هذه الكلمة الا في كلام الشيخ زه وما روي في الخلاصة فاما اخذ من رجال الشيخ والشيخ زه اما ذكرها في رجال
دون فهرسته وفي اصحاب الصادق عليه السلام دون غيره الا في اصحاب الباقر عليه السلام بذكره غاية التدور واختلف الاقوام في فرائدها فاعلم
من فرائدها بالجهول كما سبق ولعل عليه الاكثر وقالوا بذكرها على المدح لانه لا يسند الا عن يسند اليه ويعتمد عليه لكن في ترجمة محمد بن
عبد الملك الانصاري اسند عنه ضعف فامل وفيه وجه اخضا صا بعض دون بعض انها لا يقال الا فتن لا يعرف بالتناول عنه والحد
عنه وقصر المحقق الشيخ محمد اسند بالعلوم ورد الضمير إلى الامام الذي هو من اصحابه وكذا الفاضل عباده زه في كاري كما في عنده
يحيى بن سعيد الانصاري وعن الثاني في عند النور ايضا وبما فيه قول الشيخ في جابر بن يزيد اسند عنه روى عنه ما قوله في محمد بن اسحق
يسار اسند عنه يكتفى بابكر صاحب المغازي من جدي عن النمر وهو اول سبي دخل المدينة وفضل كنهه ابو عبد الله روى عنه ما وقال المحقق
الداهل في الرواية ما لمصلحة ان الصحابي على مصطلح الشيخ في رجاله على معان منها اصحاب الرواية من الامام السماع عنه ومنها ما ساند عنه
بمعنى انه روى الخبر عن اصحابه الوثوق بهم واخذ عن اصولهم المعتمد عليها فحق اسند عنه انه لم يسمع عنه بل يسمع من اصحابه الوثوقين وامل

عنهم ولا يتجاوز من صنعت لما استذكر في داود بن كثير وسهل بن دينار واحمد بن محمد بن خالد وغيرهم في تخطو من بحث اذا غاب الامر وجوده فربما
ويخرج بالتحالف حتى من الضعيف وهذا لا ينافي في ما ذكره هذا الاطلاق لما ذكرنا من انما لا خطا في ما اشار اليه من الزايم فلم ينف ما على ما في في قفا
الاطلاق المربوط بظلاله وما مل ثم ان الذي يظهر عنهم او ينبغي ان يدانهم مطلق الفتح في نفس الرجل لا خصوص النفس ويشمل ما لو كان الضعيف
لسوء الضبط وظلة الحافظة او عدم المبالاة في الرواية في اخذها ونقلها بلا واس في القواعد ايضا من قوله كما ان ينبغي ان يفسرهم غير مقصور على
العدالة فكذلك الضعيفهم غير مقصور على النفس وهذا غير خفي على من تتبع وتامل ثم قال وقال جدي في ذلك ثم يطفون الضعيف على من يروى عنه
الضعفاء ويرسل الاخبار فقلت قد عرفت ان ليس كل هذا الاطلاق واما مع نصب القرنين في بعض او غيره فهو خارج عن كلام الاكثر الا ترى انهم
كثيرا ما يقولون فلان ثقة في نفسه الا انه يروى عن الضعفاء والجاهل وكثيرا ما يقولون ضعيف في الرواية فليس ينبغي الحديث او غيره في حديثه
تخوذ ذلك مما بينها ايضا ثانيا لا سيما من قوله لعل من اسباب الضعف عند هذه طلة الحافظة وسوء الضبط والراية من غير اجازة والرواية من
لرطوبة واضطراب الفاظ الرواية وادراك الرواية القوي ظاهرها الغلو والنفوذ والجر والتشبيه كما هي في كتبنا المعتمدة بل هي مشحونة منها
كالقرن مع ان عادة للضعفين ان يروى عنهم جميع ما روه كما يظهر من طريقهم مع ما في ما ذكره في الفقيه وغيره وكما في اسبابه وادراكه في
العتيدة عنه وعكس بل ودما كان مثل الرواية بالمعنى ونظيره سببا وباجلها لاسباب الفدعاء كثيرة الى اخر ما ذكره في تخطو من نظرنا لا
نذكره اسباب الفتح عندهم انما منع البغير عن امثال ذلك بمطو ضعيف الرجل وضعف في الحديث ومضطرب الحديث وتخلط الحديث
وليس ينبغي الحديث ويعرف حديثه ويذكره في حديثه ومنكر الحديث وامثال ذلك ولا ولا لعلها على الفتح في القواعد في الظاهر
من القيد عدمه ولعل هذا او غيره لم يذهب في اهل هذا الى انما فيها الفتح في العادة وان كان مقتضى مصيرهم الى اسفاده وثافة الرجل
من قوله ثم في الحديث الفتح فيها بما ذكره كما ان بعد الوثوق باحد حديث رجل ما لم يكن ثقة في نفسه فكذلك بعد الحكم بامثال ما ذكره الم
ضعيفا في نفسه كذا الظاهر من صريح الفرق لظهور كون الوثاق في منشأ الوثوق بالرواية ولا ملازمة في الغالب بين ما ذكره ونفس الرجل
او ضعفه في نفسه وفي القواعد ايضا ليست من اسباب الحجج وصنع الحديث على روية الماخرون نعم هي من اسباب المرجح من معتبره في عقابها
وذكر ايضا ان فرق بين قوله ثم ضعيف في الحديث فان حكم بالفتح فيه اضعف وسيجي في سهل بن زياد وقال جدي في ذلك في الغالب في اطلاقها لانه
ضعيف في الحديث أي يروى عن كل احد ما مل فقلت وفي هذا نوع اعتراف بما من ظهور اطلاق الضعيف في فتح الرجل حيث ان لم يدع
العتيدة هناك ومنها تخطو وتخلط ففي منتهى المقال عن بعض اجلاء عصره انه ظاهري الفتح لظهوره في فساد العتيدة من تخطو في ان المراد
بامثال هذين اللفظين من لا يبالى من يروى ومن ياحد يجمع بين الثبوت والتبين ثم استشهد على بخاره بما لا يشك في انه لا ينافي في ذلك
على غير فساد العتيدة ولا مجال لا تكاره وان هذا من ظهور الاطلاق كما ان كون المبدء الخلط الذي هو المرجح لا ينافي ما ذكره في استبعاد
التخلط في فساد العتيدة امر عر في لا يترك ولا ينافي كون اصل وضع اللغة على خلافه مع انه لا تخلط لفساد العتيدة بل بما يكون بخلط
مصحها بسبقها بل الغالب في المبدأين عن الدين او المذهب كك بعد الرجوع عن جميع العقائد وباجلها فالرجع لظهور اللفظ في نفسه ثم ملا
الخارج ومنها ليس بذلك في القواعد فلا اخذه حالي قفا ولا تخطو من قامل لا محال ان يرد انه يفسر بحيث يروى بروقها ما وان كان
فيه نوع وثوق من قبل قوله ليس بذلك الثقة وفعل هذا هو الظاهر فيشعر على نوع مدح فاعل فقلت هذا من قوله كما سبق فاقى
منافاة لاحتمال خلاف الظاهر في الطهور ثم يوجب ظهور الخرافة ان كان مرجح المرجح فلا كلام والافا ظاهرا من ظهور الوثوق في نفس المعسر
من الوثوق والاعتماد نعم لو فيده بالثقة بقوله ليس بذلك الثقة كان كما ذكره وهو واضح ومنه قوله ليس حديثه بذلك المعنى كما انه اضعف
في ذلك الحديث عن ليس ينبغي الحديث واما الفتح بما في القواعد فيها كما مر ومنها كما في الخليفة او الى او من عالم او كان عاملا من قبل
فلان ونحو ذلك فان ظاهرها الفتح كما اعترف به العلامة في ترجمة حديثه حيث انه قبل في حقه انه كان والبا من قبل بن امية فقال العلامة سجد
انفكاكه عن البعيب ويؤيد ذلك ما روه في احمد بن عبد الله الكرخي انه كان كاسبا سحر بن ابراهيم صاحب واعل على تصنيفه ان كتب الا ان المراد
عنه اما غير معلوم او ظاهر بن محمد بن علي بن بلال قال في القواعد ان من المشهور النما مل من هذه الجهة كما في يعقوب بن ريد وحديثه في مضمون
وعبرها قال ولعل عدم عقابها من الوثوق بالمضمون او المدح المتأخر باحتمال كونها يادانهم او ينفية حفظا لانفسهم او غيرهم او باعتبارهم
الاجابة او غير ذلك من الوجوه العجيبة فقلت نعم ولكنه لا ينافي في ظهور الاطلاق فيهم وهو له ايضا ليس في مقام دفعه ومنها ان يروى الراوى
عن الائمة عليهم السلام على وجه يظهر منه اخذهم عليه السلام رواة لا يجهل ان يقول عن جعفر عن ابيه عن جابر عن علي بن ابي حمزة عن الرسول صلى
عليه واله فانه مطمئن عدم كونه من الشيعة الا ان يظهر من الفرائض كونه منهم مثل ان يكون ما روه موافقا لمذهب الشيعة وخالف المذهب
العاما وغيرهم وان يكثر الرواية عنهم عليهم السلام غاية الاكثار وان يكون غالب رواياته في بعضها عند اصحاب بل يرجحونها على ما روه في
او غير ذلك فيجعل كونه رواية على التقية او يصحح مضمونها عند المخالفين او يوجب فيهم سيما المستضعفين وغير المناصبين منهم والبا

لناورهم واستغاثوا لهم الى التمسع او غير ذلك وقد نص على كل ذلك في الفوائد وهناك جملة امور يستفاد منها الهلج المذكورة في محاطها
ككون الراوي في الراي والرواية مواضعا في الغالب للعامة وكذا في المذاهب خصوصا ارباب المذاهب الفاسدة الرواية عن علي وجه
بطور كونه منهم ونحو ذلك الملقب ام الثاني في الاشارة الى اسباب هذا العقيدة وهي كثيرة ولغرض في هذا المختصر على اشارة اجمالية
الى بعضها نذكر ارباب المذاهب الفاسدة فنقول عنهم الاسماء عجلت عليهم وهم المنهون بالامامة الى مولينا الصادق عليه السلام ثم الى ابنه اسمعيل
وفي الغلظة بيان الى انهم فرقوا بينهم النبي في الغلظة النبي فيهم الباء وقبل بكسر هاء منسوبون الى كبر النوا لان كفا بين اليد وقبل
الى المذهب بن سجد والميزية والسليمان بن الصالح من الرديين يقولون بامامة الشيخين وانما هو في غيرهما واما الجارود بن زهرا فيعتقدون
امامتهما وفي بعض الكتب انهم لا يعتقدون امامتهما لكن حيث وقع على عليهما السلام بهما لم يبا نهما جريا مجريا لائمة في وجوب الطاعة
عن الاخيراهم اصحاب كبر النوا والحسن بن صالح بن يحيى وسالم بن ابي حفص والحكم بن عيسى وسليمان بن كهيل وابي المقدم قنابش الخاد
وهم الذين دعوا الى ولايته على عليهما السلام ثم خلطوها بولاية ابي بكر وعمر ويثبتون لها امامتهما وبعضون عثمان وطه والزبير وحاشبه
ويرون الخروج مع بطون ولد علي بن ابي طالب عليهما السلام ويثبتون لكل من خرج منهم عند جلال امامته ومنهم البرزخية فخرج بايخ
ابي رندا بلخي انهم اصحاب زنج الحاك افراد بنو زعموا ان الائمة عليهم السلام كلهم انبياء وانهم لا يموتون ولكنهم يرضون وزعم
بن جع اندمعد الى السماء وان الله مسح على باسروهم في فيه فان الحكمة تثبت في صدره وفي الغلظة انهم فرقوا من الخطا بين يقولون الاما
بعد ابي الخطاب بنيع وان كل مؤمن يوحى اليه وان الانسان اذا بلغ الكمال لا يقال له ما بل رفع الى الملكوت وادعوا معاينة امواتهم
بكره وعشيتهم وكان ابو الخطاب بنيع ان الائمة انبياء ثم اظهروا الالهة دور من النبوة ونور من الامامة ولا يخلو العالم من هذه الانوار
ان الصادق عليه السلام هو الله وليس المحسوس الذي يرونه بل انما نزل الى العالم ليس هذه الصورة الانسانية لئلا يفر منه ثم نادى الكفر به
الا ان قال ان الله تعالى انفضل من الصادق عليه السلام وحل فيه وانما نزل الى العالم ليس هذه الصورة الانسانية لئلا يفر منه ثم نادى الكفر به
بيان وهو رجل من سواد الكوفة قال قول الله عز وجل هذا بيان للناس انه هو وكان يقول بالناسخ والرجعية فعند خالدين عبدا لله
الفسري ومنهم الجارود بنيع وقال لهم السرجونية ايضا نسبهم الى ابي الجارود واداب المذاهب السرجوب وهم القائلون بالنص على علي
عليه السلام وكفر ثلثه وكل من كفره ونقدم ذكرهم في النبي في بعض على ذلك في الغلظة وفي مجمع البحرين هم فرقة من الشيعة ينسبون الى
الزبيرية وليسوا عنهم نسبوا الى زبير من اهل خراسان يقال له ابو الجارود واداب المذاهب السرجوب وهم القائلون بالنص على علي
شبهه وفرقة من النبي وهم لا يجعلون الامامة لعلي عليه السلام بالنص بل عندهم هي شورية ويجوزون تعظيم المفضل على الفاضل ومنهم
الحوذية هم الذين نزلوا من علي عليه السلام وشهدوا عليه بالكفر عنهم الله شنيعة الى حر واء موضع بفرب الكوفة كان اول مجمعهم فيه كذا في
المقال واما الخطا بين فقد قدمناهم في البرزخية والسرجونية في الجارود بنيع والسليمان بنيع في النبي ومنهم السمتية في الغلظة هم القائلون
بامامة محمد بن جعفر الملقب بديباجة دون اخيه موسى عليه السلام وعبد الله نسبوا الى زبير من اهل خراسان يقال له يحيى بن ابي السمط ومنهم العلوية
عن الاخنية وانهم يقولون ان عليا عليه السلام رب وظهورا لعلو بن الهاشمية واطهر من عبده واطهر من عبده ورسوله بالمحبة ووافق
اصحاب ابي الخطاب في اربعة اشخاص على وفاطمة والحسن والحسين عليهما السلام وان معنى الاشخاص الثلاثة فاطمة والحسن والحسين عليهما السلام ليس
والخليفة شخص علي عليه السلام لانه اول هذه الاشخاص في الامامة وانكرها شخص محمد وزعموا ان محمد صلى الله عليه واله عبد علي وعليه السلام
هو وب واما محمد صلى الله عليه واله مقام ما اقامت المحمسة مسلمان وجعلوه رسولا لعلو صلى الله عليه واله وافوضهم في الابعاد والخطا
والناسخ والعلوية بنسبهم المحمسة عليا بنيع وزعموا ان بشار الشعيري لما انكره بوبن محمد صلى الله عليه واله وجعلها في علي عليه السلام وصل
محمد صلى الله عليه واله عبد علي عليه السلام وانكر رسالته سلمان مسيح على صورة طبريقا له عليا يكون في البحر فذلك سموهم العلوية ومن
زعمه محمد بن بشير وزعمت هذه الفرقة المحمسة والعلوية واصحاب ابي الخطاب ان كل من نسب الى نبي الله صلى الله عليه واله فهو مبطل
في نفسه مقرر على الله كاذب وانهم الذين قال الله تعالى فيهم انهم يهود ونضاري في قوله وقالوا اليهود والنصارى نحن ابناء الله واحبوا
قل علم بعدكم بدينكم بل انتم بشر من خلق محمد في مذهب الخطا بنيع وعلى في مذهب العلوية ومنهم من خلق هذا ان كادون فيما ادعوا من
النسب اذ كان محمد صلى الله عليه واله عندهم وعلي عليه السلام هو وب ولا يولد ولا يولد ولم يولد الله جل ونعالي عما يصفون وعما يقولون علوا
كبرا ومنهم الصفيية في منتهى المقال انهم يعتقدون امامة الائمة الاثني عشر صلوات الله عليهم مع عباده الا في بعض من الصادق
والكاظم عليهما السلام قال وعن الشهددة في ذلك بين الكاظم والرضا عليهما السلام فامل انما وعن الاخنية انهم القائلون بامامة عبد الله بن
جعفر بن محمد عليهما السلام وسموا بذلك لانهم قبل ان كان ابي الراس وقال بعضهم انه كان اخطا الرجلين وقال بعضهم انهم نسبوا الى زبير من
يقال له عبد الله بن طليح من اهل الكوفة والذين قالوا بامامة عاصم بن شاذان وفعبا وانا لواجهه المقالة فخلت عليهم الشبهة

[illegible]

[illegible]

أيضا وكون كتاب مسلم بن قيس ليس من الأصول من ابن الأثير في الأصول كثيرا من الأثر من الأصول ما كان مستغنى عن الغناء
ثم قال ويظهر من كلام الشيخ في الحديث محمد بن نوح أن الأصول رقت برأيها خاصا وقيل في وجه الفرق أن الكتاب ما كان مبويا
ومفصلا والأصل جمع الجار والجار ورواها كثيرا من الأصول مبوية قال فيقول ويقرب في نظري أن الأصل هو الكتاب الذي جمع فيه مصنف
الأحاديث التي رواها عن المصنف عليه السلام وعن الراوي والكتاب المصنف لو كان فيها حديث معتمد كان ما أخذ من الأصل غالبا وأما
قيدنا في الغالب لأنه ربما كان بعض الروايات وقيل لها يصل معناها ولا يؤخذ من أصل وبوجود مثل هذا فيه لا يصير أصلا فمدر بقلت فيه
في الظاهر أقوال ثلثة في المراد بالأصل والفرق بينه وبين الكتاب والذي يظهر أن مرجعها إلى أمر واحد خصوصا في تفسير الأصل وعشاء
ظهور الاختلاف في صور العبارة وقد دعموا بها ما نضام بعض ما أخذ صاحبها من فرائض والتباينات خفيت على غيره ومن هنا وجب على المعبر
فرض نفسه مستغنى عن العبارة نفسها مع قطع النظر عما عده ما يغادر العبارة ولا يصاحبها والمحصل أن الأصل جمع الجار والجار فمدر بقلت
الضبط والمحقق عن الضبط ليس في نحوه ليرجع الجامع وغيره في مقام الحاجة إليه وحيث أن الغرض منه ذلك لم ينقل فيه في الغالب ما
كتب في أصل الكتاب بل في المحقق هناك ولم يكن منه من كلام الجامع أو غيره الأصيل ما يتعلق بأصل المصنف وهذا بخلاف الكتاب إذا غرض
هنا مورد منها تحقيق الحال في مسئلة ومعناها سهولة الأمر على الرجوع إليه في مقام العمل بما أخذ منه ما يحتاج إليه ولذا ينقل فيه من كتاب أو أصل
آخر ما يتعلق بذلك ويثبت ويفصل ويذكر منه من كلام الجامع ما يتعلق ببرد وإثبات وتعيين وتخصيص وتوضيح ويبان وعجز ذلك ما
يتعلق بالغرض المزبور ونظر الأمر العسرين عندنا موجود أيضا فرم كتب في أوراف ومجموعه ما نسمع من مرجع كلام فاضل وغيره ونسبته
من محواه وإشارته أو نقلت إليه بما ذكرناه وسيرنا في المطالب سؤلوا كان ذلك مطلبيا مستغنى أو دليلا على مطلب وإيراد أو نقصا على ما
أو نكتة ودقيقه وأسر وعلة لمقصود إلى عزه ذلك فتسرع إلى جمعه في مقام يكون محفوظا إلى وقت الحاجة وربما ينقل فيه من كتاب وقفا عليه
مع نزع صعوبة وصولنا إليه بعد ذلك ولغوي كتب تصنيفا تحقيق مطالب مفاصدا بالاستدلال الكامل وغيره أو جمع مهمات المطالب
لرجوع الغير إليه كما في الرسائل العلمية ونحوها أو ألقاها جمع ما شئت من أجاد أو نفع أو جمال أو حكايات لغرض سهولة الأمر على الرجوع
كفايته بمقصود كان من المستنظفين أو الوعاظ أو الرهاد أو نحو ذلك فالنظم الأول كالأصل والثاني كغيره من الكتب وما يؤيد ما ذكرناه
بعد ما سمعت من بعض أصحاب الجماعة أنه لم ينع في الرام على أن يقال للفلان أصلا أو أصول أو مع الوصف بالكرة وكذا أن له أصلا في كذا
وهذا كله بخلاف الكتاب والمصنف كان الدواعي تكثرها وجعل كل ضم في مطلب أو باب من العلم بخلاف الأصل فكما وصل إليه من الأثر
وعنده أنه ليس في مكتوب محفوظ أو أنه فيها لأفضل الإبداء إليه فيكون في مجموع واحدة ولعدم اتحادها فيه مقصدا لا يقال له أنه في كذا
وهذا بخلاف النوادر فإنه وإن شارك الأصل فيما ذكرناه إلا أن الجملة فيه طبل من الأحاديث الغير المشبهة في كتاب فرم هي من نسخ واحد
فيقال أنه نوادر الصلوة أو الركوة مثلا وأخرى من أصناف مختلفة فيقتصر على أنه نوادر أو كتاب نوادر فمن روضه المنقذين النوادر هي ألقاها
من فرق لا يجمعها باب ولا يمكن لكل منها ذكر باب فنجح ونسبي بالنوادر هي التي هي الأحاديث المنقذة التي لا يكاد يجمعها معنى واحد حتى
تدخل تحت عنوان قلت فينا الفقه يحتاج إليه للتميز عن الأصل ولعل في الأولى إشارة إليه في آخر كلامه ولقد نص عليها في فوائد التطبيق
قال وأما النوادر فالظاهر أنها البصير في أحاديث لا تضبط في باب قلته وإن يكون واحدا أو مستغنى ولكن يكون فليلا جدا ومن هذا
قولهم في الكتب المنذرة نوادر الصلوة ونوادر الركوة وأمثال ذلك قال وربما يطلق النادر على الشاذ ومن هذا قول القهيد في
في رسالة في الرد على الصدوق في أن شهر رمضان يصيبه ما يصيب الشهور من النقصان النوادر هي التي لا عمل عليها مشير إلى روايته
حذيفة والشيخ زه في التهذيب قال لا يصلح العمل بحديث حذيفة لأن منها لا يوجد في شيء من الأصول المصنف بل هو موجود في
الشواذ من الأجزاء والمراد من الشاذ عند أهل الدنيا بزيادة أو النقصان فالمراد بالأكثر وهو مقابل المشهور قلت هو المتشابه
من روايته الأخذ بالشهر دون الشاذ النادر وحيث عرف المفسران عرف النسبة بينهما فكأن كتاب أعم من الجميع مطلقا بحسب المعنى الغلب في
الأعرف من اصطلاح الأصل في نحو ما ذكره الكتاب في مقابلته كما عرفت فسيان أن كظهور ثبوت الأصل مع النوادر بل الجميع حتى الضيف
والثاني في الفرق المتأخر وإن كانا كما يطلق بعضها على بعضها لما للما سيرة وأبناء على خلاف اصطلاح الفهرد فلا حظ للوارد وثبت
ونقول في الثاني أن المحكي عن البلغة استفادة الحسن من قولهم أصل وفي التعليق في ترجمة علي بن أبي حمزة البطائني بعد نقل تضعيفه
عن المشهور بل كونه موثقا لقول الشيخ في العدة عمل الطائفة بإجازه ولقول في الرجال له أصل ولقول ابن الغضائري في إسناده الحسن
أبوه أو ثبوته وذكر في فوائدها أن الظاهر أن كون الرجل صاحب أصل يعيد حسنا لا الحسن الاصطلاحي وكذا كونه كثيرا الضيف
وكذا جبه الضيف وأمثال ذلك بل كونه ذكرا كتابا أيضا يشير إلى حسن ما وتعل ذلك مرادهم ما ذكرنا قلت يحمل أن يريد به أن هذا القدر
هو الحسن ليس هو كرا استفادته مما يذكره فذلك من حكمه بزدك عن حاله بل بصدقه فألا على ما هو سأل وعز القهيد أنه قال في مدح جماعة

في رسالته في الرد على الصدوق هم اصحاب الاصول المدونين ويحمل ان يريد بان هذا المذهب هو مذهب هذه الالفاظ في الرجال على
كل حال يظهر عن فاعله صفة من جهة واحدة بعد ملاحظة ما سمعته مع تعليله بان كثيرا من مصنعي اصحابنا واصحاب الاصول يميلون
المذاهب الفاسدة وبعضهم من ذلك العلى بما يخص برأيه انه منهم منها ارادة الحسن المصطلح وعليه كانت الاقوال من اثبات الافادة قلته
احدها افادة التوثيق وهو ظاهر القول المحكي في ترجمة البطائى مع احتمال ارادة التوثيق من مجموع ما ذكره وليس بعيدا والثاني الحسن
المطلق والثالث الحسن المصطلح والمقام من المبال في الافادة واسا في قوايد هالاجا في فهم حسن من قولهم له كتاب واصل
اصلا وفي الرد على القول المحكي في ترجمة البطائى لا يخفى ان لاصل لا ينفرد مدحا اصلا فان صرحوا بان كون الترجمة اصل لا يخرج عن
الجهالة مطلقا فلت من هذا يظهر ان النفي مذهب الاكثر ولعله الاظهر ان اردت بالحسن ما هو اعلى من مطلق المدح والابان اريد منه مطلق
المدح فالظاهر ان لم يوضح ان ليس مما يفيد الذم كوضوح ان الاكثار منه ومن اثبات كتابا وكتبنا واصل ونحوه لشخص في مقام المدح والفتح
ليس عيبا فالظاهر ان اردتهم منه الاشارة الى مدح فيه بل هو اولى من التوثيق في مقامه نوع مدح متفاوتا لل مراتب متفاوتة القرائن و
التبصير ان مثل ان يقال له كتاب واصل جيد واداه جماعة وعلان وهو لا يروى الضعاف وكما الشهادة بان صحيح كما ذكر النجاشي في المحسن
على بن النعمان له كتاب نوادر صحيح كثير القوائد وفي الحسن بن راشد له كتاب نوادر حسن كثير العلم وذكر الشيخان حفص بن غياث عاصي
المذهب له كتاب معتمد من مذهب المبالا انه زود بما يجعل مقام التوثيق من اصحابنا وذكر ايضا ان طلحة بن زيد عاصي المذهب الا ان كتابه
معتمد وفي التعليل حكم خالي بكونه كالموثق ولعله لقول الشيخ كانه معتمد ومن ذلك اذا قالوا ان كتابه في امور تدل على حسن حاله كفضائل
الائمة واحدهم عليهم السلام او الاعمال المستحسنة والزيارات والردء الغصص على الخالعين والمبطلين من فروع الشريعة ونحو ذلك ومنها
قوله في ريب الامر ومضطلع بالرواية وسليم الجنبه والرد بالاولا ما انه قريب الهدى الى التشيع او يقرب المرئول ورواية او ترتيب
المذهب اليها او غير ذلك ولا يخفى ان شيئا من ذلك لا يوجب مدحا معتبرا وان اخذه اهل الدراية من هذا فاعلم ان اردوا مطلقا وبالثاني
انه قوى او حال عليها او حال منها والمدح المستقامه اقوى من غيره ما ذكره وبالثالث انه سليم الاحاديث وسليم الطريقة ولا يخفى انه
اقوى من غيره لكن حيث لم يثبت احد النفا سيرا فلا يمكن اليشاع على حسن حال الرجل نعم استفادة مطلق المدح من ذلك معلوم الفصل
الرابع في ان الحجج والتعديل والناسب للمقام البصير بالفتح والمدح هل يتلوا مع الاختلاف او لا بد من ذكر السبب فيما ادى الى احدها
مطلقا وفي مقام دون مقام وفي ان مع نفا رضاء هل يقدم المذموم او الموصى مطلقا او على يقضيل او يتوقف وبما في البحث في المقامين
موجب لطيفا في اخرج عن وضع هذا المختصر مع حصول الاستغناء عنه بما كتب فيها في الغنة والاصول وقد سبطنا الكلام فيها في الجزء
الثاني من اجزاء كتاب القضاء بما لا ينبغي المرفد عليه حيث استوفينا حق الاستيفاء والزيادة فليرجع اليه بل يقول عليه ومع ذلك
فلاننا مضمون لا يوجب في كتب الغنة حيث ان عمدة البحث فيه يخص البينة ولذا عبر الاكثر فيه بعارض البينات ويقبول بنية الحجج
التعديل مع الاختلاف بخلاف الرجال والاصول ومن هنا عبر الاكثر فيها بما يعي البينة وعينها فخذ منها اليوم صريح مع حججهم ومع ذلك
لم اقف على من تفضل لعدم شمول الحجج والتعديل لمطلق المدح والمدح وحججهم فيها ومما ينبغي الخصوص بين الكتابين ان يقال لا
يقض في الترجيح هنا على نحو الاحد البينة والاكثرية وعينها مما ورد في نفا رضاء البينات في المرافعات ولا على ما يحتمل في الحجج والتعديل
بل المدار هنا على مطلق الظن لما سفي قيمة المذموم من ان اخبار اهل الرجال والرجوع اليهم من باب الظنون الاجتهادية لوضوح السناد
باب العلم والاعلى في ذلك وتختلف الظن قوة وضعفا باختلاف الموارد الجارية في احراز اسماها وحيث ان الجريئات لا تنضب بضابط
فرا البحث فيها على التفصيل والافضال على ما هو الصراط الثابت بالدليل من الرجوع الى علم الظن والى ما لعله المعروف من تقدم
كلام النجاشي في ذلك على كلام الشيخ لا ضبطه الاول فالظاهر ان اردتهم الغلبة ومع قطع النظر عن المراجعات الخارجية بل الاشارة
الى انه من باب المثابرة لا الضابط الكلبة الخائنة في بياض عظام الحديث والاشارة الى جملة من شايح هذا الفن في احوالهم وفيه
مباحث البحث الاولى في نفسه باعتبار ما يرجع الى ذات الرواة واصنافهم من حيث عدولهم في اخبار الحديث وعنده وهذا البحث
بالرجال والاصول انبثاقا من مفضل في الغدة من خلاف علم الدراية الباحت عن احوال الحديث الظاهرة فيما يعرفه بملاحظة نفسه وان
عجبت ان ما يعرفه بالثاني وكذا البحث الثاني اذ في كيفية التعليل مدخل في اخبار الحديث وعنده وفوقه وضعف فرائع مطلقا ولا
في مقام التعديل والرجح نعم البحث الثالث انسب بالدراسة وان كان لبعض اناس ما يعرفه من هذا بالجملة هذا هو الباحت على
نعم فصار ترض كثير من الامور من سلة الباحت في مثل الغم والدراسة في مثل سلة من سلة المانع في بيان الاعتبار الى اسام اسمع
والموتة في سلة التوى راسخين وهذه اصول الاسام عندهم فيدرؤوا في سلة سلة كل راسخ وخبره وقد برز في الادب
بانه كما في صيد مثلا الحسن كما في صيد او كالموثق والعري كالحسن ونحو ذلك ونحو من المفضل ايضا فقامت الى بناء عليها

الصحيح ولذا يقولون لفلان كتاب صحيح وقوله اجبت المسألة على نفسي ما يصح من فلان وقوله الصدوق كل ما صححه صحيح
 ومنها القول بغيره وقد مر ان الطائفة جعلت كتابا رواه فلان وسكنوا الى ما كان فلان ولا يعمل به ومنها الشاذ والمأدوم ومنها
 الضعيف وفي غيرهم فلان ضعيف او ضعيف الحديث او غلط او غير غيره ونحو ذلك ومن هنا يظهر ان دفع ما اورده كثير من الاخبار
 القاسرين على تقسيم المتأخرين بانه اجنباء منهم وبدعوا والاولى طريقة العامة والثاني في الصلاة وقد مر بحواشي في المقدمة ويريد عليه
 هنا ان اصل الاصطلاح كان موجودا عند القدماء والصادر من المتأخرين تغييره الى ما هو اصبط وانفع فان كان مجرد التغيير بدعوا
 فالاجنباء يرون ايضا من اهلها التغييرهم كيفية البحث والاستدلال والضعيف والتأليف وغير ذلك مع ان اصله عند القدماء ايضا
 بدعوا مضافا الى منع كلمة الكبرى لما ورد في تقسيم البدعوا واخصا من بعض اقسامها بالاضالة والخطوبيل الكلام معهم محل اخر اما الكلام
 هنا في معرفة الاصنام المربوطة فقول اما الصحيح فالمراد به عند المتأخرين ما كان جميع سلسلة سنده اما ما بين مدوحين بالوثوق مع اتصال
 السند الى المصوم عليهم السلام ومع النجدة في مرتبة او اقل كفي انضاف واحد منهم بما ذكره وعن جمهور العامة اعتبار ان لا يكون شاذا
 ولا معللا فيه وفيه ان اعتبارا ذلك انما هو في اعتباره دون التسمية والاختراذ ان كان في السند وان في التسمية المراد به الاشارة الى
 فيما طاهر الاتصال لان اعتبار عدمه مستقفا ما ذكره فرض انضاف جميع السند بما ذكره لاسقاط ان كان منصفنا بذلك فلا شك
 والام بصرف انضاف الجميع بدواما اذا كان في المتن فيما حد الاصطلاحين وهو ما اشتمل على علم الحكم غير مضر فطعا وبالآخر وهو ما كان
 في منه عيبا فادع فاما بفتح في الاعتبار لا في التسمية ثم ان هذا التسمية ينقسم عند جماعة الى اقسام ثلاثة اعلى واوسط وادنى فالاعلى
 ما كان انضاف الجميع بما ذكره بالعلم او بشهادة عدلين او في البعض بالاول وبالآخر بالثاني والادنى ما كان انضاف الجميع بما ذكره
 بقول عدل يفيد الظن المعتمد او كان انضاف البعض بما ذكره في الطرف المذكورة في الاعلى والادنى ما كان انضاف الجميع وبعضهم مع كون
 الباطن من احد التسميتين الاولين بالوصف المختار الصحيح بالظن الاجتهادي وهل يجري هنا ما يجوز في البواقي من زيادة الاقسام بتشبيهه
 الادنى من نوع بنوع اعلى منه فيشبه الادنى هنا باعلى منه مع اتحاد النوع بل في النواق ايضا فاعلى الصحيح الاوسط كالصحيح الاعلى والادنى
 كالصحيح الاوسط او الاعلى والموثق الاوسط كالموثق الاعلى وهكذا بل تشبيه الاعلى في نوع بالادنى في نوع بل الاعلى من نوع بنوع ادنى
 اشارة الى كونه من ادنى مراتبه فقال الصحيح الاعلى كالصحيح الاوسط والادنى او الصحيح كالموثق او كالحسن وهكذا ام لا افق على بعض
 عليه ولا على من استعمله ولا ريب في امكانه فلا يابس بكونه فعل وعليه فنكثر الاقسام الى ما نرى ولا يخفى اختلاف القوة والضعف من
 المراتب المربوطة وغيرها مثالا في الصحيح الادنى باختلاف الظنون الاجتهادية بقوة وضعفها خصوص ما ثبت بالظن الموثوق
 من سلسلة السند وكان من اقوى الظنون فربما يقوى هذا الادنى على الاوسط حيث كان ثبوت غير الموثوق بالظن الموثوق بما في الصحيح
 الاعلى الى غير ذلك مما لا يخفى على المتأمل خصوص اذا انضم الى ذلك بعض الفرائض الخارجة الموجهة للقوة والضعف وهذا عند
 الشارح وكذا في مراتب الاطمينان يجري في القوي على مخالفة جميع بل الاكثرين ولا يجري في غيره وبالحكمة هذا باب واسع لا ينبغي
 للفتنة المستفيض بل الفارغ ان يغفل عنه واما الموثوق فالمراد به عندهم ما كان جميع سلسلة سنده مدوحين بالوثوق الاحتمال المشايخ
 للمفيد بالجوارح مع كون الجميع او البعض من غير الاما منه مع اشتراط الاتصال السابق فانه معتبر في الجميع عند الضعيف وله ايضا اقسام
 ثلاثة اعلى واوسط وادنى واهتمام اخر باعتبار التثنية في مراتب اختلافها قوة وضعفها ايضا فانه ما روي في الحديث
 بالقوي ايضا واما الحسن فالمراد به عندهم ما كان جميع سلسلة سنده اما ما بين مدوحين بتمامه بل يبلغ حد الوثوق مطلقا فان بلغ حد
 ففي البعض قد يشترط له ايضا اقسام ومراتب تعرف بملاحظة ما مر ثم انك قد عرفت من التعميم في هذين القسمين ان كلاهما على اعتبار
 احدهما في الاول كون الجميع من غير الاما منه والثاني في كون البعض خاصه منهم والاول من الاخبار عدم بلوغ مدح واحد من السلسلة
 الى حد التوثيق والثاني من اختصاص ذلك ببعضهم واما القوي فالمراد به عندهم بمعناه الاعم ما يدخل فيه جميع ما خرج عن اقسام الثلاثة
 المربوطة ويدخل في الضعيف وله ايضا ما مر من الاقسام بالا اعتبارين وكذا المراتب المختلفة ويعرف الجميع بملاحظة ما مر ولزيادة
 على ذلك اقسام منها ما كان جميع سلسلة سنده اما ما بين مدوحين في اقسامهم على مدح ولا ذم هكذا اهل وينبغي تفهيمه بعدم استفادة
 احدا لا من بينهم من امور اخر كالظنون الاجتهادية والادنى من مرة من اقسام الصحيح واخرى من الحسن وثالثة من الضعيف ولا يحسن
 جعله في مقابل الجميع وكان المراد الجميع ومنها ما انصف بعض رجال سنده بما في الموثوق مع كونه من غير الاما منه ومن عدها بما في
 الحسن وهذا الذي اختلف في الحكم باحدها ومنشأ الاختلاف الاختلاف في كون الموثوق اقوى من الحسن او بالعكس فكل لمخافة
 بالاضافة لكونه اقوى منها والنتيجة تتبع لاحسن مقدمتها وحيث ان عملة اسباب الاعتبار تدور مدار الظن بالصدور والموثوق من
 هذه الجهة اقوى دكانا بالحسن وان كان من اعلى مراتبه ومنها ما كان جميع سنده من غير الاما الى لكن مدح الجميع بتمامه يبلغ حد
 التمام

أولاً أنه وصفاً ما يتركب منه من أوصاف موثوق وغير موثوق ممدوح ومنها ما يتركب منها لكن مع مدح الجميع بما دون الوثوق فوهنا ما ان يجمع من
غير الإمامي لكن مع ثبوت بعض مدح آخرين فهذا أحد عشر قسمها عشرة أخرى يتركبها وأقسام الثبوت مع بواقيها ومع الحسنات السابقة عليه
لأن يكون بعض السند من أوصاف المسكوت عن أحوالهم وبعض من مآثر الأقسام وإذا لوحظ مع ذلك انقسام كل منها إلى ثلاثة أقسام كما ينبغي في كل
وان لم يذكره وهي كون كل على وأوسط وأدنى بلغة الأقسام إلى ثلثين وستين مثلاً ولو لوحظ مع ذلك الانقسام إلى اعتباراً بقسمة بعض
بعض في جهة القوة بل الضعف وان لم يذكر في الأقسام وأدنى إلى ما يتوسط من قسمين من ممدوح مع ملاحظة اختلاف المراتب قوة وضعفاً بما
أشرفه إليه شائع إلى ما يفرق إلى العذر كما لا يخفى وأما الضعيف فالمراد به عالم يدخل في أحد الأقسام المسماة بغير صريح جميع سلسلة سنده بالجوارح
أو بالعقيدة مع عدم مدح الجوارح أو بما عداها أوجب البعض بعد ما أوجب البعض بآحاد الأقران ووجوب البعض الآخر بالآخر الآخر إلى ما
لزم مع جرح بعض بالآخر وبعض آخر بما عدا ذلك سواء كان الجرح من جهة التصبص عليه أو الإجماع أو من جهة الصلة لعدم أسباب المدح
والاعتبار سواء جعلنا الأصل هو القسوة والجرح أو قلنا لا أصله البين ولا فرق في صور الاختصاص الجرح بالبعض بين كون الباقي أو بعض
الباقي من أقسام الثبوت أو الحسن أو الموثوق بل الصحيح بل أحله لما مر من بنية التخييل لا من مذهبها ومن أقسام الضعيف ما استغنى
فيه شرط الاتصال بالمعبر في جميع ما مر كما اشترط البهوك ذلك بغير مطلقاً سقوط بعض الرجال من السند الشامل للقطع والرفع والارسال
وربما يدخل بعض أقسام الثبوت بل جميعها في الضعيف كما إذا سبى على اختصاص الجرح والاعتبار بالصحيح والموثوق خاصة أو بالصحيح وخصوصاً الحسن
ومن هنا يظهر أن أقساماً كثيرة كما تنكسر أيضاً باختلاف مراتب الضعيف حسب ما مر وتتم في مقام الثبوت من حيث كان موثقاً أو جرحاً كما في
موارد التسامح وينبغي أن يدخل أيضاً في أقسام الضعيف ما استغنى جميع السند وبعض شرط الضبط بطله السهو والنسيان عليه بل بنبأ
الآخرين لأن شرط الضبط معتبر في جميع الأقسام الثبوت والضعف كما في الصحيح لا يوجب الاختصاص كما أن أوصافهم على ذكر شرط الاتصال
لم يوجب وجوباً لفظياً بل هو بعض أدلة ثبوتية كما مر من دفع توهم الاختصاص بالصحيح بل اختصاص بعض أدلة ثبوتية بالضعف خاصة إلى أن مع هذا يتم
الموثوق أيضاً وبالجملة فالوجه عموم اعتبارها ففصله من الضعيف بوجه شيعي وهو أن ما مر من القاسم في الأقسام الثلاثة المقدم بل الرابع إنما هو
مع إطلاق اللفظ المذكور كقولهم في الصحيح في الموثوق وهكذا وكذا إذا كان مع التقييد بكلمة الجارزة لمعطلة بالعصوم عليه السلام كقولهم
في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام ونحو ذلك ومع الإضافات في الروايات التي تامل عندهم كقولهم في صحيح زرارة مثلاً وأما إذا كانت كلمة
الجارزة منعطلة لبعض السند أو كانت الإضافات في غير خبر السند كقولهم في الصحيح عن صفوان أو في صحيح المراد المستفاد من نص السند إلى
الرجل المذكور أو الوصف المذكور فمخرج القاطن وهو الرجل المذكور كما في المثال الأول وأخرى بدخوله أيضاً في الضعيف للضعف كما في
المثال الثاني فإن كان الوصف المذكور اختص مراتب أوصاف السند في الاعتبار كالقوى كان بنية السند من أقسام الضعيف وإن كان ما
هو فوق الآخر لعل كون البنية ما هو أخص منه ومن الضعيف ومن هنا يتكرر الاحتمال أن كان الوصف المذكور من أعلى المراتب في الاعتبار
كالصحيح أو الأعلى من أقسامه ووجهت بقوم في جميع احتمالات الضعيف ما لم تكن مرتبة على بنية الحق الجرح بالضعيف لمراراً من بنية التخييل
للمقدمات وربما تقع العقلة عن ذلك فبعض من كلامهم في صحيح السند أو ثبوتية بجوهر ماسمته ونشأ عنها عدم الإطلاق على ما ذكرنا من الاصطلاح
أو قلنا لما لم يوجب ذلك نصب عبيدك ولا تغفل ولا تنه عن من أقسام الضعيف جملة من أقسام ما أطلق عليه الصحيح كما كثر في كلام العلامة حيث
أن روايته كلاً وبعضاً غير موثوقين في كتب الرجال وذلك لما اشترط البهوك في أقسام الصحيح من أن منها ما يكون الوثوق بجميع سنده أو بعضه بطريق
الطون الإجماعية وأما هذا الاطلاق فاطراً إلى ذلك أن ما كان والاتباع على العقلة والاشتباه وهو على فرض تحققة أصل قبل ثم أتت
الظاهر الصحيح برفق كليات جميع الباعث للمناظرين على القسم المذكور من المصطلح المذكور ضبط طريق اعتبار الرواية وعدم من جهة رجال
السند مع قطع النظر عن الفرائض كما رجعنا بطريقنا في درست الامارات بظاوال العهد وسقطت أكثر فرائض الاعتناء بالاحصاء اعتبار
الرواية وعدم فيما ذكره على الاطلاق ومن هنا نرى ما كثيراً ما يطرأ على الموثوق بل الصحيح ويعملون بالقوى بل بالضعيف فذلك لأن فرائض
حارجة منها الاعتبار بالشهرة روايات وعلاوة يكون مخصوصاً بما قبله عن بعض رجال السند كالاتفاق على تضعيف ما يصح عنه وعلى العمل بما
يروي على أحد الاحتمالين منه أو قولهم أنه لا يروي ولا يرسل إلا عن ثقة ونحو ذلك فالسنة عندهم والمجول بعموم من وجبه وقد يسمى المجول
من غير الصحيح والموثوق بل الحسن بما صنفناه وقد يسمى بالقبول وغيره مقبولاً غير من خطئه عند الأكثر وإن كان هو عندنا في الشبهين من
الثبات وليس ببعيد وهذا المثل يخص بنوعه بالمناظرين فإن المتقدمين أيضاً اصطلاحاً الصحيح على ما صرح به جماعة منهم القائلين به في
في فوائد التعليق مما وثقوا بكونه من المعصوم عليه السلام من أن يكون منشأ وثوقهم كون الرواية من الثقات وأما إذا كان لا يكون
يقطعون أو يظنون بصدقه عندهم كغيره من أن اشترطهم العدالة أيضاً لما قدمناه في المجول بعموم من وجهه لا يخص بل السبل السنية
باعتبارهم أيضاً بعموم من وجهه على ما قلنا من الفوائد حيث قال إن بين صحيحهم والمجول بعموم من وجهه لا يخص بل السبل السنية

المعصوم عليه السلام الوافي للنفية صحيح غير معول به عندهم قال وبإلى النصيح ذلك في آخر فروع الكافي وعادوا العام من غير موثوقين عليه السلام
مثلا لعله صحيح عندهم ويكون معولا به كذا نقل عن الشيخ انه قال في عدة ما مضى من هذا رواية الخافقين في المذهب عن الأئمة عليهم السلام
ان عارضها رواية الموثوقين وجب طرحها وان وافقها وجب العمل بها وان لم يكن ما يوافقها ولا مخالفا لها ولا يعرف لها قول فيها وجب ايضا
العمل بها كما روى عن الصادق عليه السلام اذا نزلت بك حادثة لا تجدون حكمها فيما روي عننا فانظروا الي ما روي عنه عن علي عليه السلام في علموا به ولا جمل
ما اطلناه علمنا الظاهر بما رواه حفص بن غياث وغيث بن كلوب ونوح بن دجاج والسكوني من العامة عن ائمتنا عليهم السلام ولم يذكره ولم يكن
عندهم خلافا انتهى فاما ما ذكره عن كل القدماء انتهى واما النسب بين صحيح القدماء وصحيح المتأخرين فهو مطلق باجماع الاول
كذلك كذا في القوائد قلت لا يبعد ان يكون بينهما عموم ومجرد وقاؤه الرواية لا تلازم الوثوق بالصدور عن المعصوم عليه السلام وان كان كذلك
في الغالب فخير من وثوق بصدوره عنه عليه السلام مع صحة سند صحيح عندهم واما المعول به عند المتأخرين فالظاهر انه لا مغايرة بحسب المقصود
وان تغاير اسباب جواز العامة عندهم وكان مؤيدا الى التغاير في المصداق بل المقصود كما لا يخفى واما النسب بين الصحيحين بالاصطلاحين
العموم المطلق لان كثيرا من صفات المتأخرين معول به عند القدماء وهم يحضون الضيق على ما بيننا وبينهم بما يغاير الصحيح والمعول به عندهم
يحمل العموم من وجه بناء على طرحهم لبعض القواعد عند المتأخرين بضعف الامس للمأخوذ عندهم ونحو ذلك وحيث انكره ثمة معذبا بها في
اختلاف الاصطلاحين وعضد كفيته بالاختصاص على هذا المقدار خصوصا في هذا المختار وفي انما المهم معرفة اصطلاح المتأخرين وامتسا
ما عندهم وقد بينا بما يناسب هذا المختصر وباداه **المبحث الثاني** في اقسام الحديث باعتبار احواله وله بهذا الاعتبار اقسام بعكسها
عندى بل جميعها المخل عن المعصوم عليه السلام وغيره وعند الأكثر اختصاصا كثيرا بالاجتهاد كرها او لا في غيره ونشر بعده الى جريا بظلاله
الاخذ عنه عليه السلام ايضا فنقول منها السماع عن المروي عنه وهو اعلاها وله وجوه احدها ان يقرئها الشيخ من كتاب صحيح على خصوص
الرواية عنه بان يكون هو الخطيب الملقى اليه الكلام وقاينها فرائضه من كون الرواية احدى الخطابين وتاثيرها كمن يكون الخطيب له غيره
فيكون هو مستمعا او سامعا صرفا والرابع والخاص السادس ما ذكره من كون قرائته من حفظه واعلى هذه الوجوه اولها ثم ثابتهما مع احتمال
تزيين الاعتبار على ترتيب الذكر وجهه فله احتمالان الخطاء في الاول بالنسبة الى غيره لكان من الحافظة بالذهول والسيان بالقرائة
الحفظ بخلافه في القرائة من الكتاب وعرضه من البصر المختص بالقرائة من الكتاب وان كان محكما الا انه ابعد من نحو النسبان المختص بالقرائة
من الحفظ وكذا فله اعتناء السامع بل المستمع الخارج عن الخطاب بل الداخل فيه من اختصاص به وعلى كل حال فبإرادة السامع بل المستمع سمعت
فلان يقول او روى او حدث او اخبر ونحو ذلك او سمعته يروي او يحدث ونحوه ولا يقول السامع الغير الخطيب حدثني ولا حدثنا ونحو ذلك
والوجه واضح ويجوز الجمع بينهما وان كان بعضه اولى من بعض لبيان المرتبة ففي الاول يقول اثنان او على من كتابه او من كتاب كذا او فلان
او لغيره او حدثني عنه وعلل الشهيد الثاني في ذلك انه يكون مطلق السماع اعلى مما يجيء بان الشيخ اعرف بوجوه ضبط الحديث وفادته ولا
خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله وصغيره الواسعة والاخذ منه كما اخذ منه وكان النبي صلى الله عليه وآله واخذوا الناس اولا واسمهم ما جاء به
والقرآن على ما جرى بجزئية اولى ولا من السامع ارتباطا سائرا او محي فلما اشغل القلب ونورع الفكر الى الفارى اسرع قلت وهذا كله لا يان
به الا انه سئل في ذلك ايضا الى رواية عليه فامل ومنها القرائة على الشيخ في الدابة فسمي عند كثر قدماء الحديث العرف قلت هذا اذا أطلق
واما مع التقييد فالقرائة تسمى عرض القرائة والمناولة كل بل الظاهر جواز ذلك في الجميع وله ايضا وجوه احدها فرائضه الراوى عليه
من كتاب في يده وبهذا الشيخ ايضا مثله مع الصفة ثم يعترف بالموافقة ويكون رواية ولا يخفاء في انه اعلاها من كلا وبعضا وبقا وبها عداه
من الوجوه ايضا كقراءة الراوى من حفظه حيث تحمله وحفظه بما دون ذلك من المراتب بل بما لا اعتبار به اصلا كحفظه من لسان كذا في صناع
فاذا الاعتبار او كما له وتمامه فبعضه على المروي عنه الثقة او غيره ليعرف به وكقراءة غيره مع سماعة وصهاغ الشيخ كانت القرائة من كتاب
او الحفظ او مع معاملة الشيخ بما في حفظه من غير كتاب بيده او مع ظهور الاعتراف منه لا صريحه وفي القوائد والظاهر ان يكون السكون مع
توجيه اليه وعدم مانع عن المنع والرو من عفته او كراه او خوف وانضمام الفرائض بالرضا كما هنا انتهى ووجه التفاوت بزيادة طريق العفة
والنسيان في بعض دون آخر وانضمام المتعد منه وغير ذلك لظاهره بالتمام والعبارة مع قرابة عليه وعرضت عليه وقرة او عرض عليه فاقتربه
او اظهره وامثال ذلك مما لا يخفاء في فادته المسمى من غير تزوم كذب وتدليس اد السكلم بظاهره صناعا او غيره واداه خلافا والظاهر
ان مثله لو عبر بما هو مجاز في المعنى الواضح من القرائة او ظاهرها في غيره او غير ذلك عليه في مضيق قرينة عليه كقوله اخبرنا او حدثنا قراءة مني
او من فلان عليه مع سماعة واعترافه بل عن جماعة كقوله اطلاق الاجار والتحدث مع عدم التقييد بالقرائة عليه ولعل وجهه ان اعلام الشيخ
على التجرى الحديث بالحوال المزبور يدل في مطلق اخباره وتحدثه خصوصا في الاصطلاح اذ لا ريب في صدق الحديث مثلا على الشيخ المعرف
قلت هو وانما كل الا ان الاطلاق ظاهره في غيره بحيث لا يصير الى غيره الاقرية وهذا لا يخلو من هذا النحو في غير المقامات والادوات

اهل العلم ولذا لو قيل ليريد هل مات فلان ونحوه او مات اخبرته بموت فلان كنه في خصوص
 المقام كل واحد بما يشهد له بما يحكي عن السيد المرتضى بالمتع عنه مفيدا ايضا مجازا بان مرادنا من فلان معنى الاخبار والحدث هو السماع منه
 وقوله قرأته عليه بكنه وان كان هو كما ترى لان جميع المجازات وكثير من المشتراك المعنوية بل اللفظية كان حيث ان معانيها مع هذا الترتيب
 تفارها معا في الدلالة اختلفوا في ان الفرائض على الشيخ مثل السماع من لفظة في المرتبة او فوه او دونه فلا يشترط ان يقدم اي الاخير وتعلل
 الاول عن علماء المجاز والكوفه ومنها الاجابة وهذا ايضا وجوده من غير في الفوه والاعتبار لا هنا مرة بالقول الصحيح صدر له وان مره فيه او دونه
 كان لشخص حاضر او اشخاص كل واحد ثلثه مره لعدة اشخاص يدخلون في عنوان كونه اجزى كذا وكذا في هذا الاجمال كونه بجميع روايات او سمعوا
 عن فلان او عن كل واحد ثلثه مره لعدة اشخاص يدخلون في عنوان كونه اجزى كذا وكذا في هذا الاجمال كونه بجميع روايات او سمعوا
 مكانا كذا وكذا وهكذا لو قال اجزى للرواية وقد يزداد على هذا كونه اجزى بجميع علماء او رواة العصر ونحو ذلك وقد استجاز السيد مره عن شيخه
 السيد تاج الدين بن مفضل لانه وبجميع المسلمين من ادرك جزء من حياته جميع مره بان مره فاجازهم ذلك بخطه كما في الدوايز ورايه في المركب وواقع الاجمال
 او منها ومن الزيادة ومن تحسن الروايات فيه هذا كله في قوله الصحيح وقد يكون بقوله الظاهر او بقوله القدر حيث جاب بقوله نعم عند السؤال
 عنه بقوله اجزى او اجزى فلا يوافق اجزى واحده وهكذا وكذا بالاسناد وفي ثالث بالكتايب ثم ان هذا كله في الاجابة لموجوده وقد يكون
 لعدم معين صدر الوجود كونه ما يولد له او لفلان او اكبر ما يولد له او معين بعنوان كونه فلان او لعلماء المجازين من نسل فلان او في بلد
 فلان او في سنين كذا او غير معين كاجزى لكل واحد ثلثه مره لعدة اشخاص يدخلون في عنوان كونه اجزى كذا وكذا في هذا الاجمال كونه بجميع روايات او سمعوا
 عن كل صوره بما يعينه ها ولا يكون ظاهرا في غيرها حدرا عن الكذب والتدليس او يخرج عن قواعد الاستعمال فيقول اجاز في او اجاز في
 او عنه اجازة او حدثني ونحوه اجازة وفي القوائين وعبارته الشايعه انما ثابوا بآثارنا ويحوز حديثنا واخبرنا ايضا والظاهر عدم الجواز على
 الاطلاق الامع الترتيب في اسناد الاطلاق في الدوايز الى بعضهم بل حكى عن قوم منهم خصصوها بعباراتهم فيلزم منها من التدليس كقولهم
 في الاجازة اخبرنا او حدثنا مشايخنا اذا كان قد شاعبه بالاجازة لفظا وكيف كان فالتشبه بالمتع فراده من جعل عبارة الشايعه ما مر لفظا
 في الجملة مع قطع النظر عن الاقتصار على اطلاقها وتقييدها بقرينة وفي الدوايز ايضا انه لا يوزل المتع من اطلاق اخبرنا وحدثنا في الاجازة
 بما اجازته لغير ذلك كما اعناده قوم من المشايخ من قولهم في اجازاتهم لن يجرؤن له ان شاء قال حدثنا وان شاء قال اخبرنا وعلل بعضهم بانه
 لا يبعد الجواز بعد فرض عدم الدلالة ثم ان اكثر ما ذكر انما يصح على كون الاجازة اذنا ورضنه لا محادثة كما هو عند القائلين وفي اصله
 والرواية بخلافه من الشايعه في احد قوله وجماعه من اصحاب المتع والمشهور بل في الدوايز ادعى جماعة الاجماع عليه الجواز وعلى الجواز
 اختلفوا في ترجيح السماع عليها وبالعكس والتفصيل بين عصر السلف والمتأخرين فالاول والثاني والثالث والاربع ومنها
 المناوذه وهي ان وقع الشيخ مكتوبا فيه خبره اخبارا أصلا كان او كتابا له ولغيره الى رابعين او الى جماعة او بغيره اليهم او يوصلون بل يمكن
 في المردوم بان يوصى بالفتح اليه كل ذلك مع نص صحيح او غيره بما يعينه انه روايته وسماعه كل ذلك مع تجوز المدفوع اليه او غيره دونه
 برويه عنه بطريق الاجازة له او بغيره مره يقول اجزى في روايته واخرى يقول دونه هي وان كان عند التحقيق من باب واما مدعواهم
 الاخير والى او مع الاقتصار عليه فيقول هذا سماعي او واثني وفي القوائين والاكثر على عدم جواز الرواية عنه بل الشيخ قد عارضه
 وجهها واي مدخل لاذن الشيخ بعد اذن الامام عليه السلام بل امره وامر الله تعالى بروايته الاحاديث بل صبطها ونشرها بين الشيعه
 الجالس ومنه يظهر انه لا يثبت في منعه او منع ايضا ما لم يكن منشأه خلل في نقله وصنطه كما ان منه يظهر ان المتع في اجازة المردوم في القسم
 السابق او هنا اذا فرض الوصول بوصاية لا وجه له اصلا والعجب من الدوايز انه مع مصيره الى المتع من غير ذكر وجهه روى عن الكافي ثابته
 الى احمد بن عمر بن الحلال قال قلت لابي الحسن اوصا عليه السلام الرجل من اصحابنا يعطى الكتاب ولا يقول دونه عن يميني ان اردت عنه قال
 فقال اذا علمت ان الكتاب له فاروه عنه قلت من اخره ظهر وجهه ما اعترناه من ثبوت كونه روايته واثني فانهم عن هذا القسم على ما عرخته
 في غيره فيقول دونه لوني مع بيان انه سماعه واخرى او رضى او اجاز في روايته ويحوز حديثا واخرى مع العيد ومنها الكاثر بان يكتب بنفسه
 او بامر له او مع ملاحظة المكتوب روايته او سماعه الى غايها وحاضر ولا يخفى ان هذا قد يجمع ما قبله كما اذا قال له بنفسه وامر او وصى به
 فوصل مع ابلاغ قوله انه روايته او سماعي اليه بغير هذا المكتوب فديفاره كما اذا وجده المكتوب اليه من غير مناوله او من غير ضم هذا
 سماعي وان كان مكتوبا فيه ذلك ومفاد في السابق عنه واخرى بالنسبة بينهما عموم من وجه ولو تجسب المورد واما اعتبار مورد الجمع
 او قوة متبع الاموى لغرض ثبوت اكمل الوجود في الذي لا ينافيه الانقض وهو في الحقيقة مجمع اسباب الاعتناء والاعتبار فيكون كل
 وهذا غير موارد النبوة لا يصفق فانها حيث استفتا الهوة في بعض المراتب المقدسات والعرف والفتح والما في موارد الاضطراف فانها
 خصوصا بملاحظة نصها انهم من جهة الترتيب المذكور وعجزه ان المناوذه الاموى لموضح استفادة كونه روايته واثني واثني في الرواية

عنهما هو مشتمل في الكتابين على الخط غايته المستمرة في الظاهر لهذا الصنيع على عدم اجادة الاحكام للفتنة لا غيرهم بالكتابين دون المناوذة مع
قولنا لمحكم نعم قد يعزى الاجتهاد على خطيئته حصول الامتناع من حيث كان بخطه هو قبل روايته واحدة او روايات وكان المناوذة كتابا بغيره سيما
مع الكبر والتقدم في العواين كان انتم ذلك الاجازة وكنت اوده على الواجب لك روايته فلم يقبل خلاف في حجية الرواية بشرط مخرج
الخط والامن من الترويض وان قلنا عن ذكر الاجازة فمخرج خلاف والاكثر على الصحة وهو الاخر في الدابة الاشهر منها ثم جواز الرواية بها للفتنة
الاجازة معقول لطلب الوجه للمع وان لم يقبل مقصدها الاجازة لما عرفت من عدم دوران الجواز مدانها فالجواز بعد فرض معرفة الخط
واصل الترويض خصوصاً وادباً والمسلمين بل مطلق الناس عليه وعلى الاعتبار ومكانات الاثمة عليه كمرآة الموالير في الاحكام الشرعية فوق
المكره وهم عليه كمرآة كاتوا على ما ينفعهم بل كانوا يكتسبون لذلك ولم يقبل من احد التامل من هذه الجهة فاذا كان هذا خطه في الامتناع
للكو بقاله وانما عندنا في نقل الاحاديث والايثار على ما يصور للنع سوى عدم اذن الشيخ ومقتضاه ان يمنع هنا كل من منع في المناوذة لذلك
بل وزيادته لغيره من ضعف الكتابين لان يعكس كما هو مقتضى نقل العواين فلا حظ ولا عمل والعبارة على وقوفها من قبول كتابي او كتابي
او غيره كما ثبت في اولي فلان واخرى كما يشهد في الدابة حكايته جواز ذلك على الاطلاق من قائل ومنها الاحكام بان يعلم شخصاً او
اشخاصاً بقوله الصريح والظاهر والقدر او الاشارة او الكتابين ما كتب في كتاب كذا من رواية او مسموعاً عنه وهذا ينفق عند السامع
او الموثق او يعلم احدهما ولا يفتن في الرواية باجازة او مناوذة او غير ذلك والعبارة على وقوفها من الاثر في ذكر الاجازة والحدث ولومع
فيها الاحكام لا يخلو عن شيء كونه ابعدهما تقدم في صدق التحديث ولو جاز انما ان الحاجة الى هذا القسم بل الى اكثرهما انما يعلم
كونه رواية الشيخ الا بقوله والمذا مع ذلك على قوله انه رواية وسامعه ولا مدخل لاجازة ونروينا واذن في الرواية عن علي الشرف
اليه نعم عنده من بعض ما ذكرنا هو ظاهر اكثر القضاة على ما عرفت فالحاجة اليها ما صاعداً وعليه فالاحكام الجرح وغيره فاع كالمناوذة الجرحه و
نحوها كما لا ينفك جرح الاذن في نقل جميع رواياته ومسموعاً عنه مع عدم ثبوت ان هذا منها بغير خلاف ومن على هذا حال الوجاهة في هذا
عدم الاعتبار بها مطلقاً وعلى التحقيق ما لم يعلم كونه من الشيخ المراد روايته عنه وفي الدابة بعد ان حكى قولين في جواز الرواية مع اطلاق
الاحكام ووجه المنع مع اختياره لم بعدم الاذن والجواز باستقاده منه قال وفي قول ثالث انه ان يرويه عنه بالاحكام المذكور وان خطاه
قلت قد عرفت ان المخرج جواز ذلك للمطلق ومنها الوجاهة بان يجد المراد مكتوباً بخط الشيخ الذي هو رواية او في ضمنه بخطه او بخط غيره
معاصر اكان الشيخ الواحد لا في العواين لم يجوز الرواية بغير ذلك بل يقول وجدث لو خرافت بخط فلان وفي جواز العمل به قولان
قلت ظاهره بل صريح المنع عن التبر بالاجازة او التحديث او الرواية عنه ولو بقوله عنه سواء اطلق ذلك او قيده بقيد الوجاهة ونحوه و
انه الذي لم يجوزوه والظاهر انه كذلك بعد المخرج عنهما هنا جازاً واما جواز الرواية بها ففي الدابة خلاف بينهم في مقها بعد ان حكى
قولين في العمل بها وهو كما نرى وان كان مراده العمل بنفس ما يجده الحامل والحق الجواز حيث علم من الشيخ المزبورين وغيره من
اسباب العلم وعلى هذا على الاكثر بل الجميع في زماننا هذا من غير حاجة الى ضم جرحه مما مر الا لان المتعارفين كما في كثير من الادفنة السالفة فتم
الاجازة الى هذا القسم ولا عوف في اصحابنا متصفا بل ولا مؤلفاً يخلو عن ذلك فخذ كثر في ازماننا وان كانت قبل ذلك اكثر الا انها
لما استثبتت عند الاغوام بل وكثير من الخواص لم تصور الافهام اولئذ ليس كثير من اولي الاعراض والامرين بمضد في القفا هذا والاجتهاد
او الحكم بذلك فخلوها على الاطلاق من الاخرى ثبوتها اجتهادهم بغيره من لم يشهد منه دمج ولم يقف منه الا في ناحية فالاولى سدها
الباب الا في حق من هو من هل القفا هذا والاجتهاد بلا شك ولويثاب يعني شيء هو انه لو وجدنا كتاباً من كتب الاخبار سولو ذكر فيه رواية
فلان ورواية فلان او لم يذكر ولم يكن لنا علم بانه لفلان لكن شهد عندنا عدلان بذلك حمل يثبت ذلك بشهادة ثمانية فيقول فلان والرواية
عندنا ولو يقولنا روى فلان او باضافته في كتابه او في كتاب كذا وان لم نقل اخيراً او عنه وغير ذلك وكذا لو شهد بان من الاحكام على السك
بخطه الشريفاً وبغيره او لا الظاهر في ذلك ما لم تعلم او نطق بان شهدا وثمما او شهدا به احدهما من باب الاجتهاد او العلم بالادوات اما في الاول
فلما خففاه في غير موضع من عموم العمل بالبينه واما في الثاني فبعد من وجب عن عنوان الشهادة ودخوله في الفتوى او مطلق البناء
ان الاصل عدم النبوت والاعتبار وان لا يرضحوان التقليد المجتهد وجوبه المصلحة في الغنى والاحكام للمقلدين له ولغيرهم بأن يجعله
كسائر ادلة الاحكام اذ لا فرق بين ما ذكره وبين شهادة عدلين منهم على ان حكم الله في هذه المسئلة كذا وان الصلوة والصوم والبيع
وغير ذلك من الموضوعات المستنبطة وغيرها ذلك وبطلان الدلائل كما للملازمة من الواضحات والاول جمع عليه وايضاً في شهادة الاجتهاد
اما بطريق الظاهر وهو التاليف في الاجتهاد او بطريق العلم الغير المستند الى الحسن اذ لو استند اليه لم تكن من باب الاجتهاد والاولى غير مسمو
لا اعتبار العلم بها او ثلثا فيزعمها كلام ان لم يكن الاظهر عدم السماع خصوصاً في امثال هذه الامور العظيمة العاهة ومن هنا يظهر عدم
سماع شهادة الواحد حيث كانت نظرياً في الاجتهاد والاختلاف بالاعراض بطريق اولي والمشتهرة في هذه الايمان بالقفا الصوري وقد صاد

اعتباراً وزيادتهم من ثلثه وعند بعضهم عن اثنين ثم الظاهر من أكثر العباد أن الخصاص بذلك باق على لفظ الجمع والاشتقاق من إطلاقه من غيره و
صنيع جماعة منهم صاحب الرافض من عدم الاختصاص فيتحقق مع تعدد الالفاظ لكن مع اتحاد المعنى وعليه فهو كما انشأوا ينقسم إلى مستفيض اللفظ
والمعنى ومستفيض المعنى فقط بل مستفيض اللفظ كذلك على ما عرفت وهو من أقسام الأحاديث خاصة ويجري في الحديث أيضاً ما هو إطلاق الشارح
الاجتزاء واستظهره في القوانين عن القاضي والعصدي والظاهر كما عليه الشهيد الثاني أنه في رواية الأول ولا يمنع حصول العلم منه كما لا يمنعه
في مطلق الواحد فلا بد من تغيير سببه منه وفي التواتر وفي الدراية يقال له المشهور أيضاً وقد يعاين بينهما بطريقين في الخبر الواحد الذي يروى في
مرتبة من المراتب بل ربما يطلق على ما اشهره في الالسن وإن اخضعنا ما ينادى واحد بل ما لا يوجد له إسناد أصلاً وهذا القسم من الشهرة هو الذي
يخضع من علماء الحديث بل مطلقاً والآخر لا يجري بينهما الاختصاص والتعميم وهل يجعل الجميع في قوله عليه السلام خذ بما اشهر مني أم لا
أم الأول ومع الثاني خاصة لا يربط بالوسط أو وسطاً بل الحوط في الجملة إلا أن الظاهر الاجتزاء إما الأول فيشكل جوازاً على شمول الخبر للشهر في
في لقنوي أيضاً ومنها الغريب والغريب قد يكون في السند وقد يكون في المتن وقاية فيها معاً الأول ما تقدم برأيه واحد من مثله و
هكذا إلى آخر السند مع كون المتن معروفاً عن جماعة من الصحابة أو غيرهم ظاهرهم اعتباراً أن لا يثنى إسناد الواحد المنفرد إلى أحد الجماعة العرف
عنهم الحديث والثاني ما تقدم واحد برأيه ثلثه ثم يرويه عنه وعن واحد آخر يرويه عنه جماعة كثيرة فيشهر نفسه عن المنفرد وقد يعبر عنه للمتن
بالغريب المشهور وبالغريب في خصوص المتن كما يعبر عن الأول بالغريب في السند وأما الثالث فهو ما كان رواه في جميع المراتب واحداً
مع عدم تشهره عند جماعة هذا هو المراد من إطلاق الغريب وقد يطلق الغريب على غير المتداول في الالسنه والكتب المعروفة بل قد
يطلق في عرف العلماء وغيرهم على ما أشمل منه على بيان الأمر وحكم أو طريقه وقبول غريب وربما يطلق حتى في عرف الرواة والمحدثين على
ما أشمل منه على اللفظ خاصة بعد عن الفهم لفظ الشهرة في الشايخ من الغفلة في الدراية وهو فن مهم من علوم الحديث يجب أن تثبت
فيه أشد تثبثاً لا نشأ واللغو وكما عرفت في الالفاظ الغريبة فيما ظهر معنى مناسباً لإدراك المقصود وغيره مما يصل إليه وقد صنعت فيه جماعة
من العلماء قبل أول من صنعت في المتن قبل أبو عبيدة معمر بن مثنى وبعده علي بن عبيدة القسم بن مسلم بن ثنيبة ثم الخطابي فلهذا
المطالع ثم تبعهم غيرهم من وادقوا قولاً كان لا يترقب من بلغ بها النهاية ثم الرخص في خلاف في الفائق كل غايته وأطروى فرادى في غريبه
غريب القرآن مع الحديث وغيره من العلماء شكر الله تعالى سعيهم فلت تذاو علمهم بمجمع ما أهملوه شيئاً الشايخ الطبري في المتن في جمع الخبر
وربما يطلق على الغريب اسم المنفرد لفراديه ورواه من كان جميع السند كذلك هو المنفرد المطلق والآخر المنفرد النسبي أي بالسند إلى منفرد
البعض وقد يطلق عليه أيضاً اسم الشاذ لأنه هو الغاية بينهما فقول منها الشاذ وهو ما يرويه الثقة عن العامة رواه الأكثر وظاهرهم أنه
يخص بأحداهم في نقل لفظ الرواية فيشهر مع ما كانا خلافاً في السند فاد منها الأكثر كما يعلم بالشيخ الاختصاص بالاجتزاء وكيف كان
فيقال لمعاً بل الذي هو المشهور المحفوظ ما كان راوياً المحفوظ في كل مرتبة الخطأ أو اضطراب أو عدل من راوي الشاذ فذلك شاذ مردود
والآخر لا يرد بل يرجح ومنهم من رده مطلقاً ومنهم من قبله كذلك وإن لم يكن راوياً الشاذ ثقة فهو مكره مردود ونقل الغرض أيضاً
اجتماع اللفظين بذلك كاختصاص لفظي الشاذ والمردود بما روي الا لمردوداً عنهم وقد يطلق المردود على مطلق ما لم يرد صحيح صدق الخبر
ولو لبعض المواضع فيشمل المستبته حاله وهذا أيضاً من مصطلحاتهم فلا تغفل ثم إن المشهور كما قد يطلق على ما اشهره لقنوي يروى أن له
في شهر نقله كذا الشاذ قد يطلق على ما يند الغنوي يروى أن اشهر نقله ومن هنا يظهر أنه لو شمل قوله عليه السلام خذ بما اشهر مني أم لا
ما اشهر في النقل والغنوي أيضاً كذا الشاذ فيشمل ما شذ ونقله والغنوي به والظاهر كما يظهر من الرواية أيضاً اتحاد الشاذ والناذر
يظهر أن الشاذ معنى أخوه سبق إليه الإشارة في الفرق بين الأصل والكتاب والناذر ومنها الغنوي وهو ما لا يروى من اثنين سمي غريباً
لفظ وجوده أو كونه غيري قوي لجبهته من طريق آخر كذا في الدراية والظاهر إرادة ذلك في جميع المراتب حتى يقرب إلى عرفه الوجود في
الجملة بل إلى القوة ومنها القبول وهو ما نقله بالقبول والعلم من غير الثقات إلى الضعيف وعدمها فيكون منسأً والقبول شيئاً آخر
فلا يدخل فيه الصحيح خلافاً لرواية الشهيد نعم على تفسيره له في موضع آخر يجب العمل به عند الجمهور ويدخل فيه ذلك إلا أنه خلاف ما هو المشهور
بينهم الآن وأنوجه ما هو سائر في جميع الموارد وهو أن الشهيرة تتبع للوصف لاخص في الخبر لا الأعم فاذا كان الخبر صحيحاً مستفيضاً يعبر عنه
بالمستفيض وكذا مع التواتر ولذا لا يكتفى بالغريب مطلق الخبر الحديث حيث كان فيه وصف موجب للاعتبار ومنها المعتبر وهو ما عمل
الجمهور والأكثر به وأهم الدليل على اعتباره لخصه اجتماعاً ورواية أو ثبوتاً وحسن ومنها السند وهو ما أضل سنده بان يذكر جميع رجال سنده
في كل مرتبة إلى أن يمتد إلى المعصوم عليه السلام وغيره إذا كان هو صاحب الخبر المنقول كالأخبار عن قول أو فعل بعض الصحابة أو الرواة
أو غيرهم بناء على إدخال ذلك كله في الخبر والحديث والرواية في الاصطلاح قال في الدراية وأكثر ما يستعمل فيها جاء عن النبي صلى الله
عليه وآله قال وروى ما أطلقه بعضهم على المنقل مطلقاً وآخرون على ما رفع إلى النبي صلى الله عليه وآله وإن كان السند منقطعاً ومنها

المتصل ويقال له الموصول ايضا وهو ما اتصل بسنده على نحو ما مر الا انه لا يخص بالانتماء الى المعصوم عليه السلام ومن هو صاحب الخبر والخبر
 بل يتعمد المرفوع والموقوف فالرفوع الذي لا يمتد من غير شخص بما اتصل اسناده الى المعصوم عليه السلام والعياذ بالله ومن غيرهم هذا مع الاطلاق اما
 مع التقييد فما رطلنا واقع كقولهم هذا متصل الاستدلال ونحو ذلك ومنها المرسل وهو عموما العام يشمل المرفوع والموقوف والمعلق
 المقطوع والفصل وبمعنا الخاص واسقطت وانما الجمع او من آخرهم واحدا واكثر وان ذكر الساقط بلفظ صيغة الجمع وبعضهم يثبتها دونها
 اذا ذكر بلفظ مشترك وان لم يميز في الدلالة وقد يخص المرسل باسناد الناسي الى النبي صلى الله عليه وسلم ومن غير ذكر الوساطة كقولهم سيد بن
 مسيب قال رسول الله صلى الله عليه واله كذا وهذا هو المعنى المشهور لعند الجمهور وفيه بعض ما يمازج الا ان كان الناسي المرسل كبيرا كان سلبه
 الا وهو منقطع واختار جماعة منهم معناه العام الذي ذكرناه ومنها المعلق وهو ما سقط من مبدئ سنده واحدا واكثر في الدلالة لم يستعمل
 فيما سقط وسط اسناده واخره لتسميته بما بالمقطع والمرسل قلت ظاهر عدم اختصاص المقطوع كالمثل بما اذا كان الساقط واحدا فيشمل
 الا ان ظاهر اختصاصه بباطن الوسط كترجيح في موضع آخر بخصاصة كالمقطع بغيره وظهر هنا عدم اختصاصه بسقوط
 الوسط وفي لب اللباب اختصاصه بالامر بنحو الساقط وكذا في الوسط والظاهر انه مطلق غير الطرفين عنه لا الحقيقي بل ولا العرفي
 واما الفصل فخص بجهة الدلالة في الوضع الاخر اختصاصه بسقوط أكثر من واحد من السند الا ان من يصح كونه في الوسط مع اعتبار عدم اشتراك
 على خط الرفيع بخلاف الدلالة في الفواوين اختصاصه بالحصل بما في الساقط منه من غير اختصاصه بكونه في الوسط وتفسير المقطوع والمقطع
 بالموقوف على الناسي وغيره حكمه ثم ما لم يرد يطلق على الامر من ذلك يشمل المعلق والمرسل والمقطع الوسط وغير ذلك قلت المرفوع اطلاقا
 المقطوع والمقطع ما مر وما ذكره انما هو في الاطلاق الاخر كما في الاطلاق على الامر كما ذكره الاطلاق ثالث فلا حظ الدلالة في وجه فلا يضار
 بعض اطلاقه فهو ما لا ينبغي وهذا وارد على الكتاب المشتمل حيث ان ظاهره اختصاصه بالمعنى السابق والمراد من في حكم النابع
 تابع مصاحبا الامام عليه السلام وفي الدلالة حكاية اكثر الغفهاء اطلاق المقطوع على ما مر من المعنى العام ومنها المقطوع والمقطع والمتصل
 وقد علم تفسير الجميع ومنها المرفوع وله اطلاقان احدهما ما سقط من وسط سنده واخره واحد واكثر مع النصيب بالغة المرفوع كان يقال
 روى محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه وضع عن ابي عبد الله عليه السلام وهذا داخل في اسما المرسل بالمعنى الاعلى الثاني ما انتمى الى
 المعصوم عليه السلام من قول او فعل او تقرير او فصل اخر السند اليه عليه السلام وفي مقابل الموقوف سواء اعراضه قطع او رمال في سنده ام لا
 وهذا يعاين المرسل بنايخر ثوبا ومنها الموقوف في الدلالة هو شيان مطلق ومقيدها فان احدهما مطلقا في روادى عن مصاحبي المعصوم من غير
 او امام من قول او فعل او غيرهما متصلا كان مع ذلك سند ام منقطع او قد يطلق في غير المصاحبي المعصوم عليه السلام مقيدها وهذا هو
 القسم الثاني منه مثل وقفة فلان على فلان اذا كان الموقوف عليه غير صاحب ذلك يطلق على الموقوف الا اذا كان الموقوف عليه شيئا
 للنبي صلى الله عليه واله ويطلق على المرفوع الخبر الفصل كذلك بعض الفقهاء واما اهل الحديث فيطلقون الاثر عليه او بحجج ان الاثر اعم منه
 مطلقا وهذه الامسام باجمعا واكثرها من المرسل فان علم الساقط بخصه فهو في معنى السند والافق اعتبارا بخلاف معروف بين الاصوب
 والمحدثين من الخاصة والعامة والاضرب كما عند اكثر مناخرى المتأخرين التفصيل بين كون المرسل من لا يرسل ولا يروى الا عن ثقة وفي غير
 والفرق بينه وبين بغير الخبر الذي في الغالب بطريق اجتهاده واضح وتفضل الكلام في محله ومنها المضمرة وهو ما يطوى فيه ذكر المعصوم عليه السلام
 عند انتهاء السند اليه كان يقول صاحب خبره سئلته او دخلت عليه فقال لي او عنه وبالحجة بغيره عليه السلام في المقام المرفوع وبالصبر الفاسد
 اما التقييد وسبق ذكره اللفظ او الكتاب ثم عرض القطع لما افترضه ومنها المكاتب وهو ما حكاه كتاب المعصوم عليه السلام سواء كتبه عليه السلام
 ابتداء لبيان حكم او غيره او في مقام الجواب هل يخص بكون الكتاب بخطه الشريف ظاهر بعض القبار وصريح اخر الاختصاص في غيرهم غير بعد
 منها المحتج ما اخذ من الغنضة مصدر جعل ما اخذ من تكرار حرف الجاوزه وله نظائر كثيرة ولتحقيق اختلافه على آخر والمراد به ما ذكر في سنده
 عن فلان عن فلان الى اخر السند ومثله اذا قال في غير الاول وهو عن فلان وهو عن فلان وهكذا كل ذلك لم يذكر مطلقا الجاوزه من رواية
 او تحديد او اجاز او سماع او نحو ذلك ولما عرفت انه متصل حيث يمكن ولم يكن ما يصر عنه او منقطع ومرسل ما لم يكن ما يصر عنه الا انما
 والعلم الاول وفلان في الدلالة الى جهود الحديثين قابل بل كان يكون اجماعا ومعناها التسمية برواية الاثران وذلك حيث توافق الراويان
 والمروي عنه او اتفاق السنن او في الاختلاف وحيث ان روى كل منهما عن الاخر فهو النوع المسمى بالمسند ما اخذ من الذي هو المراد به من كل منهما
 وبخاصة وجه عند الاختلاف وفي الدلالة هو اخذ من الاول قلت لولا اختصاص الاصطلاح كان مقتضى التسمية بشوا الخبر الاول ايضا حيث
 ما روى المروي عنه عن الراوي من غير اعتبار الاثران المتقدم واما اذا كان الراوي دون المروي عنه في السنن او الاختلاف المقدار من علم اركانهما
 رواية ونحو ذلك فهذا اكثر من شبهة لا نزاله في الروايات لم يخص اسم خاص فم عكس لغته هو المسمى برواية الاثران كما مر عن الاصاغر في
 الدلالة وضع منه روايات الجاهل وغيرهم كتب الاخبار وكتب في الحاشية منهم اربعة عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن ربيعة وعبد الله بن عمر

هو حديث ورد بطريقين غيرى غيرهما وظاهره ان الاخر مغاير للاول مطلقا لا في خصوص الترتيب وان منع الظهور المزبور كان كالاخر منها
القديم وهو ما يروى زياده على ما رواه غيره في السند والمثنى في الاول ما اذا اسند وارسلوه او وصله وقطعوه او رفضه الى المصنوع
عليه السلام وقطعوه على غيره او كان سندهم مشتملا على رجلين او ثلثة وسنده على زاد على ذلك بواحد او اكثر وفي الاخير كما في حديث جلست
الارض مسجدنا ورواها بطريقين في الدراية هذه الزيادة تفرد بها بعض الرواة ورواها اكثر لفظها جعلت في الارض مسجدنا ورواها ومنها
المصغر مب وهو ما اختلف في مثله وسنده وقع الاختلاف من رواة متعددين وواحد من المؤلفين او الكتاب كك بحيث يشبه الواقع
منه فلا يعلم برسم ان الاختلاف المذكور قد يوجب اختلاف الحكم في المتن والاعتقاد في السند وقد لا يوجب على الاول بل مطلقا قد يترجح
احد الحديثين او السندين على الاخر يترجح معتبر وقد لا يترجح فهل الانصاف بالاضطرار المزبور مخضعا او واجب اختلاف الحكم او الاعتناء
ولا يترجح او يعم غيره صريح الدراية الاول ويؤيده ظاهر التسمية وظاهر العوائين وللبا الباب الاخير فالمراد مطلق الاضطراب بدويا كان
او استمراديا او انه اصطلاح ضد ما يقسم الاضطراب الى فاح وغيره ولا مشاحة في الاصطلاح الا ان الظاهر الاخير يؤيده وصفهم
بالاضطراب مع علمهم بحله ما هو من هذا الباب ثم موارد الاختلاف في السند كثيرة ومن الاختلاف في المتن رواة اعتبار الدم عند اشتبا
الحوض بالقرح بخبره من الجائز الامين والاسير لثاني كافي الكافي وكذا في جملة من نسخ المذهب وفي اخرى منها بالعكس هذا وما
تسميته صاحب البشري مثل ذلك فلا ينافي في الدراية هو هو واصطلاح غير المحدثين ومنها المدج وهو على اشياء ثلثة يجرى بها
درج الراوى امر في امر او ظاهرا او درج فيه كلام بعض الرواة فيقول انه من الاصل والغالب بل هو الظاهر منهم كون هذا في المتن وضع منه
في من لا يحضره الفقيه كثيرا وقد يكون في السند كان يتفقد بعض الرواة ان الفلان الواقع في السند لغيره او كبينه او قبله او بعده او
صنعه او غيره في ذلك كذا في بعضه بعد ذكر اسمهم بل لا ينفك عن معرفة من عبر عنه في السند ببعض اصحابنا ونحوه فيعتبر مكانه بما عرف من اسم
وتابعها ما اذا كان عنده متنا بان سنادين فيدرج احدهما في الاخر فيغل احد المتناين خاصته بالسندين والمتناين بسند واحد و
ثالثهما اذا كان حديث واحد مروي عن جماعة مختلفين في سنده بان رواه كل سندا واختلفوا او خصوص بان وفي وجود في السند
وغيره او في تعيينه بان اختلفوا ان ثالث في السند مثلا فلان او فلان او في متناين اختلفوا في وجود لفظه وعده او في ان اللوح
هذا او غيره كما مر في رواة اعتبار الدم وادراج بان يسقط موضع الاختلاف مع مجيئه بالسندين او بذكره مع السندين بما كان احدهما
يخص به ومنها للعلل وله اطلاقان ضد ما عرفت في المتناين يطلق على حديث اشتمل على ذكر علم الحكم وسببه تامة كانت العللة في موارد
اسحى بها الى غير المصنوع لوجودها فيه كاسكار الخمر او ناقصه وهي المساءة بالوجه والمصلحة كرفع ارباب الآباط في غسل الجمعة ونحوه
ما يفرق الى حد تغذ الصبغة وعند غيرهم بل عند الجميع على حديث اشتمل على امر خفي في حيزه او سنده فاح في اعتبارها والظاهر المصريح به
في الدراية والعوائين كفاية من ذلك بل الرزدي من غير ترجيح في التسمية بل في السقوط عن الحجية كما مر في تفسير الصحيح عند المتأخرين عن
جمهور العامة اعتبارهم في التسمية بالصحيح انشاء كونه معللا فظاهرهم اعتبار انشاء الاحمال المساوي ايضا لغيره من كفايته في تسميته
لمعلل المعتبر انشاء في التسمية بالصحيح والحق عدم كفاية الرزدي في وجوده في المتن في السقوط عن الحجية لعدم ادلة حجة خبر الواحد
الصحيح من اشياء مر في الدراية واعلم ان هذه العللة توجد في كتاب المذهب متنا وساندا بكثره فلت عليه لا يجوز التغويل على ما فيه
الآبعد فخص موجب الظن بانشاء ذلك ولعلمهم لا يلزمون بروضتها الملائم وهو ما اخفى عليه الذي في السند كعدم سماعه من المروي
فيه وروى على وجه يوهم سماعه عنه او وجوده وجل ضعيف او صغير السن في السند فيسقطه بحسن الحديث بذلك وعلى التقديرين يحافظ
في التبعير على ما لا يدخل معه في الكذب وان كان نفس التذليل الكذب كما قيل وقد يكون التذليل بما يجاد عيب في السند كجمل شيخ
او غيره من الرواة بان يعبر عنه باسم او كنية او لقب هو غير معروف بذلك وكما اذا نسب الى غيره او قبله او غيره معروف بها في الدراية
انما خفضت راسم الاول وقلده بان ذلك الشئ مع الاعراب بما ان يعرف فيرتب عليه ما لم يعرف من ثقة وضعت ولا يعرف فيصير الحديث
مجهول السند فترد فلت محصلة امر لا يرتب عليه احكام غير صحيحة بخلاف الاول وفيه ان كثيرا ما يكون لمثل الخبر الاخير مدخل في الحكم بحيث
لو انه لم يحكم بالحق الذي فيه اما الانحصار او اعتباره في الترجيح منع رده يقع الحكم بغير الحق ثم ان في قبول خبر من عرفت بذلك في عين
ما علم فيه ذلك عندنا في الاثبات التفصيل بين ما اذا صح بما يقتضي الاتصال كحدثنا واخبرنا فاقول حيث امر شرعا والذليل
ليس كذا بل ممنوعا غير فاح في الحد المزبور غير مطلقا حصول الرتبة في اسناده فلا يفتقر الاتصال فيكون من التخليل الفاح في الحجية
وان لم يفتح في التسمية بالصحيح كما مر آنفا ولا ريب في تحقق التذليل باجباره عن نفسه وبجرم عالم ثقة مطلع عليه وهل يكفي فيه بوقوع
زيادة داو في بعض الطرق في الدراية لا محال ان يكون من المذهب معارضه باصالة الاتصال في الاخر فلا يصلح اليقين ولا ذلك
وان كان سقوط الخبر عن الاعتبار حيث انتهى شرطه في الزايد الا ان العرض عدم ثبوت التذليل بذلك المبحث الرابع في احوال المشايخ

[illegible]

والله اعلم

[illegible]

منه من جملة كنه كتاب المذبحين والمذبحين ومنهم من كان له في الدنيا شأن عظيم ومنهم من كان له في الآخرة شأن عظيم
لأنهم معروفون بنباهة شأنهم في الدنيا والآخرة ومنهم من كان له في الدنيا شأن عظيم ومنهم من كان له في الآخرة شأن عظيم
ذكره من كتب ابن أبي عمير ومنهم من كان له في الدنيا شأن عظيم ومنهم من كان له في الآخرة شأن عظيم
في الرجال من كتاب جليل المنقوش على صدره في هذا القرن وهو كتاب الجليل الذي كان له في الدنيا شأن عظيم
مشهوره وفي الصدوق من الكتب مسطورة فلهذا كرسايتهم على ذكر كنههم في الرجال من كتب الرجال
التي هي خلاصة في منتهى الرجال ومنهم من كان له في الدنيا شأن عظيم ومنهم من كان له في الآخرة شأن عظيم
الرجال في الدنيا والآخرة ومنهم من كان له في الدنيا شأن عظيم ومنهم من كان له في الآخرة شأن عظيم
قد بينا في هذا الكتاب من الرجال في الوجوه المذكورة في هذا الكتاب من الرجال في الوجوه المذكورة في هذا الكتاب
وفي الرجال في الطبقة الثانية وفي الرجال في الطبقة الثالثة وفي الرجال في الطبقة الرابعة وفي الرجال في الطبقة الخامسة
ولم ألق على كتاب الرجال ولا على كتابه اسم من ذكره أو في رايته أو في كتابه أو في كتابه أو في كتابه أو في كتابه أو في كتابه
وقد نقلت من كتابه في الرجال من كتب الرجال في الرجال من كتب الرجال في الرجال من كتب الرجال في الرجال من كتب الرجال
التي هي خلاصة في منتهى الرجال ومنهم من كان له في الدنيا شأن عظيم ومنهم من كان له في الآخرة شأن عظيم
الرجال في الدنيا والآخرة ومنهم من كان له في الدنيا شأن عظيم ومنهم من كان له في الآخرة شأن عظيم
اصطلاح له يقول جدي فانه جعل الله مقامها ومنهم من كان له في الدنيا شأن عظيم ومنهم من كان له في الآخرة شأن عظيم
الرجال في الدنيا والآخرة وفي الرجال في الطبقة الخامسة وفي الرجال في الطبقة السادسة وفي الرجال في الطبقة السابعة
مشايخنا في كتاب الرجال في الطبقة الخامسة وفي الرجال في الطبقة السادسة وفي الرجال في الطبقة السابعة وفي الرجال في الطبقة الثامنة
وسماه باختيار الرجال ومنهم من كان له في الدنيا شأن عظيم ومنهم من كان له في الآخرة شأن عظيم
علمنا الأخباريين وقد تقدم البحث معه ومع اهتاله في المقدم من أخبارنا لا تتركها عليه ومنهم من كان له في الدنيا شأن عظيم
الخلاصة ان جليل من أصحابنا عظيم القدر وخير أعمور أصحابنا عظام موطن أسماهم وزاد الأول له كتاب الرجال سمعت جماعة من أصحابنا يصنفون
هذا الكتاب ومنهم محمد بن خالد بن عبد الرحمن بن محمد بن علي البرقي عن النجاشي انه كان اديبا حسن المعرفة بالأخبار وعلوم العرب وهي عنده في
منتهى المقال كثيرا ودرجته في أول الكتاب في الرجال في الطبقة الخامسة وفي الرجال في الطبقة السادسة وفي الرجال في الطبقة السابعة وفي الرجال في الطبقة الثامنة
المقال وثغرة في الراشع وله كتاب معالم العلماء في الرجال ومنهم محمد بن علي بن إبراهيم الأسدي المعروف بمبرنا محمد صاحب كتب الرجال الكبار
والوسيط والصغير المسمى اوطا بمنهج المقال وحاله كاسمه وكما في غاية الأشهاد ومنهم المولى الرضا الصفدي محمد بن علي بن المولى أبيه محمد بن أبيه
من أحواله في منتهى المقال في الرجال في الطبقة الخامسة وفي الرجال في الطبقة السادسة وفي الرجال في الطبقة السابعة وفي الرجال في الطبقة الثامنة
الغرض ان كنه منتهى الرجال في الطبقة الخامسة وفي الرجال في الطبقة السادسة وفي الرجال في الطبقة السابعة وفي الرجال في الطبقة الثامنة
له كتاب الرجال كنه العالم الا ان خبره غلاطا كثيرا فلهذا بعد ما نشأ هذه من مصنفات الكتاب بما يمكن ان يكونوا هم السبب في غلظه تقدم زمانه
على أكثر المصنفين لانه معاصر الكوفي تركه ومنهم من كان له في الدنيا شأن عظيم ومنهم من كان له في الآخرة شأن عظيم
وكل من تآخر عنه استفاد منه وفصله شهر من ان يوصف في الفقه والكلام والرواية كذا عن الخلاصة واهل الرجال كثيرا فيقولون عنه
الظاهر انه من ارشاده ومنهم محمد بن مسعود بن عياش السمرقندي المعروف بالعيشي صاحب التفسير المعروف بذلك فقه مدون عن علي بن
هذه الطائفة وكبرها كما عن الفهرست والنجاشي زاد الأول جليل القدر واسع الأخبار بصيرا بالرواية مضطلع بها له كتب كثيرة تزيد على طائفة
مصنف وهو الذي رمل في منتهى المقال معد وينقل عنه كثيرا كما انه هو الذي ينقل عن علي بن فضال كثيرا فلهذا هما معا صاحبان ليعرف في
الرجال ومنهم سند السادات ومنبع السعادات السيد مصطفى القزويني صاحب نقد الرجال ولعمري انه الناقد البصير والخيال بلا نظير في زمانه
عن الناضح بين المشوش من الخالص شكر الله مساعيه وبذل بحسناته مساهمة ومنهم بصير صاحب كنه ابا الفاسم من اهل بلخ وعن
النجاشي عاين المذهب وعنه العياشي له كتب منها معرفة النافلين كتاب في الشيعه عنه محمد بن عيسى بن عبد العزيز الكشي وفي الطبقة ومن قدح الرجال
يظهر عليها المشايخ فدا أكثر من النقل عنه على وجه الاعتماد وقد بلغ الى حد لا مزيد عليه ومنهم السيد يوسف ولم ألق على احواله الا ان في
منتهى المقال في الرجال في الطبقة الخامسة وفي الرجال في الطبقة السادسة وفي الرجال في الطبقة السابعة وفي الرجال في الطبقة الثامنة
الحقق الجري في الشيخ يوسف فقهنا المشهورة وفي السنة المذكورة له اللؤلؤة في كثير من الروايات هذا واما من كان من علماء الرجال مشايخا
لم يصل اليها كتاب له في الرجال ولا وفقا على حكمائهم منه ولا استظهرناه من قرآن قويه معبره فاهم ايضا حاشا غرضه على الامارة الى
جمع منهم منهم محمد بن محمد بن أبيه مع الأفرع عن النجاشي باساده ان بلد الله بن العلامة فانه كان احمد بن محمد بن الربيع عالما بالرجال و

